

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

د. حبيب الجبور

نزيه كمال حماد

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة دار الفقيه

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الدراسات العليا الشرعية

قسم الاقتصاد الإسلامي



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٤١٨

اقتصاديات الحرب في الإسلام

رسالة مقدمة من الطالب

غازي بن سالم بن لافي الطرني

لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ٢٠٢١

المشرف الفقهية

الاستاذ الدكتور نزيه كمال حماد



المشرف للاقتصاد

الاستاذ الدكتور علي حافظ منصور

لعمري

١٤٠٩ هـ الموافق ١٩٨٩ م

شكرو تقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على ما أولاني من نعمته بمواصلة السير على
طريق التعلم ، وأسأله المزيد من فضله وعلمه واحسانه .

ويسرني أن أزجي جزيل الشكر والامتنان لكل من علمني . وأخص بالذكر
الاستاذين الفاضلين الدكتور نزيه كمال حماد ، المشرف الفقهى ، والدكتور علي حافظ
منصور ، المشرف الاقتصادى ، حيث كان لهما فضل كبير وجهد مشكور في اظهار هذا
البحث بالمستوى الذي هو عليه الآن .

كما أتقدم بالشكر الى كل من الاستاذين الفاضلين الدكتور أحمد فهمي
أبو سنة ، والدكتور رفعت السيد العوضي اللذين وجهاني في بداية المرحلة وأشرفا على
البحث في السنتين الأوليين من تسجيل الرسالة .

جزى الله الجميع بكل خير . وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه .

الفتره

بسم الله الرحمن الرحيم

* المقدمة *

الحمد لله رب العالمين ، قيوم السموات والارض ، لا اله الا هو الحي القيوم ،
وأشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، صفوته من خلقه ، وخاتمة
انبيائه ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد فان اصدق الحديث كتاب الله ، واوثق العرى كلمة التقوى ، وخير
الملل ملة ابراهيم ، وخير السنن سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وان اشرف
الموت قتل الشهداء ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وما قل وكفى خير مما
كثر وألهى وأطغى وان افضل الاعمال بعد الفرائض هو الجهاد في سبيل الله بالمال
والنفس واللسان وان ملاك العمل خواتمه ، وكل ما هو آت قريب .

وقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين ان يعدوا ما استطاعوا من قوة للجهاد
في سبيله ، قال تعالى " واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون
به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم ، لا تعلمونهم ، الله يعلمهم ، وما تنفقوا
من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون " فالجهاد يستلزم اعداد القوة
العسكرية ومناط القوة يكمن في متانة الاقتصاد المبنى على صحة الاعتقاد .

وفي هذا الزمان توالى الفتن على المسلمين ، وانحرف كثير منهم عن شريعة
الله ، وغفلوا عن مناهجها ، وسلكوا طرق التقليد للغرب او الشرق يلهثون خلف
بريق الحضارة الصناعية الحديثة ، حتى تفرقت بهم السبل ، واصبحوا يستعينون
بغير المسلمين في كل شئون الحياة ، ولم يسلم من ذلك الا علوم الدين واللغة
العربية .

ولا ضرر من الاستعانة والاستفادة اذا كان المسلم على بصيرة من أمره ، وفي
موقف حراسة لدينه ، فان طلب العلوم واجب لصالح أمر الدنيا ، وتنمية البلاد ،
وتقوية العباد لحمل الامانة ، ونشر الرسالة ، ولكن استيراد دساتير الحكم ،
وقوانين الاقتصاد ، وانظمة الشرق او الغرب لتصميم العلاقات الاجتماعية ، او صياغة
السياسات العسكرية والامنية بطريقة تتنافى مع اصول الشريعة ، وقواعد الدين
الحنيف ، ذلك هو عين الضلالة بعد الهدى ، وان كانت بعض الحكومات الاسلامية
في هذا العصر تدعي الاستقلالية عن الشرق او الغرب ، وتدعي التمسك بالاسلام ، فان
هذا الادعاء صوري ولا حقيقة ، قول ولا عمل ، بل هو مجرد ادعاء تاريخي .

فكيف بنا بعد ان هداانا الله ، وانزل اليانا كتابه الذي فيه مجمع الانظمة
والقوانين ، وفيه خير ما قبلنا ، وحكم ما بيننا ، ونبأ ما بعدنا . انه
لا يليق بأمة مثلنا ان تبحث عن مناهج لحياتها من صنع البشر ، مع ان لديها
مناهج قد وضعها رب البشر ، ان شر العمى عمى القلب ، " انها لا تعمى الابصار ،
ولكن تعمى القلوب التي في الصدور " .

ان هذه الصورة التي تعيش فيها الامة الاسلامية اليوم ، قد منحنتني اهم
الاسباب والدوافع لاختيار موضوع البحث .

ان هذا البحث يدعو لاثارة التأمل والدراسة والتحقيق في مجال اقتصاديات
الحرب ، ورسم السياسات الاقتصادية في ظروف السلم والحرب لتكون الامة في حالة
استعداد دائم لردع العدوان ورفع الظلم عن الناس .

وبدلا من التقليد السائد ، وهو اتباع الآخرين فيما يقولون في الاقتصاد
وفي غيره من العلوم الاجتماعية ، فان هذا البحث يدعو الى استخلاص المبادئ من
مصدر الحقائق الثابتة في كل العصور ، الا وهو القرآن الكريم الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد . وقد جاءت السنة
النبوية من اقوال وافعال وتقارير الرسول صلى الله عليه وسلم تشرح القرآن الكريم
وتوضحه . كما جاء فقه الصحابة والأئمة من بعدهم يفسر القرآن ويشرح السنة ويبين
منهج النبوة .

اذن فان مصادر الثقة الثلاثة ، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية ومصادر
الفقه تشتمل كلها على أدلة الاحكام الشرعية ، ومنها تستنبط المبادئ التي
تبنى عليها الانظمة .

ان الحقيقة الثابتة المتمثلة في القرآن والسنة الصحيحة لا تنافي العقول
السليمة ، ولا تلغي دور الملاحظة العلمية ، بل ان توضيح الحقائق في القرآن الكريم
وطريقة عرض نصوصه ، ونزوله منجما على الحوادث ، كل ذلك يدل على جريان الأدلة
على مقتضى العقول ، وتشجيع الاستقراء والاستنباط والقياس ، وهذا ما فعله فقهاء
الامة في كل عصر من العصور ، اذ درجوا على الاجتهاد في استنباط الاحكام للنوازل
التي لم يصدر بحكمها نص من قرآن أو سنة .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه حين أرسله الى اليمن:
" بم تحكم ؟ قال بكتاب الله تعالى ، قال فان لم تجد ، قال فبسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، قال فان لم تجد ، قال اجتهد رأيي ، قال الحمد لله الذي
وفق رسول الله لما يرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

والاجتهاد ليس على اطلاقه ، بل لابد من توفر شروطه ، وهذا معاذ رضي الله
عنه كان عالما بالقرآن والسنة مع ما وهبه الله من عقل وفطنة ، ولذلك أذن له
رسول الله بالاجتهاد المبني على اصول الشريعة .

فلا بد للمجتهد من العلم الضروري والاحاطة بكافة تفاصيل موضوع دراسته ،
ومعرفة تامة بمراجع وأصول أدلته ، وتقدير مصالح الناس تبعا لتغير الزمان
والمكان . كما أن من لوازم الاجتهاد معرفة اسهامات العلماء ، الأئمة الخبراء
الذين سبقوه في هذا المجال ، وادراك أوجه الاتفاق والاختلاف في المسائل المتعلقة
بموضوعه .

(١) مسند الامام احمد: ٢٣٦/٥ ، وسنن الترمذي باب ما جاء في القاضي : ٢٧٥/٢

- الشيخ محمد الخضري بك : " اصول الفقه - ص ٢٠٩ .
- د. عبد الكريم زيدان : " الوجيز في اصول الفقه ص ٤٠١ .
- الامام محمد ابو زهرة : " اصول الفقه ص ٣٠١ طبعت دار الفكر العربي ١٣٧٧هـ
- الاسنوي : " نهاية السؤل شرح منهج الاصول جزء ٤ ص ٥٤٥ طبعت عالم الكتب ١٩٨٢م
- المغني ٣٧٩/١١

لقد حاولت في هذا البحث استنباط مبادئ تصلح لتكون أساساً لمنهج اقتصاديات الحرب في الإسلام (١)، ويستند هذا المنهج على تحليل واستقراء أصول وأدلة الأحكام الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، واجماع الصحابة وفقهه الأئمة. واجتهدت ان ابين علاقة الحرب بالمجتمعات البشرية، وتأثير مبدأ الجهاد على الاقتصاد، وارتباط أنظمة الحياة البشرية بالعقيدة والشرعية الإسلامية، والعلاقة التي تدور بين الحرب والاقتصاد فيما يتصل بتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، وتطوير أساليب التجنيد والتعبئة والتدريب والمداومة على الاستعداد والتأهب.

كما حاولت ان استنبط مبادئ لانشاء نظرية الأمن الداخلي ونظرية الردع في الإسلام بحيث ينطلق الأمن من الإيمان، وتنشأ القوة من خلال العقيدة الراسخة في القلوب ويمكن بذلك احلال النظريات التي تقوم على الإسلام محل نظريات سائفة مستوردة. وقد سميتها نظرية لانها تبين جزءاً من الأدلة وقد لا تكون شاملة، ولكنها تشير التأمل والبحث والدراسة.

واستعرض البحث بشيء من التفصيل مصادر التمويل (٢) والامداد (٣) العسكري في الدولة الإسلامية في عهد النبوة والخلافة الراشدة، والآثار الاقتصادية التي نتجت عن الانفاق على جيوش الفتح الإسلامي. وتطرق بعد ذلك الى الحديث عن السياسات (٤) الاقتصادية المعاصرة، والاجراءات الاقتصادية المتعلقة بالحرب، وتنظيمها اسلامياً، ثم تناولت بشيء من الدراسة الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الدول الإسلامية المعاصرة، ومدى التأثير بالاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة ومن هنا ظهرت الحاجة الى مناقشة التكامل بين الدول الإسلامية في الصناعات العسكرية والدعوة اليه.

(١) اقتصاديات الحرب: تعني انماط وقواعد ادارة الاقتصاد وفق المقتضيات والظروف التي تفرضها ادارة الحرب والسعي لتحقيق النصر. انظر الموسوعة السياسية ج١/٢٣٧

(٢) التمويل: هو العمل على تحصيل الاموال اللازمة من النقدين او ما ينوب عنهما كوسيط للتبادل للصرف على متطلبات الجيوش من اسلح والعتاد واللوازم الاخرى.

(٣) الامداد: هو اعداد وتنظيم وتخزين وتزويد الجيوش بالمؤن والمواد والاسلحة والوحدات الاضافية لتعزيز الصمود والتصدى للعدوان.

(٤) السياسة: لغة هي: تدبير الامر والقيام به (راجع في ذلك: المصباح المنير للفيومي: ٣٤٨/١).

واما السياسة شرعاً: فهي علم يبحث عن الاحكام والنظم التي تدبر بها شؤون الدولة، مما لم يرد فيه نص، بما يحقق مصلحة الأمة ويتفق مع روح الشريعة واصولها العامة. (انظر محاضرات في السياسة الشرعية للدكتور عبد العال عطوة: ص ١٠، المعهد العالي للقضاء بالرياض).

واما السياسة الاقتصادية: فهي مجموعة الاجراءات والوسائل العلمية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية لتحقيق اهداف محددة.

(انظر: السياسات الاقتصادية في الإسلام، للدكتور محمد عبد المنعم عفر: ص ١١).

وقد تخلل البحث اشارات كافية لابرار اصول اقتصاديات الحرب في الدول المتقدمة المعاصرة ، فتحدثت بشكل موجز عن نظريات الردع الحديثة ، وعن الانفاق العسكري في الدول المعاصرة ، واتجاهات التسليح ومدى احتكار الدول الصناعية الكبرى لاسواق السلاح ، ولم اورد شيئا من ذلك للمقابلة مع ما في الاسلام او المقارنة معه ، انما هو بغرض تيسير الوصول اليها ، وتقريب صورة اقتصاديات الحرب المعاصرة الى ذهن القارئ دون ان اكلفه عناء البحث عن كتب اخرى .

وقد رسمت خطة البحث بتقسيمه الى مقدمة ، وباب تمهيدي عن ظاهرة الحرب ، وأربعة ابواب في اقتصاديات الحرب ، واختتم البحث بخاتمة لخصت فيها أهم نتائج البحث ، ويأتي بعد ذلك قائمة المصادر والمراجع ثم الفهرس العام للموضوعات . وتفصيل ذلك كما يلي :

أولا : المقدمة : واشتملت على دوافع البحث والغاية منه ، ومنهج الدراسة وخطة البحث .

ثانيا : الباب التمهيدي : وهو دراسة عن الحرب كظاهرة اجتماعية ، ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الاول : العقيدة وظاهرة الحرب ، وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : الفطرة واسباب التنزع
- المبحث الثاني: القتال في تاريخ الامم كما ورد في القرآن الكريم
- المبحث الثالث: الجهاد في سبيل الله .

الفصل الثاني : يتناول ظاهرة الحرب في العصر الحديث ، وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : طبيعة الحرب في النظم الوضعية المعاصرة .
- المبحث الثاني: الاسباب الاقتصادية للحروب المعاصرة .
- المبحث الثالث: ضخامة الانفاق العسكري واحتكار اسواق السلاح في العالم .

الفصل الثالث : نبين فيه اثر السياسة الحربية على التنظيم الاداري في الدولة الاسلامية ، وبعض مظاهر هذا الاثر على التنظيم الاداري في بعض الدول المعاصرة . ويأتي ذلك في ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : اعتبارات السياسة الحربية في مرحلة تأسيس الامة ، وارساء قواعد الخلافة في الدولة الاسلامية .

المبحث الثاني : تأثير السياسة الحربية على تدوين الدواوين وتعريب اجهزة الادارة الحكومية .

المبحث الثالث : اثر السياسة الحربية على التنظيم الاداري في بعض الدول المعاصرة .

ثالثا : الباب الاول : علاقة النظام الحربي بالتشريع الاقتصادي ، واثره على القوة البشرية . ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الاول : التوجيه والتشريع الاقتصادي في الاسلام ، وفيه مبحثان :

المبحث الاول : خصائص الاقتصاد الاسلامي ، وملامح التوجيهـــــــــــــــــه
والتخطيط فيه .

المبحث الثاني: اصول الشرعية لاقتصاديات الحرب .

الفصل الثاني : العلاقة بين الاعتقاد والقوة والاقتصاد او نظرية الردع
في الاسلام ، وفيه مبحثان :

المبحث الاول : نبذة عن نظريات الردع والاحلاف العسكرية في النظم
الوضعية المعاصرة .

المبحث الثاني : نظرية الردع في الاسلام ، واركانيها .

الفصل الثالث : أثر النظام الحربي على القوة البشرية ، وفيه مبحثان :

المبحث الاول : الطاقة البشرية للقوات المسلحة ويشمل الحديث
فيه نظرية الامن الاجتماعي والحجم البشري للقوات
المسلحة في الاسلام .

المبحث الثاني : ونتحدث فيه عن اساليب الخدمة العسكرية .

رابعاً : الباب الثاني : مصادر التمويل والامداد العسكري ، والاثار الاقتصادية
للانفاق العسكري في الدولة الاسلامية . وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الاول : مصادر التمويل والامداد التي شرعت بالنص ، وفيه اربعة
مباحث :

المبحث الاول : سهم في سبيل الله من الزكاة ، والتصدق من
المالية الخاصة .

المبحث الثاني : الغنائم والغنى .

المبحث الثالث : الجزية .

المبحث الرابع : المصادر الاخرى التي شرعت بالنص وهي : الحمى ،
والاقطاع ، وتعجيل الزكاة ، والاستعارة ، والوقف
في سبيل الله ، والاقتراض ، والاستئجار .

الفصل الثاني : مصادر الايرادات التي شرعت بالاجتهاد ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : الخراج

المبحث الثاني : العشور

المبحث الثالث : التوظيف

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الاسلام ، ويشمل :

المبحث الاول : مجالات الانفاق العسكري

المبحث الثاني : احكام العطاء وديوان الجيش

المبحث الثالث : انشاء الثغور والامصار كقواعد عسكرية ومراكز
اشعاع حضاري .

خامسا : الباب الثالث : السياسات الاقتصادية المعاصرة ، والاجراءات المتعلقة بالحرب (دراسة مقارنة) ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الاول : السياسات المالية والنقدية : وفيه مبحثان :

المبحث الاول : السياسات المالية

المبحث الثاني : السياسات النقدية

الفصل الثاني : السياسات التجارية ، وفيه :

المبحث الاول : انواع السياسات التجارية

المبحث الثاني : ادوات السياسة التجارية

المبحث الثالث : الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية والدولية

ونماذج منها .

الفصل الثالث : السياسات الاقتصادية العامة للحرب ، وفيه مبحثان :

المبحث الاول : الحرب الاقتصادية

المبحث الثاني : الاعداد الاقتصادي للحرب .

سادسا : الباب الرابع : ويشمل دراسة للأثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الدول

الاسلامية المعاصرة وبيان مدى الحاجة الى التكامل بينها

في الصناعات العسكرية . وفيه فصلان :

الفصل الاول : نفقات التشغيل والعقود والمشاريع العسكرية وآثارها الاقتصادية ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : نفقات التشغيل العسكرية

المبحث الثاني : الانفاق على عقود ومشاريع التسليح

المبحث الثالث : الأثار الاقتصادية للانفاق العسكري

الفصل الثاني : الحاجة الى التكامل الاقتصادي في الصناعات العسكرية بين

الدول الاسلامية ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة .

المبحث الثالث : وحدة الامة الاسلامية ، وفوائد التكامل في

الصناعات الحربية .

سابعا : الخاتمة : وتشمل اهم نتائج البحث

ثامنا : فهرس موضوعات البحث

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى ان يتقبل هذا العمل ، ويشيب عليه .

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه اجمعين ، والحمد لله رب العالمين .



الباب التمهيدي

الحرب ظاهرة اجتماعية

وفيه ثلاثة فصول

- الفصل الأول : العقيدة وظاهرة الحرب
- الفصل الثاني : ظاهرة الحرب في العصر الحديث
- الفصل الثالث : أثر السياسة الحربية على التنظيم الإداري في الدولة الإسلامية

الفصل الاول

العقيدة وظاهرة الحرب

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: الفطرة وأسباب التنزع

المبحث الثاني: القتال في تاريخ الامم

المبحث الثالث: الجهاد في سبيل الله

الفطرة وأسباب التنزع

إن النزاع أمر طبيعي في جميع الكائنات الحية بقصد التنافس على —
المنافع والارزاق وحب البقاء، ويتطور هذا النزاع الى المقاتلة في أعنف —
مراحله، فهو اذن ظاهرة اجتماعية تتم بين اثنين أو أكثر. وتتخذ هذه الظاهرة
صفة الحرب بين الجماعات الكبيرة والقبائل والشعوب المختلفة. قال تعالى:
" وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم
فيما فيه يختلفون^(١)". فالنزاع اصل من اصول الفطرة وهو في جوهره صراع بين الحق
والباطل وقد يكون بين باطل وباطل، ولكن كل صراع لا بد له من وجهين ولو
ظاهرا، وجه الحق ووجه الباطل. فالحق سبحانه وتعالى ارشد الى طريق الحق
فهدي، والشيطان استهوى الناس الى اتباع الباطل فأغوى. والا لما دعت الحاجة
الى الصراع بين البشر.

وقد أكرم الله الانسان وأنعم عليه بالعقل، وميزه به عن سائر الكائنات
الحية، ليرى الخير والشر ويختار لنفسه، إلا أن الغرائز البشرية التي أودعها
الله في نفس الانسان متى هاجت في النفس وألجّت في جوانب الانسان دون وازع من
الايمان فقد تطفى على سلطان العقل وتوّدى بالناس الى التهلكة؛ فمفع أن آدم
عليه السلام كان نبيا يؤمن بوعد الله ووعيده إلا أن إبليس لعنه الله عرف كيف
يستشير في آدم وحواء أعظم الغرائز تأثيرا في السلوك البشري فـقال لآدم:
"هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى^(٢) فغريزتا حب التملك وحب البقاء كانتا
مطية الشيطان لخراج آدم وحواء من الجنة. وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن
حالة العداء بين آدم وذريته وبين الشيطان الى يوم القيامة، فهي حرب سجال
بين أنصار الحق وأتباع الباطل.

وما أن هبط آدم عليه السلام إلى هذه الأرض حتى دبّ النزاع بين ذريته، فظهر
فيهم من ظلم وعصى، واتباع الهوى فكان حزب الشيطان، ومنهم من تمسك بالحق

(١) يونس: ١٩

(٢) طه: ١٢٠

وشريعته الرحمن التي جاءت مع آدم عليه السلام وأولئك حزب الله المفلحون، قال تعالى: "واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لاقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين . لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين، اني أريد ان تبوء باثمي واشمك فتكون من اصحاب النار وذلك جزاء الظالمين، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين^(١) وبعد ذلك استمرت المنازعات وتوالت الحروب فلا نجد أمة من الأمم تكاد تخلو من الحروب مع الأمم المجاورة أو الفتنة فيما بين جماعاتها أو المقاتلة فيما بين افرادها^(٢).

وقد أورد العلامة ابن خلدون رحمه الله في مقدمته تحليلاً فريداً لأسباب الحرب وانواع المقاتلة فقال: ^(٣)هي أمر طبيعي في البشر لا تخلو منه أمة ولا جيل وسبب هذا الانتقام (الحرب والمقاتلة) في الأكثر:

أما غيرة ومنافسة ، وأما عدوان، وأما غضب لله ولدينه، وأما غضب للملك وسعى في تمهيده . فالاول أكثر ما يجري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة، والثاني هو العدوان أكثر ما يكون من الأمم الوحشية لانهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم ومن دافعهم عن متاعه أنسوه بالحرب ولا بغية لهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك وإنما همهم ونصب أعينهم غلب الناس على ما في أيديهم، والثالث: هو المسمى في الشريعة بالجهاد والرابع هو حروب الدول مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها.

فهذه أربعة أصناف من الحروب، الصنفان الأولان منها حروب بغية وفتنة والصنفان الآخران حروب جهاد وعدل^٤ أ. ه .

ولو قبلنا بتصنيف ابن خلدون لأنواع الحروب واتخذناه معياراً لوجدنا أن الحروب التي دارت بين الدول الأوروبية منذ بدء عهد الاستعمار في القرن الخامس عشر حتى عصرنا الحاضر هي من نوع حروب المنافسة على المصالح المادية بينهما.

(١) المائدة : ٢٧ - ٣٠ .

(٢) د. وهبة الزحيلي: "آثار الحرب في الفقه الإسلامي"، ص ٤٠.

(٣) ابن خلدون (المقدمة) ، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

أما حروب الاستعمار التي خاضتها الدول الرأسمالية ضد شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فكانت حروب وحشية وعدوانية .

ومجمل القول أن الحروب الحديثة تأخذ دائما طابع البيغي والفتنة وأن ظهرت لنا وقائع حربية لمقاومة الظلم والعدوان خلال هذه القرون فإنه لضعفها وقللة تأثيرها تكاد لا تذكر.

وأما حروب الجهاد والعدل التي يقرها الإسلام فإنها تختلف في طبيعتها وغايتها عن سائر الحروب، فالقتال في القرآن لازم لأجل كلمة الله وحماية الدين ومنع الفتنة إذا لم تمتنع بغيره ، قال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) ، وقد هذب القرآن فكرة الحرب في النفوس فجعلها مشروعة بقدر الضرورة التي وجدت لها . قال تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) . وقال سبحانه : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا . فقد وجه القرآن هذه النزعة الفطرية والظاهرة الاجتماعية بين البشر إلى الجهاد في سبيل الله لأجل كلمة الحق ونشر العدالة في الأرض، وقد حرم أن تكون حروب بيغي وعدوان .

وقد جمع الله سبحانه معظم أسباب انحلال الأمم وفنائها في آيتين من القرآن الكريم هي : (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا)^(٧) (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل فسوف

(١) د. وهبه الزحيلي: "أثر الحرب في الفقه الإسلامي" ، ص ٥٧ .

(٢) البقرة: ٢١٦ .

(٣) أحمد ناز: (القتال في الإسلام) ص ٩ .

(٤) البقرة: ٢٥١ .

(٥) الحج : ٤٠ ، النحل: ١١٢ .

(٦) أحمد ناز: (القتال في الإسلام) . ص ١١ .

(٧) الأسراء : ١٦ .

(١) ، فالاستمتاع بالشهوات واتباع الملذات مع الغفلة عن الآخرة والتلهي بطول الأمل كل هذا يؤدي إلى العصيان والعصيان يؤدي إلى الفجور والفجور يؤدي إلى الكفر بأنعم الله وسوء المصير.

كما قد جمع سبحانه وتعالى أسباب رقي وتقدم الأمم في آية واحدة في قوله تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز)^(٢) . فالعقيدة الصحيحة ونشر العدل في الأرض والدعوة إلى الله واعداد القوة لحماية الدين وقيام الدولة واستثمار خيرات الأرض هي أسس تقدم الأمم وقيام الحضارات.

وإذا لم يستجيبوا إلى أحكام الله فيجب تحقيق نشر العدل وإقامة أحكام الله ودفع الظلم عن الناس باستخدام أدوات القوة من الحديد والنار والبأس الشديد.

(١) الحجر: ٠٣

(٢) الحديد: ٠٢٥

المبحث الثاني

القتال في تاريخ الأمم

أولاً: وحدانية الرسالات:

لقد جاءت الأديان السماوية كلها تدعو إلى وحدانية الله سبحانه وتعالى واتباع شرعه لأقامة العدل في الأرض، فهي دعوة التوحيد، وهو أول ما يقوم به السالك إلى الله عز وجل، وهو أول واجب على المكلف، وشهادة أن لا إله إلا الله أول كلمة يدخل بها المرء في الإسلام، وآخر كلمة ينطق بها قبل مماته، قال تعالى: (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)^(١) ، وقال هود عليه السلام: (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)^(٢) ، وقال صالح عليه السلام: (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)^(٣) ، وقال تعالى مخبراً عن دعوة كل رسول أرسله بقوله: (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت)^(٤) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله محمداً رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله)^(٥) وقال الله سبحانه: (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) وقال سبحانه: (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه)^(٦) .

(١) المؤمنون: ٢٣.

(٢) هود: ٥٠.

(٣) هود: ٦١.

(٤) النحل: ٣٦.

(٥) صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب فإن تابوا واقاموا الصلاة: ١٤/١.

(٦) الشورى: ١٣.

فدين الله واحد وان تعددت الرسل فكل دعوتهم هي الاسلام والانقياد للــــه
 بالطاعة والخلوص له من الشرك، قال تعالى: (ان الدين عند الله الاسلام)....
 الآية، وقال سبحانه : (وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من
 الكتاب ومهيمننا عليه)^(١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد رأى عمر
 رضي الله عنه بيده صحيفة من التوراة يقرأ فيها: (لقد جئكم بها بيضاء ليلاً
 كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك، والذي نفسي بيده لو كان موسى ابن عمران حياً ما
 وسعه الا اتباعي)^(٢) .

ويتضح مما سبق ان جميع الشرائع السماوية جاءت تدعو الى التوحيد وعبادة
 الخالق بالحكمة والموعظة وليس بالاكراه والقوة، قال تعالى: (ادع الى سبيل
 ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي احسن)^(٤)، فقد اقام نوح عليه
 السلام في قومه ألف سنة الا خمسين عاماً يدعوهم بالحسن الى توحيد الله، ومكث
 محمد صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر عاماً في مكة يدعو الى التوحيد ويتذرع
 بالصبر ولم يؤمر بقتال.

ثانياً: مشروعية القتال في الرسالات:

ولم يشرع القتال في الرسالات لادخال الناس قسراً في الدين ولكن لرفع
 الظلم ورد العدوان ونشر الدعوة واقامة موازين العدل ، قال تعالى:
 (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (البقرة ٢٥٦) .

فقد كان القتال في شريعة موسى عليه السلام اما دفعا للظلم اذ كان

(١) آل عمران : ١٩ .

(٢) المائدة : ٤٨ .

(٣) مسند الامام احمد ٣/٣٨٧ .

مسند الدارمي: ١/٩٥٠ .

وابن ماجه في المقدمة : ١/١٦٠ .

(٤) النحل: ١٢٥ ، الشيخ محمود شلتوت: (القرآن والقتال) ص ٤٨-٤٩ .

موسى عليه السلام يحرض بني اسرائيل على الجهاد والدخول الى الارض المقدسة التي كتب الله لهم منذ أيام أبيهم يعقوب عليه السلام ، قال تعالى: (يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين) (٢) .

واما ردا للعدوان عندما اخرجوا من ديارهم وابنائهم ، قال تعالى: (ألم تر الى الملاء من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا قالوا وما لنا الا نقاتل في سبيل الله ، وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا فلما كتب عليهم القتال تولوا الا قليلا منهم والله عليم بالظالمين) (٣) .

ثم جاءت الشريعة الاسلامية متممة لما قبلها من شرائع الله وغير متناقضة معها ، قال تعالى: (وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ، ومهيمننا عليه) (٤) .

وقد اقتضى واجب الدفاع عن الدعوة ورفع الظلم عن المؤمنين بهـ وتأمين حرية تبليغها ونشرها ان اذن الله للمسلمين بالقتال دفعا للظلم وردعا للعدوان ، قال تعالى: (اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا رينا الله) (٥) .

وقال سبحانه : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) (٦) .

(١) د. محمد علي الصابوني: (مختصر تفسير ابن كثير ، ج ١ ص ٥٠١-٥٠٢ .

(٢) المائدة : ٢١ .

(٣) البقرة : ٢٤٦ .

(٤) المائدة : ٤٨ .

(٥) الحج : ٣٩ .

(٦) البقرة : ١٩٠ .

فلم يكن القتال الا نشرا للدعوة الاسلامية ودفعاً للعدوان ومنعاً للوقوف في طريق تحصيل الخيرات، ودرء المنكرات وحتى لا تؤكل الاموال بالباطل ولا تنتهك الاعراض ولا تهتك الحرمات ولا تقتل النساء والذرية. فهو جهاد في سبيل الله لاعلاء كلمة الله وابطال قانون الطواغيت ليكون الحكم لله وحده ، ويتحقق بذلك نشر العدل واقامة موازينه الحقيقية.

ثالثاً: بعض الشواهد من القرآن الكريم:

لقد ورد في قصص القرآن الكريم شواهد تاريخية جامعة عن النزاعات والصراعات التي دارت بين أهل الحق والباطل، والحروب العادلة بين الامم، لتكون لنا فيها موعظة وعبرة ودروسا نستفيد منها، نستفيد منها ادراك العمق الحقيقي لغريزة حب القتال في النفس البشرية، ومعرفة دواعيها الموجبة لتنفيذها، وهذا يمكننا من السيطرة عليها او اعداد القوة لردعها.

وفيما يلي أمثلة مختصرة لبعض النزاعات والحروب العادلة التي وردت في القرآن تحكي تاريخ القتال في الامم: -

١- كان ما وقع بين آدم عليه السلام وبين ابليس اول نزاع تسبب في اخراجهما من الجنة كي يقضيا هذه الحياة الدنيا كمزرعة الاخيرة فاما حصاد عذاب وجحيم واما فردوس مقيم وجنة نعيم.

٢- وتجدد هذا النزاع في صورة أعنف على النفس الانسانية وهي القتل اذ قتل هابيل قابيل ظلما وعدوانا فاصبح من الخاسرين. قال تعالى: (١)
(فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله فأصبح من الخاسرين) .

٣- واضطهاد فرعون لقوم موسى، وهو ما قص علينا الله سبحانه في القرآن من امتنائه على بني اسرائيل اذ نجاهم من فرعون وقومه الذين كانوا يذبحون أبناءهم ويستحيون نساءهم، قال تعالى: (واذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم

ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم^(١).

٤- ويحدثنا القرآن عن القتال الذي دار بين طالوت ملكا للمؤمنين وبين جالوت وقومه وكيف تم ابتلاء المؤمنين حتى ارتقوا الى مستوى من الايمان يستحقون به النصر من عند الله . فقتل داود جالوت باذن الله وتم نصر المؤمنين . قال تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل على العالمين)^(٢).

٥- وليست قصة أصحاب الاخدود عن اذهاننا ببعيدة اذ قتل المؤمنون وذرياتهم رميا في الخنادق المتأججة نارا كما ورد ذلك في سورة البروج.

ويسرد لنا القرآن الكريم من الحوادث والشواهد في كل عصر ما يدل على ان الحرب والمقاتلة من اسباب قيام الدول وتوحيد الامم كما تكون سببا لزوال بعضها.

والشواهد من تاريخ الامم كثيرة ومن اهمها بالاضافة الى ما ذكره:

حروب الاسكندر المقدوني وحروب بختنصر والاسر البابلي وحروب الفرس والروم ، وحروب الجهاد الاسلامي وقيام الدولة الاسلامية الكبرى في القرون الثلاثة الاولى من الهجرة.

(١) البقرة: ٤٩.

(٢) البقرة: ٢٥١.

المبحث الثالث

الجهاد في سبيل الله

وفيه ثلاثة مطالب: نتكلم فيها عن معناه وعن أقسامه ومراحلته ثم عن أنشـواع القتال في سبيل الله .

المطلب الأول : تعريف الجهاد:

الجهاد في اللغة:

بذل الوسع والطاقة في طلب الشيء^(١) ، وقيل: المبالغة والغاية، وبالضم: الوسع والطاقة^(٢) ، وقال ابن فارس، جَهَد: أصله المشقة، ويحمل عليه ما يقاربه، والجُهد : الطاقة، قال تعالى: (والذين لا يجدون إلا جُهدهم)^(٤).

وأما شرعا فهو: بذل الجهد في قتال الكفار، ويطلق أيضا على مجاهدة النفس والشیطان والفساق^(٥).

فالجهاد له معنى خاص ومعنى عام، فالخاص هو مجاهدة الكفار أي قتالهم لأعلاء كلمة الله، والمعنى العام هو مجاهدة النفس والشیطان والكفار والفساق، وقد غلب المعنى الخاص في استعمال الشرع على المعنى العام، فصار يفهم من كلمة الجهاد: القتال في سبيل الله بالمال والنفس واللسان، فقد عرفه ابن حجر

(١) الفيومي: المصباح المنير، ص ١٣٧.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٨، دار المعارف بمصر.

(٣) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١، ص ٤٨٦، ط ٣، مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٢هـ.

(٤) سورة التوبة : ٧٩.

(٥) الشوكاني: (نيل الأوطار) ج ٧، ص ٢٠٨.

بقوله : (هو بذل الجهد في قتال الكفار، وقال الكاساني: (هو بذل الوسع والطاقة بالقتل في سبيل الله)، وقد فهموا ذلك من النصوص كقوله تعالى :^(٢)
 (وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) ، وقوله سبحانه : (وفضل الله^(٣)
 المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما، درجات منه، ومغفرة ورحمة، وكان الله^(٤)
 غفورا رحيما)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان في الجنة مائة درجة^(٥)
 أعدها الله تعالى للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين^(٥)
 السماء والأرض)، وجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (دلي على^(٥)
 عمل يعدل الجهاد : قال لا اجده، قال : هل تستطيع اذا خرج المجاهد ان تدخل
 مسجدك فتقوم ولا تفتر، وتصوم فلا تفطر؟) الحديث، واستعمال الفقهاء لكلمة^(٦)
 الجهاد في معنى القتال في سبيل الله، هو تخصيص للعام بأخص معانيه، وأعلى
 مراتب التضحية فيه، وهو تعريض النفس البشرية للقتل والاستشهاد، فالانفاق في
 القتال من الدماء والأرواح، وأما في غيره من انواع الجهاد الأخرى فيكون^(٧)
 الانفاق فيه من الأموال .

وقد ورد استعمال كلمة الجهاد بمعناها العام في بعض النصوص، منها قوله

-
- (١) ابن حجر: (فتح الباري) ، ج ٦ ، ص ٠٢
- (٢) الكاساني: (بدائع الصنائع) : ٤٢٩٩/٩
- (٣) التوبة : ٤١
- (٤) النساء : ٩٥/٩٦
- (٥) القسطلاني ارشاد الساري شرح صحيح البخاري: ج ٥ ، ص ٣٠
- والامام العز بن عبد السلام: (احكام الجهاد وفوائده) تحقيق الدكتور
 نزيه حماد، ص ٥٦-٥٧ مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠٦، جده .
- (٦) القسطلاني: (ارشاد الساري شرح صحيح البخاري) : ج ٥ ، ص ٢٧ ، والشيخ سيد
 سابق: فقه السنة، ج ٢ ، ص ٦٣٢ ، دار الكتاب العربي، ١٤٠٣ ، بيروت .
- (٧) ابن ابي الربيع، احمد بن محمد، (سلوك المالك في تدبير الممالك) ص ١٠٧ ،
 جمعية المعارف المصرية ١٢٨٦هـ .

تعالى: (وجاهدكم به جهادا كبيرا)^(١) ، قال النسفي ، اى بالله يعني بعونه
وتوقيفه او بالقرآن ، اى جادلهم به وقرعهم بالعجز عنه ، وقال ابن كثير : يعني
بالقرآن^(٢) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل يستأذنه في الجهاد :
(أحي والدك ؟ قال نعم ؟ قال: ففيهما فجاهد)^(٣) .

وقال ابن تيمية^(٤) ، (الجهاد حقيقته الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الايمان
والعمل الصالح ، ومن دَفَع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان) ، وهذا
التعريف فيه من الشمول ما يغطي معاني الجهاد الخاص منها والعام^(٥) ، فهو يشمل
جهاد النفس ، وجهاد الشيطان ، وجهاد الكفار ، بالدعوة الى الله بالكلمة الطيبة
وبذل المال والنفس للقتال في سبيل الله ، وكأني بشيخ الاسلام قد استوحى هذا
المعنى بجملة من قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع
وبيع وملوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ان
الله لقوى عزيز . والدفع هنا بمعنى دفع اذى بعض الناس ببعض الصالحين الذين^(٦)
يصدونهم ويقاومونهم ، وقد اضاف الدفاع الى نفسه سبحانه وتعالى بانه سيحفظ^(٧)
دينه ، وينصر بقوته وعزته الصالحين من عباده الذين يقيمون الصلاة ، ويؤتُونَ
الزكاة ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولولا دفاع الله بعض الناس ببعض
بالاذن لهم بالجهاد والقيام بأمر الدين ، لهُدِم في شرع كل نبي المكان الذى

(١) الفرقان: ٥٢ .

(٢) النسفي: تفسير النسفي ج ٣ ، ص ١٧١ ، دار الفكر .

(٣) ابن كثير: (تفسير القرآن العظيم) ج ٣ ، ص ٣٢١ .

مكتبة المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

(٤) القسطلاني: ارشاد السارى شرح صحيح البخارى ، ج ٥ ، ص ١١٢ .

(٥) ابن تيمية: (مجموع الفتاوى) ، ج ١ ، ص ١٩١ . مطابع الرياض ١٣٨٣هـ .

(٦) د . عبدالله بن احمد القادري: (الجهاد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ٥٠ .

(٧) الحج: ٤٠ .

(٨) معجم الفاظ القرآن الكريم (اعده مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ١ ،

ص ٤٠٠ مادة (دفع) .

(١) يذكر الله فيه ، وهذا منتهى الفساد في الأرض.

فالجihad، وان كان يفهم منه باطلاقه ، أخص معانيه واسماها وهو القتال في سبيل الله أي حرب الكفار، إلا أن معناه العام كما تدل عليه بعض النصوص، أوسع وأشمل، فهو مبدأ شرعي يؤثر في جميع العلاقات بين المخلوق والخالق، وبين الإنسان وعقيدة الإيمان، ويؤثر في مناهج وسياسات التعليم والصحة والمعاملات والعلاقات المحلية والدولية، ويؤثر في اتجاه الثقافة العامة، كما يؤثر في بناء الحضارات، وهو عام متصل في كل مناهج الشريعة غير منفصل، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله) (٣).

(١) الفخر الرازي: (التفسير الكبير) ج ٢٣، ص ٣٩-٤١، ط ١، مطبعة البهية المصرية، ١٣٥٧هـ.

(٢) د. علي بن نفيح العلياني
«أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية»، ص ١١٧، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥ هـ.

(٣) مسند الإمام أحمد: ٢٣١/٥، سنن ابن ماجه: كتاب الفتن : ١٣١٤/٢، سنن الترمذي: كتاب الإيمان ، ٨٧/١٠.

المطلب الثاني: أقسام ومراحل الجهاد:

أولاً: تعريف الجهاد:

إذا أخذنا بتعريف شيخ الإسلام ابن تيمية للجهاد بأنه الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الإيمان والعمل الصالح، ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان^(١)، فإن للجهاد أقساماً ومراحل سنتحدث عنها بشيء من الإيجاز فيما يلي: -

ثانياً: أقسام الجهاد:^(٢)

١- مجاهدة النفس: وهو بذل الجهد في تعليم أمور الدين والعمل بها وترك ما تتطلبه الأهواء والرغبات مما هو محظور شرعاً.

٢- مجاهدة الشيطان: وهو دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزينه من الشهوات.

٣- مجاهدة الكفار والفساق: وهو الجهاد بالمال والنفس واللسان، وهو موضوع بحثنا، ويقصد به قتال الكفار لأجل كلمة الله، ولكي يتحقق النصر في القتال لا بد من بذل الجهد أولاً في مجاهدة النفس والشيطان كقاعدة ينطلق منها المسلمون لجهاد الكفار والاستمرار في الدعوة إلى الله. فلا بد للداعية المجاهد من أن يكون قد أكمل مقدماته في التغلب على نوازع النفس وكبح الشهوات ودحر الشبهات والاخلاص في العبادة والداعية هو في شخصه وسلوكه دعوة الإسلام تمشي على الأرض.

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج ١، ص ١٩١.

(٢) الشوكاني: (نيل الأوطار)، ج ٧، ص ٢٠٨.

ثالثاً: تعريف المجاهد:

والمجاهد هو من أخلص النية، وصدق العمل لله سبحانه وتعالى لا يبتغي مالا ولا جاهاً، قال تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً)، وروى الامام البخاري في صحيحه ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: (الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر والرجل يقاتل ليرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ قال: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله).^(١)

رابعاً: طبيعة الدعوة الاسلامية ومشروعية القتال:

ان الدعوة الاسلامية هي دعوة جميع الانبياء والرسول، هي دعوة الى دين الفطرة، قال صلى الله عليه وسلم (ما من مولود الا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه او ينصرانه)، وهذا يشرح قوله تعالى: (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم).^(٢)

والدعوة الاسلامية ترتكز اولاً على العقيدة وهي الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله كما في قوله تعالى: (آمن الرسول بما انزل اليه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين احد من رسله... والايمان باليوم الآخر وبالقضاء والقدر).^(٣)

وترتكز ثانياً على الشريعة وهي القواعد الكلية التي تشمل اصول جميع الانظمة اللازمة للحياة الكونية الدنيا، وتنظم علاقة الانسان بربه

(١) الكهف : ١١٠.

(٢) صحيح البخاري : كتاب الجهاد باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛

٢٤/٤، صحيح مسلم كتاب الامارة: ٣/١٥١٢.

(٣) صحيح البخاري: كتاب القدر ٨/١٥٣ صحيح مسلم: كتاب القدر ٤/٢٠٤٧.

(٤) الروم : ٣٠

(٥) الشيخ: محمود شلتوت: القرآن والقتال، ص ٣٧ وما بعدها.

(٦) البقرة : ٢٨٥.

وعلاقته بأخيه الانسان وعلاقته بالمخلوقات وعلاقته بالكون كله .

وهذه الدعوة لا تقوم على الاكراه على الاسلام وهو الدين الحق بل تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن)^(١) قال الشيخ محمود شلتوت رحمه الله : (جعل الله رسوله (ص) في دعوته ابعد الرسل عن الاكراه وعن اتخاذ وسيلة من وسائل الاجاء الى الايمان فلم يعتمد على معجزات مادية او خوارق حية كغيره من الرسل بل اكتفى بان انزل الله اليه القرآن معجزة عقلية بيينة)^(٢) قال تعالى : (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم)^(٣) ، فلا توجد آية واحدة فـ في القرآن الكريم تدل على ان القتال في الاسلام شرع لحمل الناس على اعتناق الاسلام بل ان جماع اسباب القتال في القرآن تنحصر فـ في رد العدوان ورفع الظلم وحماية الدعوة وحرية الدين ، وتنأى به عن جوانب الطمع والاستئثار واذلال الناس .

خامسا : مراحل الجهاد :

والقتال مرحلة من مراحل الجهاد اذ ان الكفار يدعون الى ثلاث خصال آخرها الحرب، وقد بين ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سليمان بن بريدة عن ابيه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش او سرية اوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال - من حديث طويل - (... واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال (او خلال) فأيتهن أجابوك فأقبل منهم

(١) النحل : ١٢٥ .

(٢) الشيخ : محمود شلتوت : المرجع السابق، ص ٣٧ وما بعدها .

(٣) البقرة : ٢٥٦ .

(٤) الشيخ : محمود شلتوت : المرجع السابق، ص ٧٩ .

وكف عنهم، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين واخبرهم انهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان أبوا ان يتحولوا منها فاخبرهم انهم يكونوا كاعراب المسلمين يجرى عليهم الذى يجرى على المسلمين ولا يكون لهم في الفياء والغنيمة شيء الا ان يجاهدوا مع المسلمين . فانهم أبوا فسلهم الجزية فان اجابوا فاقبل منهم وكف عنهم وان أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم (١) .

ومن الادلة على ان القتال مرحلة من مراحل الجهاد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث في مكة ثلاثة عشر عاما من عهد النبوة يدعو قومه وقبائل العرب ، ولم يؤذن له بالقتال بل كان يؤمر بالدعاء الى الله والصبر واحتمال الاذى، وكانت قريش قد اضطهدت اتباعه وأذاقتهم صنوف العذاب ليفتنوهم عن دينهم ، فلما عتت قريش عن أمر ربها وكذبت نبيه اذن الله عز وجل لرسوله بالقتال . قال تعالى: (اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير) . واستتبع ذلك بالضرورة القتال لردع العدوان وحماية الدعوة وتأمين حرية الاعتقاد، فالحرب هي الخيار الاخير من اشكال الجهاد ضد المنكر وعدوان الباطل، فهي حالة طارئة للمحافظة على السلام في الارض ومنع العدوان وازالة العقبات التي تمنع تبليغ الدعوة الى الناس.

سادسا: حكم الجهاد:

وقد أجمعت الامة على ان الجهاد فرض عين على القادرين عليه ان لم يقيم به البعض مع الحاجة اليه، او اذا داهم العدو ارض الاسلام حتى يتم رد الاعتداء، والا فهو فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين.

(١) صحيح مسلم: (كتاب الجهاد باب تأمير الامراء) ١٣٥٧/٣ .

(٢) ابن هشام: السيرة النبوية ج ١، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٣) الحج: ٣٩ .

وقد ثبت دليله بالكتاب والسنة والاجماع، فدليله من القرآن قوله تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) وقوله تعالى : (انفروا خفافا وثقـــــــــــــــــالا^(١) وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) سورة التوبة . ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم (لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة)^(٢) . وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم : (رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد)^(٣) .

ثم ان الصحابة رضوان الله عليهم لم يختلفوا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجوب الجهاد، ولم ينكر احد منهم على ابي بكر تجهيز الجيوش لحروب الردة، ولم ينكروا بعد على عمر والخلفاء من بعده تسيير الجيوش لفتح الشام والعراق ومصر بل كان كبار الصحابة ومعظم حفظة القرآن في مقدمة طلائع الجهاد في سبيل الله .

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) صحيح مسلم : ٥٣/٦ (دار المعرفة) .

(٣) سنن الترمذي : كتاب الايمان : ٨٧/١٠ ، مسند الامام احمد : ٢٣١/٥ .

المطلب الثالث: أنواع القتال في سبيل الله

قال سفيان بن عيينة رحمه الله ^(١) : بعث الله رسوله بأربعة سيوف :

- (١) سيف لقتال المشركين باشر به القتال بنفسه .
 - (٢) وسيف لقتال الردة قاتل به ابو بكر مانعي الزكاة وقد استدل بـــــــان الزكاة شقيقة الصلاة في كل آية في القرآن ذكرت فيها . قال تعالى :
(تقاتلونهم او يسلمون) ^(٢) .
 - (٣) وسيف لقتال أهل الكتاب والمجوس . قال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله - الى قوله - حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فقاتل به عمر . ^(٣)
 - (٤) وسيف لقتال المارقين ، قال تعالى : (فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله) فقاتل به علي . أ . هـ . ^(٤)
- ويمكن ان نجمل أسباب الحرب المشروعة في الاسلام (الجهاد) في ثلاثة أمور
كما يلي : - ^(٥)

١- نشر الاسلام والمحافظة على دولته : ومن ذلك حفظ الكليات الخمس وهي : الدين والنفس والعقل والمال والنسل اذ ان حفظها يؤدي الى اعلاء كلمة الله . قال تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات) وقال سبحانه وتعالى : (وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا

-
- (١) تفسير ابن كثير : ٣٣٦/٢ ، أشار الحرب في الفقه الاسلامي للدكتور وهبه الزحلي ، ص ١٢٣ .
 - (٢) الفتح : ١٦ .
 - (٣) التوبة : ٢٩ .
 - (٤) الحجرات : ٩ .
 - (٥) ابو شريعة : نظرية الحرب في الاسلام . ص ٣٣ - ٥١ .
 - (٦) الحج : ٤٠ .

بأيديكم الى التهلكة ^(١) وقال تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا
وان الله على نصرهم لقدير) ^(٢)، ومن أهم اسباب حفظ دولة الاسلام المرابطة
في الشغور.

٢- رفع الظلم ورد العدوان: لمنع الافساد في الارض: ويشمل ذلك نصره الاقوام
الاسلامية تحت الاضطهاد او الاحتلال، والأقليات المسلمة تحت الحكم غيـر
الاسلامي، قال تعالى: (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين
من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية
الظالم اهلها) وقال تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما
اعتدى عليكم) ^(٣) ^(٤).

٣- قتال اهل الردة ونقض العهد : قال الله تعالى: (ولا يزالون يقاتلونكم
حتى يردوكم عن دينكم أن استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو
كافر فأولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة وأولئك اصحاب النار هم
فيها خالدون)، وقال تعالى: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء
الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحسب
المقسطين)، وقال تعالى: (واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على
سواء)، وقال تعالى: (وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فسي
دينكم فقاتلوا أئمة الكفر لا ايمان لهم لعلمهم ينتهون) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨).

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) الحج: ٣٩.

(٣) النساء: ٧٥.

(٤) البقرة: ١٩٤.

(٥) البقرة: ٢١٧.

(٦) الحجرات: ٩.

(٧) الانفال: ٥٨.

(٨) التوبة: ١٢.

وقد باشر الرسول صلى الله عليه وسلم أسباب القتال المشروعة بنفسه، فقد قاتل المشركين من العرب، وقاتل اهل الكتاب من يهود المدينة الذين نقضوا العهد وهم بنو قينقاع وبنو قريظة وبنو النضير، ثم قاتل اهل الكتاب في خيبر، وقاد غزوة تبوك ضد الروم، وقاتل اهل الحراة الذين ارتدوا ونهبوا ابل الصدقة، وقتلوا راعيتها.

فهذا هو الجهاد، وهو افضل الاعمال بعد الفرائض، روي ان بعض الصحابة قالوا: لو كنا نعلم اى الاعمال افضل او احب الى الله، فنزلت الآية: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم، تؤمنون بالله واليوم الآخر وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ثم قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون، ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بينان مرصوص)

(١) تفسير ابن كثير : ٣٦١/٤، المغني: ٣٦٤/٣٦٢/١٠

(٢) الصف ١٠-١١

(٣) الصف: ٢، ٣، ٤

الفصل الثاني

ظاهرة الحرب في العصر الحديث

- المبحث الاول: طبيعة الحرب في النظم الوضعية المعاصرة
- المبحث الثاني: الاسباب الاقتصادية للحروب المعاصرة
- المبحث الثالث: ضخامة الانفاق العسكرى واحتكار اسواق السلاح في العالم.

المبحث الاول

طبيعة الحرب في النظم الوضعية المعاصرة

المطلب الاول : أصول الحروب المعاصرة وأهدافها :

لا يزال الامل يراود كثير من السياسيين والمفكرين المعاصرين بان تتوقف الحروب من حياة البشر، يدفعهم الى ذلك استمرار الحروب الظالمة الطاحنة للبشرية ، المدمرة لمنجزاتها الحضارية . ولقد كان من اعظم الحروب هولا ووحشية وهمجية تلك التي اصطلح على تسميتها بالحروب العالمية وهي الحرب العالمية الاولى والثانية والحرب الباردة الاعلامية التي ديدنها الكذب واساليبها التضليل والخداع بين معسكرى الشرق والغرب . ولكنها ساخنة حاطمة بفعلهما وتدبيرهما بين الشعوب الاخرى التي تقوم بينها حروب محلية مدمرة نيابة عن المعسكرين المتنافسين وخدمة لاهدافهما وحماية لمصالحهما ، واقرب مثال لذلك الحرب العراقية الايرانية ، التي دامت اكثر من ثمانية اعوام .

اصول الحرب المعاصرة :

ولكي نفهم طبيعة الحروب الحديثة واهدافها فلا بد لنا ان نرجع الى الخلف قليلا ، وندرس التاريخ ونبحث في كيفية تكوين النظم المعاصرة التي تهيمن على العالم واهمها النظام الرأسمالي الحر ، والنظام الاشتراكي الشيوعي ، وما هي الاسس التي قام عليها كل منهما ، فلا يمكن عزل ظاهرة الحرب عن الظواهر الاجتماعية الاخرى من معتقدات ومذاهب اجتماعية واقتصادية .

وينقسم العالم اليوم بشكل عام الى معسكرين او قطبين متنافرين ، او فرعين متنافسين هما صنوان ، اصلهما واحد ، وهما المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي ، تقف الولايات المتحدة على راس الدول الرأسمالية ويتزعم الاتحاد السوفيتي دول المعسكر الاشتراكي . ولكل من هذين القطبين دائرة استقطاب يدور في افلاكها مجموعة من دول العالم على اختلاف في مستويات قوة التأثير في كل دولة بحسب تركيبة مجتمعه ومكونات قدراتها المعنوية والمادية ومدى صلابتها واستجابتها للمؤثرات الخارجية .

ولكي نفهم طبيعة الحروب المعاصرة فلا بد من دراسة الجذور التي انطلقت منها هذه الدول التي تتحكم في اتجاهات الصراع بين الامم المعاصرة ، ولذلك سنعرض بقراءة موجزة لطبيعة

الحرب واهدافها في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، ثم نخلص بعد ذلك الى ايجاز عن طبيعة الحروب الحديثة .

أهداف الحروب المعاصرة :

ان الحروب المعاصرة بمفهوم عامة هي حروب مصالح ، صراع لتحقيق أهداف مادية لا تخدم غايات سامية الا ما ندر منها ، حروب لا تحترم القيم والمبادئ الانسانية ، فلا تفرق بين المدنيين والعسكريين ، يتساوى فيها قتل المدنيين العزل مع قتل المحاربين المسلحين ، لا فرق فيها بين الاهداف العسكرية والمنشآت المدنية .

المطلب الثاني : طبيعة الحرب وهدفها في النظام الرأسمالي :

نعرف من خلال دراستنا للتاريخ ان الرأسمالية الحديثة قد نشأت على انقاض النظام الاقطاعي الذي كان سائدا في العصر الاوربي الوسيط ، وقد ساعد على هذه النشأة اتساع الكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد ، وحينئذ ظهر التنافس الشديد بين الدول الاوربية منذ القرن الخامس عشر الميلادي على اسواق التجارة الخارجية فيما وراء البحار وقد كان التنافس على اشده في الحصول على سبائك الذهب والفضة والمواد الخام مما يعتبر مصدرا للقوة حيث ان من أهم مبادئ الرأسمالية التجارية هو ان تحقيق فائض في صادرات الدولة يعتبر من الامور وثيقة الصلة بقوة الدولة وهذا يمكن التعبير عنه بمبدأ الربح والقوة ، فلا بد من الاخذ بهما معا^(١) لتتمكن الدولة من السيطرة على المنافذ الدولية والنقاط ذات الاهمية الاستراتيجية حول العالم ، قال جون استيوارت ميل الاقتصادي الانجليزي : " ان توسع راس المال سرعان ما سيبلغ منتهاه اذا كانت حدوده نفسها لا تنفتح تاركة مجالا اكبر^(٢) . يقصد بذلك الدعوة الى التوسع الاستعماري .

وقال ريكاردو في خطاب لالمالتوس : (اذا كان في استطاعتنا ان نضم قطعة جديدة خمية من الارض الى جزيرتنا البريطانية ، مع كل تراكم لرأس المال لما انخفضت الارباح قط^(٣)) ، وهذه

(١) والت وايتمان روستو : " التنمية الاقتصادية بين المذاهب الكبرى " ص ٣٧ - ٣٩ .

(٢) ج . أ . هوبسون : " الامبريالية " ص ٩٨ .

(٣) ج . أ . هوبسون : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

اشارة واضحة الى الدعوة الى ضم مزيد من اراضي الامم الاخرى تحت سيطرة الامبراطوريات الاوروبية بهدف تحقيق مزيد من الارباح.

الحروب الاستعمارية :

وقد ادخل الصراع على التجارة الخارجية الدول الاوروبية في تنافس شرس وتسابق على المستعمرات، ساد هذا الصراع مسرح الاحداث في اوربا ثم انتقل الى حروب بينها في المستعمرات وقد تفرعت هذه الحروب من ضرورات اعلاء المصالح القومية وحرمان الدول الاخرى من مصادر القوة مما ادى الى ايجاد الاحتكارات الاستعمارية في المناطق التي تقع تحت النفوذ واقامة المحميات العسكرية للمحافظة على الاسواق الجديدة وتنميتها، كما هيأت الاوضاع المحلية السياسية والاجتماعية للدول الاسيوية والافريقية والامريكية الجنوبية فرصة للتوسع الاستعماري الامبريالي بحجة حماية الرعايا والشركات الاوروبية من الامم المتوحشة^(١) على حد زعمهم.

أهم سمات النظام الرأسمالي :

ان اهم سمات النظام الرأسمالي هو اطلاق الحرية الفردية دون قيود سواء في العبادات الاجتماعية، او الممارسات الاقتصادية كاختيار المجال الذي يحقق فيه الفرد تنمية رأسماله، او التملك، او التوظيف او الاستهلاك، فمعيار التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة هو حركة الاسعار في السوق^(٢)، فالسلع الضارة والعادات المستقبحة، والممارسات البذيئة تروج في السوق لانها تدر ربحا ماديا على منتجها، ومروجها، وهي صالحة لاشباع حاجة مستهلكها بعيدا عن معايير الدين والاخلاق، فيتساوى لذلك ترويج المواد الغذائية، وترويج المواد الاخرى كالخمر، والمخدرات، ويتساوى فيه اقامة الدور للتعليم او اقامة الاماكن للدعارة والفجور، لان المحرك الرئيسي في هذه النشاطات الرأسمالية هو الربح المادي، بغض النظر عن مصادره سواء كانت اخلاقية او غير اخلاقية^(٣). دون اعتبار للنفقات الاجتماعية والاضرار التي قد

(١) ج . أ . هوبسون : المرجع السابق : ص ٤٨ ، ٦٣ .

(٢) د . محمد احمد صقر " مفاهيم ومرتكزات الاقتصاد الاسلامي "، ابحاث المؤتمر الاول للاقتصاد

الاسلامي، ص ٤٦ ، مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ .

(٣) د . احمد جامع " النظرية الاقتصادية " ج ١ ، ص ٨ ، ٩ .

يعاني منها الاخرين .

وقد مكنت الحرية الاقتصادية ، اصحاب عوامل الانتاج من تقييد ، وانتهاك حرية المستهلك ، وأصبح التحكم في ذوقه ، وتوجيه طريقة تفضيله، واضحا بسبب تطور وسائل الدعاية والاعلان التي أصبحت عاملا باهظا في حساب التكاليف التي يدفعها المستهلك في نهاية الامر .^(١)

المطلب الثالث : طبيعة الحرب وهدفها في النظام الاشتراكي :

ينطلق المذهب الاشتراكي من النظرية الماركسية عن تطور الرأسمالية على شكل ادوار تناقصية (ديكالكتيك) ، وتتمثل هذه النظرية في الصراع الطبقي بين الملاك (اصحاب رؤس الاموال) وبين العمال (الطبقة الكادحة) ، ويحدث هذا الصراع عندما تسيطر الاحتكارات العملاقة على الاقتصاد ، ويزداد البؤس الاجتماعي - برأى النظرية - بين العمال مما يؤدي الى ثورة دموية ضد الرأسمالية تتحول بعدها ملكية الانتاج الى العمال ثم تنتهي بهذا مرحلة الصراع - كما يدعى أصحاب النظرية - فالمذهب الاشتراكي يستمد جذوره من خلال التفسير المادي للتاريخ الذي يلغى دور الفكر الانساني في تطور الحضارات كما يلغي بعثة الرسل والشرائع السماوية فهو يرد اسباب تطور العلاقات الاجتماعية والدينية الى تطور وسائل الانتاج والعلاقات الانتاجية المادية .

المحرك الرئيسي للنظام :

ويعتبر القرار الاداري الذي تصدره المجالس الاشتراكية هو المحرك الرئيسي للنظام الاشتراكي الذي يتم عن طريقه التوازن بين الانتاج والاستهلاك والتوظيف نتيجة لالغاء حق الملكية الفردية ومحو الحوافز الفردية بحجة ان المصلحة الجماعية التي تمثلها السلطة الحاكمة هي التي يتحقق عن طريقها ضمان مصالح الافراد .

الدعوة الى العنف والغرض :

يهدف النظام الاشتراكي الى السيطرة على العالم عن طريق تشجيع المعارضة للانظمة القائمة

(١) د . محمد احمد صقر : مفاهيم ومركزات الاقتصاد الاسلامي ، ابحاث المؤتمر الاول للاقتصاد

والدعوة الى الغاء سيادة الاديان وهدم التقاليد الاجتماعية، ويرى الفكر الماركسي طريقا واحدا لتحقيق الدولة الاشتراكية العالمية الا وهو العنف والدم^(١)، ينسب الى ستالين قوله ان تطبيق نظام المزارع الجماعية كلف الاتحاد السوفيتي من الارواح اكثر مما كلفته الحرب العالمية^(٢) الثانية .

ولهذا فان الحرب والمجاعات والعنف الدموي كلها تعتبر اصدقاء مسعفون، لتحقيق مآرب الاشتراكية، فقد زادت المجاعات من حنق الفلاحين على حكومة القيصر، وقد كان لينين ينظر بهدوء الى قتل الناس جماعات، وكان يعتقد ان الحرب العالمية الاولى الناشئة في زمانه بين الدول الرأسمالية ستصعد من حرب الطبقات الاجتماعية، وهذا يجلب السلام الذي تنادى به الشيوعية^(٣) .

اذن فالحرب في المذهب الاشتراكي تقوم على اذكاء الحقد والكراهية بين طبقات المجتمع وغرس بذور الشربين الفقراء والاغنياء على أساس مادي بحث لا مكان للمبادئ فيه ولا اعتبار للقيم الانسانية من خلاله .

صورة للحرب المعاصرة :

ان الحروب المعاصرة هي حروب اباداة وافناء تشترك فيها الامة بكامل افرادها، فهم أهداف للتشريد والتقتيل، ومنجزاتهم الحضارية اهداف للتدمير، لا فرق بين استخدام القنابل والغازات القاتلة، ولا بين الحرب الجرثومية او النووية، لا فرق بين تدمير منشأة عسكرية او مدرسة للتعليم او دار للعبادة او مأوى للعجزة او مستشفى، وما قد يعتبر جريمة دولية في يوم ما يكون فضيلة وعملا ممتازا في اليوم التالي^(٤)، جريا وراء المصالح، وفي غياب المبادئ الفاضلة .

(٥)

يقول الفريق دوايت ايزنهاور: "لقد اصبحت الحرب في وقتنا في غير زمانها" وهذا تعبير عن المرارة الشديدة التي تركتها آثار الحرب العالمية في نفسه من بشاعة الظلم وفضاعة الفتك والتدمير بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الامم .

(١) د . صلاح الدين نامق : " النظم الاقتصادية المعاصرة "، ص ١١٩ .

(٢) لبيب السعيد : " الشيوعية في موازين الاسلام " ص ١١٢ .

(٣) هـ . أ . ل . فيشر : " تاريخ اوربا الحديث " ص ٥٩ .

(٤) هـ . أ . فيشر . المرجع السابق، ص ٥٤٢ .

Basil Blackwell,

*"Revolution, Reform and Social Justice" P. 200, Oxford, 1976.

المبحث الثاني

الاسباب الاقتصادية للحروب المعاصرة

إذا لم يكن دافع الحرب هو اعلاء كلمة الله ونشر دينه، فإن من المألوف في حياة البشر تعليل الحرب وتحديد أهدافها بشكل عام بأحد أمرين هما: -

الاول: ارضاء النزعات الطائفية، واعلاء عصبية على عصبية.

والثاني: وهو الاغلب ان تقوم الحروب لتحقيق مصالح مادية وهو ما يحدث على مر العصور بين الامم الضالة.

وليس أظهر ولا ادل على ما ذكرت من ثلاثة ظواهر في التاريخ الحديث هي من أبرز المؤثرات في تشكيل الدول ومراكز القوى في العالم المعاصر، وهي ظاهرة الاستعمار، والحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨م، والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م. وسنعرض فيما يلي ظاهرة الاستعمار ثم نوضح الاسباب الاقتصادية لكل من الحربين العالميتين الاولى والثانية.

المطلب الاول: ظاهرة الاستعمار الحديث ودوافعه الاقتصادية :

بدأ المستثمرون الأوروبيون في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي والقرن السادس عشر ينشئون شركات بحرية للتجارة على أثر الاستكشافات الجغرافية في العالمين القديم والجديد، وكانت هذه الشركات التجارية تشتري التوابل والمواد الخام وتستغل مناجم الذهب والفضة والمعادن الاخرى، ويتم الحصول على هذه البضائع والمعادن بأبخص التكاليف بينما تباع في أوروبا بأسعار خيالية.

وبازدياد الاطماع الاوربية احتدم التنافس بين المغامرين في اعالي البحار وفي القارات مما اضطرهم للجوء الى حكوماتهم في دول اوربا طلبا لحماية مصالحهم كجاليات في الخارج، وطلبوا حماية عسكرية وسياسية لاستثماراتهم في المستعمرات وما يضعون عليه أيديهم من مقدرات الشعوب الاخرى المستضعفة، واخذت الدول الاوربية ترسل الى مناطق نفوذها مفوضين رسميين بحجة مساعدة الحاكم المحلي على توطيد الامن في بلده، ويعاونون هذا المفوض (الحاكم الاستعماري) وحدات عسكرية لحماية الشركات الاجنبية من المنافسة التي تأتي من شركات الدول الاخرى.

ويقول المؤرخ الانجليزى هربرت فيشر ما نصه : (أما فتح بريطانيا للهند فلم يكن قط موضع تدبير وتخطيط من جانبها وانما نجم عن الحاجة التي احس بها التجار الانجليز في تلك البلاد الى وضع نظام لاستتباب الأمن والعدالة،^(١) اللذين بدونهما لا يمكن للتجارة ان تنمو وتزدهر في بلد من البلدان) .

وكان لاكتشاف القارات الجديدة -أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا- دور كبير في ازدهار تجارة الرقيق وتعاضلها، اذ اتبع المستعمرون الاوربيون قاعدة الانتاج الكبير لاشباع طلبات اوربا من الشاي والسكر والتبغ والقطن والمواد الخام الاخرى فدعتهم الحاجة الى الايدى العاملة الى اقتناص الرقيق من أفريقيا، وكانوا يحشرونهم حشرا في شكنات خاصة ويدفعون بهم الى البواخر لتنقلهم للعالم الجديد لتشغيلهم سُخرة في المزارع والمصانع التي يمكنهم السادة الاوربيون .

وقد بلغ المجموع الكلي للعبيد الذين ساقتهم بريطانيا فقط من افريقيا الى العالم الجديد أكثر من مليوني افريقي في الفترة ما بين ١٦٨٠-١٧٨٦ .^(٢)
من آثار الاستعمار على العالم العربي :

كان من أهم الاحداث التاريخية التي جاءت كنتيجة مباشرة او غير مباشرة للاستعمار في العالم العربي هما انشاء دولة يهودية في فلسطين عام ١٩٤٨، وطرد بريطانيا من قناة السويس بعد هزيمة العدوان الثلاثي على مصر .

فالدولة اليهودية هي أسوأ بذرة تاريخية للاحتلال البريطاني لأرض فلسطين المباركة . وإن الآثار السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية على الاممة العربية كنتيجة لوجود دولة دخيلة- هذه الآثار قد حفلت بها الكتب وعبرت عنها الميزانيات المالية للدول العربية في صورة تخصيص جزء كبير من الموارد للانفاق العسكري تحسبا لعدوان اسرائيلي عليها .

اما اعلان تحرير قناة السويس في عام ١٩٥٦ وما أعقبه من عدوان ثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر . وانتصار مصر في هذه الحرب كان له الدور الأهم في تحجيم قوة بريطانيا الاستعمارية في أفريقيا وآسيا مما اضطر السدول الاستعمارية لمراجعة سياساتها الخارجية والرضوخ لمطالب الشعوب المستعمرة التي

(١) هـ . أ . فيشر: "تاريخ اوربا في العصر الحديث"، ص ٣٣٨ .

(٢) هـ . أ . فيشر : نفس المصدر ص ٣٥٣ .

باتت تلتهب ناراً تحت أقدام المستعمر، وهذا بدوره أدى إلى استعادة الشعوب للسيطرة على مواردها الاقتصادية والتخلص من الابتزاز الذي كان يتم عن طريق التهديد باستخدام القوة.

ولكن لا زال ديدن الدول الاستعمارية (المتقدمة اقتصادياً) استغلال الأمم الأخرى عن طريق الابتزاز الاقتصادي وإبقاء أسواقها مفتوحة للدول الصناعية التي تشجع على استخراج الثروات الطبيعية للدول النامية وتصديرها إلى الدول المتقدمة على شكل مواد أولية تتيح تشغيل المصانع وزيادة العمالة واستمرار زيادة معدل النمو وبالتالي زيادة معدل تصدير المنتجات الصناعية والخبرات البشرية إلى أسواق الدول النامية، وتقدم الدول الصناعية المساعدات العسكرية والمالية للدول النامية بصورة تحافظ على بقائها أسواقاً استهلاكية لبضائعها ومورداً لحاجاتها من المواد الأولية، فالمساعدات الاقتصادية تُقدم للمشاريع التي تربط اقتصاديات الدول النامية بعجلة الإنتاج في الدول الصناعية.

كما أن من أساليب الدول الصناعية لابتزاز الدول النامية والمحافظة على أسواقها والسيطرة على توجيه سياستها - أن تستخدم التهديد المبطن بأشارة الفتن الداخلية ضدها أو تسليط دولة من جاراتها للتحرش بها لشغلها بالنزاعات والحروب المحلية ولتجديد شهيتها لاستهلاك المزيد من المنتجات الصناعية والعتاد الحربي.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للحرب العالمية الأولى والثانية:

اشتد جشع أوروبا وزدات اطماعها في التنافس على تكوين المزيد من المستعمرات واقتسام العالم لصالح الرأسمالية الامبريالية، واخذ التزاحم يشتد على التوسع في المستعمرات ومناطق النفوذ والحصول على الامتيازات واحتكار الأسواق الاقتصادية حتى طفح الكيل فاشتعلت الحرب العالمية الأولى (١).

وكانت للحرب الأولى أسباباً سياسية مباشرة أُشيعت بحثاً في كتب التاريخ، أما الأسباب الأعظم فهي أسباب اقتصادية استعمارية تتمثل فيما يلي (٢).

(١) احمد شلبي : (المجتمع الاسلامي) ص ١٠٩.

(٢) أ. ج. به. تيلور (A.J.P. Taylor) "أمول الحرب العالمية الثانية" ص ٤٠.

- ١- حرب خلافة تركيا: اذ كانت الدول الاوربية ترى في الامبراطورية العثمانية الرجل المريض او الفريسة التي يجب اقتسام ولاياتها.
 - ٢- المنافسة الامبريالية خارج أوروبا لاحتواء الاسواق الواسعة وفتح مزيـد منها لاستهلاك البضائع الاوربية، واحتكار استيراد المواد الخام منها.
 - ٣- انهيار توازن القوى في اوربا مثل التحدى الالمانى لرفعة منزلة الاسطول البريطانى ، ورغبة فرنسا في استعادة الالزاس واللورين، وطموح روسيا في القسطنطينية والمضائق حولها.
- ثم كانت نتائج الحرب العالمية الاولى بمثابة بذور لاسباب الحرب العالمية الثانية وكان أبعدها اشرا هو تجريد المانيا من حق اعادة بناء جيشها، وفرض التعويضات المالية الباهظة يدفعها الشعب الالمانى لدول أوروبا المنتصرة لقاء خسائر الحرب، وقد بعث كل ذلك الشعور بالسخط وحب الانتقام لدى الشعب الالمانى.

(١) اما الأسباب الاقتصادية للحرب العالمية الثانية فهي كما يلي :

- ١- سعت المانيا لاستعادة دورها الاستعماري الذى خسرته في الحرب العالمية الاولى، حين فقدت مستعمراتها.
- ٢- أدت النهضة الصناعية في المانيا الى ازمة فائض انتاج، واجهت المانيا لاجله مشكلتين: اولاً: الحواجز الجمركية للدول الاوربية ضد صادرات المانيا وثانياً: عدم وجود مستعمرات لتصدير فائض الانتاج اليها.
- ٣- كان على المانيا ان تغزو أسواقا جديدة لاستيراد المواد الأولية الرخيصة وتصدير فائض الانتاج.
- ٤- حققت المانيا سبقا في انتاج الاسلحة على الدول الاخرى مما شجعها على الاندفاع نحو الحرب.

(١) أ. جي . ب تايلور (اصول الحرب العالمية الثانية) ص ٢٤٩،

- يورتون . هـ . كلين . (التحضير الاقتصادي الالمانى للحرب) ، ص ١١ ،

٥- كانت المانيا أعظم قوة اقتصادية في اوربا، وقد اذهلها التقدم الاقتصادى لروسيا والولايات المتحدة، ولم يكن لديها متسع من الوقت لكي تتمكن من اذلال الدول الاوربية بما فيها روسيا.

٦- حرص بريطانيا وفرنسا على المحافظة على مصالحهما في المستعمرات في افريقيا وآسيا خاصة حوض البحر المتوسط. ومنطقة البحر الاحمر، ومنطقة الخليج العربي حيث توجد حقول النفط.

٧- ان استيلاء ايطاليا على الحبشة في عام ١٩٣٦، وظهور محور برلين - روما منذ ١٩٣٧، ومساعدة المانيا وايطاليا للرئيس فرانكو في اسبانيا وانتصاره في الحرب الاهلية - كل ذلك زاد من خطر سيطرة المحور (المانيا وايطاليا) على حوض البحر المتوسط. بشكل لا يمكن ان ترض عنه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

٨- دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد المحور لحماية مصالحها في جنوب شرق آسيا، وخطوط الملاحة في اوربا وانقاذا لبريطانيا من الانهيار امام الزحف الالمانى، ولذلك وقعت ميثاق الاطلنطي مع بريطانيا في اغسطس

١٩٤١ م.

المبحث الثالث

ضخامة الانفاق العسكرى واحتكار أسواق السلاح

إذا كان غاية ما يتمناه البشر في هذا العالم هو تحقيق العدل والسلام، فإن العدل والسلام لا يقومان الا على الايمان، والقوة العسكرية التي تحميه، وقد أدرك الناس أهمية القوة بفطرتهم التي فطرهم الله عليها، هذه الفطرة التي من طبيعتها التنازع الذى لا تتم تسويته الا باستخدام القوة او تأثيرها على الاطراف المتحاربة.

فالقوة العسكرية اذن هي اساس قيام الدول ومرتكز السلام بين الشعوب، ودعامة الحضارات الانسانية منذ القدم، فالامة الاسلامية لم يتحقق وجودها وانتشارها في العالم وقيام حضارتها الا بفضل الله ثم بفضل قوة جيوشها وانتظام امرهم تحت راية الجهاد، فلما ضعفت رغبة الجهاد في النفوس تخلت بذلك الامة الاسلامية عن دورها واصابها الضعف والانحطاط.

ان اشهر القادة وابعدهم اثرا في الشعوب وتنمية الحضارات كان اقدرهم على استخدام القوة في زمانه، فكانت القوة العسكرية هي التي تمهد السبيل نحو الامن وانتشار العلوم وقيام الحضارات، هذه الحضارات التي تختلف خصائصها تبعاً لعقيدة أهلها، وبنيتها، وامكانياتها المادية.

المطلب الاول: تزايد النفقات العسكرية :

ان الانفاق العسكرى لا ينقطع ما دامت الحكومات تتداول الدول وتتعاقد عليها، ولكنه يزداد وينقص بحسب الامكانيات المادية المتاحة ونوع الحضارة التي يتفاعل معها كأن تكون حضارة زراعية كحضارة المصريين والاشوريين في العالم القديم او حضارة تجارية كالحضارة الفينيقية او حضارة عقائدية علمية كالحضارة الاسلامية او حضارة صناعية علمية كحضارة العالم المعاصر.

ويتميز العصر الحديث بضخامة الانفاق العسكرى وتنوع اهداف هذا الانفاق بشكل لم يسبق له مثيل في العالم وذلك بسبب التقدم الصناعي والتقني الذى اضاف ابعاداً جديدة في الحروب، فقد كانت الحروب القديمة بالاسلحة اليدوية وهي ما يسمى بالحروب التقليدية ثم ظهرت الابعاد الجديدة كالحرب الجوية والحرب النووية وحرب الصواريخ بعيدة المدى وحرب الفضاء (النجوم).

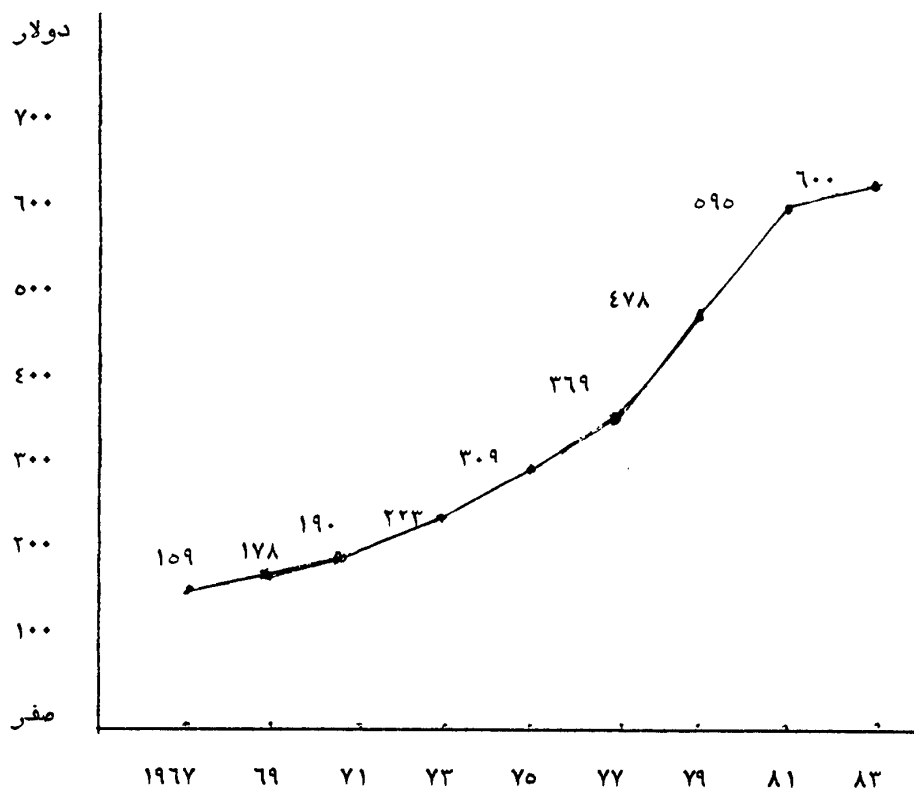
واصبح العالم بفضل وسائل الاتصال الحديثة كأنه مدينة واحدة تغطي الكرة الأرضية، ينتقل أهلها وأخبارهم بين أطرافها خلال مدة تقاس بالدقائق والساعات، واخذت اشكال الصراع فيها طابع التدويل نظرا لارتباط وتشابك المصالح بين الدول واعتمادها بشكل أكبر على بعضها، وصدق الله حيث يقول : (وجعلنا بعضكم لبعض سخريا) . وقد اخذت الدول الصناعية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ، والاتحاد السوفيتي وحلفاؤه في كتلة حلف وارسو. اخذت هذه الدول تتنافس على اجتذاب الشعوب وربطها عسكريا واقتصاديا لتبقى تدور في فلكها لاستغلالها كمصدر للمواد الخام والمواد الأولية التي تحتاجها مصانع الدول المتقدمة . ولكي تبقى سوقا مفتوحة لتصريف منتجات مصانع هذه الدول، ومكانا لتشغيل الخبرات الأجنبية .

وقد تطور حجم الانفاق العسكري في العالم المعاصر منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين الميلادي، عندما شعرت أوروبا بخطر التهديد الألماني، ثم أخذ حجم الانفاق العسكري يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لاحتمالات التهديد بالحرب في جنوب شرق آسيا، وفي أجزاء أخرى من العالم، حيث غرس الاستعمار الأوروبي بذور الحروب العرقية والعنصرية، وحروب الاستقلال ونيل الحرية .

وفي الشكل رقم (١) يبين لنا الاتجاه التصاعدي في الانفاق العسكري في العالم من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٣. ويتضح من الرسم مقدار الانفاق العسكري بـبلايين الدولارات حيث بلغ في العام ١٩٦٧ مائة وتسعة وخمسون بليون دولارا امريكيا في حين تضاعف هذا الانفاق عام ١٩٨٣ بمعدل ٣٨ مرات عنه في عام ١٩٦٧ حيث قفز الى ٦٠٠ بليون دولارا في السنة .

ويتضح من الجدول رقم (١) اجمالي الانفاق العسكري في العالم لعام ١٩٨٠ بملايين الدولارات حيث بلغ اجمالي الانفاق العسكري في العالم (٥٤٢٩١١) مليون دولار اي بنسبة ٤٧% الى الناتج المحلي الاجمالي لدول العالم أعضاء هيئة الأمم المتحدة آنذاك وعددهم ١٤٢ دولة، كان نصيب الدول المتقدمة من ذلك الانفاق (٤٢٦٠٣٩) مليون دولارا اي بنسبة ٧٨% وعددها (٢٨) دولة فقط. بينما الانفاق العسكري للدول النامية وعددها (١٢٤) دولة قد بلغ (١١٦٨٧٢) مليون دولار اي بنسبة ٢١% من اجمالي الانفاق العسكري .

كما يتضح من الجدول ان عبء النفقات العسكرية يزداد وضوحا في مجموعة الدول العربية اذ بلغت النفقات العسكرية فيها ٨٧% من اجمالي الناتج المحلي. اما بالنسبة لاسرائيل فان النسبة ٣١% لا تمثل حقيقة الامر الواقع لان الانفاق العسكري يدخل في جملته المساعدات والهبات السنوية الخارجية وهذه لا تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل .



شكل رقم (١) تزايد الانفاق العسكري في العالم (ببلايين الدولارات)

فيما بين ١٩٦٧-١٩٨٣

المصدر:

" World Military Expenditures & its Social Cost" P. 32

Washington, 1983.

" World Military Balance" PP. 212 - 215

London, 1987

جدول رقم (١)

الانفاق العسكري في العالم لعام ١٩٨٠م(ملايين الدولارات)

الدولة او المجموعة	الناتج الاجمالي	الانفاق العسكري	نسبته الى الناتج الاجمالي %
دول العالم (١٤٢)	١١٦٦٦١٥٨ر	٥٤٢٩١١ر	٤٧ر
الدول المتقدمة (٢٨)	٨٩٥٢٥٧٠ر	٤٢٦٠٣٩ر	٤٨ر
الدول النامية (١١٤)	٢٧٠٨٥٨٨ر	١١٦٨٧٢ر	٤٣ر
دول حلف الاطلسي	٥٧٥٠٥٣٦ر	٢٥٦٤٨٨ر	٤٥ر
دول حلف وارسو	١٧٢٩٨٩٠ر	١٤٦٧٠٠ر	٨٥ر
الدول الاسلامية	٦٨٦٨٠٣ر	٤٦٣٤٣ر	٦٧ر
الدول العربية	٣٨٢٠٧٨ر	٣٣٢٠٦ر	٨٧ر
اسرائيل	٢١٢٣٧ر	٦٥٩٩ر	٣١١ر

المصدر :

Ruth legor Sivard,

" World Military Expenditures and Its Social Cost"

World Priorities, Annual Report, P. 33

Washington, 1983

ومع استمرار الحرب الباردة ، وما يصاحبها من حروب اقليمية ؛ وصراعات طائفية؛ زاد الانفاق العسكرى على الترسانة النووية للمحافظة على عامل الردع النووى ، وتخوفا من التدمير الشامل ، كما زاد الانفاق على الاسلحة التقليدية ، وتطوير الصناعات العسكرية ، لان وسائل التهديد كالغواصات والطائرات والصواريخ والقنابل النووية كلها اصبحت تشكل أخطارا محتملة في اى وقت وضد أى دولة مهما كان موقعها الجغرافي في خريطة العالم .

وبالنظر الى الجدول رقم (٢) تزايد النفقات العسكرية في الدول الست الكبرى في العالم ، يمكننا ان نستخدم نفقات هذه الدول كمؤشر على استمرار تزايد سباق التسليح . واستمرار ارتفاع تكاليف الانفاق العسكرى ، لان هذه الدول الست تعتبر بمثابة قيادة لهذا النهج ، وتعبير عالمي عن تزايد النفقات العسكرية .

ويتضح من الجدول رقم (٢) الاتجاه الصعودى لتزايد نسبة الانفاق العسكرى الى الانفاق الحكومى في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا ، بينما انخفضت نسبة الانفاق العسكرى في الصين حيث بلغت ١٣,٧٪ من الانفاق الحكومى عام ١٩٨٣م فيما كانت ١٥,٤٪ في عام ١٩٨١ ، وقد يعلل هذا بأن الصين كانت هي الوحيدة من بين الدول الست الكبرى التي جاءت متأخرة الى أسواق مبيعات السلاح في العالم ، وحتى عام ١٩٨٣ لم يتحدد نصيبها من السوق العالمي بشكل واضح بل كان في بدايته .

جدول رقم (٢)

الانفاق العسكري في الدول الست الكبرى

في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٣

الدولة	الانفاق العسكري ببلايين الدولارات		نسبته الى الانفاق العام في الميزانية	
	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨١	١٩٨٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٦٩٨٨٨	٢١٧١٩٨	%٢٥	%٢٦٩
الاتحاد السوفيتي	١٣٣٨٠٠	١٣٧٩٠٠	%١٢	%١٣
الصين الشعبية	٦٠٠٠	٦٣٢٦	%١٥٤	%١٣٧
المانيا الغربية	٢٣٩٤٠	٢٢١٢٧	%٢٢٤	%٢٢٩
فرنسا	٢٣٨٦٧	٢١٦٥٤	%١٨٣	%١٨٧
بريطانيا	٢٥٦٩١	٢٤٨٧٣	%١٠٨	%١١٨

المصدر:

* World Military Balance PP. 212 - 215 London, 1987

المطلب الثاني : احتكار أسواق السلاح في العالم :

تتركز صناعة الاسلحة والمواد العسكرية في الغرب في ايدى شركات كبرى وعددها قليل تعمل تحت رقابة الحكومة ، وهذه الرقابة تختلف باختلاف الدول ففي الولايات المتحدة مثلا تكون الرقابة بمثابة التأكد من المحافظة على السرية وعدم افشاء اسرار تتعلق بالامن الوطني ، كما يتم التفتيش على الجودة النوعية والكفاءة الانتاجية على خطوط الانتاج . اما في فرنسا كمثال آخر فان شركات صناعة الاسلحة تتبع لمؤسسة عامة تندرج تحت تنظيم وزارة الدفاع ، اما في الكتلة الشرقية فان الصناعة الحربية تتولى مسؤوليتها والتنظيم لها مباشرة الحكومة ، وفي كل من هذه الدول تمثل الصناعة الحربية مؤسسة احتكارية توجه الحكومة سير عملياتها ومبيعاتها ، وتتفق الحكومة مع الشركات الصناعية في اهمية نمو الصناعة العسكرية ، وايجاد اسواق جديدة لها والمحافظة على مكاسبها الحالية ، وتعتبر هذه الشركات العسكرية جزء من البيروقراطية العامة اعتباريا الا انها تتمتع بالحرية والاعفاء من سياسات القطاع العام في النظام الرأسمالي بحجة انها قطاع خاص يهدف الى الربح ، ويقاس نجاحها بحجم السلع المنتجة للاغراض العسكرية وعدد المستخدمين في مشاريعها وحجم استثماراتها المالية .

وقد ظلت الصناعة العسكرية تحافظ على معدلات نمو متزايد بعد الحرب العالمية الثانية كما يتضح ذلك من معدلات الزيادة في نمو الانفاق العسكري في الفصل السابق وذلك لان الحكومات تسعى دائما للمحافظة على قوة الردع وحماية نفوذها ومصالحها في الخارج .

وتقوم الحكومات في الدول الصناعية بتقديم انواع من الدعم لشركات الصناعة الحربية ، ومع ان الدعم يختلف باختلاف المذهب الاقتصادي للدولة الا انه يشتمل على النقاط التالية :

- ١- تتولى الدولة دفع تكاليف البحوث العلمية لتطوير الصناعات العسكرية على ان يكون لها جزء من قيمة المبيعات الخارجية .
- ٢- اذا توصلت الشركة الى اختراع خلال البحث العلمي يمكن ان تستثمر هذا الاختراع في استخدامات تجارية اخرى دون تدخل الدولة لان الشركة هي صاحبة الامتياز .
- ٣- يعتبر السلاح وهو في مرحلة التصميم قابلا للتسويق الداخلي والخارجي من حيث المبدأ ويُقيّد بمدة تكفي لضمان السلامة الوطنية كأن يبقى السلاح الجديد بدرجة سرى للغاية لمدة خمس سنوات ثم يباع بعد ذلك .

٤- دعم الحكومة لشركات الصناعة الحربية بهدف التصدير والهيمنة على الاسواق . وذلك بايجاد فروع للبعثات العسكرية للتدريب والمعاونة الفنية ، وهذه الفروع هي بحد ذاتها مكاتب تسويقية تخدم مصالح مصدرى السلاح وهم الدولة والشركات الخاضعة لها . وتقوم هذه الفروع بالترويج والدعاية والاتصالات لعرض هذه الاسلحة الجديدة او عرض التغييرات التقنية المتجددة .

٥- تقوم مكاتب البعثات العسكرية باجراء الدراسات التسويقية لمعرفة احتياج البلد الذى تزاوّل نشاطها فيه .

وقد تمكنت الشركات العسكرية بمعاونة الحكومات وتحت ضغوط وتأثيرات الحرب الباردة واستغلال أسباب النزاع التي غرسها الاستعمار تمكنت من اقتسام البلدان النامية في العالم وجعلها أسواقا لاستهلاك السلاح المتقدم والحديث على السواء واستغلال خصائص التكنولوجيا المتطورة في ربط الاسواق بمناطق الانتاج في الدول المتقدمة واحتكار أسواق مبيعات السلاح في العالم .

فاذا نظرنا الى الجدول رقم (٣) وجدنا ان الدول الأربع الكبرى تحتكر حوالي ٨٠٪ من مبيعات السلاح في العالم بينما تفوز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مجتمعة باكثر من ٥٠٪ من مبيعات السلاح العالمية ، يعود ذلك الى سلسلة من عقود التسليح لا تكاد تنتهي تشمل على سيل مستمر من قطع الغيار، والتحديث المستمر على المعدات، واستيراد الخبرات الاجنبية .

وقد أدى ذلك الى امتصاص كثير من موارد الدول النامية وتوجيه اقتصادياتها نحو تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات الصناعية ، وتزايد مبيعات الاسلحة دائما حيثما توجد الدول ذات الموارد الطبيعية الضخمة والتي يمكن استثمارها لتشغيل الطاقات الانتاجية في الدول المتقدمة باستيراد السلع المصنعة والالات الجاهزة مقابل المواد الأولية والنصف مصنعة ، حيث نجد ان دول الشرق الاوسط اهم اسواق العالم لاستيراد المعدات العسكرية حيث بلغت نسبتها في عام ١٩٨٤ حوالي ٥٦٪ من اجمالي واردات السلاح في العالم التي بلغت في هذا العام (٩٢٠٢) مليون دولار امريكي ، وبلغت نسبة واردات الشرق الاوسط من السلاح حوالي ٥٥٪ من اجمالي واردات العالم عام ١٩٨٥ المقدرة بمبلغ (٧١٣٤) مليون دولارا اي ان الشرق الاوسط يستحوذ على استيراد اكثر من نصف مبيعات السلاح في العالم (جدول رقم (٤)) .

جدول رقم (٣)

صادرات السلاح في العالم ونصيب الدول الاربع كنسبة

من الاجمالي بملايين الدولارات للفترة من ٨١- ١٩٨٥ والنسبة محصورة

بين الاقواس

(اسعار ١٩٧٥)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٧١٣٤	٩٢٠٢	٨٥٥٨	٩١٧٦	٨٤٤٨	اجمالي العالم
(٣٧) ٢٦٥١	(٣١) ٢٨٤٧	(٢٧٧) ٢٣٧٢	(٣٢٥) ٢٩٨٤	(٣٣) ٢٧٨٥	الاتحاد السوفيتي
(٢٢) ١٥٦٣	(٢٣) ٢١٣٩	(٢٨٨) ٢٤٦٥	(٣٠) ٢٧٨٢	(٢٨٨) ٢٤١٩	الولايات المتحدة
(١٥) ١١١١	(١٤) ١٣١٢	(٢١٧) ٨٨٦٣	(١١) ١٠١٣	(٣٣٥) ١١٤٢	فرنسا
(٥٢) ٣٧٨	(٥٧) ٥٢٨	(٣٦) ٣١٤	(٥) ٤٧١	(٤٧) ٤٨١	المملكة المتحدة
٥٧٠٣	٦٨٢٦	٧٠١٤	٧٢٥٠	٦٨٠٠	مجموع نصيب الدول الكبرى
%٨٠	%٧٤	%٨٢	%٧٩	%٨٠	نسبته الى اجمالي العالم

المصدر :

Armament and Disarmament PP. 46-49

SIPRI Yearbook, Oxford Print 1986

جدول رقم (٤)

التوزيع الاقليمي لواردات السلاح بملايين الدولارات باسعار ١٩٧٥

١٩٨٥	١٩٨٤	
٣٩٢٨ (٥٥%)	٥١٦٥ (٥٦%)	الشرق الاوسط
٨١٨ (١١٤%)	٧٤٨ (٨%)	الشرق الاقصى
١٨٨٦ (٢٦٤%)	٧٨٠ (٨٥%)	جنوب آسيا
٤٧٦ (٦٦%)	٩٩٣ (١٠٨%)	امريكا الجنوبية
٣٩١ (٥٤%)	٥٧٩ (٦٢%)	شمال افريقيا
٤١٤ (٥٨%)	٧٧٤ (٨٤%)	افريقيا الاستوائية
١٠٥ (١٥%)	١٥٩ (١٧%)	امريكا الوسطى

ملاحظة: بقية الواردات تتوزع بنسب ضئيلة بين دول اخرى مثل جنوب افريقيا ودول اخرى صغيرة في اعالي المحيطات .

المصدر:

"Armament and Disarmament" PP. 46 - 49 SIPRI Yearbook,
Oxford Print 1986

الحرب الباردة وارتفاع التكاليف :أولا : الحرب الباردة :

مع ظهور الأسلحة النووية وقدرات التدمير الشامل المتبادل بين الدول الكبرى واحتمال نشوب حرب مدمرة ، أخذت هذه الدول تتحاشى النزاع المباشر بينها ، فأصبح الردع النووي المتفوق هو أساس العلاقات بينها ، وأصبحت الحرب الباردة بين الشرق والغرب بديلا مقبولا عن النزاعات المباشرة بين كتلة حلف الأطلسي وكتلة حلف وارسو ، هذه الحرب هي مزيج من التهديد باستخدام القوة النووية والحرب النفسية .

وقد ترتب على الحرب الباردة ظهور ما يعرف بالحرب بالانابة ، اذ تسعى الدول الكبرى المتنافسة الى اثارة القلاقل والحروب المحلية بين الدول الأخرى في المناطق المتنافسة عليها ، وتشن الحرب على بعضها بايحاء مباشر أو غير مباشر من الدول الكبرى ، وبقدر ما يحقق أهدافها التوسعية في بسط نفوذها واستحواذ جزء أكبر من السوق العالمي . وأصبح تدخل الدول الكبرى في شئون الدول الأخرى أو ما يعرف بدول العالم الثالث ظاهرة ملازمة لظاهرة الحرب الباردة ، وقد يأخذ هذا التدخل اشكالا متعددة منها :

١ . امداد الاقليات العرقية أو العنصرية بالأسلحة والمؤن والذخائر التي لا يمكن تحديد هويتها لمناوأة الأنظمة المعادية .

٢ . مساندة الأحزاب المناوئة للحكومات بوسائل سياسية واقتصادية لتحقيق وصولها الى الحكم في تلك البلاد ، والاطاحة بالحكومات التي لا تسيّر وفق الاتجاهات المرغوبة .

٣ . تقديم المعونات والقروض والمساعدات الاقتصادية المشروطة لربط الدول الصغيرة اقتصاديا وسياسيا بالدولة الكبرى .

٤ . استخدام مبيعات الأسلحة والخبرات الفنية لربطها بمعاهدات عسكرية ،

كما يمكن ارجاع أسباب تزايد عدد الصراعات والحروب في العالم لعدة

عوامل منها :

- ١ . تعدد المذاهب (الايدولوجيات) .
- ب . النزاعات العرقية الانفصالية .
- ج . النزاعات والمشاكل على الحدود التي أورثها الاحتلال الأجنبي .
- د . الاستبداد والاضطهاد من قبل بعض الحكومات المحلية .
- هـ . السعي للاستقلال الوطني ومقاومة الاحتلال الأجنبي .

وقد بلغ عدد الحروب المحلية بين دول متصارعة ما يزيد على (١٠٥) من النزاعات المسلحة في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبين عام ١٩٨٣، اشترك في هذه النزاعات (١٦٦) بلدا في العالم ، وقد بلغت النزاعات المسلحة في عام ١٩٨٢ وحدها (١٣) نزاعا . (١)

(١) - "World Military Expenditures & its Social Cost " P. 19
Washington , 1983

ثانيا : ارتفاع تكاليف مبيعات الأسلحة :

يتميز سوق السلع والخدمات العسكرية سواء في داخل الدولة المنتجة او بالنسبة للدول المستوردة يتميز بالاحتكار والسرية نظرا لعلاقته بأمن الدول، مما يضعف او يقلل من تأثير المراقبة والمحاسبة الحكومية والهيئات الوطنية المتخصصة، فيمر ارتفاع التكاليف دون مساءلة تذكر، مما قد يؤدي الى امتصاص جزء كبير من الموارد، ويسبب عدم توازن القيمة — المنفعة المتوقعة من السلعة او الخدمة العسكرية، وقد يُرد على ذلك بان المنفعة الحقيقية المتوخاة من بناء وتطوير القوات المسلحة هي الامن، والامن لا يقدر بثمن ما دام يؤدي الى حماية الارواح والممتلكات .

والحقيقة ان المتاجرة بالسلع العسكرية هي اسرع طريقة لتكوين الثروة سواء بالنسبة للدول المصدرة او بالنسبة لتجار الأسلحة على مستوى الافراد والشركات، حيث تبلغ اسعار السلع والخدمات المباعة للجيش في الدول الصناعية بين الضعف والثلاثة اضعاف بالنسبة لتكلفة انتاج الوحدة (١)، وقد ذكر مؤلف اقتصاديات الحرب الدائمة (٢) طرفا من هذه المغالاة والتي لا تكاد تصدق، حيث قارن سعر سلعة مدنية مثل "لوحة دائرة اليكترونية" فاذا كانت تباع لمنشأة صناعية، مدنية لانتاج الراديو والتلفزيون فان سعرها يكون (١٠٠) دولارا - فرضا - وهذا سعر الاساس، فاذا طلب تصميم هذه الدائرة لتناسب صناعة المدرعات والمصفحات فتكون التكلفة (٢٥٠) دولارا، اما اذا صممت لتدخل في صناعة الصواريخ فستكلف بين (٤٧٠ - ٦٤٤) دولارا، وهكذا، وقد استخدم مؤشرا للاسعار حيث اخفى الارقام الحقيقية حفاظا على السرية - كما قال .

أنظر جدول رقم (٥) .

وهذه الارقام ستتضاعف الى ضعفين او ثلاثة اذا تم تصدير السلع العسكرية وبيعها الى دول العالم الغير صناعية، وهذا بطبيعة الحال راجع - ولوظاهرا الى التكاليف الاضافية - من تكاليف التعبئة والشحن والتأمين والتسليم والربح الاضافي وهامش الطوارئ، وقد تضافرت هذه التكاليف المرتفعة وازدياد حاجة الدول المستوردة الى المزيد من وسائل الدفاع للمحافظة على أمنها الوطني وتسبب ذلك في تحميل عبء كبير على موارد البلدان التي هي في امس الحاجة الى التنمية الاقتصادية مثل الدول الاسلامية، وستتم مناقشة ذلك في الباب الرابع من هذا البحث .

C.R. Mc Connell, 'Economics', P. 774

(١)

Mel man S., 'The Permanent War Economy', P. 200

(٢)

جدول رقم (٥)

مقارنة مؤشر السعر لسلعة واحدة

(بأسعار ١٩٧٦)

١٠٠	سعر البيع لمنشأة صناعة منتجات معدنية للأغراض المدنية (الاساس)
٢٥٠	سعر البيع لمنشأة صناعة العربات المصفحة
٦٤٤ - ٤٧٠	سعر البيع لمنشأة صناعة الصواريخ
٢٣٩٣ - ١١٨٤	سعر البيع لمنشأة صناعة الطائرات والاليكترونيات

المصدر :

الفصل الثالث

أثر السياسة الحربية على التنظيم الإداري في الدولة الإسلامية

سنتكلم فيه عن أثر السياسة الحربية على التنظيم الإداري في الدول الإسلامية ونمهد لهذا الفصل بتوضيح المقصود بالدولة الإسلامية ، كما نبين المراد من تعبير التنظيم الإداري الذي نستخدمه في هذا الفصل ، حيث أن الإدارة الحكومية هي القيادة التي توجه جميع سياسات الدولة وبالتالي تنشئ السياسة الاقتصادية والسياسة الحربية وتتولى تنفيذها والإشراف عليها . ويعتمد نجاح السياسة على مدى قوة الإدارة وحكمتها في تسيير دفة الأمور .

وفي المبحث الأخير من هذا الفصل سنعرض صوراً من أثر السياسة الحربية على التنظيم الإداري في النظم الوضعية المعاصرة .

المبحث الاول

اعتبارات السياسة الحربية في مرحلة تأسيس الامه ، وارساء قواعد

الخلافة في الدولة الاسلامية

مقدمة : ما المقصود بالدولة الاسلامية ؟

يقصد بالدولة الاسلامية لاغراض هذه الدراسة فترة صدر الاسلام تشمل عهد الرسول والخلفاء الراشدين ، وقد نتناول شيئا من المواضيع كتعريب الدواوين ، وضرب النقود خلال المراحل التالية من حكم بني امية والعهد العباسي فيما بعد حتى منتصف القرن الثالث (١ - ٢٤٧هـ) ويطلق عليها العلماء المسلمون فترة القرون المفضلة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " (١) .

ويعتبر عهد الرسول صلى الله عليه وسلم هو عهد التشريع بالنص القرآني الذي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتشرحه السنة الصحيحة القولية والفعلية والتقريبية ، وجاء بعده عصر حكم الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين ، فاذا نزلت حادثة لم يكن لها حكم صريح من نص القرآن والسنة واجتهد في الحكم فيها بعض الصحابة ولم ينكر الآخرون عليهم ، كان حكم الحادثة بالاجماع ، وهذا الاجماع كان ضروريا لاعتبار الحكم لازما شرعا ، ومثال ذلك حادثة جمع القرآن الكريم ، وحادثة حروب الردة وغيرها .

وبعد جمع القرآن ، كان اول عمل علمي هو اعتماد نسخة واحدة للقرآن وتوزيعها في الامصار حتى لا تختلف الامة على مصدر نظام حياتها ، وتبعه عمل علمي آخر ، وهو ارساء قواعد اللغة

(١) صحيح البخارى : كتاب الشهادات ٢/٢٨٨ دار احياء الكتب العربية .

- صحيح الجامع الصغير للالباني : ٣/١٣٠ .

- جامع الاصول : ٨/٥٤٧ ، ٥٤٩ .

العربية وهي سر ثقافة الامة وعنصر من عناصر وحدتها ، فتم تدوين علم النحو في آخر الخلافة الراشدة ، وقد اخذت العلوم الاسلامية تتطور مع الزمن فازدهرت علوم التفسير واللغة العربية والفقه والحديث ، وقد ظهر الائمة العظام في هذه الحقبة من الزمن فكان الامام مالك اماما لدار الهجرة ، وظهر في العراق ابو حنيفة وماجباه ، والامام الشافعي واحمد بن حنبل ، كما برز في الحديث الامامان البخارى ومسلم وغيرهما .

وكانت هذه الفترة تعتبر بحق عصر الاجتهاد في الفقه ، والتعرف على سائر العلوم الكونية المتطورة التي ساعد على ظهورها مزج الحضارات العربية الاسلامية والفارسية واليونانية والمصرية فظهرت نهضة حضارية جديدة هي الحضارة الاسلامية التي بلغت أوجها في عهد هارون الرشيد ثم في عهدينه المأمون . كل هذا كان سببه الاول دعوة الاسلام وسببه الثاني الجهاد لنشر الدعوة الاسلامية وابلاغها الى اقصى حدود العالم ، مما ساعد على تحقيق الفتوحات الواسعة التي مدت حدود الدولة الاسلامية من الهند شرقا الى الاندلس غربا قبل نهاية القرن الاول الهجرى .

وقد كان الدافع المحرك لهذا التطور هو التمسك بالاصول الشرعية وهي كتاب الله ، وسنة رسوله ، واجماع الامة واجتهاد الائمة الاخيار .

المقصود بالتنظيم الادارى على مستوى الدولة :

نقصد بذلك الحديث عن امرين هما :

- ١- انشاء الوظائف العامة ، وطريقة اختيار الرجال لشغل مناصبها ، ومدى سلطاتهم ، كقيادة الجيوش والامارة على البلدان وجباية الاموال والخراج .
 - ٢- توجيه الدولة للأنشطة العامة كالتجارة الخارجية والعلاقات الدولية وتأسيس المراكز الحضارية ، وتطوير المؤسسات الثقافية .
- والادارة بدون شك هي العامل الاكبر المؤثر في السياسات الأخرى في أى دولة ، والتنظيم الادارى هو وسيلة القيادة لتوجيه الامة ، ورسم السياسات والاشراف على تنفيذها كالسياسة الاقتصادية والسياسة الحربية وغير ذلك .

٤- حق المنعة والنصر بين اهل الصحيفة على من هاجم يثرب .

٥- ارساء دعائم الامن، والضرب على ايدي المحدثين والمفسدين وذلك باقامة احكام الحدود ، مما جعل من يثرب (المدينة) مكانا آمنا لمن اراد ان يلتحق بامة المؤمنين باختياره وحرية .

والى جانب هذه المعاهدة التي كانت قاعدة للنظام السياسي والنظام الاجتماعي للامة ، انشأ الاسلام نظاما ماليا متكاملا يكفل للدولة موارد كافية للانفاق منها على الجهاد في سبيل الله ويقيم التكافل الاجتماعي ، فانزل الله تعالى الامر بفريضة الزكاة ، وحدد مصارفها ، كما حث الاسلام على الانفاق في سبيل الله وحذر من البخل لان المال مال الله والانسان مستخلف مؤتمن على هذا المال ، فالزكاة المفروضة وصدقة التطوع امران كفيلان باقامة العدالة الاجتماعية ابد الدهر .

وبذلك تكونت واكتملت عناصر الدولة وهي الشعب والارض والحاكم والنظام ، وكانت هذه النواة هي شمس الهداية التي بدأت اشعتها تنتشر في كل ناحية من الارض للدعوة الى الله وانقاذ البشرية من الظلم وجور الطغاة .

وهكذا يتضح انه بينما كان الرسول صلى الله عليه وسلم ينظم الامة من الداخل كان في نفس الوقت يضع باعتباره الظروف الحربية المحيطة بالدولة الجديدة ، فاخذ بعد العدة للدفاع في الخارج ، فلما سنحت الفرصة بدا يبعث سرايا والبعوث العسكرية لظهار قوة المسلمين في المدينة ، وردع الاعداء الذين يتربصون بهم الدوائر ، وكانت الاعمال التي يامر بها هي الصلاة والصوم والجهاد ، فالسياسة الحربية كانت تسير جنباً الى جنب مع التنظيم الاداري في المدينة ، ويتضح ذلك بما يلي :-

١- كان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا بعث عاملا على بلد من بلدان الجزيرة العربية يحدد مسئولياته بامامة الصلاة ، وهذا يشمل التعليم والدعوة بالحسن والمسئولية الثانية هي قيادة الجيش للجهاد في سبيل الله ، وهذه تحتوى على مسئولية اقتصادية وهي تدبير الاموال اللازمة لكل غزوة ، وحسن تدبيرها ، وصرفها عدة في سبيل الله ، كما ان هناك مسئولية ثالثة للعامل (الوالي) ، وهي جمع الزكاة ، واخراجها في مصارفها المفروضة ، وصيانة بيت المال ، وتوجيهه في لاهله .

٢- كان اذا خرج من المدينة غازيا اناب رجلا من صحابته ، على الصلاة في مسجده أثناء غيابه ، والقيام بامر المدينة واهلها ، وقد اناب على المدينة عليا بن ابي طالب

رضي الله عنه اثناء غزوة تبوك ، وعندما رأى علياً تتوق نفسه الى صحبته والجهاد معه ، هدأه وقال له : (الا ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى ، الا انه لا نبي بعدي) .

٣- يأمر الاسلام بالتنظيم الادارى على حد ادنى ، وهو اثنان ، فاذا خرج اثنان فان احدهما إمام للآخر ، وأمير له ، وكان الرسول يأمر اذا خرج اثنان او اكثر في سفر أن يُؤمَّر احدهما ، والامير بطبيعة الحال ، من يأمر وينهي ويطاع ، فهو القائد في الشدة والرخاء ، في الحرب والسلام الا ان يأمر بمعصية .

المطلب الثاني

اعتبارات السياسة الحربية في ارساء قواعد الخلافة

توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يوص لاحد من بعده ، فجمع الله المسلمين على ابي بكر رضي الله عنه ، وتمت له البيعة الخاصة ، ومن الغد من ذلك جلس للبيعة العامة فسي المسجد النبوي الشريف .

واول عمل قام به ابو بكر رضي الله عنه هو تدعيم هيبة الدولة الاسلامية ، والزام الناس كافة باحترام قوانين الشريعة التي تعتبر نظام حياة الامة ، وقد ترجم هذا العمل العسكري بانفـاذ جيش اسامة ، وما لبث ان عقد احدى عشر لواء ، وعين على كل لواء أميراً ساروا الى مختلف نواحي الجزيرة العربية لمحاربة القبائل المرتدة .

ولئن قاد رسول الله صلى الله عليه وسلم معظم الغزوات بنفسه فقد أصبح من مصلحة الامة في عهد الخليفة أبي بكر أن يبقى في المدينة نظراً لتفرق الجيوش في نواحي الجزيرة ، وصوب العراق والشام في وقت واحد ، فكان بقاء الخليفة في المدينة بمثابة ضرورة تعليمها السياسة الحربية ليكون فئة للجيوش في كل صوب ، ومرجعاً لكافة المسلمين في كل الشغور .

ولقد درجت سنة الخلفاء على هدى النبوة بان يعهدوا بامارة البلدان الى قادة جيوش الفتح الاسلامي في النواحي التي يفتحونها ، وكان الجهاد وانتهاج السياسة الحربية الملازمة لذلك ^(١) من اخص واجبات الوالي ، وتتلخص هذه الواجبات فيما يلي :

- ١- تدبير الجيوش وتوزيعها في النواحي ، وتقدير عطاء الجند ، اذا لم يقدره الخليفة من قبل .
- ٢- جهاد من يليه من الاعداء ، وتقسيم الغنائم واخذ الخمس لاهله ، كما كان يرسل البعث للغزو ، ويولي عليهم رجالاً من اهل السابقة او الفضل او القدرة على تدبير الحروب وسياستها .

(١) الماوردي : (الاحكام السلطانية) ص ٣٠ .

فالحكومة الاسلامية تخضع لشروط صارمة لا بد من توفرها في الرجال ليكونوا صالحين للحكم والولاية ، وقد بين الفقهاء شروطا لا بد من توفرها فيمن يتولى امر المسلمين وهذه هي الشروط المتفق عليها ^(١) .

- ١- العدالة الجامعة لشروطها .
- ٢- العلم المؤدى الى الاجتهاد في النوازل والاحكام .
- ٣- سلامة العقل والجسم لكمال المنصب وعظم المسئولية .
- ٤- الشجاعة والنجدة المؤدية الى حماية الدين وجهاد العدو .

فهذا الشرط الرابع ، روعي فيه اعتبار القدرة على تدبير وسياسة الحروب . وقد تحقق بفضل الله ثم بفضل جهود المسلمين الاوائل ارساء وتثبيت دعائم الخلافة والقضاء على حركات المرتدين ، وانطلاق الجيوش الاسلامية الى الشرق والشمال والغرب لنشر وابلاغ دعوة الاسلام .

(١) الامام الجويني " غياث الامم " ص ٦٠ وما بعدها

دار الدعوة ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

ابو يعلى : " الاحكام السلطانية " ص ٢٠ .

ط ٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٨٦ .

الماوردي " الاحكام السلطانية " ص ٦

ط ٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٨٦ .

المبحث الثاني

تأثير السياسة الحربية على تدوين الدواوين وتعريب

أجهزة الادارة الحكومية

المطلب الاول : تدوين الدواوين :

الديوان : في اللغة هو الاصل الذي يرجع اليه ، قال ابن عباس : (اذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فان الشعر ديوان العرب)^(١) . وقال في المصباح المنير : " هو السجل الذي يكتب فيه الحساب ثم استعمل في كتابة معلومات الاشخاص الذين يقومون بعمل معين ثم استعمل بعد ذلك في تسجيلهم وتسجيل ارزاقهم "^(٢) .

وقد عرفه الماوردي في الاصطلاح بقوله : " موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق الدولة من الاعمال والاموال ، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال " وقسمه الى : ديوان الجيش ، وديوان الاعمال من رسوم وحقوق ، وديوان العمال وديوان بيت المال "^(٣) .

مشروعية كتابة الدواوين :

في صحيح البخارى ما يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بكتابة اسماء الجند الذي يقومون بغزوة معينة ، وفيه ما يدل على انهم كانوا يكتبون الصدقات التي تجمع من المسلمين تمهيدا لقسمتها على مستحقيها .^(٤)

(١) القلقشندي : صبح الاعشى ج ١ ، ص ٩٠ .

(٢) الفيومي ، احمد بن محمد المقرئ (ت) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ص ٢٠٤ .

تاريخ اليعقوبي ١٣٠/٢ ، طبعت الفرى ، النجف ، ١٣٥٨ هـ .

(٣) الماوردي : " الاحكام السلطانية " ص ١٠٣ ، ط ٢ ، ١٣٨٦ هـ .

قدامة بن جعفر : " الخراج وصناعة الكتابة " ص ٣٧ وما بعدها دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ .

(٤) جامع الاصول لابن الاثير الجزري : ٣٣٤/٥ .

قال البخاري : " عن حذيفة بن اليمان ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس فكتبنا له الفا وخمسمائة رجل " ^(١) ، وقال : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله اني كتبت في غزوة كذا وكذا ... " الحديث ^(٢) .

وفي عهد عمر رضي الله عنه دونت الدواوين باسمائها المعروفة فكان يكتب فيها أسماء الجند وازاقهم ثم أسماء الناس بحسب سابقتهم في الاسلام . وأنشئ في عهده رضي الله عنه ديوان الخراج ، وهو الديوان الذي كان يكتب فيه مقادير الخراج التي كانت تجبي من سواد العراق ، وغيره .

سبب تدوين الدواوين :

ذكر ابو يوسف في كتابه الخراج انه عندما كثر المال في ايدي المسلمين وافاء الله الارضين الخصبة في العراق والشام ومصر . استشار عمر رضي الله عنه المهاجرين الاولين في قسمة الاراضين التي افاء الله على المسلمين فاختلفوا ^(٣) فمنهم من يرى رأى عمر في وقفها على المسلمين واخذ الخراج عليها وفرض العطاء للمجاهدين ومنهم من يرى قسمتها فارسل عمر الى عشرة من الانصار ليرى رأيهم وقال : " رأيت انه لم يبق شيء يفتح بعد ارض كسرى ، ولقد غنمنا الله اموالهم واراضهم وعلوجهم ، فقسمت ما غنموا من مال ورثة بين اهله ، واخرجت الخمس فوجهته على وجهه ، وانا في توجيهه ، وقد رأيت ان احبس الارضين بعلوجها ، وأن أصنع عليهم الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فيكون فينا للمسلمين ، للمقاتلة والذرية وللمن ياتي بعدهم ، أرايتم هذه الثغور لابدلها من رجال يلزمونها ، أرايتم هذه المدن العظام : الشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لابدلها من ان تشحن بالجيوش ، وادرار العطاء عليهم ، فمن اين يعطي هؤلاء اذا قسمت الارضين والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأى رأيك ، فنعم ما قلت وما رأيت ، ان لم تشحن هذه الثغور ، وهذه المدن بالرجال ويجرى عليهم ما يتقوون به ، رجع اهل الكفر الى مدنهم .

(١) صحيح البخاري : كتاب الجهاد باب كتابة الامام الناس : ٨٧/٤ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد باب من اكتب في جيش ، ١٨٠/٢ (دار احياء الكتب العربية .

(٣) ابو يوسف " الخراج " ص ٦٩-٧٠ ، الماوردي : الاحكام السلطانية ص ١٤٦-١٤٧ .

وهكذا أملت السياسة الحربية على عمر رضي الله عنه تحديد موارد جديدة ودائمة لبيت المال ، ففرض العطاء حين فرض لأهل الفيء الذين آفأ الله عليهم وهم أهل المدائن ، فصاروا بعد الى الكوفة ، وأهل البصرة ودمشق وحمص والاردن وفلسطين ومصر ، وقال رضي الله عنه : " الفيء لأهل هؤلاء الأمصار ومن لحق بهم وأعانهم وأقام معهم ، ولم يفرض لغيرهم ، ألا فيهم سكنت المدائن والقرى وعليهم جرى الصلح واليهام أدى الجزاء ، وبهم سدت الفروج (الشفور) ودوخ العدو " (١) .

وقد رتب رضي الله عنه الاعطيات حسب منازل الناس قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورتب الانتصار ابتداء برهط سعد بن معاذ من الأوس ثم الأقرب فالأقرب لسعد . فلما استقر ترتيب الناس في الديوان على قدر النسب المتمثل برسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بينهم في العطاء على قدر السابقة في الاسلام والقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم روعي في التفضيل عند انقضاء أهل السوابق على قدر التقدم في الشجاعة والبلاء في الجهاد والجهاد في سبيل الله (٢) . وقد جعل العطاء مرة واحدة في العام سنة خمس عشرة مــــــن الهجرة (٣) .

نرى مما تقدم انه اول ما دونت الدواوين كانت لتحقيق سياسة حربية من أجل الجهاد في سبيل الله ، ثم توسعت الدولة في هذا التنظيم فجعلت ديوانا لجباية المداقات ، وديوانا لجباية الخراج الذي كانت اهم أهدافه تلبية احتياجات الغزاة في سبيل الله .

(١) الطبري : تاريخ الامم والملوك ، ح ٣ ، ص ٦١٥ .

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) الطبري : المرجع السابق ، ح ٣ ، ص ٦١٥ .

المطلب الثاني

أثر السياسة الحربية على تعريب أجهـزة الادارة

كانت السياسة الحربية ضد الروم في عهد عبد الملك بن مروان عام ٧٣ هـ هي السبب المباشر في انقطاع التجارة وقلة النقد المتداول في الدولة الاسلامية، وقد توطن العزم على التخلص من تأثير الروم وسيطرتهم على اى لون من ألوان الحياة في الامة الاسلامية ، وقد تمثل تنفيذ هذه السياسة الحربية في الاصلاحات الادارية التالية :-

١- تعريب الدفعة على القراطيس المصرية :

كانت الروم تستورد ورق الكتابة من مصر، وكان يكتب على القراطيس عبارات مسيحية باللغة اليونانية ويرسم في صدرها الصليب، فأمر عبد الملك بتغيير ذلك وكتابة آيات باللغة العربية بدلا منها ، فكره ذلك الروم وكتب جستنـيان الى الخليفة : " انكم احدثتم في قراطيسكم كتابا نكرهه فان تركتموه والا أتاكم في الدنانير من ذكر نبيكم ما تكرهونه ^(٢) . فاستشار عبد الملك من حوله فاشاروا عليه بضرب الدنانير في الدولة الاسلامية فأمر بإنشاء دار لضرب النقود ، فكان اصدار النقود الاسلامية في عام ٧٤ هـ -

٢- تعريب الدواوين :

درجت سياسة عبد الملك رحمه الله على التخلص من النفوذ الاجنبي وابراز شخصيـة الدولة الاسلامية ^(٣) ، فأمر سليمان بن سعد بنقل الديوان من الرومية الى العربية ، وقد اعانه بخراج الاردن سنة ليصرف منه على عملية نقل الديوان ^(٤) ، ولم تنقضى السنة حتى

(١) ضياء الدين الريس : الخراج والنظم الاسلامية ، ص ٢١١ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٤٩ ، ٤٧١ - الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ١٤٨ .

(٣) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٤) البلاذرى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

تم تحويل الديوان الى العربية ، فلما علم سرجون الرومي كاتب الديوان بالرومية قال لكتّاب الروم : " اطلبوا المعيشة من غير هذه المنعة فقد قطعها الله عنكم " (١) .

كما كان ديوان العراق بالفارسية فلما قتل زادان فروخ كاتب الحجاج ولي مكانه. على الديوان صالح بن عبد الرحمن الذي تولى تعريب ديوان العراق فأتمه في مدة محددة ، وقيل ان مرادنشاه بن زادان فروخ امتحنه ثم جعل له مائة الف درهم على ان يظهر العجز فابي فقال : قطع الله اصلك كما قطعت اصل الفارسية (٢) .

٣ - اصدار النقود الاسلامية :

كانت النقود التي يتداولها العرب في الجاهلية على فئتين : الدنانير وهي عملة ذهبية تستورد من الروم بينما الدراهم وهي العملة الفضية تضرب في فارس ، فلما جاء الاسلام أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرها من بعده خلفاؤه ، وكان من اصلاحات عمر رضي الله عنه ان ضبط وزنها ووحدتها منعاً للغش، وسارت الامور على ذلك حتى جاء عبد الملك بن مروان ، فأمر بتغيير الطراز في الورق من الرومية الى العربية ، ونقصت الدنانير المتداولة في الاسواق الاسلامية بسبب الحروب وبسبب آخر وهو قلة ما يحمل منها بعد تهديد القيصر بالكتابة عليها بما يكره المسلمون .

ولهذا اتخذ عبد الملك قرارا حاسما عزز مكانة الدولة الاسلامية ومنحها مزيدا من الاستقلال الاقتصادي فأمر بإنشاء دار لضرب النقود في دمشق عام ٧٤ هـ ، وضرب الدنانير الدمشقية التي اشتهرت بجودتها ، وضربها الحجاج في العراق سنة ٧٥ هـ (٣) .

وقد وضع المسلمون قانونا يحمي حق الدولة في ضرب النقود ويعاقب من اراد قطعها من عامة الناس ، فقد ذكر عن سعيد بن المسيب ان من قطع النقود بنير اذن الدولة يعتبر عمله من الفساد في الارض (٤) وقيل ان مروان بن الحكم اخذ رجلا بقطع الدراهم فقطع يده فبلغ ذلك يزيد بن ثابت رضي الله عنه فقال : " لقد عاقبه " .

ويحرم الغش في النقود كالغش في غيرها مما له قيمة (٥) لانه يفضي الى التفرير بالناس ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من غشنا فليس منا " (٦) .

(١) البلاذري : " فتوح البلدان " ص ١٩٧ .

(٢) البلاذري : " نفس المصدر " ص ٢٩٨ .

(٣) البلاذري : " فتوح البلدان " ، ص ٤٥٣ ، الكامل في التاريخ ٤/٤١٦ .

(٤) البلاذري : نفس المصدر ، ص ٤٥٦ .

(٥) ابن قدامه : المفني ٤/١٩٠ (٦) صحيح مسلم : كتاب الايمان : ١/٩٩ .

المبحث الثالث

أثر السياسة الحربية على التنظيم الإداري في بعض الدول المعاصرة

رافق التطور في صناعة الأسلحة تطور آخر في أساليب القتال واتساع مسارح العمليات العسكرية ليشمل جميع أقاليم الدولة مما ساعد في تطوير السياسة الحربية التي تنتهجها الدول لاعتماد وحماية مرافقها الاقتصادية وتطوير مواردها لخدمة المجهود الحربي وتحديد أبعاد المعارك مع العدو .

فأصبح تأثير السياسة الحربية يمس جميع نشاطات الحياة في الدولة ويؤثر على تنظيم أجهزة الحكم والإدارة سواء على تشكيل الحكومات أو على استحداث أجهزة إدارية جديدة .

المطلب الأول : إعادة تشكيل الحكومة استجابة للسياسة الحربية :

يميل الزعماء السياسيون إلى معالجة الأزمات من خلال السياسة والدبلوماسية الهادئة في وقت السلم ، وعندما تصبح السياسة عاجزة عن حل المشاكل الدولية فيجب على رجال السياسة في الدولة أن يقدروا حاجة الأمة إلى قيادة تتميل إلى استخدام القوة لحل النزاع المستعصي بين الدول ، وعادة ما يبرز في الصف الأول لهذا النوع من القيادة أولئك الرجال من ذوي البأس وقوة الشكيم^(١) والعزم والإرادة المسيطرة .

وأما من أمثلة من التاريخ المعاصر منها :

١- تشكيل حكومة بريطانية جديدة إبان الحرب العالمية الأولى :

عندما نشبت الحرب الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، كانت الحكومة البريطانية ائتلافية ضعيفة ،

(١) ه . أ . ل . ٠ فيشر : تاريخ أوروبا الحديث ، ص ٥٣٩ .

فحدث انقلاب وزارى في عام ١٩١٦ لتركيز السلطات في مجلس الوزراء حيث حلت محل الوزارة القائمة وزارة جديدة بزعامة لويد جورج ^(١) ، وتألقت لجنة وزارية صغيرة تعرض عليها جميع المسائل الحربية وتوجه دفعة الحرب ، وكان يرأس هذه اللجنة لويد جورج نفسه ، ومن بين اعضائها ونستون تشرشل الذى اصبح رئيس وزراء بريطانيا ووزير حربها خلال الحرب العالمية الثانية .

٢ - تشكيل حكومة حرب اسرائيلية ابان حرب الايام الستة (٥ حزيران ١٩٦٧) : زادت احتمالات التهديد الاسرائيلي ضد سوريا على أثر الهجمات الفلسطينية على أهداف داخل المنطقة المحتلة ، وأكدت التقارير الرسمية السوفيتية المقدمة للحكومة المصرية ضخامة الحشود الاسرائيلية ضد سوريا مما دعى الحكومة المصرية أن تسرع لنجدة سوريا ، فأعلنت اغلاق مضائق ثيران في وجه الملاحة البحرية من والى اسرائيل اعتبارا من ٢٢ مايو ، وقد سبق ذلك سحبها للقوات الدولية التي تحجز بينها وبين اسرائيل مما دعى الاسرائيليين والامريكان الى اعتبار ذلك الاجراء بمثابة اعلان الحرب على اسرائيل .

فشعرت اسرائيل بخطورة الموقف ، وهي الدولة التي لا تستطيع انتظار الصدمة الاولى ، ولا تستطيع الاستمرار طويلا في الحرب لأن عماد قواتها المسلحة هم الشعب الذين يعملون على تشغيل وصيانة مرافقها الاقتصادية ، وقد فطن رئيس الحكومة الاسرائيلية آنئذ ، ليفي اشكول الى خطورة الوضع الداخلي حيث بدأ الشعب الاسرائيلي يشك في قدرة الحكومة على مواجهة الأزمة وشن الحرب ، فاستجاب للضغط السياسي ، وأعلن تشكيل حكومة اسرائيلية ائتلافية برئاسته وأدخل فيها ، موشي دايان كوزير للدفاع ، وضم للوزارة زعيم المعارضة مناحيم بيغن كوزير بلا وزارة ^(٢) .

وكان الرجلان من أشد زعماء اسرائيل تمسكا بأهداف الصهيونية ، ومن أقدر الاسرائيليين وأكثرهم خبرة في قيادة المعارك السابقة لحرب الأيام الستة في ٥ يونيو ١٩٦٧ .

(١) فيشر " تاريخ اوربا الحديث " : ص ٥٣٩ .

(٢) Chaim Herzog, * Arab- Israeli Wars P. 150. (1)

المطلب الثاني : استحداث أجهزة إدارية جديدة :

نظراً لتطور مسئوليات الدولة تجاه الكثير من نشاطات الحياة في العصر الحديث ، وقد تجاوزت مسئولية حفظ الأمن في الداخل والخارج الى مسئوليات التعليم والصحة وتوجيه الاقتصاد أو التأثير عليه عن طريق التخطيط احياناً ، أو عن طريق السياسات المالية والنقدية ، فإذا ما اشتدت الأزمات أو نشبت الحروب فإن الدول المعاصرة تجد نفسها مضطرة لإحكام السيطرة على مواردها الاقتصادية فهي تتولى ادارة وتسيير الموارد الاستراتيجية التي تحتاجها لاستمرار الممود وتأمين النجاح ، فتضطر الدولة أن تنشئ أجهزة إدارية جديدة تقوم بهذه الأعباء الجديدة حتى تضع الحروب أوزارها .

وسنقتصر في الحديث على الأجهزة الادارية التي أنشئت لخدمة اقتصاديات الحرب في الدول الكبرى المعاصرة وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا ، كأمثلة : -

اولا : في الولايات المتحدة الامريكية :

أ - إدارة الاغذية :

أنشأ الرئيس ويلسون خلال الحرب العالمية عام ١٩١٧ ادارة الأغذية وكان هدفها السيطرة على مشكلات الامداد بالحبوب والسكر والمواد الدهنية ، وذلك بالرقابة على البيع والشراء لمواد الغذاء ذات الاهمية الاستراتيجية ، وتشجيع زيادة الانتاج لكل الأنماط التموينية التي تستلزمها سياسة الحرب ، وتلبي احتياجات الحكومة ، وتزيد من المادرات .^(١)

ب - مجلس الانتاج للحرب :

أنشأت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية كثيراً من الادارات الاقتصادية للقيام بتنفيذ متطلبات الحرب ، وكانت أغراضها متعددة فمنها ما أنشئ للسيطرة على التضخم والمحافظة على معدل نفقات المعيشة ، واصدار نظام التموين بالبطاقات^(٢) ، ومن اهم تلك

(١) صلاح نصر : الحرب الاقتصادية ، ص ٩٨ .

(٢) صلاح نصر : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

الادارات وابعدها أثرا على الاقتصاد الأمريكي مجلس الانتاج للحرب الذي أنشئ في يناير عام ١٩٤٢ ، وكانت أعماله تشمل ما يلي :

- ١- ادارة الطاقة الصناعية .
- ٢- تخطيط الاحتياجات في مواد الغذاء .
- ٣- التوزيع والتخصيص في المواد الخام والقوى البشرية وانتاج العتاد الحربي .
- ٤- تخميص جانب من شحنات السفن لاستيراد الغذاء .

ثانيا : في الدول الاوروبية الغربية :

أنشأت بعض الدول الاوروبية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ بعض المجالس والادارات الجديدة لخدمة برامج التسليح ، وتوجيه الاقتصاد لاسناد المجهود الحربي :

أ- في المانيا :

أنشأت الحكومة النازية مجلس التخطيط المركزي ^(١) ، في عام ١٩٣٦ للإشراف على تنفيذ مشروع السنوات الأربع الذي قدمه هتلر الى مجلس الرايخستاغ ، وكان الغرض منه أن يكون على اتصال بالجامعات والسلطات الاقليمية وقطاع الاعمال للتشاور في كل المسائل المتعلقة بانشاء المصانع والطرق والمساكن والمباني المختلفة ، وعلى أن تكفي المانيا نفسها من جميع المواد الأولية والمعدات العسكرية في نهاية الخطة حتى تستعيد مجدها الاستعماري وتتخلص من آثار معاهدة الصلح التي اهانته في اعقاب الحرب العالمية الاولى .

ب- وفي بريطانيا :

تألف مجلس استشاري ^(٢) في اواخر عام ١٩٣٨ لمعاونة رئيس الوزراء في المسائل الخاصة بتنفيذ برنامج التسليح من الناحية الصناعية، فكان حلقة اتصال الصناعة بالدوائر الحكومية .

ج- وفي فرنسا :

أنشئت إدارات للانتاج ألحقت بوزارة الدفاع الوطني ^(٣) ، وقد شملت واجباتها تقرير الأفضلية للطلبات الحكومية المختلفة ، كما اهتمت بتكوين مخزون من المواد الأولية .

(١) فؤاد محمد شبل : عصب الحرب ، ص ٤٥ .

(٢) فؤاد محمد شبل : نفس المصدر ، ص ٣٣ .

(٣) فؤاد محمد شبل : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

الباب الأول

علاقة النظام الحربي بالتشريع

الاقتصادي، وأثره على القوة البشرية

الفصل الأول : التوجيه والتشريع الاقتصادي
في الإسلام

الفصل الثاني : العلاقة بين الاعتقاد والقوة والاقتصاد
أو نظرة الردع في الإسلام

الفصل الثالث : أثر النظام الحربي على القوة البشرية

الفصل الأول

التوجيه والتشريع الاقتصادي وعلاقته بالحرب

- المبحث الأول : خصائص الاقتصاد ، وملامح التخطيط والتوجيه فيه :
- المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الاسلامي .
 - المطلب الثاني : معنى التوجيه الاقتصادي .
 - المطلب الثالث : ملامح التخطيط الاقتصادي في القرآن والسنة .

- المبحث الثاني : الأصول الشرعية لاقتصاديات الحرب :
- المطلب الأول : الشريعة هي منبع جميع الأنظمة .
 - المطلب الثاني : أصول التشريع لاقتصاديات الحرب .
 - المطلب الثالث : أدلة الأحكام الشرعية .

المبحث الأول

خصائص الاقتصاد الاسلامي

وملامح التخطيط والتوجيه

نبين في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين الانسان والثروة في الاسلام ، ثم نتكلم عن الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الاسلامي عن غيره ، وبعدها سيتم البحث في ملامح التخطيط والتوجيه الاقتصادي ، من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية .

المطلب الأول : علاقة الانسان بالثروة ، وخصائص الاقتصاد الاسلامي :

أولا : علاقة الانسان بالثروة :

خلق الله السموات والأرض وما فيهن وما بينهن لحكمة يعلمها ، وخلق الجن والانس لعبادته ، قال تعالى : " وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين " (١) ، كما قال سبحانه : " لو أردنا أن نتخذ لهموا لاتخذناه من لدنا وما كنا فاعلين " (٢) ، وقال سبحانه : " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون " (٣) .

وقد سخر الله الكون وما فيه من أصول الثروة المادية ليستثمرها الانسان وينتفع بها ويعمر البر والبحر لاصلاح الأرض ومن عليها ، كما أودع في الانسان خصائص لم تكن لغيره من سائر المخلوقات ، فحباه بالعقل والوجدان ، قال تعالى : " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلا " (٤) .

وقد بين سبحانه وتعالى أنه هو الخالق لكل شيء ، قال تعالى : " وخلق كل شيء فقدره تقديرا " (٥) ، فقدر جنسه ونوعه وعدده ، والملك كله بيده ، قال

(١) الدخان ، ٣٨ .

(٢) الأنبياء : ١٧ .

(٣) الذاريات : ٥٦ .

(٤) الاسراء : ٧ .

(٥) الفرقان : ٢ .

تعالى : " بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون " (١) .

وقد استخلف الانسان وسخر له الكون وما فيه ليقوم بعمارة الأرض ، وهذا الاستخلاف مقدور مقيد غير مطلق لحماية البلاد ومصالح العباد ، حتى لا يفترب ناموس الحياة ، قال تعالى : " واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال اني أعلم ما لا تعلمون " (٢) .

وقد أودع الله في الأرض مصادر الثروة وقوام الحياة ، وهي التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : " الناس شركاء في ثلاث : الكسب والماء والنار ، وفي رواية ، والملح " (٣) وهذه تشمل النبات والماء والنار والمعادن ، وقد حث الاسلام على استثمار هذه الأموال واستخراج كنوز الأرض والانتفاع بها ، فقال تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور " (٤)

ودعى الاسلام الى استثمار هذه الثروات المستخرجة وصرفها في أوجه البر التي حددها بقوله سبحانه : " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ، وآتى المال على حبه ذوي القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل والسائلین وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس " (٥) ، فجعل من أنواع البر الزكاة المشروعة والانفاق على أوجه البر المذكورة في الآية .

كما جعل حرية التصرف بالأموال وأصول الثروة التي تدخل في ملكية الانسان مقيدة بأوامر مالکها الحقيقي وهو الله ، ودعى الى ايثار الجهاد في سبيل الله على غيره من الأعمال وأنذر من استعبده حب المال ، فقال تعالى :

(١) يس : ٨٣

(٢) البقرة : ٣٠

(٣) مسند الامام أحمد : ٢٦٤/٥ ، سنن أبي داود : ٢٧٨/٣ ، نيل الأوطار : ٣٠٥/٥

(٤) الملك : ٢٥

(٥) البقرة : ٧٧

" قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى ياتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين " (١) .

نستخلص مما تقدم أن الاسلام وضع قواعد عامة لتوجيه السلوك البشري ، وتنظيم علاقة الانسان بخالقه ، وبالكون من حوله ، وبأخيه الانسان ، وفيما أودع الله بهذه الأرض من الكنوز ، ومن أهم هذه القواعد ما يلي : (٢)

- ٠١ الخضوع المطلق لله وحده .
- ٠٢ الملك الحقيقي لله وحده لا شريك له .
- ٠٣ تسخير ما في الكون لمصلحة الانسان .
- ٠٤ استخلاف الانسان لعمارة الأرض ، وإعلاء كلمة الله .
- ٠٥ توجيه النشاط الاقتصادي في مرضاة الله باتباع ما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه .
- ٠٦ اعتبار الدنيا وسيلة لا غاية ، والآخرة غاية أبدية .
- ٠٧ اعتبار أن الدنيا هي مزرعة الآخرة .

ثانيا : بعض الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادي الاسلامي :

يتميز الاقتصاد الاسلامي بخصائص رئيسية لا يدانيه فيها غيره من أنظمة الاقتصاد (٣) ، ومن هذه الخصائص ما يلي :

- ٠١ أنه منهج من مناهج الشريعة الاسلامية يستمد أصوله وأحكامه من مصادر الشريعة التي تعتمد على كتاب الله وسنة رسوله ، ثم بعد ذلك يستمد تفريعاته بحسب الظروف المتجددة والأحوال الاجتماعية المتغيرة استنادا الى الأدلة الشرعية المتفق عليها ، والنظام الاقتصادي الاسلامي بهذا

(١) التوبة : ٢٤

(٢) د. محمود أبو السعود ، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع ص ٢٨٣ ، ٥٢١ ، ٥٥٨ .

— " معالم الثقافة الاسلامية " ، ص ١٥ وما بعدها ، عقيدة المؤمن : ص ٥٢ .

(٣) جريشة / الزئبق : " أساليب الغزو الفكري " ، ص ٢٢٤ .

— محمد عبد المنعم عفر (د) : التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، ص ٤٧ وما بعدها .

التشريع يستثير وازعا في النفوس المؤمنة للمحافظة عليه وحمايته—
وتنفيذه ومراقبة الله فيه ، واحترامه من الحاكم والمحكوم على قدم
المساواة .

٠٢ اعتبار الزكاة حق واجب في أموال الأغنياء تؤخذ سنويا وتصرف في
مصارفها المحددة لضمان القيام بحق الفقراء والمساكين والمحتاجين—
وكذا الواجبات المالية العامة التي يتطلبها وجود الأمة وقيام الدعوة
وتكافل المجتمع .

٠٣ توجيه جميع السياسات الاقتصادية فيه نحو هدف واحد ، وهو اعلاء كلمة
الله ، وهذا يستدعي توجيهه نحو الاعداد للقوة .

٠٤ محور المشكلة الاقتصادية هو العمل وليس الندرة : لأن الله تكفل برزق
كل كائن حي ، قال تعالى : " وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها"^(١)،
" وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها "^(٢) ، " ولو أن أهل القرى آمنوا
واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض "^(٣) . لذا فان تركيز
مشكلة الانتاج على العمل يستدعي السعي والحركة ، والاجتهاد في العمل
واتقانه والاخلاص فيه حتى يزداد الانتاج ويستمر النمو ، وأما الكسل
فيؤدي الى البطالة والبطالة تؤدي الى عدم كفاية الانتاج ، قال تعالى:
" فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور "^(٤) .

٠٥ اعتبار الدنيا وسيلة والآخرة هي الغاية ، قال تعالى : " وابتغ فيما
آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن
الله اليك ولا تبغ الفساد في الأرض ان الله لا يحب المفسدين "^(٥) .

٠٦ القصد والتوسط في كل شيء : في الكسب والاستهلاك والانفاق ، قال
تعالى : " ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط "^(٦) ،

(١) هود : ٦

(٢) ابراهيم : ٣٤

(٣) الاعراف : ٩٦

(٤) الملك : ١٥

(٥) القصص : ٧٧

(٦) الإسراء : ٣٩

"والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" (١) ،
 "وكذلك جعلناكم امة وسطا" (٢) .

٠٧ . تحريم الغش والربا والاحتكار : قال صلى الله عليه وسلم : " من غشنا
 فليس منا " (٣) ، وقال : " من احتكر فهو خاطيء " (٤) ، وقد آذن الله بالحرب
 على من أصر على أكل الربا : " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما
 بقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله
 ورسوله " (٥) . فقد حرم الاسلام جمع الثروة عن طريق استغلال الناس
 أو الحاق الضرر بهم (٦) .

٠٨ . تحريم الترف : وهو قمة الاسراف ويؤدي الى الفسق الذي يستوجب غضب الله
 ونقمته . قال تعالى : " واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها
 ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا " (٧) ولا غرو فـان
 الاسراف والترف يزيد من الطلب على المنتجات فيسبب خلا في التوازن
 الاقتصادي ويؤدي الى التضخم ويزيد في بؤس الفقراء ، ويوسع دائرة
 الفقر في المجتمع .

٠٩ . تحريم التعامل في السلع المحرمة والضارة :
 منع الاسلام جميع أنواع الضرر التي تلحق بالفرد أو الجماعة ،
 كالقمار ، والاتجار في الخمر ، وترويج ما يذهب العقل أو يسيء الى
 الصحة كالخشيش وسائر أنواع المخدرات (٨) .

٠١٠ . اعمار الأرض وتنمية الموارد :
 خلق الله الانسان وأسكنه هذه الأرض ليعمرها بما يحقق طاعة الله
 وعبادته ، وسخرها له لكي يستفيد من مواردها لاشباع حاجاته ، قال

-
- (١) الفرقان : ٦٧
 (٢) البقرة : ١٤٣
 (٣) - صحيح مسلم : ٩٩/١ (٤) : صحيح مسلم : ١٢٢٨/٣
 (٥) البقرة : ٢٧٨ - ٢٧٩
 (٦) د. محمد فاروق النبهان : " الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي
 ص ٤٧٢ .
 (٧) الاسراء : ١٦
 (٨) د. محمد فاروق النبهان : الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي
 ص ٤٧٢ .

تعالى : " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " (١) ، وقال سبحانه :
 " وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه " (٢) ، وقد حث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على تنمية الموارد في كثير من الأحاديث
 منها قوله صلى الله عليه وسلم : " إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم
 فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر " (٣) .

١١ . أولوية الانتاج للسلع التي يحتاجها المجتمع ، وليس على أساس تحقيق
 أقصى ربح ممكن :

تتوجه الموارد الاقتصادية في الاسلام الى انتاج الطيبات من
 السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتكون في دائرة الحلال ، والكسب
 المادي ليس كل شيء في حياة الفرد المسلم ، بل هناك عائد آخر هو طلب
 الثواب واحتساب الأجر ، وما يحققه ذلك من الرضى والطمأنينة في نفوس
 المنتجين " (٤) .

وتتركز أولوية الانتاج على الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات من
 السلع والخدمات .

(١) هود : ٦١

(٢) الجاثية : ١٣

(٣) مسند الامام أحمد : ١٩١/٣

(٤) د. محمد أحمد صقر : " مفاهيم ومرتكزات الاقتصاد الاسلامي : " ص ٤٣ ،
 (بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي) .

المطلب الثاني :

معنى التوجيه الاقتصادي في الاسلام :

تختلف الدول باختلاف الأزمنة والأمكنة ، كما تختلف الأنظمة الاقتصادية تبعاً لمبادئ دينية أو مذاهب فلسفية تاريخية ، وبالرغم من هذه الاختلافات إلا أن هناك تشابهاً بين جميع الدول مهما اختلفت أدوارها التاريخية أو عقائدها أو مذاهبها الاقتصادية ، وهذا التشابه يتمثل في قيام الدولة بتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة مثل خدمة الدفاع والطرق والتعليم والمحافظة على الأمن وسلامة الأوطان .

وبعد ذلك تختلف الأمم في إيجاد النظام الأمثل الذي يوجه سياساتها لخدمة الأمة فبعضها يتبع النظام الاقتصادي الحر " الرأسمالي " وهو الذي ينادي بعدم تدخل الدولة للتأثير على نظام السوق الذي تتحكم به ميكانيكية الأسعار ، وهذا النظام يقدم مصلحة الفرد على المصلحة العامة ؛ وبعض الأمم ترى وجوب امتلاك الدولة لكل المقدرات الاقتصادية للأمة ، وبهذا تغلب المصلحة العامة على المصلحة الفردية والحافز الشخصي ، ويدار الاقتصاد عن طريق جهاز التخطيط المركزي الذي يضع خطة لتنظيم استخدام وتوزيع الموارد على وسائل الانتاج .

وبعض الأمم يتبع أنظمة وسطا للتقليل من مساوي الأنظمة المتطرفة ، فهناك نظام الاقتصاد المختلط يتمثل بشكل عام بمحور يدور حول مركز الوسط يوجه الأنشطة الاقتصادية في الأمة بشكل غير مباشر من خلال مبادئ عامة وقواعد مرعية .

أما الاسلام فإنه لم يترك الاقتصاد حراً مطلقاً تتحكم فيه ميكانيكية الأسعار التي تتحكم فيها نوازع الطمع والاحتكار ، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الركبان ، كما قال : " لا يحتكر إلا خاطيء " (١) . رواه مسلم وأبو داود .

(١) صحيح مسلم : ١٢٢٨/٣ ، وسنن أبي داود : ٢٧١/٣ ، وصحيح الجامع الصغير :

ولم يتدخل الاسلام في الاقتصاد ليعطي للدولة حق امتلاك جميع الثروات ، بل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوح وجلاء أن أصول الثروة ملك يشترك فيه جميع الناس حيث قال : " الناس شركاء في ثلاث : الكلا والماء والنار ، وفي رواية والملح " (١) ، ولم يتدخل الاسلام للتحكم في الاثمان أو تحديدها ما ينتج من الطيبات الا عند الضرورة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ... " (٢) ، ولم يقدم الاسلام مصلحة الفرد على الجماعة ولا العكس ، بل وازن بينهما طبقا للقاعدة الفقهية : لا ضرر ولا ضرار " (٣) . واذا تعارضت مصلحتان قدمت المصلحة العامة .

فالدولة الاسلامية لم تتوان عن القيام بواجبها لأداء وظائفها الاقتصادية نحو خدمة المجتمع ، ولم تحتفظ لنفسها بملكية موارد الأمة ، أو تخطيط العمل وتنفيذه نيابة عن أفراد وطوائف المجتمع .

فالاسلام اذن ، اقد وضع الدولة في مكانها الصحيح بحيث لا تتدخل في النشاط الاقتصادي في المجتمع ولا هي تستولي عليه فلا تدع مجالا للحوافز الفطرية في البشر ، بل وضع الاسلام القواعد (القوانين) الشرعية لتنظيم المعاملات المالية والاقتصادية ، وتوجيهها نحو المحافظة على حرية المنافسة المقيّدة بحدود الحلال والحرام ، ومنع الغش والتدليس ، وحرم الاحتكار ، ولم يتدخل في أسعار السوق الا في حالة وجود انحراف به ، وحدد الأوزان والمكاييل والمقاييس ، ونظم اصدار النقود ، وكفل حد الكفاية للجميع ، وحث على النشاط البشري ، وحذر من الكسل ، وحث على اتقان العمل والاخلاص فيه ، وحدد المحرمات ، وأوضح طرق الشبهات ، واستخدم الحوافز المعنوية كالثواب والعقاب للالتزام بهذه القوانين ، كما استخدم حوافز معنوية أخرى كزيادة البركة في المعاملات ، وحوافز مادية كرفع العشور عن بعض الواردات لزيادة المستورد منها وتشجيع تسويقها . وأعطى الاسلام للدولة سلطة حراسة وتنفيذ القوانين الاقتصادية ، فأنشأت الدولة نظام الحسبة (شرطة مراقبة الأسواق والأخلاق العامة) لمراعاة تطبيق قوانين السوق ، والالتزام الناس بها .

(١) مسند الامام أحمد : ٢٦٤/٥ ، وسنن أبي داود : ٢٧٨/٣ .

(٢) سنن الترمذي : ٥٣/٦ ، سنن أبي داود : ٢٧٢/٣ .

(٣) يراجع أصل هذه القاعدة في كتب الحديث : الموطأ : ٥٢٩ ، مسند الامام

أحمد : ٣١٣/١ ، وسنن البيهقي : ٦٩/٦ ، وسنن ابن ماجه : ٧٨٤/٢ .

فهذا هو التوجيه الاقتصادي في الاسلام ، فهو عبارة عن مظلة من القواعد الشرعية (مجموعة قوانين عامة) تحافظ على حرية الفرد وتقيدها بمصلحة الجماعة ، وتعمل على تشجيع الحوافز الفردية دون تعد على حدود الله وحقوق الآخرين ، وتعمل على اعطاء الحرية التامة لعوامل السوق ضمن الاطار الشرعي للتعامل بالطيبات .

المطلب الثالث : ملامح التخطيط الاقتصادي في القرآن والسنة :

٠١ ظهرت فكرة التخطيط في شرع من قبلنا ، وقد فصلت في القرآن الكريم في قصة يوسف عليه السلام عندما أتاحت له رؤيا الملك أن يقدم تصورا دقيقا لما ستكون عليه الحالة الاقتصادية في مصر خلال الخمسة عشر عاما القادمة ، اذ فسر رؤيا الملك بأنه سيأتي على الناس سبع سنوات من الرخاء الاقتصادي يعقبها سبع سنوات من القحط والأزمات الاقتصادية ، ورأى أنه لابد من تنظيم الاستهلاك والادخار خلال فترة الرخاء لمواجهة الأزمات خلال سنوات الجفاف ، واجتيازها بسلام ، وقد أخبرنا القرآن الكريم بذلك في قوله تعالى : " قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تأكلون . ثم ياتي من بعد ذلك سبع شداد يأكفن ما قدمت لهن الا قليلا مما تحصنون . ثم ياتي من بعد ذلك عام فيه يفاث الناس وفيه يعصرون " (١) .

فهذه خطة طويلة الأجل، قسمت على ثلاث مراحل، مدة الأولى سبع سنوات، ومدة الثانية مثل ذلك، والمرحلة الأخيرة مدتها سنة واحدة ، وقد عبأ يوسف عليه السلام الخزائن بالطعام في المرحلة الأولى وهي مرحلة الرخاء وعندما اشتدت الأزمة في سنوات القحط كان لا يبيع أحدا أكثر من حمل بعير للنفر الحاضر ، وذلك تقسيطا بين الناس . (٢)

٠٢ كما نورد في هذا المجال قصة أحد الصحابة الذي وجهه الرسول صلى الله عليه وسلم لتخطيط وتنمية رأسماله . فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا أتى الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فقال له : ^{*} أما في بيتك شيء ؟ قال بلى : جلس نلبس بعضه ونيسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء ، قال : أتني بهما ، فأتاه بهما ، فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهم ، قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا ، قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين ، فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري ، وقال : اشتري بأحدهما طعاما فانبذه الى أهلك ، واشتر بالآخر قدوما فأتني به ، فشد

(١) سورة يوسف : آيات ٤٧ - ٥٠ .

(٢) الكشف للزمخشري : ٣٢٩/٢ .

فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ، ثم قال له : اذهب فاحتطوبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوما ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما ، فقال له الرسول : هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة الخ الحديث^(١) .

نستفيد مما تقدم أن مسؤولية الدولة في التخطيط الاقتصادي تكون تسديدا وتصويبا وتكميلا للجهود الفردية ، ولا تعمل نيابة عنها ، ولا تنتقص من حقها في الملكية الفردية بل تزيد من تشجيع وتنمية الحوافز الفردية ، ويكسبون هدفها من التخطيط مواجهة الظروف الطارئة ، والتغلب على مشكلات التنمية الاقتصادية .

ولا يقوم التخطيط الاقتصادي على صفة الالتزام بتنفيذ خطط معينة بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص بل يقوم على سياسة التعاون والحث والتوجيه والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة عن طريق منح الحوافز المالية والتسويقية .

ويمكن أن يقتصر التخطيط على جمع وتنسيق وتقديم المعلومات والاستعداد لاحتمالات المستقبل ، كما يمكن أن يوجه لايجاد وتنمية قطاعات الخدمات العامة كالصناعات الثقيلة وصناعة الأسلحة ، وخدمات الكهرباء والغاز وشبكات الري ، وغير ذلك مما تستلزمه المصلحة العامة^(٢) ، وإذا نظرنا الى فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في أموال خيبر ، اذ أوقف شرطها ليصرف في مصالح المسلمين ، ومعاملة اليهود للمحافظة على هذا المورد الهام ، فاننا نكون أمام خطة اقتصادية طويلة الأمد لتنمية موارد الدولة لتمكنها من القيام برسالتها .

(١) سنن أبي داود : ١٢٠/٢ ، سنن ابن ماجة : ٧٤١/٢ .

(٢) - د. محمد أحمد صقر : " الاقتصاد الاسلامي " مفاهيم ومرتكزات ، ص ٦٨-٦٩ ، بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي " ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .

- د. عبدالرحمن يسري أحمد محمد : " العلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية ودورها في التنمية " ، بحوث المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الاسلامي ، ص ٣٠٥ ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

وما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من منح قسمة الأراضي المفتوحة في العراق والشام ومصر ، وترتيب الخراج السنوي عليها يعد خطة اقتصادية طويلة الأمد للانفاق على مصالح المسلمين واستمرار الأمة في تأدية رسالتها .

وهنا لابد من لفظة مهمة ، وهي أن الخطة الاقتصادية في الاسلام لها أهداف عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، ولكن أهمها على الاطلاق تحقيق المحافظة على راية الجهاد مرفوعة لابلاغ الدعوة الاسلامية ولا يتأتى ذلك الا بمواصلة تعزيز القوة العسكرية وزيادة تفوقها .

المبحث الثاني

أصول التشريع لاقتصاديات الحرب

نقدم لهذا المبحث في توضيح أن الشريعة الإسلامية هي المرجع لكل الأنظمة في الإسلام التي تحتاجها الحياة البشرية ، ثم نتكلم بإيجاز عن أحكام التشريع وأدلتها .

المطلب الأول : الشريعة الإسلامية منبع لجميع الأنظمة في الإسلام :

ان الإسلام أمر جامع لنظم الحياة تنطلق وحدته من عقيدة التوحيد فالعبادات وأنواع السلوك والمعاملات ، التشريعات والتوجيهات كلها أجزاء متناسقة في نظام شامل^(١) يمسب أفراد جزء منه بالحديث دون التطرق الى بقية الأجزاء كنظام الأسرة والنظام الاقتصادي وغيره .

وأهم ما يميز الإسلام على غيره من العقائد والنظم هو احاطته بكل شيء واحكام تنزيله وحفظه في القرآن والسنة في جانب العقيدة والشريعة وسائر مناهج الحياة ، قال تعالى :

" وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد " (٢) وقال سبحانه : "ونزلنا عليك الكتاب تبيان لكل شيء " (٣) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ، ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة رسوله " (٤) .

والعقيدة هي الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره . وهي عقيدة التوحيد ، ودعوة جميع الرسل ، وقد مكث رسول الله

(١) سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، ص ٩٨ وما بعدها .

(٢) فصلت : ٤١ - ٤٢ .

(٣) النحل : ٨٩ .

(٤) موطأ الامام مالك : ٦٤٨ ، وجامع الأصول ١/ ١٨٦ .

صلى الله عليه وسلم في مكة ثلاثة عشر عاما يدعو لعقيدة التوحيد والخلوص من الشرك .

والشريعة منبع لمناهج الأعمال الصالحات^(١) الشاملة لكل أنشطة الحياة ، وقد احتواها القرآن الكريم والسنة المحمدية ، وأما التفصيل في الفروع دون الأصول فان باب الاجتهاد بشروطه مفتوح للنظر في ذلك تبعا لتغير الأمكنة والأزمنة ، والمصالح والمفاسد .

وقد جمع القرآن في كثير من الآيات بين العقيدة والشريعة ، وهما —————
الايمن والعمل فقال تعالى : " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية " (٢) ، وقال سبحانه : " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا خالدين فيها لا ييبغون عنها حولا " (٣) . فالعقيدة هي الأصل يدفع الى الشريعة تلبية لانفعال القلب بالعقيدة ، فلا شريعة بدون عقيدة ، ولا نظام بدون ايمن .

ان الايمان الذي تبعته العقيدة في القلوب له آثار تظهر ثمارها في السلوك البشري، وفي علاقة الانسان بغيره من الناس ومن الكائنات ، وعلاقته بربه ، كما تظهر في مباشرة الانسان لاشباع غرائزه ونوازع الشر والخير فيه ، قال تعالى : " واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة " (٤) . فالانسان خليفة الله في الأرض بعمارتها وغرس الصالحات فيها لقطف ثمارها في الآخرة ، وبركتها في الدنيا ، قال تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور " (٥) . فالكون كله مسخر للانسان وهذا يلغي دعوى مشكلة الندرة الاقتصادية وما على الانسان الا أن يعمل ويجتهد لاستخراج واستثمار كنوز الأرض التي أودعها الله فيها لخير البشر . فمنهاط المشكلة هي قوة العمل ودرجة اتقانه ومدى النشاط فيه ، وقد شرع الله لهذا العمل نظاما وأحكاما في كل مجال من مجالات الحياة .

(١) محمود شلتوت : "الاسلام عقيدة وشريعة ، ص ٧ وما بعدها .

(٢) البينة : ٧ .

(٣) الكهف : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) البقرة : ٣٠ .

(٥) الملك : ١٥ .

وهذه النظم والأحكام والقواعد التي شرعها الله وكلف المسلمين للعمل بها نوعان : عبادات ومعاملات ، فالعبادات حق لله وحده، والمعاملات حق للإنسان لا يخلو من عبادة الله سبحانه وتعالى ، ويشترط في كل عمل، سواء عبادة أو معاملة، أن يكون بنية خالصة لله سبحانه، وأن يكون صالحا حتى يحظى بالأجر والمثوبة .

فالأنظمة مهما تعددت في الدولة الإسلامية يجب أن تحقق خدمة المقاصد الضرورية من الشريعة وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال^(١) .

المطلب الثاني : أحكام التشريع لاقتصاديات الحرب :

ينبغي النظام الاقتصادي كغيره من الأنظمة اللازمة لحياة الإنسان على هدى شريعة الإسلام وطبيعتها الشمولية التي تعمل على تحقيق العبودية لله وحده، بأن تخضع تداول المال للأحكام الشرعية التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة وتزيد في البركة والنمو الاقتصادي .

وأصول اقتصاديات الحرب كجزء من النظام الاقتصادي لا تخرج عن الأحكام الشرعية المفصلة في كتب أصول الفقه ، وأهم هذه الأحكام هي : (٢) .

١. التشريع على سبيل الوجوب :

والواجب هو ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم بحيث يثاب فاعله ويعاقب تاركه ، وهو والفرض سواء ، على رأي الجمهور، لأن كليهما لازم على المكلفين .

- (١) الامام الغزالي : " المستصفى في علم الأصول " ٢٨٦/١ .
- (٢) لمزيد من التفاصيل ، ولمعرفة أوجه الخلاف فيها يرجع الى المصادر التالية : الشاطبي : الموافقات ج ١ ، ص ١٠٩ وما بعدها ، دار المعرفة ، بيروت . ابن قدامة : "روضة الناظر وجنة المناظر " ، ص ٣١ وما بعدها ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠١ هـ .
- الأسنوي : نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول : ج ١ ، ص ٤٧ وما بعدها ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- محمد الخضري : " أصول الفقه " ، ص ٣٣ وما بعدها . دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٦ ، ١٣٨٩ هـ .
- د. وهبة الزحيلي : " أصول الفقه الاسلامي ، ج ١ ، ص ٣٧ وما بعدها . دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- د. عبدالكريم زيدان : " الوجيز في أصول الفقه " ، ص ٣١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

ومن ذلك اخراج مصرف " في سبيل الله " من الزكاة لانفاقه على الغزاة والمجاهدين ، ومنه وجوب تقسيم الغنائم ، الخمس لأهله الذين ذكروا في آية الغنائم ، وأربعة أخماس للغانمين ، ومنه صرف الفبي في مصارفه ومنه فرض الجزية على أهل الذمة من أهل الكتاب ومن لهم شبهة كتاب ، ومنه اعداد القوة لجهاد أعداء الله قال تعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل .. الآية " .

٠٢ التشريع على سبيل النذب :

والمندوب : هو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه ، مثل التوجيهات الاقتصادية التي تحت وتشجع على انفاق المال في سبيل الله ، في مثل قوله تعالى : " من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له " (١) ، وقوله سبحانه : " وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وأحسنوا ان الله يحب المحسنين " (٢) . وقال تعالى : " وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله ولله ميراث السموات والأرض " (٣) ومن السنة النبوية مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " من كان معه فضل من ظهر فليعد به على من لا يظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له " (٤) .

ومنه أيضا ارتباط أو وقف أصول المال للانفاق في سبيل الله ، كارتباط الخيل ، والوقف على حاميات المدن والثغور وغير ذلك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة " (٥) .

٠٣ التشريع على سبيل الاباحة :

وهو التخيير بين الفعل والترك ، فالمباح هو ما لا يتعلّق بفعله مدح ولا ذم ، ويمكن اعمال قاعدة المصالح المرسلّة في الالزام

-
- (١) الحشر : ٩
 - (٢) البقرة : ١٩٥
 - (٣) الحديد : ١٠
 - (٤) صحيح مسلم : ١٣٥٤/٣ ، مسند الامام أحمد : ٣٤/٣ ، وسنن أبي داود :
 - ١٢٥/٢ - ١٢٦ .
 - (٥) صحيح البخاري : ٣٤/٤ ، صحيح مسلم : ١٤٩٢/٣ .

ببعض المباحات بحسب ما تجلب من مصالح ، وما تدفع من مفساد ، ومثال ذلك إنشاء ديوان الخراج في عهد عمر رضي الله عنه ، ووقف الأراضي المفتوحة للصرف منها على جيوش الفتح الاسلامي وبقية مصالح المسلمين ، ومنها إنشاء ديوان العطاء ، وديوان الجند ، وأخذ العشور على تجارة أهل دار الحرب ، والتوظيف على أموال الأغنياء بقدر حاجة الوظيفة ، ويدخل في ذلك الضرائب التي سناقشها في الباب الثالث .

٥٤ . التشريع على سبيل التحريم :

وهو ما يقتضي ترك الفعل ويمنع من نقيضه ، والحرام هو ما يذم شرعا فاعله أي يترتب على فعله عقاب شرعا . وذلك مثل الغلول ، وهو الأخذ من الغنائم قبل القسمة ، أو أخذ الأموال العامة دون إذن شرعي من ولي الأمر . قال تعالى : " ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة " (١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أد الخائط والمخييط فما فوق ذلك ، فما دون ذلك فإن الغلول عار على أهله يوم القيامة وشار ونار " (٢) وقال أيضا : " من غل فأحرقوا متاعه وأضربوه " (٣) .

٥٥ . التشريع على سبيل الكراهية :

الكراهية تقتضي الترك لا على سبيل الوجوب ، والمكروه ما كان تركه أولى من فعله (٤) ، وحكمه أن فاعله يلام ولا يعاقب ، وتاركه يمدح ويشاب على رأي الجمهور ، وهو المكروه تنزيها عند الحنفية . مثل أكل لحوم الخيل عند الحاجة في الحروب ، وتحريق البساتين للنكاية بالعدو ، وهدم الحصون التي يحتمي بها العدو ، وقصف تجمعاته العسكرية إذا كان فيها نساء وأطفال .

وكما يتفاد الحرام والواجب فيتفاد المكروه والواجب فلا يدخل مكروه تحت الأمر إلا أن تنصرف الكراهية عن ذات المأمور به إلى غيره ومن أمثلة ذلك الطلاة في الدار المغصوبة ، فالمنهي عنه الغصب ، وهذا لا يدخل في ماهية المأمور به ، فلا يجتمع الأمر والكراهية (٥) .

- (١) آل عمران : ١٦١ .
- (٢) سنن النسائي : ٢٢١/٦ ، في كتاب الهبة ، الموطأ : ٣٠٤ - في كتاب الجهاد باب الغلول .
- (٣) سنن أبي داود : كتاب الجهاد ، باب عقوبة الغال : ٦٩/٣ ، سنن الترمذي كتاب الحدود باب ما جاء في الغال : ٢٤٧/٦ .
- (٤) الوجيز في أصول الفقه " ٤٥ .
- (٥) المستصفى في علم الأصول : ٧٩/١ .

المطلب الثالث : أدلة الأحكام الشرعية : (١)

الدليل الشرعي هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى حكم شرعي، وكتاب الله تعالى هو أصل الأدلة ومرجع الأحكام قال تعالى : " ما فرطنا في الكتاب من شيء " ، فهو الغاية التي تنتهي اليها مدارك أهل الاجتهاد. فلا بد للأحكام الشرعية من أدلة تدل عليها وتعرف بها وتستنبط منها ، ومن الأدلة ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو محل اختلاف .

أولا : الأدلة المتفق عليها أربعة وهي :

- ٠١ القرآن الكريم .
- ٠٢ السنة النبوية : وهي ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير .
- ٠٣ الاجماع : وهو اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الشرعية ، وهذا يعني اتفاق العلماء الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد في عصر من العصور على حكم لواقعة بدليل شرعي مثل جمع القرآن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٠٤ القياس : وهو الحاق واقعة لم يرد نص بحكمها بواقعة ورد النص بحكمها ، وتسويتها في الحكم المنصوص عليه ، لاشتراكهما في علة ذلك الحكم . ومثال ذلك : الحاق نبيذ التمر أو الشعير بحكم نبيذ العنب وهو التحريم بنص القرآن الكريم ، وذلك للاشتراك في العلة وهي الاسكار .

ثانيا : الأدلة المختلف فيها ، ومنها :

- ٠١ شرع من قبلنا : مما ورد ذكره في القرآن الكريم ، ولم يصرح شرعنا بنسخه كآية القصاص في الجروح والأعضاء ، إذ فرض الله الحكم فـي

(١) راجع كتب الأصول المعتبرة ومنها :

- الشاطبي : الموافقات " ، ج ٣ ، ص ٣٤٦ ، وما بعدها .
- ابن قدامة " روضة الناظر " ، ص ٦٠ وما بعدها .
- الأسنوي : " نهاية السؤل شرع منهاج الاصول " ، ج ٢ ، ص ٣ .
- الشيخ محمد الخضري " أصول الفقه " ص ٢٠٩ .
- د. وهبة الزحيلي " أصول الفقه الاسلامي " ١/٢٠٩ .
- د. عبدالكريم زيدان " الوجيز في أصول الفقه " ، ص ١٤٧ وما بعدها .

التوراة على بني اسرائيل، وقصه في القرآن الكريم بقوله سبحانه: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالآذن والسن بالسن والجروح قصاص" (١) فهو جزء من شريعتنا لا يجوز العدول الى الاجتهاد مع وجوده بنص القرآن الكريم أو السنة المطهرة .

٠٢ قول الصحابي : وهو حجة اذا لم يوجد حكم في القرآن أو السنة أو في الاجماع ، واذا اختلفت الصحابة في حكم فيؤخذ بالاجتهاد .

٠٣ الاستحسان (٢) : وهو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص ، أو هو أن يعدل الانسان بحكم مسألة بخلاف نظائرها لوجه يقتضي العدول بدليل تطمئن اليه نفس المجتهد ، ومثاله : صحة بيع السلم بنص الحديث استثناءً من بيع المعدوم ، وصحة خيار الشرط في البيع استثناءً من لزوم العقود . فالاستحسان يكون بترجيح دليل على دليل ، وليس حكماً بالهوى .

٠٤ المصلحة المرسلة : وهي المصالح التي سكت عنها الشارع فليس لها نظير منصوص على حكمه حتى تقاس عليه وهي اما مصلحة تجلب نفعاً أو مصلحة تدفع ضرراً ولها وصف مناسب لتشريع حكم معين يحقق منفعة أو يدفع مفسدة ، مثل تدوين الدواوين ، وتضمين الصناع ما يهلك تحت أيديهم من أموال الناس لدفع مفسدة وهي التهاون في حفظ هذه الأموال .
ضوابط المصلحة المرسلة هي : (٣)

أ - ملاءمتها لمقاصد الشارع في حفظ الضروريات وتحقيق الحاجات والتحسينات لمصلحة العباد في المعاش والمعاد ، ورفع الحرج عن الناس قال تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (٤) .

(١) المائدة : ٤٥ .

(٢) الوجيز في أصول الفقه : ص ٢٣٠ وما بعدها ، " مذكرة أصول الفقه للشنقيطي " : ص ١٦٧ .

(٣) "الاعتصام للشاطبي" : ٢٠٧/٢ - ٣١٢ .

" الوجيز في أصول الفقه " : ص ٢٤٢ .

(٤) الحج : ٧٨ .

- ب - أن تتلقاها العقول السليمة بالقبول .
 ج - أن تكون المصلحة عامة ، وليست لتحقيق أغراض أشخاص أو فئات محددة .

وقد قسم الفقهاء مصالح العباد الى ثلاثة أقسام : (١)

الأول : مصالح شهد الشرع باعتبارها ، وفرض أحكاما تؤدي الى صيانتها وحفظها ، فقد فرض الجهاد لمصلحة حفظ الدين ، وفرض القصاص لمصلحة حفظ النفس ، وفرض حد الشرب لحفظ العقل ، وحد الزنى والقذف لحفظ العرض ، وحد السرقة لحفظ المال .

الثاني : مصالح شهد الشرع ببطلانها والغائها بما شرع من أحكام تدل على عدم اعتبارها مثل مصلحة المراهبي في زيادة رأسماله وأرباحه عن طريق الربا فقد حرمه الله تعالى ، فلا يصلح طريقا للاستثمار ، قال تعالى : وأحل الله البيع وحرم الربا " (٢) .
 كما أهدر الشرع مصلحة الجبناء في حفظ نفوسهم اذا قعدوا عن الجهاد، وألغى هذه المصلحة بما شرعه من أحكام الجهاد .

الثالث : مصالح لم يشهد الشرع لها ببطلان أو اعتبار وهذه هي المصالح المرسله ، مدار البحث ، والتي فصلنا فيها قبل هذا .

(١) المستمعى في علم الأصول : ٢٨٤/١ .

(٢) البقرة : ٢٧٥ .

الفصل الثاني

العلاقة بين الاعتقاد والقوة

والاقتصاد أو نظرية الردع في الإسلام

المبحث الأول : نبذة عن نظريات الردع والأحلاف العسكرية في النظم الوضعية

المعاصرة .

المطلب الأول : نظريتا الردع الغربية والشرقية .

المطلب الثاني : الأحلاف العسكرية المعاصرة وأهدافها .

المبحث الثاني : نظرية الردع في الاسلام .

مقدمة في تعريف الردع، وأركان النظرية .

المطلب الأول : قوة العقيدة .

المطلب الثاني : القوة العسكرية

المطلب الثالث : القوة الاقتصادية .

المبحث الأول

نبذة عن نظريات الردع والأحلاف العسكرية في النظم الوضعية المعاصرة

تهيمن على العالم المعاصر قوتان كبيرتان هما قوات حلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعرف اصطلاحا بالمعسكر الغربي ، وقوات حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي وتعرف بالمعسكر الشرقي .

ولكل من هاتين القوتين مبادئ ونظريات في السياسة الحربية تختلف باختلاف النظام الفكري والاقتصادي فيهما .

ومن هذه النظريات نظرية عرفت لدى العالم المعاصر بعد تطوير السلاح النووي ، وازدياد الخوف من آثار الحرب والرعب النووي فيما لو حدثت حرب عالمية ثالثة ، ولذلك أخذت الدول الكبرى تطور قدراتها العسكرية وامكانياتها الاقتصادية وكل منها تسعى لردع وثنى القوة المعادية عن شن عدوان عليها عن طريق اقناعها بعدم نجاح خططها لتحقيق النصر بل ان الخسارة هي الأكثر احتمالا .

ومن هنا نشأت نظرية الردع الغربية ، ونظرية الردع الشرقية ، وهما وان اختلفتا في الوسائل ، ولكنهما تتشابهان في الغايات وهي أن كل قوة تحقق تفوقا عسكريا واستراتيجيا يمنع القوة الأخرى من التحرش بها . وتعد الأحلاف العسكرية ركنا رئيسيا في هذه النظريات .

المطلب الأول : نظريتا الردع الغربية والشرقية :

قبل الحديث عن النظرية سنتعرض لمعنى الردع في اللغة ، والتعريف الوضعي للردع ، وسنؤخر التعريف الاسلامي للردع ، ونقد التعاريف الوضعية الى المبحث التالي .

معنى الردع : هو في اللغة المنع والزجر^(١) ، وقيل المنع والصنع ، ويقال : ردعته عن هذا الأمر ، فارتدع^(٢) : أي اتعظ وامتنع عن فعله .

وأما تعريفه في الاصطلاح الوضعي ففيه أكثر من رأي ، وأقربها عندي هو ما وضعه أحد القادة في العصر الحديث اذ يقول : " الردع هو منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها ، أو بصورة أعم ، منعها من العمل أو الرد ازاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديدا كافيا " (٣) .

وقد ورد تعريف آخر في الموسوعة العسكرية اذ يقول : " أن الردع هو التدابير التي تعدها وتتخذها الدولة الواحدة ، أو مجموعة الدول بغية عدم تشجيع الأعمال العدوانية التي يمكن أن تشنها دولة معادية أو مجموعة من الدول " (٤) .

والآن سنبحث أهم سمات نظريتي الردع الغربية والشرقية .

أولا : نظرية الردع الغربية :

ان السلاح النووي قد بدل المفهوم القديم للحرب نظرا للقوة التدميرية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الانسانية . ولهذا فان نظرية الردع في الفكر الغربي الاستراتيجي تقوم على افتراض عدم استخدام الأسلحة النووية ، وعدم قيام حرب كبرى بين الكتلتين الرئيسيتين مادام يثبت لكليهما فعالية القوات الرادعة وتفوقها التقني الذي يؤدي الى المحافظة على توازن الرعب النووي .

- (١) الفيومي : أحمد بن محمد بن علي المقرئ (ت ٧٧٠) .
- " المصباح المنير" ، ج ١ ، ص ٢٢٤ ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- (٢) ابن فارس : "معجم مقاييس اللغة" ج ٢ ، ص ٥٠٢ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٤٠٢ هـ .
- (٣) أندريه بوفر ، " الردع والاستراتيجية " ، ص ٣١ . ترجمة أكرم ديري ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ م .
- (٤) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، " الموسوعة العسكرية " ج ٢ ، ص ٨٤٢ ط ١ ، ١٩٧٩ م ، بيروت .

وكانت تقوم الاستراتيجية الغربية حتى مطلع ١٩٦٠م على الردع المتبادل ، ويعني إيجاد أفضل السبل للمحافظة على توازن القوى حتى يمكن عدم اللجوء الى استخدام القوة .

وبفعل الرادع النووي تمكنت دول حلف الأطلسي ودول حلف وارسو من تأخير نشوب الحرب على أراضي الدول الأعضاء ، وظهور ما يسمى بالحروب المحدودة التي تعني بالنسبة للدول الكبرى شن الحرب في أراضي الغير نيابة عن الدول الكبرى مع الاحتفاظ بالقدرة على القيام بالضربة الأولى النووية أو اجهاضها .

وبهذا يستهدف الردع النووي الأمريكي التأثير على الأحداث قبل نشوء أوضاع قتالية من أجل الضغط، والمقايسة، وتقوية المواقف السياسية ، ودفع الخصم نحو تجهيز قواته ونشرها بما يتناسب مع المصلحة الأمريكية العامة .

ويتضمن الردع المحافظة على قدرة استراتيجية هجومية تضمن منع اندلاع الحرب النووية الشاملة من خلال ردع الخصم عن شنّها (١) .

ثانيا : نظرية الدفاع الرادع الشرقي :

تقوم السياسة العسكرية السوفيتية على نظرية الدفاع الاستراتيجي التي تعتمد على القدرة على صد الخصم باستباق الهجوم الوشيك بضربة مدمرة أو استيعاب الضربة الأولى والرد عليها ، ثم الانتصار انتصارا حاسما في الحرب

وتهدف القيادة العسكرية السوفيتية الى عدم الدخول في حرب لايمكن حصر نتائجها أو التأكد من الانتصار فيها ، ومن هنا فانه لا يمكن اعتبار أن هناك منتصرا حقيقيا في الحرب النووية ، مما أدى الى تبني نظرية التعايش السلمي بين الشيوعية والرأسمالية وهذا يعني التخلي جزئيا عن مبدأ عالمية الشيوعية التي كان يسعى اليها السوفيت .

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر : " الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو "

ويعتقد الفكر العسكري السوفيتي أن الدفاع والمقدرة على استيعاب الهجوم من جهة والتحركات السياسية الهادفة من جهة أخرى هي الضمانة الحقيقية للردع الذي يستهدف مواجهة الوضع القائم بعد فشل الردع الغربي .

ولهذا يعتقد السوفيت أن النظرية الغربية للردع المتبادل هي نظرية غير مجربة وبعيدة عن واقع الحروب ، ويشككون في نوايا الغرب باستخدام نظرية الردع المتبادل كغطاء للاستمرار بسباق التسلح وتأزيم الوضع الدولي من أجل الحرب الباردة (١) .

وإجمالاً فإن نظرية الدفاع الرادع السوفيتية تهدف إلى تحقيق أمرين هما :

- ٠١ تدمير قدرة العدو على شن حرب نووية بهجوم استباقي على الهجوم المحتمل أو الرد عليه عند حدوثه بالوسائل المتاحة .
- ٠٢ الدفاع عن طريق التصدي للهجمات المحتملة واستيعاب نتائجها والتقليل من أضرارها بقدر الامكان (٢) .

أما بقية دول العالم فإنها تشكل دولا تابعة لهاتين القوتين وهما هذه التبعية تكون على درجات طبقاً لمدى و قوة التأثير وضعفه ، وتوضح مظاهرها فيما يلي :

- ٠١ تقليدها في أساليب تنظيم ومبادئ القتال .
- ٠٢ تقليدها في تشكيل الجيوش .
- ٠٣ اعتمادها على الدول الكبرى في نقل التقنية الحديثة .
- ٠٤ استيراد الأسلحة وقطع الغيار والخبرات الفنية من هذه الدول الكبرى .
- ٠٥ الوقوع تحت نفوذ الدول الكبرى عن طريق ربطها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، "الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو "

مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ / "الموسوعة العسكرية" ، ج ٢ ، ص ٨٤٢ .

(٢) " الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو " ، ص ٤٢ - ٤٣

المطلب الثاني : الأحلاف العسكرية المعاصرة وأهدافها : (حلف الأطلسي وحلف وارسو)

بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ١٩٣٩ - ١٩٤٥م ، اشتعلت الحرب الباردة بين روسيا الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل زعامة الرأسمالية ، وقد خرجتا من الحرب كأكبر قوتين متضادتين في العالم .

وقد أنشئ حلف الأطلسي ١٩٤٩م بين الدول الغربية بزعامة أمريكا ، لحماية مصالح الدول الرأسمالية في العالم وحماية أوروبا من الشيوعية التي تنادي بالقضاء على الملكية الفردية والنظام الرأسمالي .

وما لبثت الكتلة الشيوعية أن أنشأت حلف وارسو، مكونا من دول أوروبا الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥١م لمواجهة حلف الأطلسي ، ولم يكتف الطرفان بحشد القوات على خط المواجهة بينهما في أوروبا بل سعى كل منهما الى نشر قواعد عسكرية برية وجوية وبحرية داخل دول الحلف وخارجه بحيث يسيطر على مواقع استراتيجية يقيم فيها نقاط اسناد ومواصلات واتصالات في جميع أنحاء العالم للمحافظة على المصالح الاقتصادية للدول المتحالفة خاصة في المناطق التي تكثر فيها الموارد الاقتصادية الاستراتيجية والأسواق ذات الأهمية لترويج منتجات الدول الصناعية .

وقد بلغت القواعد العسكرية لحلف الأطلسي التي تتمركز خارج حدود دول الحلف حتى عام ١٩٨٣م حوالي ٤٦ قاعدة رئيسية تنتشر في ٣٦ بلدا أجنبيا عبر القارات (١) ، وقد ورث الحلف الأطلسي بعض قواعد العسكرية من عهد الاستعمار البريطاني والفرنسي الذي منح المستعمرات استقلالا ذاتيا سياسيا وربطها في فلكه اقتصاديا وعسكريا .

ومن جهة أخرى بلغت القواعد العسكرية لحلف وارسو خارج حدود أعضائه ما يقارب ثمانية قواعد رئيسية معظمها قوات روسية تنتشر في كل القارات،

(1) - Ruth Legor Sivard Report , pp . 8 - 9 , Washigton 1983

وتعتبر ظاهرة الأحلاف العسكرية وانتشار قواعدها في العالم بمثابة مرحلة استعمارية متطورة بدليل الاتفاق على الأهداف واقتسام مناطق النفوذ ، فان كانت فترة الاستعمار السابقة في أوائل القرن العشرين تتمثل في تسابق السـدول الأوروبية بشكل انفرادي على احتلال واقتسام المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والأسواق الاقتصادية الهائلة لتصريف المنتجات واستيراد المواد الأولية منها .

فان عهد الأحلاف العسكرية ونظريات الدرع المترتبة في جزء منها على وجودها ترسخ أقدام الدول الأوروبية بشكل خاص والدول الصناعية بشكل عام للمحافظة على سيطرتها واستمرار نفوذها على دول العالم الأخرى ، واقتسام أسواقها .

وخلاصة القول أن نظريات الردع الحديثة ، تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق الاطماع المادية ، والمحافظة على الأسواق الحالية ، ومحاولة توسيع مناطق النفوذ كل على حساب الآخر .

وتتفق هذه النظريات بالرغم من تنافسها وعدائها المستحكم على شيء واحد ، وهو ابقاء العالم الذي خارج دائرة الأحلاف في حاجة مستمرة لسلعها ومنتجاتها وخبراتها ومساعداتها وحمايتها ، والمحافظة على أسرار التقنية الحديثة بعيدا عن متناول دول العالم الثالث كما يسمونها .

وكما سيرد معنا في المبحث التالي فان نظرية الدرع في الاسلام تقوم على أساس مختلف ومنهج متميز فهي لا تسعى الى تحقيق أطماع مادية أو الى مصالح دنيوية ، أساسها عقيدة التوحيد ، وشعارها : "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ريكـم فاعبدون " فهي تدعو الى الاسلام والسلام .

ولذلك ستختلف طريقة معالجتها في البحث عن النظريات الحديثة لأنه لا وجه للمقارنة أو المقاربة بينها .

المبحث الثاني : نظرية الردع في الاسلام :

ندرس في هذا المبحث نظرية الردع في الاسلام بطريقة تختلف عن غيرها من نظريات الردع الحديثة نظرا لأختلاف عناصرها ومحتواها ، والهدف الذي تسعى اليه الأمة من خلالها .

ان جماع عناصر الردع واعداد القوة العسكرية قد ورد ذكره في آية القوة ، اذ يقول سبحانه وتعالى : " وأعدوا لهم ما أستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون " (١) .

فمن هذه الآية الكريمة ، من ظاهرها ، ومن مفهومها تتجلى لنا معان سياسية وعسكرية واقتصادية ، قد لا نحيط بكل شيء فيها ، ولكن حتى نؤسس لنظرية الردع في الاسلام نأخذ من ظاهر معنى الآية أمرين : الأول : تعريف الردع في الاسلام ، والثاني : أركان نظرية الردع .

ولنا في التعريف ما دلت عليه الآية فنقول ان الردع : " اعداد ما في استطاعة من قوة لالقاء الرهبة في قلوب أعداء الاسلام لمنعهم من القيام بمبادرات عسكرية أو أعمال عدوانية أخرى ضد حرية انتشار الدعوة الاسلامية " .

وهذا التعريف يتميز على غيره من التعاريف الوضعية التي سبق ذكرها بما يلي (٢) :

- ٠١ توضيح الحد الأقصى للتدابير التي تحقق الردع ، وهذا الحد بذل كل الجهد ، واستفراغ الطاقة بقدر المستطاع لاعداد القوة .
- ٠٢ الردع في الاسلام يقوم على مبدأ لا يحيد عنه فلا عداوة الا في الله ، وليس هناك في الاسلام صراع على حطام الدنيا ، أو تحد لقومية على قومية .
- ٠٣ استمرار المحافظة على قوة الردع حتى يؤدي الاسلام رسالته في نشر الدين الاسلامي ، وترسيخ العقيدة ، واسكات النفوس المتريصة كالمنافقين ، ومن على شاكلتهم .

(١) الانفال : ٦٠

(٢) انظر : المبحث الأول من هذا الفصل للاطلاع على التعريف اللغوي والتعاريـف الوضعية .

أركان نظرية الردع في الاسلام :

نستطيع بالنظر الى مضمون ومفهوم آية القوة أن نحدد ثلاث دعائم رئيسية لا تقوم نظرية الردع الا بوجودها وتكاملها حسب أهميتها ، وهي قوة الايمان ، والقوة العسكرية ، والقوة الاقتصادية . وفيما يلي تفصيل ذلك في ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : قوة الايمان :

من مفهوم القوة العسكرية إعداد القوات المسلحة ، والرسالة النبوية انهم من بعده ، لأن إعداد القوة هو لارهاب أعداء الله ، وقد بين الله سبحانه ذلك في آيات كثيرة منها : هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ^(١) وقال سبحانه : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ^(٢) وقال تعالى : " يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال " ^(٣) فالخطاب موجه للمؤمنين للجهاد في سبيل الله ، وأما غير المؤمنين فلا يؤبه لهم ، ولا تثبت أقدامهم ، ويوكلون الى أنفسهم ، ولا يكون الله معهم ، ولا ينصرون بالرعب ، ولا يأتيهم مدد من جند الله في الكون ، لأن هذا كله ، وجوده مرتبط بوجود الايمان أولا وقبل كل شيء فالإيمان الصحيح شرط مسبق لعقد النية واخلاص العمل في سبيل الله ، ولهذا الايمان ثمرات تعتبر في الحرب عوامل نصر وتأيد ، وأهمها :

١. الثبات والصبر عند اللقاء في الحرب لأن المطلوب الأول هو الشهادة في سبيل الله ، وليس الغنائم ، وقد وعد الله عباده المؤمنين احدى الحسنين ، اما الشهادة واما النصر .

٢. تحقيق البشارة من الله سبحانه وتعالى بأن يغلب المؤمنون ان صبروا ضعف عددهم من أعداء الله ، قال تعالى : " .. فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله ، والله مع الصابرين " ^(٤) لأن العدو يقاتل على غير احتساب كالبهائم ، فيقل ثباتهم ويستحقون خذلانه ، بخلاف من يقاتل على بصيرة ، ومعه من الايمان والصبر ، ما يستوجب به الاظهار والنصر ^(٥) .

(١) الانفال : ٦٢

(٢) الانفال : ٦٤

(٣) الانفال : ٦٥

(٤) الانفال : ٦٦

(٥) الزمخشري : " الكشاف " ج ٢ ، ص ١٦٧ ، الدار العالمية .

- ٠٣ الوحدة في طاعة الله ورسوله وعدم الاختلاف أو التنارع لوضوح الهدف وهو
اعلاء كلمة الله ، وليس لشيء من أمور الدنيا مثل طلب السلطان أو المال ،
قال تعالى : " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا " كما قال :
" ولا تنازعوا فتفشلوا " ، فعندما انحرف بعض المسلمين بهدف القتال من
اعلاء كلمة الله الى حب الدنيا وجمع الغنائم اعتبر الله هذا عصيانا
لأمره وأمر رسوله ، فسلط العدو على رقابهم وحلت بهم الهزيمة يوم أحد
بعد ملاحته بوادر النصر ، قال تعالى : " ولقد صدقكم الله وعــــــده
اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعــــد
ما أراكم ما تحبون ، منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم
صرفكم عنهم ليبتليكم ، ولقد عفا عنكم ، والله ذو فضل على المؤمنين" (١) .
- ٠٤ ابعاد الغرور أو العجب عن نفوس المؤمنين لأن النصر بيد الله سبحانه
" وما النصر الا من عند الله ان الله عزيز حكيم " (٢) . وقال تعالى :
" ويوم حنين اذا أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم
الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين " (٣) .
- ٠٥ يؤدي الايمان والاعتماد على الله الى حصول المدد بالملائكة كما في معركة
بدر ويوم حنين بعد ما تاب الله على المؤمنين ، قال تعالى : " اذ
تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين " (٤) ،
وقال سبحانه : " ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين —
وأنزل جنودا لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين " (٥) .

(١) آل عمران : ١٥٢

(٢) الأنفال : ١٠

(٣) التوبة : ٢٥

(٤) الأنفال : ٩

(٥) التوبة : ٢٦

المطلب الثاني : القوة العسكرية :

وفصل الخطاب فيها قوله تعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم " (١) ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما تلا هذه الآية : " ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي " (٢) ، والرمي لفظ يقتضي العموم ، فهو يشمل جميع أنواع الرماية مهما تعددت وسائلها ، أو اختلفت أبعادها أو تنوعت مقذوفاتها وعبواتها .

ومن الرماية ما يكون ضد الأفراد ، ومنها ما يكون ضد المدرعات والدبابات وسائر معدات القتال كالطيارة والسفينة والصاروخ ، ومنها ما يكون عبـر القارات لتدمير مدن بكاملها ، ومنها رماية الصواريخ عبر الفضاء لاطلاق الأقمار الصناعية والمراكب الفضائية لاكتشاف الأرض والكواكب ومراقبة التحركات على الأرض .

ولكي تتمكن الأمة من تحقيق قوة الرمي هذه ، فلا بد لها من أمور ثلاثة : اعداد الجند (الطاقة البشرية) ، واعداد العدة (السلاح) ، واعداد الجهاز (التموين والامداد) .

أولا : اعداد الطاقة البشرية :

لقد كرم الله بني آدم وفضلهم على كثير من خلقه وسخر لهم الأرض وما عليها وما في باطنها وما فوقها واستخلفهم لعمارتها .

وقد أرسل الله الرسل إلى الأمم على فترات ليعيدوا الناس إلى الصراط المستقيم ويذكروهم بالحكمة من خلقهم وهي اخلاص العبادة لله وحده في كل أقوالهم وأفعالهم ومعاملاتهم في الدنيا ، قال تعالى : " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون " (٣) .

(١) الأنفال : ٦٠ .

(٢) صحيح مسلم : ١٥٢٢/٣ ، سنن ابن ماجه : ٩٤٠/٢ .

(٣) الذاريات : ٥٦ .

فكان الرسل هم قادة الأمم ورعاتها ، وقد كان محمد صلى الله عليه وسلم هو آخر الرسل وخاتم الأنبياء بعثه الله الى الثقلين كافة ، فكان أول الأمر في الاسلام هو أن اختار الله القيادة الصالحة والقُدوة الحسنة للأمة وهو صفوة الله من خلقه ، قال تعالى : " وانك لعلی خلق عظیم " (١) .

وكان أول ما بدأ به هو الدعوة الى عقيدة التوحيد ، فأمنت طائفة وكفرت طائفة ، فاتخذ رسول الله دار الهجرة ليقیم المؤمنين فيها ، وبدأ ينشيء نواة الأمة في وطنهم الجديد (المدينة) وجعل حكومة المؤمنين في يده ، وكتب لهم الصحيفة تعاهد فيها المسلمون واليهود من أهل المدينة _____ يدافعون عن المدينة يدا واحدة ، ويقیمون العدل بينهم .

وبهذا استكملت المدينة عناصر الدولة ، وكان التشريع ينزل وحيا بكلام الله على لسان رسوله وهو القرآن ، أو بكلام رسول الله وهو السنة التي تشرح القرآن .

وبعدما اكتمل التنظيم وتكونت الأمة أذن الله لرسوله والمؤمنين بالقتال لدفع الظلم والعدوان واعلاء كلمة الله ، فكان كل من بلغ مبلغ الرجال ممن أفراد الأمة ندب الى حمل السلاح استعدادا للجهاد ، ولا يعفى الا أهل الأعذار ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من مات ولم يغز أو يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق " (٢) ، وقال تعالى : " انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم " (٣) .

وقد حث الله ورسوله على التناسل حتى تتكاثر الأمة (٤) وتزيد قوتها بتجدد شبابها عبر الأجيال " المال والبنون زينة الحياة الدنيا " ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيها الشباب من استطاع منكم الباءة

(١) القلم : ٤

(٢) صحيح مسلم : ١٥١٧/٣ ، سنن أبي داود : ١٠/٣ ، النسائي : ٨/٦ .

(٣) التوبة : ٤١ .

(٤) الشيخ محمود شلتوت : " الاسلام عقيدة وشرعة " ، ص ٢٠٧ .

فليتزوج " (١) كما قال : " تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الأمم " (٢) .

حث عليه الصلاة والسلام على التدريب على الرمي ومواصلة التمرين ، قال : " ارموا بني اسماعيل فان اباكم كان راميا " (٣) ، وقال صلى الله عليه وسلم : " من ترك الرمي بعدما علمه رغبة منه فانه نعمة كفرها " (٤) كما قال : " ان الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صائعه يحتسب في صنعته الخير ، والرامي به ، والممد به " (٥) وقال صلى الله عليه وسلم : " رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها " (٦) ، وقال لعاصم بن ثابت مامعناه من قاتل فليقاتل كما يقاتل (٧) وهذا يدل على أهمية وجوب استمرار التدريب لرفع الكفاءة القتالية مما يدل على أهمية التدريب في حياة المسلم .

ثانيا : اعداد السلاح :

يوجب الاسلام تحسين وتطوير الوسائل الحربية - كما تقدم - حتى تتكافأ قدرات المسلمين مع الوسائل المتاحة للعدو أو تتفوق عليها . وكما كان القتال في سبيل الله واجبا على جميع الرجال القادرين في الأمة (يستثنى أهل الاعذار) كذلك كان واجب كل مسلم اعداد سلاحه وعدته الشخصية بنفسه ان كان قادرا أي أن اعداد القوة واجب عام يشترك فيه الأفراد والجماعات والدولة ، وكان الأغنياء يحتسبون السلاح زيادة عن حاجتهم لتوزيعه على من لا سلاح ولا عدة له طلبا لما عند الله ، كما كانت الدولة الاسلامية تدخر السلاح في المخازن وترتبط الخيل في الحمى عدة في سبيل الله حتى تحمل من ليس له عدة ولا راحلة ليجاهد في سبيل الله ، وقد أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض سبايا بني قريظة الى نجد ليبتاع بها سلاحا وكراعا للجهاد في سبيل الله .

وقد فاجأ المسلمون المشركين بتطوير وسائل جديدة في الحروب فحفروا الخندق حول المدينة ، كما بعث رسول الله رجلين من أصحابه الى جرش لتعلم

-
- (١) صحيح البخاري : ٢/٧ ، صحيح مسلم : ١٠١٨/٢ ، سنن النسائي : ٤٦/٦ .
 - (٢) سنن أبي داود : ٢٢٠/٢ ، وسنن النسائي : ٥٤/٦ .
 - (٣) صحيح البخاري : ١٥٣/٢ (دار احياء الكتب العربية) .
 - (٤) سنن أبي داود : ١٣/٣ ، وسنن النسائي : ١٨٥/٥ .
 - (٥) أخرجه الترمذي ، أنظر جامع الأصول من أحاديث الرسول : ٢٧/٦ .
 - (٦) صحيح البخاري : ٤٣/٤ ، سنن الترمذي : ١٦١/٧ .
 - (٧) رواه الطبراني ، أنظر مجمع الزوائد : ٣٢٧/٥ ، مكتبة القدس ، ١٣٥٣ هـ .

صناعة الدبابة والعراصة ، فما أروع هذا التأهب ، فالأمة كلها جيش مدجج يزاوّل نشاطات عادية في وقت السلم من زراعة وتجارة وصناعة وتعليم ، ويتحولون إلى جنود محاربين عند نذير الخطر يقدمون أموالهم وأسلحتهم وأنفسهم في سبيل الله .

ثالثا : التموين والامداد العسكري : (١)

ان تموين وامداد المقاتلين في سبيل الله ، واجب على كل مسلم ومسلمة ، صغير وكبير ، وهو من فروض الكفاية كل بقدر غناه وسخاءه ، وقد قدم القرآن الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس في كثير من آياته .

وكان كل من أراد الغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أعد العدة لنفسه من ماله ان كان مقتدرا أو استعار ما يكفيه من غيره أو طلب الدولة أن تحمله وتجهزه للغزو ، ويتسابق الموسرون للتبرع ، فقد تبرع كثير من الصحابة بكل أو بعض أموالهم مثل طلحة بن عبيد الله وعثمان وأبي بكر وعمير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ، استجابة لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم " (٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان عنده فضل من ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له " (٣) . وقد تم تمويل وامداد أكبر غزوة غزاها رسول الله بأموال المسلمين من الصحابة ومن حولهم ، وكان عام عسرة والوقت صيف شديد فتحمل الناس الحر الشديد والانفاق على خصاصة طلبا لمثوبة الله ، حتى كان النساء يتبرعن بحليهن لوجه الله ، وقد تم تجهيز ثلاثين ألف مقاتل في غزوة تبوك ، وقد تجلى فيها أروع صور التلاحم بين الفرد والدولة في سبيل الله .

وقد تكفل بعض الصحابة في بعض الغزوات بالامداد المستمر حتى تنتهي الغزوة كما فعل سعد بن

(١) التموين : هو تزويد وحدات الجيش أو المواقع بما يلزمها لاداء مهمتها

من المؤن والذخائر والمواد ، وعادة ما تشتمل عليها قوائم مقررّة .

والامداد : هو تزويد الجيوش المتقدمة ، والمناطق الاستراتيجية بمزيد من الرجال والمال والمعدات والأسلحة والمحروقات والأدوية والمياه مما يعزز قدرة هذه الجيوش على التصدي والمقاومة .

المرجع : الموسوعة العسكرية : ١١٣/١ .

(٢) الصف : ١٠

(٣) صحيح مسلم : ١٣٥٤/٣ ، ومسنّد الامام أحمد : ٣٤/٣ ، وسنن ابي داود : ١٢٥/٢ .

عبادة رضي الله عنه ، فقد تكفل باطعام الجيش فكان يمددهم بالتمر أثناء حصار بني قريظة ، كما كان يمددهم باللحم في غزوة حمراء الأسد (١) .

وبالإضافة الى التبرعات والانفاق التطوعي الفردي ، كانت الدولة تمول الجهاد من مخصصات ثابتة من مال كل مسلم يملك النصاب ويخرج الزكاة ، وهو سهم في سبيل الله من أصناف الزكاة الثمانية ، كما كان ينفق على الجهاد من أموال الخمس والغنائم ، وأموال الفياء التي توول الى بيت مال المسلمين سواء كانت أموال ثابتة أو منقولة .

(١) سيرة ابن هشام : ٢٣٤/٢ .

المطلب الثالث : القوة الاقتصادية :

قال تعالى : " وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون " (١) .

والانفاق يقتضي استمرار الانتاج وزيادته ، والانتاج يقتضي تنمية الموارد الاقتصادية من صناعة وتجارة وزراعة ، والتنمية تستلزم التعليم والتنظيم والتدريب المستمر .

وقد حث القرآن والسنة على عمارة الأرض بزراعتها والسعي فيها للتجارة وطلب العلم ، واستخراج كنوزها لاستثمارها فيما يفيد الانسان ويقيم ميزان العدل بين الناس ، والعدل ليس بتوزيع الأموال قسرا بين الناس ليكونوا متساوين ، قال تعالى : " نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا " (٢) . وقال تعالى : " ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم " (٣) . ولكن المساواة تكون باعطاء الحرية للعمل في طلب الرزق الحلال ، وتهيئة وتوجيه الأمة بتشجيع العمل ومنع الكسل ، ونشر التعليم ، وضبط الصراع الاجتماعي ، وتصحيح السلوك السقيم المنحرف كمنع المسألة من دون وجه شرعي ومنع الغش والاحتكار .

وسنعرض بشيء من الإيجاز لعناصر القوة الاقتصادية وتشمل الضوابط الاقتصادية للصراع الاجتماعي ، ومسئولية الدولة في التوجيه الاقتصادي ، والتنمية الزراعية والتجارية والصناعية .

أولا : الضوابط الاقتصادية للعدل الاجتماعي :

ان الله سبحانه وتعالى قد ضمن الرزق لكل دابة على الأرض ، قال تعالى : " وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها " (٤) وقد أقتضت حكمته التفاوت

(١) الأنفال : ٦٠

(٢) الزخرف : ٣٢

(٣) الأنعام : ١٦٥

(٤) هود : ٦

والاختلاف بين الناس في درجات المعيشة " وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم " (١) .

فليس هذا التفاوت لغرض الاستغلال الطبقي وحرمان الآخرين بل رتب الله سبحانه وتعالى بموجبه حقوق وواجبات اجتماعية منها ما شرعه الله بنص القرآن ، ومنها ما وجه اليه الشرع وحث عليه ورغب فيه (٢) وهي كما يلي :

- أ - اخراج الزكاة وهي شقيقة الصلاة وأحد أركان الاسلام الخمسة ، وقد حدد الله مصارفها بنص القرآن الكريم ، وحددت السنة مقاديرها .
- ب - نفقة الأهل والأقارب : وهم الأصول والفروع والزوجة ، وسائر الأقارب المحتاجين ممن سبهم من الغنى ، التوارث .
- ج - صدقة الفطر : تنفق على الفقراء والمساكين عن كل نفس مسلمة .
- د - الكفارات : مثل كفارة اليمين والرقبة وغيرها مما هو موضح في القرآن والسنة الصحيحة .
- هـ - الوراثة : وهذه ميدان علم الفرائض من العلوم الاسلامية ، رتب الله فيه الورثة ، وحدد لهم فروضا بحسب الأحوال .
- و - الانفاق في أوجه البر : وتشمل الانفاق التطوعي للجهد في سبيل الله ، واعطاء السائل والمحروم ، والضيافة ، وغيرها .

وكما رتب الشرع حقوقا على المسلمين بقدر أموالهم كذلك رتب حدودا على وسائل تنمية المال حتى لا تتجاوز هذه الوسائل الحريات الفردية والجماعية فتؤدي الى ظلم الناس وأكل حقوقهم بالباطل ، ومن هذه الحدود : تحريم الاكتناز والاحتكار ، وتحريم الربا والغش والتدليس منعاً للغبن والاستغلال والاضرار بالناس .

ثانيا : مسؤولية الدولة في التوجيه الاقتصادي :

تعتبر الدولة في نظر الفكر الاسلامي هي الهيئة التنفيذية والمعبرة عن رأي الأمة ، المكلفة بحماية مصالحها ، فمسؤولية الدولة ليست خاصة بالأمم

(١) الأنعام : ١٦٥

(٢) أسعد المدني : " مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي في ضوء تعاليم القرآن " بحث قدمه لمؤتمر الفقه الاسلامي ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ١٣٩٦ هـ .

والدفاع ، وانما هي مسئولة عن رعاية المصالح الاجتماعية التي تتمثل فـي العدل الاجتماعي^(١) ، وتشمل المسؤوليات الاقتصادية للدولة ما يلي :

- ١ - تقنين مصادر وموارد بيت المال والمحافظة عليها ، وأهمها :
 - ٠١ جمع الزكاة المفروضة وتوزيعها في مصارفها المشروعة .
 - ٠٢ ترتيب الخراج على أملاك الدولة المعمورة وتحصيل عائداته للانفاق العام على الجيش وتنمية المرافق العامة .
 - ٠٣ جباية الجزية على المعاهدين مقابل اعفائهم من القتال مع المسلمين .
 - ٠٤ تحصيل عشور التجارة على الواردات من خارج العالم الاسلامي .
 - ٠٥ التوظيف بقدر الحاجة على أفراد الأمة سواء كان تطوعيا أو الزاميا لانفاقها في الجهاد وسائر المصالح العامة طبقا لقاعدة المصالح المرسله .
 - ٠٦ رعاية المحتاجين والعاجزين عن العمل (الضمان الاجتماعي) .
 - ٠٧ تشغيل الموارد وحمايتها كالحمل والمناجم واحياء الموات ، وتحصيل أنصبة الدولة منها لاستخدامها في مجالات الأنفاق الحكومي .

- ب - مراقبة النشاط الاقتصادي وتطبيق أحكام الشريعة فيه ، وتشمل :
 - ٠١ منع المعاملات المالية المحرمة كالربا والاحتكار^(٢) .
 - ٠٢ ضبط المقاييس والمواصفات المعيارية التي يحتاجها الناس فـي أسواقهم مثل المكييل والموازين ، ومواصفات البضائع الجيدة .
 - ٠٣ منع الغش ، وابطال العقود الفاسدة في البيع والعمل (الاستصناع) .
 - ٠٤ الأمر بالمعروف في المعاملات كالصدق والعدل والوفاء في المعاملة كالبيع والشراء، والنهي عن المنكر في البيوع كالخلف الكاذب على السلعة .
 - ٠٥ منع تلقي الركبان والمناجشة في البيع والتدليس والغبن الفاحش وغيره من الأساليب التي تؤدي الى العداوة والبغضاء بين الناس .
 - ٠٦ منع ترويع المحرمات كالخمر والخنزير وآلات القمار والميسر ، ووسائل اللهو المؤدي الى تمويت القلوب .
 - ٠٧ منع مظاهر الترف والاسراف ، والتشجيع على نبذها .

(١) د. محمد فاروق النبهان : " أثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي فـي المجتمع " ، أبحاث مؤتمر الفقه الاسلامي لعام ١٣٩٦ هـ . جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣١٢ - ٣١٤ .

ثالثا : التنمية الزراعية :

حث الاسلام على عمارة الأرض باستغلال خيراتها في صالح البشرية فقال تعالى :
 " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " (١) . قال الجصاص في أحكام القرآن :
 "فيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية " (٢) . وقال تعالى :
 " والأرض وضعها للأنام فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام ، والحب ذو العصف
 والريحان " (٣) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يغرس
 غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " (٤).
 وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم يد سعد بن معاذ رضي الله عنه عندما أشرت
 فيها المسحاة عندما كان يضرب الأرض وينفق على عياله ، وقال : " هذه يــــد
 لا تمسها النار " (٥) . وقد روى عن عمر أنه قال لأهل اليمن : " انما المتوكل
 رجل ألقي حبة في الأرض وتوكل على الله " (٦) . وقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : " ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له " (٧) . " ومن أحيا أرضاً ميتة فله بها
 أجر " ، " ان قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فان استطاع أن لا تقوم حتى
 يغرسها فليغرس " (٨) .

رابعا : التنمية التجارية :

والتجارة من أهم أنواع النشاط البشري اذ يتوقف نجاح الزراعة والصناعة
 على التجارة التي تؤدي الى تداول المنتجات في الأسواق ، قال تعالى : " فاذا
 قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله " (٩) ، وفي آية أخرى :
 " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " (١٠) ، وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم " التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة " (١١)؛

- (١) هود : ٦١
- (٢) أحكام القرآن للجصاص : ٣٧٨/٤ .
- (٣) الرحمن : ١٠ - ١٢ .
- (٤) صحيح البخاري : ١٢٨/٣ ، وصحيح مسلم : ١١٨٩/٣ .
- (٥) ابن حجر العسقلاني ، الاصابة في تمييز الصحابة : ٣٦/٢ .
- (٦) عبد الحميد الكتاني ، التراتيب الادارية : ٤٣/٢ .
- (٧) سنن أبي داود : ١٧٨/٣ ، سنن الترمذي : ١٤٨/٦ .
- (٨) مسند الامام أحمد : ١٩١/٣ .
- (٩) الجمعة : ١٠ .
- (١٠) المزمل : ٢٠ .
- (١١) سنن ابن ماجه : ٧٢٤/٢ .
- سنن الترمذي : ٢١٢/٥ (بلفظ آخر) .

كما قال في حديث آخر : " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون " (١) ، ومنطوق هذا الحديث هو التشجيع على الاستيراد والتصدير ، ولم يقيّد الاسلام التجارة بشيء سوى الحدود العامة للشريعة التي تأمر بالحلال دون الحرام ، والتعامـل بالصدق والأمانة ومراقبة الله في السر والعلن . ولم يعترف الاسلام بحدود بين المدن والأمصار الاسلامية ، وحرم أخذ المكس بينها لأنها أمة واحدة من دون الناس ولم تؤخذ التعرف الجمركية من تجار الدول الأخرى الا بالمثل ، وبناء على مصالح المسلمين ، بل وأعفيت السلع الضرورية من الرسوم الجمركية " العشور " عندما كانت الحاجة ماسة لتوريدها من دولة الروم في الشام الى المدينة أيام عمر رضي الله عنه .

خامسا : التنمية الصناعية :

واذا نظرنا الى حاجات الانسان من المأكـل والمشرب والملبس والمأوى والأدوات التي يحتاجها في عمله لاستثمار ما فوق الأرض وما تحتها والأدوات التي يستخدمها للدفاع عن نفسه ، اذا نظرنا الى كل هذا فان الصناعة تعتبر عاملا مهما في حياة البشر ، فبواسطتها تتحول بعض المنتجات الزراعية الى نسيج كالقطن والكتان وبعضها الى أطعمة متنوعة كالقمح وسائر الحبوب والنخيل والاعناب وبعض الأشجار تتحول الى خشب للبناء ومادة للورق ، وأدوات للطعام والشراب ، سلاح للصيد والدفاع ، كما أن خامات الحديد والنحاس والرمصاص وغيرها من المعادن تتحول الى أدوات نافعة من الابرة الصغيرة الى السيـف والصاروخ وغيرها ، كما تستخدم الفضة والذهب لتقويم غيرها من الأشياء لتسهيل التبادل التجاري بين الناس ، كما يصنع منها الحلي وبعض المواد الطبية .

فالصناعة اذن هي أهم وسيلة لتنمية الثروة وتشكيلها لتناسب حاجات الانسان المتطورة ، وقد حث الاسلام على الصناعة . وكان النبي داود عليه السلام يشتغل بالصناعة . قال تعالى : " ولقد آتينا داود منا فضلا ياجبال أوبى معه والطير وألنا له الحديد أن أعمل سابغات وقدر في السرد وأعملوا صالحا انبي بما تعملون بصير " (٢) ، واشتغل نوح بالنجارة " فأوحينا اليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا " (٣) . وقال تعالى : " وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد

(١) سنن ابن ماجة : ٧٢٨/٢ .

(٢) سبأ : ١٠ ، ١١ .

(٣) المؤمنون : ٢٧ .

ومنافع للناس" (١) . وقد اهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بصناعة وتطوير الأسلحة حيث أرسل اثنين من أصحابه الى جرش ليتعلما صناعة المنجنيق والدبابة ، كما أطلق ثلاثين أسيرا من أسرى فداك لمعرفةهم بالصناعة لينتفع بهم المسلمون في أسلحتهم وأدواتهم .

ان جماع الانتاج هو العمل سواء في الزراعة أو التجارة أو الصناعة بأنواعها أو التعليم لاستثمار خيرات الأرض وكنوزها . قال تعالى : " الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار ، وأتاكم من كل ما سألتموه . وان تعدوا

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الكسب أطيب ؟ قال : " عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور " (٣) ، وقال : " من أحيا شيئا من موتان الأرض فله رقيبتها " (٤) ، وقد شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهمية استثمار الوقت ، فقال : " اللهم بارك لأمتي في بكورها " (٥) .

وفي نهاية هذا المبحث لابد من كلمة اضافية حول معنى القوة (٦) وما تستلزم ، فقد وردت الكلمة بصيغة العموم ، ومعنى ذلك انها تشمل كل قوة (٧) فهي الى جانب قوة الايمان والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية تعني أيضا القوة العلمية ، وقوة البناء والترابط الاجتماعي ، والقوة السياسية ، وقوة الادارة ، وهكذا فالقوة العسكرية جزء من كل ، وتطور هذه القوة يتلازم مع قوة الايمان في النفوس ، وتطور الاقتصاد ، والتطور الاجتماعي .

(١) الحديد : ٢٥

(٢) ابراهيم : ٣٤

(٣) مسند الامام أحمد : ١٤١/٤ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي : ١٤٣/٦ .

(٥) سنن الترمذي : ٢١٥/٥ ، وسنن أبي داود : ٣٥/٣ ، ومسند الامام أحمد : ١٥٤/١ .

(٦) المقصود هو معنى القوة كما وردت في سورة الأنفال ، الآية (٦٠) .

(٧) الكشف للزمخشري : ج ٢ ، تفسير الآية ٦٠ من سورة الأنفال ، "أحكام القرآن" للجصاص : ٢٥٢/٤ .

وكل هذه القوات والنشاطات تدور حول محور واحد هو الانسان بعلمه وعمله ،
وعلى قدر العلم والعمل تتطور هذه القوات وتنمو وتزدهر . فالقوة العسكرية
وحدها لا تنفع اذا اضمحلت العقيدة في النفوس ، أو ضعف الاقتصاد ؛ فلم تنفع
القوة العسكرية دولتي الفرس والروم أمام قوة العقيدة الاسلامية في نشر الاسلام
واعلاء كلمة الله ، وبسط العدل على الأرض .

ولن تنفع القوة العسكرية أحدا اذا كان بناؤها على خواء عقدي ، أو ضعف
اقتصادي .

فلا بد أن يظل معنى القوة العسكرية دائما في إطار كلي تهتدي بنــور
الايمان بالله ، وتنمو بتطور الاقتصاد .

الفصل الثالث

أثر النظام الحربي على القوة البشرية

المبحث الأول : الطاقة البشرية للقوات المسلحة

المطلب الأول : نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام

المطلب الثاني : الحجم البشري للقوات المسلحة

المبحث الثاني : أساليب الخدمة العسكرية

المطلب الأول : نظام التجنيد

المطلب الثاني : التوزيع النوعي للقوات المسلحة

المبحث الأول

الطاقة البشرية للقوات المسلحة

قبل البحث في معرفة حدود الطاقة البشرية ، وتحديد تلك المبادئ التي يجب أن يتحدد بموجبها الحجم البشري للقوات المسلحة ، أود أن أقدم طرحاً جديداً لنظرية الأمن في الإسلام والتي حدد معالمها القرآن الكريم قبل حوالي أربعة عشر قرناً كما سيتضح فيما بعد ، فيكون في هذا المبحث مطلبان هما :
نظرية الأمن الاجتماعي في الإسلام ثم الحجم البشري للقوات المسلحة .

المطلب الأول :نظرية الأمن في الاسلام :

لقد جاء الرسول صلى الله عليه وسلم معلماً وهادياً للبشر ، وقد أمرنا بطلب العلم ، وقال صلى الله عليه وسلم : " العلم فريضة على كل مسلم " (١) ، وقال : " تركت فيكم أمرين لن تفلوا ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة نبيه " (٢) .

فهل هذا يعني أن نطلب العلم الشرعي دون العلوم التجريبية وما يختص بأمور الدنيا ، ان العلم لفظ يدل على العموم ، فيكون الطلب لسائر العلوم الانسانية ، النظرية والتجريبية على السواء .

ان أول ما أنزل من القرآن على الرسول صلى الله عليه وسلم ، هو الأمر بالقراءة ، وقد امتن الله سبحانه على عباده بأنه خلقهم من علقه ثم علمهم بالعلم ما ، ينسرون سائر العلوم ، ففتح لهم ، عليها . قال تعالى : " اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الاكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم " (٣) .

وقد اشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم على القراء من أسرى بدر أن يعلم كل واحد منهم عشرة من المسلمين فدية لنفسه (٤) .

فما هو نوع العلم الذي طلب من الأسرى الذين كانوا مشركين ؟ طبعاً ، تعليم القراءة والكتابة ، وهي مفتاح سائر العلوم ،

والعلم ضد الجهل ، ولزام الجهل الضلال ، والضلال يؤدي الى الفوضى والفوضى تؤدي الى الانحطاط ، والانحطاط يؤدي الى الجاهلية ، بينما العلم يؤدي الى المعرفة ، والمعرفة تؤدي الى الايمان ، ولزام الايمان العدل،والعدل يقوم على ركنين هما :

قوة الايمان وقوة السلطان ، قال تعالى " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره بالغيب ان الله قوي عزيز " (٥)

(١) - سنن ابن ماجه : ٨٧/١

(٢) - موطأ الامام مالك : ٦٤٨

(٣) - العلق : ١ - ٥

(٤) - سنن البيهقي : ٣٢٢/٦

(٥) - الحديد : ٢٥ ، تفسير ابن كثير : ٣١٤/٤

وقد دخل الناس ، في دين الله أفواجا تحت راية الاسلام ، واستظلوا دوحه
الايمن في عهد النبوة ، والخلافة الراشدة ، فأصبحت الشريعة أصلا عاما لكل
نشاط فردي أو جماعي عند المسلمين ، فانتشر العدل بالعلم بالكتاب والسنة ،
والعمل بهما ، وذلك كله مؤيدا بقوة السلطان القائم على تطبيق شرع الله في
أرضه وبين عباده ،

أي أن قوة العقيدة ، وقوة السيف " القوة الحربية " أمران لازمان
ولاينفكان لتعزيز العدل ، وتوطيد الأمن في الأوطان ، وقد مكث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه سنة كاملة في وظيفة القضاء ، ثم بعدها استعفى أبا بكر من هذه
الوظيفة ، لأنه لم يترافع عنده اثنان ، فلم ير حاجة لبقائه في الوظيفة ،
وحالة أخرى في أيام خلافة عمر نفسه ، اذ مر رجل بالخليفة ، وهو نائم في
ظل شجرة ، فقال الرجل : " عدلت فنمت يا عمر " ،

فالامن اذاً ثمرة اقامة العدل ، والعدل كشجرة الميزان لا يستقر ،
يتأرجح قوة وضعفا بين كفتين هما قوة العقيدة " الايمان " ، وقوة السلطان ،
فان ضعف احدهما أو كلاهما اختل العدل بحسب نسبة الضعف ، واختلال ميزان العدل
يؤدي الى زعزعة الأمن في البلاد ، ويذهب الأمان من قلوب الناس .

وفي الرسم البياني (شكل رقم ٢) سنوضح العلاقة بين قوة العقيدة
وقوة السلطان بانشاء محورين ، المحور الرأسي يمثل قوة السلطان بينما المحور
الأفقي يمثل قوة العقيدة ، ويمثل امتداد المحور الرأسي بالاتجاه السالب حالة
الفوضى الادارية والسياسية ، بينما يمثل امتداد المحور الأفقي في الاتجاه
السالب حالة ضعف العقيدة في النفوس أو الضلال المؤدي الى الشرك . فاذا رسمنا
محوري التناظر داخل مربع يمثل حياة الأمة ، نجد أن المحاور تقسم مساحة
المربع الى أربع مناطق إذا قرأناها بطريق الزوايا المتعاقبة فهي :

١ . منطقة الأمن :

في الاتجاه الموجب ، ويتحقق في هذه المنطقة أفضل وجوه التعامل ،
وأعلى مستويات التكامل بين قوة العقيدة وقوة السلطان ، ويتحقق في هذه
الظروف شروط الدولة الاسلامية كما عاشت الأمة في صدر الاسلام .

٢ . منطقة الخوف :

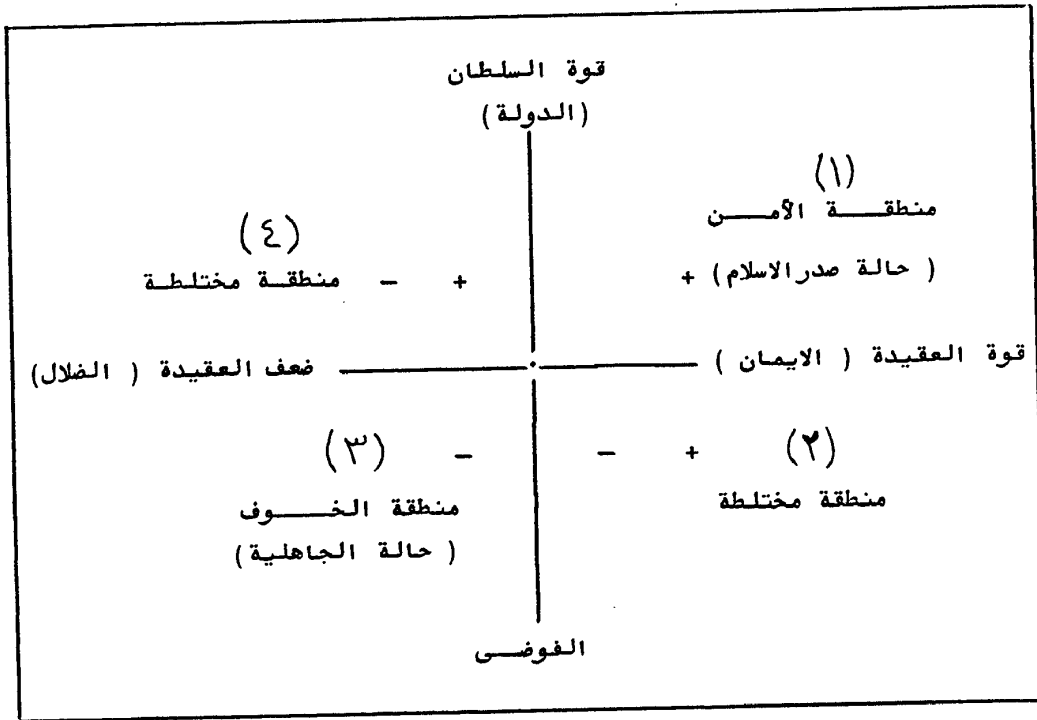
وهي تقابل منطقة الأمن ، وتقع بالاتجاه السالب بين محور ضعف العقيدة
أو الضلال في أقصى طرفه وبين محور الفوضى أو غياب الدولة ، وهذه الحالة في
أقصى أطرافها تمثل حالة الجاهلية التي كان يعيشها العرب في الجزيرة قبل

الاسلام وقد أخبر الله سبحانه وتعالى، وامتن على عباده أنه نقلهم بفضله من حالة الخوف وهي الجاهلية الى حالة الأمن وهي الاسلام ، فقال تعالى: فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " (١) ، وقال سبحانه : " ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " (٢) .

وقد وعد المؤمنين بأن يبدل خوفهم أمنا فقال سبحانه : " وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا " (٣) .

وفي منطقة الأمن هذه تتحقق أفضل حالات النمو والازدهار للعلوم والصناعة والتجارة والزراعة وكافة النشاطات البشرية .

شكل رقم (٢) : نظرية الأمن في الاسلام أو حالات الدولة



٣ . المنطقتان الثانية والرابعة تقعان باتجاه مضطرب تختلط فيه الأمور بين السلب والايجاب ، فقد تحظى الأمة بسلطان دولة قوية سياسيا لا تهتم باقامة شرع الله فتضعف العقيدة ، فتكون حالة الأمة في المنطقة الرابعة .

أما اذا زال سلطان الدولة ، وتمزقت الأمة وكان بها بقيّة من ايمان ، فانها تنتقل الى المنطقة المختلطة وهي المنطقة

(١) - قريش : ٤

(٢) - الأحقاف : ١٣

(٣) - النور : ٥٥

الثانية ويكون الناس قوض لا سراة لهم ، فتأخذ دور العلم بالتلاشي ، ويضعف النشاط البشري في التجارة والصناعة والمجالات الاجتماعية الأخرى مما يدفعها تدريجيا الى منطقة الخوف .

ولكن غياث الأمة بما هيأه الله من المصلحين الذين يقومون فيها من وقت لآخر يصحون مساراتها ويبعدونها عن دروب الضلال باذن الله .

ويتضح لنا من حالة الأمة في صدر الاسلام حين كانت تتمتع بأعلى مستويات الايمان بالله ، وبأفضل حكومة عرفها التاريخ .. يتضح لنا كيف أنها لم تكن بحاجة الى اجبار الناس على الدخول في الخدمة العسكرية ، فلم تفع نظاما الزاميا للتجنيد مع أن تلك المرحلة شهدت أروع الغزوات والفتوحات على الإطلاق.

كما أن الحكومة الاسلامية لم تكن بحاجة الى تشكيل قوات الأمن الداخلي الا في آخر عهدها عندما ضعف سلطانها ، وكثر الناس الذين لم يتغلغل الايمان في قلوبهم أيام الفتنة الكبرى .

المطلب الثاني :

الحجم البشري للقوات المسلحة :

قال تعالى : " ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض " (١) ويفهم من نصوص الكتاب والسنة أن الجهاد قائم الى يوم القيامة - (٢) كما تدل الأحداث التاريخية والدراسات الاجتماعية أن الحرب باقية مادام البشر يعيشون على ظهر البسيطة ، ولانحتاج الى سرد الأدلة على ظاهرة بيئية قد تأملت جذورها في السلوك البشري ، وقد أثبت التاريخ عبر القرون أن الحرب صفة ملازمة للبشر ومظهر من مظاهر الاجتماع البشري وهي تترجم رغبة الانسان في استخدام القوة كوسيلة أخيرة لحل الخلافات بين بني جنسه .

ولقد هذب الاسلام ظاهرة الحرب وحصرها في أضيق نطاق لها وهو القتال في سبيل الله لاعلاء كلمة الله ومنع الظلم والفساد في الأرض ، فيكون هدفها هو صيانة كرامة الانسان وليس تحقيق الأطماع أو حب السيطرة على مقدرات الشعوب .

والجهاد هو الاستراتيجية الشاملة في الاسلام التي توجه جميع النشاطات البشرية سواء أكانت فردية أو جماعية ، وهو يتطلب تهيئة جميع أسباب القوة (٣)

(١) - البقرة : ٢٥١

(٢) - صحيح البخاري : باب الجهاد ماض مع البر والفاجر : ١٤٦/٢

(٣) - محسن قنديل : " نظرية الحرب في القرآن " ، ص ١٥٧

وإستخدامها لتحقيق اعلاء كلمة الله ، والقوة العسكرية هي عنصر من عناصر قوة الأمة التي تشمل قوة العقيدة والقوة الاقتصادية والقوة السياسية وقوة التنظيم الاجتماعي .

وتقوم القوة العسكرية على ثلاثة عناصر وهي القوة البشرية واعدادالعدة (السلاح) وتوفير الأموال ، والقوة البشرية بدورها تستند الى ثلاثة أسس وهي صدق العقيدة ودقة التنظيم وكفاءة التدريب .

ويعتمد اعداد الجيوش الاسلامية على مبادئ أهمها :

- ١ . الجهاد فرض على الأمة الاسلامية وهو ماض الى يوم القيامة مع البر والفاجر (١) ، وهدف الجهاد اعلاء كلمة الله ودفع الفساد عن العباد والبلاد
 - ٢ . الحرب أداة من أدوات الجهاد لا يلجأ اليها الا اضطرارا عندما تفشل جهود الدعوة الى الاسلام أو يرفض العدو الصلح مع المسلمين أو الدخول في معاهدة معهم .
 - ٣ . المحافظة على مبدأ سوء الردع والتصميم عليه اظهارا لهيبة المسلمين وحفظا للسلام ومنعا لاراقة الدماء .
 - ٤ . الاحتفاظ دائما بزمam المبادرة والوقاية ، (واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء " (٢)
 - ٥ . الاستعداد الدائم والأخذ بأعلى درجات اليقظة والحذر من العدو الظاهر والعدو الخفي .
 - ٦ . المظاهرة بالقوة للقاء الرعب في صفوف العدو مما يساعد على تحقيق أهداف الجهاد دون اللجوء الى القتال وذلك كما حصل في غزوة تبوك .
 - ٧ . تسخير كافة الموارد المتاحة لدعم الجهاد في سبيل الله .
 - ٨ . التشديد على استمرار التدريب والتطوير ورفع كفاءة الفرد والمجموعة (الوحدة) ، وتدريب القادة وتحقيق مبدأ الأهلية والكفاءة .
 - ٩ . الامداد الاداري والتمويني ومسئولية الافراد والدولة معا حسب الاستطاعة .
 - ١٠ . مسئولية الدولة في تكوين موارد دائمة تمثل الاحتياطيات الاستراتيجية
- الاستراتيجي لدعم الجهاد ، مثل الاقطاعات الزراعية ، وانشاء المصانع للعتاد والذخيرة ، والخبز الاستراتيجي للامدادات المستوردة ، والأغذية .

(١) - صحيح البخاري : باب الجهاد ماض مع البر والفاجر : ١٤٦/٢

(٢) الأنفـــــال : ٥٨

التدريب والتهيئة للأمة :

اهتم الاسلام بالتدريب العسكري لكل الرجال القادرين من أبناء الأمة بمعنى أن الأمة الاسلامية كلها مجاهدة دون استثناء وأما المهيعون للقتال فهم يمثلون القوات المسلحة النظامية ، والقوات في الخدمة الاحتياطية ، ويمكن تقديرهم على أساس المعادلة التالية :

حجم القوات النظامية والاحتياطية = الأمة الاسلامية - (النساء⁺ والصبيان⁺ وأصحاب الأعذار) ، فكل رجل قادر من المسلمين عليه أن يتدرب على شيء من وسائل القوة ليكون مستعدا للغزو في سبيل الله في أي وقت ، وعلى الدولة المسلمة توفير الظروف التي تمكن المسلمين من ذلك ، وهناك ثلاثة أمور رئيسية في التدريب على القوة أشار اليها الرسول و أمراء المسلمين بها وهي في قوله : " علموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل " ، فالرماية في عصرنا تشمل الرماية على الأسلحة الخفيفة كالبنديقيّة والمسدس ورماية القنابل ، والرماية على الأسلحة الثقيلة كالمدفعية والصواريخ وغيرها . وان كانت السباحة رمز للبحار فانها تشمل ركوب الأساطيل والغواصات ، وان كان ركوب الخيل يرمز الى القوات خفيفة الحركة فهي تشمل اليوم السيارات والمدركات والدبابات والطائرات .

ان التدريب على الأسلحة بحسب التخصصات واجب يفرضه الاسلام على كل رجل مسلم بالغ صحيح العقل والجسم حتى يكون مستعدا لنداء الجهاد في سبيل الله ، وتحقيق النصر أو الشهادة ، وان تدريب فئة قليلة من الأمة ، وان قاموا بالواجب فهو لا يكفي ولا ينبغي أن يترك عند هذا الحد بل لا بد من تدريب واعداد الأمة لتكون ممسكة بزمام المبادرة متبعة لهدى الله ونبيه صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى ، قال تعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل " فهل اعداد وتدريب ما لا يتجاوز ٥ ٪ من عدد الرجال القادرين في الأمة يعتبر استجابة للآية ؟ ، ويحقق شرط الاستطاعة الذي ذكره الله فيها .

لو قَدَّرنا - خالصا - أن نصف المجتمع يكون من النساء ، وهن دون ذلك بكثير ، وان ربع المجتمع من الصبيان ، وأن عشر المجتمع من أصحاب الأعذار ، فكم ياترى نسبة الرجال الذين تجب تهيئتهم واعدادهم ليكونوا جاهزين للخدمة العسكرية سواء في القوات النظامية أو قوات الاحتياط ؟

إذا استخدمنا المؤشر العشري لحساب هذه النسبة ، فإننا نصل إلى

ما يلي على سبيل التمثيل :

$$\begin{aligned} \text{القوات النظامية والقوات الاحتياطية المهيأة} &= \text{الأمة} - (\text{النساء} \\ &+ \text{الصبيان} + \text{المعدورون}) \\ &= ١٠ - (٥ + ٢٥ + ١) \\ &= ١٠ - ٢٥ = ٨٥ \\ &= ١٥\% = ١٥\% \text{ من المجتمع} \end{aligned}$$

نسبة الرجال القادرين على حمل السلاح

ان الاسلام يفرض الجهاد في سبيل الله فرض كفاية على كل رجل مسلم مكلف قادر وفرض الكفاية يستلزم من جميع الرجال المكلفين اعداد أنفسهم والتدرب على حمل السلاح وأساليب القتال استعدادا لداعي الجهاد اذا ندبوا اليه ، وهذا لا يعني انخراطهم جميعا في السلك العسكري على الدوام، بل يقوم بالخدمة العسكرية النظامية ما تراه الدولة ضروريا كحد أدنى لحماية الثغور والمدن والمنشآت والمرافق الحيوية في البلاد، والقيام على تشغيل وصيانة الأسلحة والمعدات الحربية ، أما جيش الاحتياط فانه يتكون من الرجال القادرين والذين يزاوون اختصاصاتهم في شتى مجالات الحياة العامة من تعليم وزراعة وتجارة وصناعة وخدمات أخرى ، ويكونون على اتصال منظم مع القوات المسلحة لاستمرار التدريب والمحافظة على الكفاءة القتالية ، والمهارة الفردية في استخدام الأسلحة .

دور النساء في مساندة القوات المسلحة :

لا بد من التنويه هنا بأن الاسلام قد شرع أدوارا مهمة في الحياة العامة للنساء تتناسب مع طبيعة خلقهن ، وما فطرن عليه من صفات ، فلم يرد في الشرع تكليف لهن بالخروج للقتال في سبيل الله ، ولم يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من خلفائه أنه استنفرهن للجهاد (١) ، وقد سألت احدا من الرسل صلى الله عليه وسلم عن جهاد المرأة فقال لها : " لكن أفضل الجهاد حج مبرور " (٢) وفي رواية أخرى قال : " جهادكن الحج " (٣)

وكما أنه لم يرد شرعا الأمر بخروجهن ، فكذلك لم يمنعهن من الخروج مع زوج أو محرم في الغزوات ، وقد خرجن في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة رضي الله عنها : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يخرج

(١) - راجع أقوال الفقهاء في موضوع النفير العام ، وهل يشمل المرأة ؟ في بحث قيم ضمنه الدكتور عبدالله بن أحمد القادري في كتابه : "الجهاد في سبيل الله " ٨٧/٢ - ٩٠ طبعة دار المنار ، جدة .

(٢) - صحیح البخاری : ١٣٥/٢ (دار البيان العربي) .

(٣) - صحیح البخاری : ج ٢ ، ص ١٤٩ (دار البيان العربي / مصر)

أقرع بين نساء فأيتهن يخرج سهمها خرج بها النبي صلى الله عليه وسلم، فأقرع بيننا في غزوة غزاهما فخرج فيها سهمي فخرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما أنزل الحجاب^(١) . وقد كن يخرجن يداوين الجرحى وينقلن القتلى، ويحملن الماء يسقين المقاتلين ، وقد قاتلن مع الرجال عند الضرورة القصوى عندما يرهق العدو المسلمين في الدفاع عن أنفسهم ، فلم تُمنع نسيبة بنت كعب المازنية رضي الله عنها عندما كانت تدافع عن الرسول في غزوة أحد ، كما أن الصحابة لم ينكروا قتال النساء يوم اليرموك عندما خالط الروم المسلمين في معسكرهم (٢) .

(١) - صحيح البخاري : ج ٢ ، ص ١٥٠ (دار البيان العربي / مصر)
 (٢) - عبد الله بن أحمد القادري : " الجهاد في سبيل الله " ، ص ٨٩

المبحث الثاني

أساليب الخدمة العسكرية

سنتحدث في هذا المبحث عن نظام التجنيد في صدر الاسلام ، وعن التوزيع النوعي للقوات المسلحة ، وهو تنظيم الجيوش حسب الاعتبارات الاجتماعية والفنية والظروف البيئية .

المطلب الأول :

نظام التجنيد للخدمة العسكرية :

عندما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة أبرم معاهدة الصحيفة بين المسلمين من المهاجرين والأنصار ليعلم بذلك ميلاد الأمة الاسلامية التي استكملت عناصرها بوجود الوطن الذي تقيم فيه وتنطلق منه ، وأدخل في تلك المعاهدة طغاء الأنصار من القبائل الأخرى الذين بقوا على الشرك، وأدخل فيها قبائل اليهود ما وفوا بالعهد .

وبعد ما توحدت الأمة في المدينة أذن الله لرسوله والمؤمنين بالقتال دفعا للظلم ووعدهم بالنصر : " أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير " (١) فكانت هذه الاذن عن الله مؤشرا الى حاجة الأمة لقوة عسكرية تدفع عنها العدوان والظلم ، كما أمر الله المسلمين بالقتال في قوله تعالى : " وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين " (٢) ، وفي قوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " (٣)

والقيام بواجب القتال في سبيل الله منوط بالمسلمين دون الاستعانة بمشرك أو منافق أو متخاذل، لأن هدف القتال هو اعلاء كلمة الله في الأرض " يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين "

وسنتحدث عن نظام التجنيد للخدمة العسكرية في قسمين هما :

الخدمة الطوعية و جواز الخدمة الالزامية .

(١) - الحج : ٣٩

(٢) - البقرة : ١٩٠

(٣) - التوبة : ٢٩

أولاً : الخدمة الطوعية " التجنيد الاختياري " :

كان التجنيد في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مبنياً على التطوع الاختياري، لأن الناس كانوا موكولين الى ايمانهم بأن الجهاد أفضل الأعمال، وكان الرسول لا يكره أحداً على الخروج معه في الغزوات ، لأن الجهاد فرض كفاية (١) يجب على من تتوفر فيه شروط التجنيد " الاجازة للجهاد" وهي :^(١)

- ١ . الاسلام .
- ٢ . البلوغ .
- ٣ . العقل .
- ٤ . الحرية .
- ٥ . الذكورية .
- ٦ . السلامة من الأعذار المانعة .
- ٧ . وجود النفقة : من ماله الخاص أو مال زوجه به غيره للجهاد أو من مال المسلمين الذي تشرف عليه الدولة .

وبالرغم من قلة عدد المسلمين في بداية ظهور دولة الاسلام في المدينة فان الله سبحانه نهى رسوله عن الاستعانة بالمنافقين وحذره منهم بقوله تعالى " لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم " (٢) ، وقال صلى الله عليه وسلم عن المشركين " فلن استعين بمشرك " (٣) .

ولهذا كان اعتبار الايمان والاخلاص لاعلاء كلمة الله فوق اعتبارات الحشد العددي للمورد البشري اذا كانت الدوافع مختلفة .

وقد أعفى الله أصحاب الأعذار من المؤمنين في قوله تعالى : " ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله " (٤)

وكان الجيش غير متفرغ ، كان الناس يزاولون أعمالهم في مختلف النشاطات الاقتصادية كالتيجارة والزراعة والصناعة والتعليم وغير ذلك حتى

(١) - المغني ١٠ / ٣٦١ ، منتهى الايرادات : ٢٠٢/١ ، بداية المجتهد ٣٨١/١

(٢) - التوبة : ٤٧

(٣) - صحيح مسلم : ٣ / ١٤٤٩ ، كتاب الجهاد والسير ، باب كراهة الاستعانة في الغزو بالكافر .

(٤) - التوبة : ٩١

إذا نادى منادى للجهاد ترك المؤمنون أعمالهم لغيرهم من الغلمان والصبيّة والنساء ثم أخذوا زادهم ورواحلهم وما جادت به نفوسهم من أموالهم العينية والنقدية لينفقوها في سبيل الله إذا أو مركبا لمن لاشيء له من المجاهدين .

فإذا عرض للمسلمين قتال وغنموا، وزع الرسول أربعة أخماس الغنائم على المشتركين في الفزو فيعودون بالأجر والغنيمة الى المدينة وينصرفون الى أهليهم وأعمالهم حتى يُنادى للجهاد مرة أخرى .

وهكذا لم يكن المسلمون أيام رسول الله عالة على بيت المال أو أموال الصدقة بل على العكس من ذلك كانوا عوناً لموارد الدولة بما ينفقون ——— أموالهم ، وبما يغنمون من الجهاد في سبيل الله .

واستمر نظام التجنيد والتسريح في عهد أبي بكر رضي الله عنه على ما كان عليه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد كتب الى قادة جيشه بالشام أن يأذنوا لمن شاء بالرجوع ، ولا يستفتحوا بمتكاره وأن يستنفروا من قاتل أهل الردة ، ولم يأذن لحديثي العهد بالردة أن ينضموا للجيش (١)

وقد حدثت في عهد أبي بكر حادثة الردة في أماكن مختلفة في الجزيرة العربية مما استدعى اتخاذ تدابير (استراتيجية جديدة) للتعبة وتسيير الجيوش فعقد أبو بكر رضي الله عنه إحدى عشر لواءً وتوزعوا في أنحاء الجزيرة العربية صوب رؤوس الفتنة ، فتوجه جيش بقيادة عكرمة بن أبي جهل الى اليمن وبعد رباط دام ستة أشهر هناك سمح لهم أبو بكر فاستبدلهم عكرمة بجيش غيرهم وسرحهم الى أهليهم ، وقد عرف هذا الجيش الجديد " بجيش البدال " (٢) . وفي هذه الحادثة دليل على الحرص على تطوير التنظيم والأساليب تبعاً لظروف الزمان والمكان مع بقاء الأمل الذي يتمثل بالعقيدة ثابتاً لا يتغير ، وهو اعداد القوة.

وبقي مبدأ التطوع سائداً لا يحتاج الى الزام من الدولة خلال خلافة أبي بكر، لأن جميع رجال المجتمع الاسلامي هم المقاتلون في سبيل الله " ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله " (٣) وكانوا يستجيبون لنداء الله " انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله " (٤)

(١) - تاريخ الطبري : ٣ / ٣٤١

(٢) - تاريخ الطبري : ٣ / ٣٨٩

(٣) - التوبة : ١٢٠

(٤) - التوبة : ٤١

تنظيم المجموعات (الوحدات العسكرية) :

كان تنظيم القوات المسلحة في عهد الرسول بحسب القبائل فكل قبيلة لها عريف يحمل رايتها (١) ، وفي هذا التنظيم الذي يقوم على أساس قوة الترابط الاجتماعي الذي طوره الايمان والجهاد في سبيل الله فمضى بذلك مساوئ العصبية القبلية وطور قوتها وحسن الانضباط فيها بفضل الانصياع لداعي الايمان . فكان تشكيلا طبيعيا أقره الاسلام بعد ما ألبسه ثوب التقوى والطاعة لله ورسوله .

أما السرايا والدوريات والغزوات التي تتكون من عدة عشرات من المجاهدين فكانت رايتهم لأمرهم الذي يعقد له الرسول ، ولم يقسموا على أساس قبلي نظرا لقلتهم ، كذلك كانت غزوة بدر الكبرى إذ عقد الرسول فيها لواءين هما لواء المهاجرين ولواء الأنصار ،

وهذا دليل على أن التنظيم العسكري وتشكيلات الوحدات العسكرية يجب أن يكون مرنا تبعاً للموقف العام مع الاتجاه نحو اتباع التنظيمات الاجتماعية والفنية كلما أمكن ذلك نظرا لقوة الترابط والالتحام الذي تغذيه وتنميه صلة القرابة والرحم الى جانب أخوة الايمان .

ثانيا : جواز الخدمة الالزامية " التجنيد الالزامي " :

عندما تولى عمر رضي الله عنه الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه في عام (١٣ هـ) أخذ يندب الناس للخروج الى العراق لنجدة الجيوش مع المثنى بن حارثة الشيباني فمكث ثلاثة أيام لم يجبه أحد لخوف الناس من قوة الفرس (٢)

وكان عمر يذكرهم ويعظمهم ويذكرهم بمعنى قوله تعالى : " أن الأرض يرثها عبادي الصالحون " ، وفي اليوم الرابع استجاب لدعوته عبيد بن مسعود الثقفي ومعه قومه فكان أول متطوع فولاه عمر قيادة الجيش ثم تلاحق الناس بعد ذلك وساروا الى العراق (٣)

ولما اجتمع الفرس على يزدجرد لقتال المسلمين أرسل عمر رضي الله عنه الى أمراء الأقاليم لحشر أهل النجدة والفرسان وندبهم لنجدة الجيوش الإسلامية لمقاتلة الجيوش الفارسية التي تفوقهم عددا وعدة ، وقال عمر في بعض كتبه : " ولا تدعوا في ربيعة أحدا ولا مضر ولا حلفائهم أحدا من أهل النجدات ولا فارسا الا اجتليتموه فان جاء طائعا والا حشرتموه " (٤) .

(١) - تاريخ الطبري : ٣/٣٨٨

(٢) - تاريخ الطبري : ٣/٤٤٤

(٣) - تاريخ الطبري : ٣/٤٤٤ - ٤٤٥

(٤) - تاريخ الطبري : ٣/٤٧٨

فكان هذا إيداناً بتطور جديد في أساليب الخدمة العسكرية ، وهو جواز الخدمة الانزامية حين لا تكفي جيوش المتطوعين لسد ثغور الاسلام، حين اتسعت مساح العمليات الحربية ونازلت الجيوش الاسلامية الناشئة أعظم قوتين في العالم آنذاك سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

وقد رأى عمر بعبريته الفذة استخدام جميع الحوافز المتاحة لدفع الجيوش تلو الجيوش لامداد القوات المحاربة في العراق والشام ومصر ، فأنشأ ديواناً للجند وقدر لهم أعطياتهم بحسب القرابة من رسول الله ثم بحسب السابقة في الاسلام والبلاء في الجهاد ضد الكفار ، وبهذا وجد أول ديوان لتسجيل أسماء المحاربين وذويهم وتقرير أعطياتهم السنوية بما يكفي لتفرغهم للجهاد فسي سبيل الله ، فلا يشتغلون بغيره ، وقد أمر الخليفة بإنشاء المدن العسكرية على ثغور الدولة الاسلامية لتكون قواعد يرباط فيها المجاهدون ، وقد بنيت هذه المدن على أساس التوزيع القبلي ، وكان المجاهد لا يغادر المكان الذي يوجه اليه الا باذن من قائد الجيش ، وقد سن عمر رضي الله عنه قانوناً بأن يسمح لكل مجاهد بالعودة الى أهله كلما أمضى أربعة أشهر في الجهاد ، حتى استقر معظم المجاهدين في الأمصار كالكوكة والبصرة والفسطاط حيث اتخذها المجاهدون قواعد خلفية يسكنون فيها ذراريهم ويحفظون فيها أموالهم ، وينطلقون منها يجاهدون ويفتحون بلداناً جديدة في بلاد الفرس وشمال أفريقيا .

وانضم في عهد عمر رضي الله عنه كثير من أهل البلاد المفتوحة الى جيوش المسلمين من أهل العراق والشام ومصر ، ودخلوا في تنظيمات الجيش باسم الموالي لأن كل منهم يدخل مولى مع القبيلة التي أسلم وتربى على يدها ويصير جندياً تحت لواء تلك القبيلة .

أما الفرق المتطوعة الذين ليس لهم سجل في الديوان فهم ينضمون للجيوش أفراداً أو جماعات قبلية يناوون بين الغزو للجهاد في سبيل الله ، وبين رعاية شؤون أهليهم وذريهم .

المطلب الثاني :

التوزيع النوعي للقوات المسلحة :

يعتمد التوزيع النوعي أو تنويع القوات على عوامل ثابتة ومتغيرة يؤثر فيها مستوى التطور الاقتصادي للأمة ، والتفوق العلمي الذي تحققه .

فالعامل الثابت الوحيد الذي تقوم الحروب بسببه ، ومن أجله ، وتعتمد عليه هو الانسان ، هذا الانسان وان كان ثابتاً بجنسه ونوعه ، فان مدى قدرته

ومعيار انجازاته ، وتأرجحها بين الفشل والنجاح يعتمد على متغيرات كثيرة تؤثر فيه ، ومنها عقيدته ، وقدرته الجسمية والعقلية كما يؤثر فيه الزمان والمكان الذي يعيش فيه كل هذه المتغيرات تحدد قدرته ومهارته في تشكـيـل الموارد الاقتصادية التي بثها الله في الأرض ليستخدمها الانسان بطريقة قد تؤدي الى تطوير وزيادة امكانياته العسكرية والاقتصادية بشكل يضمن معه تفوقه ويحقق له باذن الله الغلبة على أعدائه من بني جنسه .

ويمكننا أن نبين هنا أهم هذه المتغيرات التي تحدد نوع القـوـات العسكرية ، ومدى الحاجة الى كل نوع تبعاً للظروف الزمانية والمكانية وهي:

- ١ . مدى التفوق العلمي ، وتطور أساليب استغلال الموارد .
- ٢ . نوع الموارد الاقتصادية المتاحة كموارد الأغذية والوقود وموارد المياه وغيرها .
- ٣ . طبيعة مساح العمليات الحربية :
فقد تكون مساح العمليات أراضي صحراوية أو مناطق جبلية ، أو أراضي زراعية أو مناطق بحرية أو قد يكون مسرح العمليات يشمل أراضي الدولة كلها أو الاقليم أو عدة دول كما في العصر الحاضر .
- ٤ . امكانيات العدو ، ونوع التهديد المحتمل :
فان كان العدو يمتلك كثيراً من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية ، فلا بد من تدابير تقلل من انتفاع العدو بهذه المزايا كما أن نوع التهديد المحتمل سيؤثر على اختيار النوع المناسب من القوات فان كان التهديد جويًا أو بحريًا أو صاروخياً أو برياً فهذا يملئ بناء قوات مسلحة تناسب المهمة المحتملة .
- ٥ . امكانياتنا ونوع الأسلحة المتوفرة لدينا ، ونوع الامدادات كالمخزون الغذائي ، ومخزون الذخائر ، ومخزون الأدوية ، وبعد أو قرب قواعد الامداد من مناطق الاشتباك المحتمل .
- ٦ . وسائط النقل المتوفر : كالخيل والبغال والجمال أو السفن والسيارات والقطارات والطائرات ، وكثيراً ما يعتمد نوع وتشكيل القوة على واسطة النقل المتوفرة ، فسلح المشاة مثلاً سمي كذلك لاعتماده على القـوة الراجلة بينما سمي سلاح الفرسان لأنه قوة راكبة على الخيل قديماً ، وحديثاً على المدرعات والدبابات ،

تطور الأسلحة والأبعاد الأربعة للحرب :

لم تثبت الأسلحة على حال منذ بدء الحياة البشرية ، ولربما كان الانسان قديماً يحارب بيده و أصابعه وأظفاره وأسنانه ، ثم يكون قد اهتدى

لاستخدام الحجارة وضرب الأعداء وتناوشهم عن بعد ، وربما قطع الأخشاب واستعملها في حروبه كاستخدام العصا أو المشاهيب يشعل برؤسها النيران ، ثم قد يكون تعلم ركوب الدواب أثناء حربه مع أعدائه للحاق بهم و مطاردتهم .

وتوصل منذ زمن نوح عليه السلام الى صناعة السفن وركوب البحر ، ثم تعلم الانسان في عهد داود عليه السلام صناعة لباس الحرب كالدرع من الحديد ، فكان يستخدم أسلحة تصنع من الخشب والحديد معا .

وتوصل الانسان في القرون الماضية الى تطوير واستخدام الأسلحة النارية وتسارعت الاختراعات فطور العربات وصنع المدرعات ثم الطائرات واستخدم المدافع واخترع الذرة وجزأها وصنع القنبلة الذرية وقام بتطوير الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية والاليكترونية ، وبدأ الآن في كل من روسيا وأمريكا تطوير ما يسمى بالأسلحة الشعاعية مثل أسلحة الليزر ، والتي تعتبر ضمن عناصر أسلحة الحرب الفضائية أو ما يسمى حرب النجوم خارج أقطار الأرض .

أبعاد الحرب :

كانت الحروب في الأزمان الماضية ذات بعدين رئيسيين بالنسبة للمكان أو المسرح التي تدور عليه المعارك ، فقد كان البعد البري والبعد البحري فقط ، وفي أوائل القرن العشرين الميلادي دخلت الطائرات الخدمة العسكرية فقلبت الموازين ، وأضافت بعدا جديدا للحرب ، ألا وهو البعد الجوي مما أدى الى تطوير مساح المعارك الحربية فأصبحت تتجاوز إلتقاء الجيوش والدخول في معارك بين القوات ، حيث أصبحت جميع أراضي الدولة المحاربة تحت التهديد ، والمدن والمرافق الحيوية كلها معرضة للقصف والتدمير الجوي .

واليوم يوجد بعد رابع وهو الصواريخ بعيدة المدى التي تمتلكها الدول الصناعية ، وهي تهدد أي نقطة على خريطة العالم .

ولعل حرب الفضاء بالأسلحة الشعاعية ستكون بعدا خامسا على مسرح الفضاء الذي يتسابق في تطويره كل من الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الأطلس في جانب والاتحاد السوفيتي وحلفائه في حلف وارسو ، وقد بات هذا البعد حقيقة وشيكة البرهان .

أنواع القوات التي استخدمت في الدولة الإسلامية :

بدأ الجيش الاسلامي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم قليل العدد محدود الامكانيات بحسب عصره ، وبدأ العدد يزداد بدخول الناس في دين الله أفواجا حتى أصبح في أول عهد الدولة الإسلامية يتكون من :

١ . الرماة :

وقد شدد الرسول صلى الله عليه وسلم على أهمية الرمي بمعناه العام وقال صلى الله عليه وسلم : " الا ان القوة الرمي ، الا ان القوة الرمي ، ألا ان القوة الرمي " (١) ، وكان يقول أيضا : " ارموا بني اسماعيل فان أباكم كان راميا " (٢) ، وكان من شدة اهتمامه صلى الله عليه وسلم بالرمي أن بعث اثنين من أصحابه الى جرش (٣) ليتعلما الرمي على المنجنيق وصنع الدبابسة (٤) للتحصن ضد رماية العدو .

وقلنا أن كلمة الرمي وردت بلفظ العموم ، وقد تطور الرمي بحيث تحقق صدق نبوته صلى الله عليه وسلم في تأكيد أن الرمي هو القوة ، فأصبح يشمل اليوم البندقية والمدفع والصاروخ قصير المدى ومتوسط المدى وبعيد المدى عابر القارات ومخترق الفضاء .

فالرمي أساس تطور الجيوش ، والأداة الرئيسية لكسب الحرب .

وقد كان الرماة في بداية الأمر المشاة المترجلين ثم تطور الأمر واشتمل المعنى على سلاح المدرعات والدبابات وسلاح المدفعية ، ودخل تحت هذا المسمى وحدات الصواريخ ، والقوات الاستراتيجية بما فيها القوات البحرية والقوات الجوية في العصر الحاضر .

٢ . النوع الثاني : قوة الفرسان :

وهم الذين يحاربون على صهوات الخيول ، وهذه القوة تستخدم كقوة ضاربة سريعة الحركة والالتفاف .

وقد كانت هذه القوة تتكون من فارسين اثنين في غزوة بدر ، ثم تطورت حتى بلغت عشرة آلاف فارس في غزوة تبوك ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم شديد الاهتمام بتنمية هذه القوة ، اذ يقول : " الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة (٥) .

- (١) - صحيح مسلم : ١٥٢٢/٣ كتاب الامارة باب فضل الرمي .
- (٢) - صحيح البخاري : ١٥٣/٢ (دار البيان العربي) .
- (٣) - جرش بلدة من مخاليف اليمن من جهة مكة . أنظر سيرة ابن هشام : ٤٧٨/٢
- (٤) - الدبابات : آلات تصنع من الخشب وتغطي بالجلود ويدخل فيها المقاتلون ويدبون أي يتحركون بداخلها نحو الحصن المحاصر - سيرة ابن هشام : ٤٧٨/٢ ، أما المنجنيق : فهي آلة لرمي الحجارة الثقيلة لدك الحصون - سيرة ابن هشام : ٤٧٨/٢
- (٥) - صحيح البخاري : ١٤٦/٢ ، كتاب الجهاد ، باب الجهاد ماض مع البر والنفاق (دار البيان)

رَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " البركة في نواصي الخيل " (١) ، وكان يعطي للفارس من الغنائم ثلاثة أسهم ، سهمين للفارس وسهماً له ، ويعطي للراجل سهماً واحداً (٢) وقد نقل الزمخشري في الكشاف أن ارتباط الخيل في قوله تعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل " قد فسر بعض السلف بالحصون (٣) ، وهذا يدل على عموم كلمة رباط الخيل ، فهي كل ما يتحصن به ، وقد أصبحت قوة الفرسان اليوم تطلق على سلاح المدرعات والدبابات ، وإذا تعدى هذا المعنى إلى القوات خفيفة الحركة ، القوات الضاربة فإنها تصدق اليوم على القوات الجوية والقوات المحمولة جواً .

إذا نظرنا إلى نوعي التنظيم اللذين سبقا نجد أن نوعاً قد اعتبر فيه أداة القتل هي أساس التنظيم ألا وهي الرمي ، بينما النوع الثاني تم تنظيمه على اعتبار وسيلة النقل والتحريك وهم سلاح الفرسان .

بالإضافة إلى هذين النوعين هناك أسلحة القتال المتلاحم كالسيوف والخنجر والعصا والرمح ، يستخدمها الرجال المترجلون وهم لا يثبتون دوماً على هذه الصفة بل يترددون بين الرماة والفرسان حتى إذا اشتد الوطيس استخدمت الأسلحة البيضاء .

وهذه الأسس في توزيع وأنواع القوات هي التي لازالت مستخدمة حتى الآن مع اختلاف الامكانيات والوسائل ، ولكن المبادئ تبقى ثابتة .

فنجد مثلاً في القوات المسلحة أنواعاً من الوحدات صنفت على أساس نوع قوة الرمي مثل وحدات المدفعية المضادة ، ووحدات الصواريخ ، ووحدات مدفعية الميدان ، ووحدات الصواريخ الاستراتيجية وغير ذلك .

بينما هناك أنواع أخرى صنفت على أساس وسائل النقل وطبيعة المسرح مثل القوات الجوية ، والقوات البحرية ، والقوات البرية .

(١) - صحيح البخاري : ٢ / ١٤٦ ، كتاب الجهاد ، باب الجهاد ماض مع البر والفاجر (دار البيان)

(٢) - صحيح البخاري : ٤ / ٣٧ ، كتاب الجهاد ، باب سهام الفرس .

(٣) - الزمخشري : "الكشاف" ج ٢ ، تفسير الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

الباب الثاني

مصادر التمويل و الامداد العسكري، والآثار

الاقتصادية للإنفاق العسكري في الدولة

الإسلامية.

الفصل الأول : مصادر التمويل والامداد التي
شرعت بالنص

الفصل الثاني : مصادر التمويل والامداد التي
شرعت بالاجتهاد

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق
العسكري في الدولة الإسلامية

مقدمة:

تتنوع أشكال ومجالات الانفاق العسكـرى بتنوع مصادره ، وأهم هذه المصادر على الدوام هو ماتعمل الدولة على تنظيمه ، والرقابة عليه ، والمواظبة على توريده ، وانفاقه في الأوجه الصحيحة له ، حسبما خصص له شرعا كأموال الصدقات ، أو حسبما ترى الدولة بعد ماتجتهد فيما يحقق رعاية مصالح المسلمين كإيراد السفى ، والخراج ونحوها . كما تقوم الدولة على حماية ورعاية حقوق عامة المسلمين في الأموال الشائعة كالماء والكلاء والنار والمعدن ، وتوجيه استغلالها واستثمارها وتنميتها ، وتخصص ماتراه من ذلك للانفاق على مصلحة عامة كتخصيص أرض الحمى وقفا لرعاية الخيل والابل لتكون عدة لامداد القوات الإسلامية بما تحتاجه من قوة .

ويتميز الإسلام عن غيره في مدى اهتمامه بالجهاد في سبيل الله ، وهو النشاط العسكـرى الذى تقوم به الدولة ، ويلتزم كافة افراد الأمة المكلفون بالاستعداد له بالنفس والمال ، قال تعالى : " انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون " . (١) وقد جعل الله الانفاق لازما من لوازم القوة حين قال سبحانه في آية القوة : " ... وماتنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لاتظلمون " (٢)

وقد فهم الصحابة رضوان الله عليهم والمسلمون في صدر الإسلام معاني هذه الآيات ، وطبقوها على أنفسهم ببذل المال والنفس ، وعدم ادخار الوسخ والطاقة في اعداد القوة للجهاد في سبيل الله ، مما كان له أعظم الأثار الخالدة بنشر الإسلام في أقطار الأرض ، وازدهار الدولة الإسلامية .

وسنناقش في هذا الباب مصادر التمويل (٣) والامداد (٤) العسكـرى فى الاقتصاد الإسلامى ، والمصادر تنقسم بالنسبة لمشروعيتها الى قسمين منها مآشرع

(١) التوبة : ٤١ .

(٢) الأنفال : ٦٠ .

(٣) التمويل : هو العمل على تحصيل الأموال اللازمة من النقيدين أو ما ينبوب عنهما كوسيط للتبادل ، للصرف على متطلبات الجيوش من السلاح والعتاد واللوازم الأخرى .

(٤) الامداد : هو اعداد وتنظيم وتخزين المؤن والمواد والأسلحة ، وتزويد الجيوش بها ، وتجهيز الوحدات الإضافية لتعزيز الممود والتصدى للعدوان .

بنص من القرآن أو السنة ،ومنها مآشر بالاجتهاد القائم على دليل من النص ، وهي :

١ - مصادر شرعت بالنص :

- أ . سهم في سبيل الله من الزكاة ،ومدقة التطوع (التبرع) .
- ب . الغنائم والفسء .
- ج . الجزية .
- د . الحمى ،والاقطاع ،والوقف .
- هـ . الاقتراض ،وتعجيل الزكاة .
- و . العارية والاستئجار .

٢ - وهناك مصادر شرعت بالاجتهاد :

- أ . الخراج .
- ب . العشور .
- ج . التوظيف .

أما جانب الانفاق العسكرى فقد اشتمل مجالات عدة ومتطورة منها اعداد
العدة من التموين والكراع والسلاح لامداد القوات ،وأعطيات الجند، وأجــور
المرتزقة ،ومنها الانفاق على بناء الثغور والأمصـار لمراقبة القوات ،وانطلاق
الغزوات منها ،وحشد وتعبئة الامدادات من الرجال والعتاد .
وذلك ما سنناقشه ان شاء الله كمايلي :

- الفصل الأول :

المصادر التي شرعت بالنص .

- الفصل الثاني :

المصادر التي شرعت بالاجتهاد .

- الفصل الثالث :

الآثار الاقتصادية للانفاق العسكرى .

- الفصل الأول -

- المصادر المالية والعينية التي شرعت بالنص -

لقد سبق الاسلام غيره - فيما نعلم - في ايجاد وتخصيص الموارد، للانفاق منها في مصالح المسلمين للمحافظة على العدل والقوة والتكافل الاجتماعي ، وأول هذه المصادر هو الزكاة ثالث أركان الاسلام وقد حُددت فيما بلغ النصاب من الأموال كالذهب والفضة والحبوب والثمار والحيوان وعروض التجارة بحيث أصبحت الزكاة حقا واجبا، بمقاديرها المحددة في عناصر النشاط الاقتصادي متعلقة في أموال الأغنياء وهم من يملك حد النصاب أو أكثر فتؤخذ منهم وترد على فقرائهم مرة كل سنة ، ويصرف منها في مصالح المسلمين طبقا لمصارفها المحددة بنص الكتاب الكريم .

كما أحل الله الغنائم والفيء للمسلمين ، وأباح فرض الجزية على الذميين تمغييرا للكفر وخذلانا لأهله ، وأعلاءً للدين ورفعاً لشأنه ، ولأن الكفار حين يقاتلون المسلمين إنما يستخدمون الأموال التي في أيديهم والتي منتهى الملك فيها هو لله سبحانه وتعالى ، يستخدمونها في غير ما شرع الله ، بل يستخدمونها لمنع شرع الله من الوصول الى خلقه ، فإذا أمكن الله منهم بعد ظهور الأعمال العدائية بقتال أو صلح ، كان جزاؤهم أن يفى الله الأموال التي في أيديهم الى من يضعها فيما خلقت له ، وهذا هو معنى الفيء ، والله أعلم .

وفي هذا الفصل أربعة مباحث هي :

- ٠١ سهم في سبيل الله من الزكاة ، والتصدق من المالية الخاصة .
- ٠٢ الغنائم والفيء
- ٠٣ الجزية .
- ٠٤ المصادر الأخرى التي شرعت بالنص

- المبحث الأول -

- سهم في سبيل الله من الزكاة ، والتبرع من المالية الخاصة -

المطلب الأول:

سهم في سبيل الله من الزكاة :

وهو المصروف السابع من مصارف الزكاة^(١) ، ويعتبر موردا سنويا مخصصا لتمويل الجهاد في سبيل الله ، يعطى منه الغزاة المتطوعون غير المجندين في الخدمة النظامية ، ولا يتقاضون أعطيات أو رواتب شابهة من الدولة ، فيصرف منه عليهم قدر كفايتهم من المونة والسلاح وسائر ما يحتاجون اليه في الغزو^(٢) وان كانوا أغنياء^(٣) ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاتحل الصدقة لغنى الا لخمسة ، العامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غاز في سبيل الله ، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغنى " .^(٤)

ان تخصيص سهم من إيرادات الزكاة السنوية للانفاق في سبيل الله ، وهو الجهاد على اطلاقه^(٥) لدليل ثابت على أن باب الجهاد مفتوح مابقيت الصلاة والزكاة ، الى يوم القيامة ، فالنزاع فطرة قائمة في البشر ، والصراع مستمر بين الخير والشر ، والجهاد واجب على الكفاية مابقيت الحاجة لمصارعة الباطل ، واقامة العدل .

وحيث ان أفراد القوات المسلحة في العصر الحاضر كلهم مجندون يتقاضون الرواتب والمكافآت والبدلات ، من مالية الدولة ، وإن لحق بالقوات المسلحة بعض المتطوعين في الأزمات ، فيحدد لهم سجل ، ويعطون الرواتب والمكافآت من مالية الدولة حتى تنتهى خدماتهم .

وحيث ان الدولة اليوم تتحمل كافة نفقات التموين والأسلحة والذخائر والآلات والمركبات التى تعد لتجهيز القوات المسلحة والمحافظة على استعدادها ،

-
- (١) راجع الآية ٦٠ من سورة التوبة . تفسير ابن كثير : ٣٦٦/٢ .
 (٢) راجع البحث القيم الذي كتبه الدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة ج ٢ ص ٦٣٥ - ٦٦٩ لادراك أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء في هذا المصرفة .
 (٣) المغني : ج ٣٢٦/٧ ، فقه السنة : ٣٩٣/١ .
 (٤) رواه ابو داود وابن ماجة (تفسير ابن كثير : ٣٦٦/٢) .
 (٥) المغني : ٣٢٦/٧ .

فان سهم في سبيل الله ، يدخل في هذه النفقات للاستعداد للحرب ، وشراء السلاح وصنعه ، وتأمين الأغذية والأدوية ، والملابس والتجهيزات ، ووسائل النقل ، والاتصال ، ويصرف على كافة نفقات الرباط في سبيل الله . (١)

مقداره وطريقة توريده الى الخزينة :

ان مقدار سهم في سبيل الله هو الثُّمْن من متحمل الزكاة على أساس مبدأ التسوية بقسمتها الى ثمانية أجزاء ، (٢) على الأصناف الثمانية المستحقين لها اذا وجدوا جميعا ، كما يجوز صرف الزكاة كلها أو بعضها في صف أو أكثر اذا أغنيت الأصناف الأخرى أو أعطيت من موارد بيت المال ما يغنيها عن الزكاة . (٣)

واذا توفر للدولة موارد أخرى لبيت المال تغطي كافة النفقات الواجبة للجهاد كما هي الحال عليه أحيانا ، فيمكن توجيه سهم في سبيل الله لتغطية مصارف الزكاة التي ليس لها موارد كافية كالضمان الاجتماعي الذي يشمل رعاية الفقراء والمساكين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدفع الزكاة الى من تيسر من أهلها (٤) ، قال الله تعالى : " ان تبدو الصدقات فنعمنا هـــــــــــــــــي ، وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم " (٥) ، وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن : " فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم " . (٦)

طريقة التوريد الى الخزينة :

الأصل أن الزكاة تؤخذ من أغنياء البلد وتوزع في مصارفها في البلد الذي أخذت منه لحديث معاذ السابق ولأشار أخرى . (٧) وقد ثبت أن معاذ بن جبل رضى الله عنه ، أرسل الى عمر رضي الله عنه في المدينة ، ثلث الصدقة حين استغنى الناس ولم يجد من أهلها من يأخذها منه (٨) ، وفي هذا دليل على جواز نقلها الى حيث الحاجة اليها .

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ١٢٣ ، فقه السنة ١/٣٩٤ .

(٢) هذا مذهب الشافعي : بداية المجتهد : ٢٨٢/١ ، فقه السنة : ١/٣٩٥ ، فقه الزكاة : ٦٨٦/٢ ، الروضة الندية : ١/٢٠٤ .

(٣) المغني : ٣٢٩/٧ ، بداية المجتهد : ٢٨٢/١ ، الروضة الندية : ١/٢٠٥ .

(٤) المغني : ٣٣٠/٧ ، فقه الزكاة : ٦٩٢/٢ .

(٥) البقرة : ٢٧١ .

(٦) صحيح البخاري : ٢٤٢/١ (دار البيان العربي) .

(٧) فقه الزكاة : ٨١٣/٢ .

(٨) فقه الزكاة : ٨١٣/٢ ، فقه السنة : ١/٤٠٩ .

وبما أن الانفاق على الحاميات العسكرية في مختلف أقاليم الدولة وكذلك الانفاق على كافة احتياجات القوات المسلحة كله يتم عن طريق خزينة مركزية في عاصمة الدولة، بحيث لا تحتاج الحاميات العسكرية إلى أي مورد آخر، بل لايسمح لها بإيجاد موارد مستقلة للصرف على نفقاتها في البلد الذي تعمل وترابط فيه .

فعلى هذا يجوز توريد حصيلة الزكاة المخصصة للانفاق العسكري إلى حساب الدفاع في خزينة الدولة ، وذلك عن طريق فروع مطحة الزكاة المنتشرة في المدن الأخرى من البلاد .

ويتم تحصيل الزكاة مرة في كل عام، بحيث تؤخذ عن الأموال التي استوفيت شرط تمام الحول، ومعنى ذلك أن زكاة الأموال عن العام المنصرم تدخل في جانب الإيرادات لميزانية العام التالي .

كما يجوز استعجال الزكاة، وتقديمها إلى الدولة بناءً على طلبها عن عام أو أكثر من السنوات القادمة إذا دعت الضرورة كما سيأتى في بحث تعجيل الزكاة .

المطلب الثاني :مدقة التطوع من القطاع الخاص :

ورد في الجزء الأخير من آية القوة قوله تعالى : " وماتنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لاتظلمون " ، فمهما أنفق المسلمون في الجهاد فانه يوفى اليهم على التمام والكمال . (١)

والجهاد بالنفس والمال هو التجارة الرابعة التي اعلن الله سبحانه وتعالى عنها ، ووعد بضمان ربحها الذي يوفى الى أصحابها المؤمنين في الدنيا والآخرة ، وهو غفران الذنوب الذي من ثماره حصول البركة في الابدان والأرزاق ، قال تعالى : " واستغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا " (٢) ويعد الغفران تحقيق النصر والفتح في الدنيا ، والفوز بالجنة في الآخرة ، قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم ان كنتم تعلمون ، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ، ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم ، وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين " (٣) وقال سبحانه : " ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ، ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم " . (٤)

وفي الحديث " قيل يا رسول الله : اى الناس أفضل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله " (٥) .
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد " . (٦)

(١) تفسير ابن كثير للآية ٦٠ من سورة الانفال .

(٢) نوح : ١٠ - ١٢

(٣) الصف : ١٢ ، (٤) التوبة : ١١١

(٥) صحيح البخاري : ٣٥/٢ كتاب الجهاد والسير باب أفضل الناس مؤمن يجاهد (دار البيان)

(٦) سنن الترمذي : ٨٧/١٠ ، كتاب الايمان : باب ما جاء في حرمة الصلاة ،

وسنن ابن ماجة : ١٣١٤/٢ كتاب الفتن : باب كف اللسان في الفتنة .

وقد فهم الصحابة والمسلمون في صدر الاسلام معاني هذه الآيات والأحاديث وطبقوها على أنفسهم ببذل المال والروح وعدم ادخار التوسع والطاقة فــــــي اعداد القوة للجهاد في سبيل الله .

ويمكن تقسيم الانفاق العسكرى من صدقة القطاع الخاص الى ثلاثة أقسام :

- ٠١ تجهيز المجاهد لنفسه بالسلاح والزاد والراحلة .
- ٠٢ تبرع المسلم بتجهيز بعض المجاهدين الذين لا يجدون ما ينفقون ، وحملهم فــــي سبيل الله .
- ٠٣ تبرع المسلمين بالأموال النقدية والعينية لبيت مال المسلمين حتى يبقــــى تحت تصرف القائد لانفاقه بمعرفته على المجاهدين وعلى عدة الحرب وخيــــل الرباط لامداد المسلمين بها .

أولا :

تجهيز المجاهد لنفسه أو لأحد اخوانه بالزاد والسلاح والراحلة :

كانت الغزوات الاسلامية بعد ما أُذِنَ بالقتال في سبيل الله تُمــــوّل من قبل المجاهدين وغيرهم من المسلمين لأنه لم تكن لدى الدولة الناشئة أي مــــوارد مستقلة .

فكان كل من أراد الخروج في غزوة ، أعد لنفسه السلاح والزاد والراحلة من ماله أو بالتبرع من أحد اقربائه أو اخوانه المسلمين ، ولم يكن لدى المسلمين في بداية عهدهم في المدينة ما يسد حاجتهم اليومية ، فالمهاجرون كانوا فقراء لأن أموالهم وسائر ممتلكاتهم صودرت عليهم في مكة ، فلما كانوا في المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الأنصار والمهاجرين ، فكان الانصــــار يتقاسمون قوتهم اليومي مع اخوانهم المهاجرين ، بل كان الانصار يؤثرون على أنفسهم ويصبرون ويحتسبون ، وقد اثنى الله عليهم بقوله " يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة " (١) وفي غزوة بدر كان مع الجيش الاسلامي سبعون بعيرا وفرسان اثنان فقط والباقي مشاة على أرجلهم لا مطايا ولا خيل . " لم يكن هناك رواتب يتناولها القادة والجند ، انما كان هناك تطوع بالنفس وتطوع بالمال ... ولكن كثيرا من فقراء المسلمين الراغبين في الجهاد ... لم يكونوا يجدون ما يزودون به أنفسهم ولا ما يجهزون به من عدة الحرب ومركب الحرب " . (٢)

(١) الحشر : ٩ .

(٢) سيد قطب : في ظلال القرآن ، ج ١ ص ١٠٣

كان الجندي المسلم اذا ما وجد لديه فضل من زاد أو مركب يتصدق به على مجاهد آخر لازاد له أو راحلة استجابة لأمر الله ورسوله : " من كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، ومن كان معه فضل ظهر فليعد به على من لاظهر له ". (١)

وكانت الدولة الاسلامية تسعى جهدها لمباشرة مسئوليتها وتأمين الجهاز للمجاهد الذي لا يجد شيئاً ، فلا تترك شيئاً في حوزتها من تبرعات الموسريين أو شيئاً - من خمس الغنائم أو الفىء ، واذا لم تجد شيئاً تعتذر عن النفقة عليهم ، وقد أورد الله قصة البكائين النفر الذين جاءوا الى الرسول ليحملهم للجهاد حين لم يجدوا ماينفقون فقال رسول الله لهم لا أجد ماأحملكم عليــــه ، فعذرهم الله وأزال عنهم الحرج بقوله : " ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ماأحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ماينفقون " (٢)

وقصة الأشعريين الذين أرسلوا أبا موسى الأشعري الى الرسول الكريم ليحملهم مع جيش العسرة ، فلم يجد الرسول شيئاً يعطيهم فلما رجع أبو موسى وأخبر قومه أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم في طلبه واشترى لهم ستة أبعرة فاعطاهن له فانطلق الى قومه وقال لهم : ان النبي صلى الله عليه وسلم يحملكم على هؤلاء فأركبوهن ". (٣)

ثانياً :

تبرع المسلمين بالأموال النقدية والعينية لتجهيز الجيوش الاسلامية :

كان الرسول لا يُكره أحداً على الخروج بنفسه أو التبرع بماله للجهاد ، بل كان المسلمون يبادرون الى السبق في فعل هذه الأمور بأقصى حدود الاستطاعة ، كانوا لايتشاقلون بأنفسهم عن رسول الله اذا خرج لغزوة ، ولايخلون بأموالهم عن الانفاق في سبيل الله لأنهم يطلبون الجنة التى تعاقدوا مع الله على شرائها بأموالهم وأنفسهم ، كان أحدهم لا يستقل الصدقة في سبيل الله لأن القليل مع القليل ينتهى الى كثير واكثر ، قال صلى الله عليه وسلم من خطبة لــــه : " اتقوا النار ولو بشق تمره ، فان لم تجد فبكلمة طيبة ". (٤)

(١) صحيح مسلم : ١٣٥٤/٣ ، باب استحباب المواساة بفضول المال .

(٢) التوبة : ٩٢ .

(٣) صحيح البخارى : ٢/٦ ، كتاب المغازى باب غزوة تبوك .

(٤) صحيح البخاري : ١٤/٨ ، كتاب الأدب باب طيب الكلام .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 "من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمرة فليفعل" (١).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا
 ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا". (٢)

وقد تسابق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتبرع بمعظم أموالهم
 لامداد الجيش في كل غزوة من غزواته ، وهذه أمثلة رائعة من مساهماتهم :

١ . قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن نتمدق ووافق ذلك مني مالا ، فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته، فجئت
 بنصف مالي ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما أبقيت لأهلك ؟ قلت :
 مثله ، وأتى أبو بكر بكل ما عنده فقال : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال :
 أبقيت لهم الله ورسوله ، قلت : لا أسبقه الى شيء أبدا". (٣)

٢ . وقد تصدق عثمان بن عفان رضي الله عنه لامداد جيش العسرة بثلاثمائة بغير
 بأحلاسها ، وأقتابها في سبيل الله ، وفي رواية ، أنه تصدق رضي الله عنه
 بألف دينار ذهباً . (٤)

لقد كانت صدقة التطوع والانفاق في سبيل الله من أهم أوجه البر والخير التي
 ندب الله ورسوله المسلمين اليها ، وكان الصحابة يفهمون ذلك ، ويتسابقون
 ويتنافسون في بذل الأموال ، ولم تكن هناك حاجة لفرض ضرائب أو وظائف لتمويل
 الحرب ، في بداية عهد الدولة الإسلامية .

ولكن اذا ضعف وازع الايمان ، وتقاعس الناس عن المبادرة في التبذير
 والانفاق في سبيل الله ، ولم تكف أموال الدولة في سد حاجة الدفاع عن البلاد
 فانه يجوز للامام فرض وظيفة (ضريبة) على أموال الأغنياء بما يكفى لسد الحاجة،
 ودفع العدوان حتى يتم تحقيق النصر ، وسنأتى الى تفصيل ذلك في مبحث التوظيف
 ان شاء الله .

-
- (١) صحيح مسلم : ٧٠٣/٢ ، كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة .
 (٢) صحيح البخاري : ١٤٥/٢ ، كتاب الجهاد باب فضل من جهز غازيا (دار البيان) .
 (٣) سنن ابي داود : ١٢٩/٢ ، كتاب الزكاة ، باب الرخصة في ذلك ،
 وسنن الترمذي : ١٣٨/١٣ ، كتاب المناقب ، مناقب ابي بكر رضي الله عنه .
 (٤) سنن الترمذي : ٦٢٦/٥ ، ط ١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٥هـ .

- المبحث الثاني -

- الغنائم والفىء -

الغنائم جمع غنيمة وهي ما أخذ من الكفار قهراً^(١) بعد تحقيق هزيمتهم .
وهي أصل لكل مال وصل عن طريق الكفار^(٢) بعد غزوهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اطلقت لي الغنائم " ^(٣) وقال : " لم تحل الغنائم لأحد سود الرؤس قبلكم " ^(٤) ، وهذا يعنى أن الله سبحانه وتعالى قد أنفلها أمة محمد دون سائر الأمم ، ومصدق ذلك قوله تعالى : " يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول " ^(٥) فكانت أول منازل في غنائم بدر ، جعلها الله نافلة لرسوله يضعها حيث شاء ، ثم نزلت آية الغنائم فأضافت الغنيمة للغانمين وخصصت الخمس ، قال تعالى : " واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " . ^(٦) فأصبح أربعة أخماس الغنيمة للغانمين وهم الجيش المشترك في الغزوة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن الغنيمة : " لله خمسها وأربعة أخماسها للجيش " ^(٧) (وظاهر آية الغنائم أن كل شيء حواه المسلمون من أموال الكفار فإنه يخمس حسبما نمت عليه الآية سواء أوجفوا عليه الخيل والركاب أولاً .) ^(٨) ولكنه تعالى بين في سورة الحشر حكماً آخر غير حكم الغنيمة ألا وهو حكم الفىء ، قال تعالى : " وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب " ^(٩) فأصبح الفارق بين الغنيمة والفىء هو إيجاف الخيل والركاب . فالفىء : هو ما أخذ من الكفار عفواً بلا قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب . ^(١٠) نتيجة لانجلاء العدو عن أرضه وماله وقد شرع أول ما شرع في أموال بني النضير التي جلوا عنها فقال سبحانه : " وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب " ^(١١)

(١) كشف القناع : ٧١/٣ ، الاحكام السلطانية للماوردي : ١٢٦ .

(٢) بدائع الصنائع : ١١٧/٧ ، الاحكام السلطانية للماوردي : ١٣١ .

(٣) صحيح البخاري : ١٩٢/٢ ، (دار البيان العربي) .

(٤) سنن الترمذي : ٢٢١/١١ ، كتاب التفسير : سورة الانفال .

(٥) تفسير ابن كثير : تفسير سورة الانفال . آية رقم (١) .

(٦) تفسير ابن كثير : الانفال : آية رقم (٤١) .

(٧) تفسير ابن كثير : ٣١١/٢ (٨) أضواء البيان : ٣٥١/٢

(٩) الحشر : ٦

(١٠) روضة الطالبين : ٣٥٤/٦ ، بدائع الصنائع : ١١٨/٧ ، الاحكام السلطانية للماوردي . ١٢٦

(١١) الخشر : ٦

وظاهر آية الفئء أنه يصرف في أهل الخمس من الغنائم وهم الله ورسوله وذوو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . قال تعالى : " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (١) فهؤلاء هم أهل الخمس .

قال مالك رحمه الله : الفئء والخمس واحد يجعلان في بيت المال (٢)، ويرى الجمهور أن الفئء يخمس كالغنائم بدليل نص الآية السابقة والآيات التي تلتها ، وكما وردت الأخبار عن عمر رضي الله عنه (٣) . ويختلف الفئء عن الغنيمة فهي أن أربعة أخماسه لاتصرف مصرف أربعة أخماس الغنيمة ، بل للامام أن يصرفها في مصالح المسلمين ، وفي أهل الفئء وهم ذوو الهجرة ، المدافعون عن البيضة ، المجاهدون للعدو (٤)

ما يصرف في عدة الحرب من خمس الغنيمة والفئء :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذه (ورفع وبرة من بعير بين أصبعيه) الا الخمس والخمس مردود عليكم " (٥) وكان سهم الرسول من الخمس له في حياته يتصرف فيه كما أراد الله ثم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم جعله أبو بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله (٦) قال صاحب أضواء البيان (٧) : (ولا يخفى أن كل الأقوال في نصيب النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته راجعة الى شيء واحد ، وهو صرفه في مصالح المسلمين . ثم قال : وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يصرفانه في الكراع والسلاح) انتهى . والفئء يشترك فيه جميع المسلمين ، يصرف في مصالحهم كأرزاق الجيش وأعداد الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر وأرزاق القضاة والأئمة وسائر المصالح . (٨)

يتضح من كلام الفقهاء أن سهم الرسول من خمس الغنيمة والفئء يدخل بيت المال ، ويصرف منها على مصالح المسلمين ؛ ويتبادر الى الذهن دائماً وكلمة

(١) الحشر : ٧ ، المغنى : ٢٩٩/٧ .

(٢) بداية المجتهد : ٤٠١/١ ، المحلى : ٥٣٣/٧ ، المغنى : ٣٠١/٧ .

(٣) المغنى : ٢٩٩/٧ ، الاحكام السلطانية : ص ١٢٦ ، روضة الطالبين : ٣٥٥/٦ .

(٤) الاحكام السلطانية : ص ١٢٧ ، بداية المجتهد : ٤١٤/١ .

(٥) سنن ابي داود : كتاب الجهاد : باب في الامام يستأثر بشيء من الفئء : ٢٨/٣ .

(٦) المغنى : ٣٠٣/٧ .

(٧) أضواء البيان : تفسير سورة الأنفال ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٨) المغنى : ٢٩٩/٧ ، الاحكام السلطانية : ص ١٢٧ ، روضة الطالبين : ٣٥٨/٦ .

ذكرت عبارة مصالح المسلمين أن أولها بالرعاية والاهتمام هو الانفاق على العدة والسلاح في سبيل الله ، لأن في ذلك حفظا للمسلمين ودولتهم ، واستمرارا لنشر الدين وإقرارا للعدل . (١)

أنواع الغنائم وأحكامها :

أول ما يتبادر إلى الذهن طبقا للعرف السائد أن الغنائم هي الأموال والأمتعة المنقولة ، وفي الحقيقة أن الغنائم أعم من ذلك فهي تشمل الأسرى والسبى والأموال الثابتة والأموال المنقولة . (٢) وبيان ذلك كما يلي :

أولا : الأسرى :

وهم الرجال المقاتلون المشتركون في القتال فعلا إذا ظفر بهم المسلمون أحياء ، والامام مخير فيهم بين أربع (٣) : القتل ، أو الاسترقاق ، أو الفداء بمال أو مبادلة الأسرى ، أو المن عليهم بالعفو عنهم ، وخياره مقيد بما تقضى به المصلحة العامة للمسلمين .

وقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم على القراء من أسرى بدر شرطاً لفدائهم بأن يعلم كل واحد عشرة من المسلمين القراءة والكتابة . (٤)

ثانيا : السبى :

وهم النساء والأطفال الذين يكونون مع المقاتلين (٥) فلا يجوز قتلهم ، بل هم بعد الحرب سبى مسترق يقسم في الغنائم ، وإن أراد الامام أن يمن عليهم أو على بعضهم ، فلا بد أن يستطيب أنفس الغانمين عنهم ، أما بعفو من الغانمين وموافقة الامام أو بمال يعرضهم ، كما حدث لسبى هوازن في غزوة حنين . (٦)

(١) المغنبي : ٣٠٨/٧

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية : ١٣١ ، الروضة الندية : ٣٤٧/٢ ،

بدائع الصنائع : ١١٨/٧

(٣) بداية المجتهد : ٣٩٢/١ ، الروضة الندية : ٣٤٧/٢ ، كشف القناع للبهوتي : ٤٦/٣

(٤) سنن البيهقي : ٣٢٢/٦ ، كتاب قسم الفىء والغنيمة باب مفاداة الرجل بالمال .

(٥) بدائع الصنائع : ١١٩/٧ ، المحلى : ٤٧١/٧ - ٤٧٣ .

(٦) كشف القناع : ٤٨/٣ ، الروضة الندية : ٣٤٨/٢ .

ما حكم الأسرى والسبي في العصر الحاضر؟:

لقد اشتملت كتب التفسير والحديث والفقه على الأحكام التفصيلية الدقيقة، والشروط العادلة التي لاتدع مجالا لعبث عابث أو انتهاز مغرض فيما يهدف اليه الاسلام من امر الأسرى والسبي ، وهدف الاسلام واحد أبدا لايتغير ، وهو الدعوة الى الله وانقاذ البشر من جور الأديان الى عدل الاسلام ، وهو يسعى الى تحقيق هذا الغرض حتى من خلال احكام الأسرى والسبي ، ولشدة اهتمام الاسلام بتحقيق الدعوة الى الله ، وتحرير الانسان من عبودية الانسان من بني جنسه ، فقد خصص الله سبحانه وتعالى مصرفا دائما يتجدد ايراده كل عام من الزكاة وهو مصرف "في الرقاب" لاعتاق العبيد ، ومعاونة المكاتبين لتحرير انفسهم .

وبالاضافة الى ذلك فقد جعل الله العتق في الكفارات كالظهار والقتل الخطأ وغيرها .

وقد جعل الله العتق وفك الرقاب من أفضل القربات الموجبة للجنة ، قال تعالى : " فلا اقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة " (١) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل سأل عن عمل يقربه من الجنة ويبعده عن النار : " أعتق النسمة ، وفك الرقبة ، فقال : يارسول الله ، أوليس واحد ؟ قال : لا ، عتق الرقبة ، أن تنفرد بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين بثمانها " (٢) .

فقد أغلق الاسلام جميع الأبواب التي استخدمها البشر لاستعباد بعضهم ، ولم يترك الا بابا واحدا هو الحرب المشروعة ، وهيا جميع الوسائل الممكنة لعتق الرقاب ، وتحرير العباد .

ومعاملة الأسرى والسبي في الاسلام تدور مع دوران المصلحة ، قال تعالى : " حتى اذا اخذتموهم فشدوا الوثاق ، فاما منا بعد واما فداء " (٣) ، وعندنا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مصلحة الاسلام والمسلمين في العفو عن

(١) البلد : ١١ - ١٤ .

(٢) تفسير ابن كثير : ٥١٤/٤ ، مسند الامام أحمد : ٢٩٩/٤

(٣) محمد : ٤

سبايا هوازن استرضى الغانمين وعفا عن السبي .

فاذا رأى امام المسلمين أن في مصلحة الاسلام المن على الأسرى والسبايا أو العفو عنهم ، أو مبادلتهم بأسرانا لدى الكفار ، أو طلب الفداء منهم فإن له ذلك^(١)، خصوصا وقد تبدلت أحوال المجتمعات ، وتغيرت الأعراف ، وتعددت الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي توجه العلاقات الدولية كاتفاقية جنيف التي تختص بمعاملة الأسرى فإن الأخذ بها مناسب للمصلحة مع عدم الاخلال بواجب أو مندوب شرعي .

وسنناقش طريقة استرضاء الغانمين وتطبيع نفوسهم فيما يتعلق بالأسرى والسبي وذلك بعد الحديث عن النوع الثالث من الغنائم وهي الأموال المنقولة .

ثالثا : الأموال المنقولة :

وهي الغنائم المألوفة^(٢) قال تعالى : " واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " .^(٣)

وقد سبق الكلام عن الخمس ، أما الأربعة أخماس الباقية فهي من نصيب الغانمين بدليل اضافتها إليهم في الآية الكريمة ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ولا يحل لي من غنائكم مثل هذا الا الخمس " .^(٤)

وتقسم بين الرجال الأحرار المسلمين المشتركين في القتال والمعاونين لهم ممن شهد الواقعة .^(٥)

وذهب جمهور أهل العلم^(٦) انه يقسم للراجل سهم ، وللفرس ثلاثة أسهم ، سهم له ، وسهمان لفرسه .

أما من لاسهم لهم ممن شهد الواقعة من النساء والصبيان والعبيد ، وأهل الذمة ، فيرضخ لهم قبل قسمة الأسهم على أهلها .
ومن الغنائم الأسلاب ، والسلب ، هو ما كان على المقتول من لباس وحلية ، وفرسه ، وسلاحه ،^(٧) وهذه الأسلاب لا تدخ

(١) الروضة الندية : ٣٤٨/٢ ، تحفة الفقهاء : ٤١٠/٤ .

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ١٣٨ .

(٣) الانفال : ٤١ .

(٤) سنن ابي داود : كتاب الجهاد : ٢٨/٣ .

(٥) بدائع الصنائع : ١٢٦/٧ .

(٦) المغني : ٣١٢/٧ ، روضة الطالبين : ٣٧٧/٦ .

(٧) روضة الطالبين : ٣٧٤/٦ .

في قسمة الغنائم ، بل تعطى بموافقة الامام للقاتل ، قال رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم : " من قتل قتيلا له عليه بينة ، فله سلبه " . (١)

والغنائم اذا جمعت لم تقسم حتى تنجلي الحرب ، ويتحقق النصر ، وبذلك يستقر الملك عليها (٢) فبالرغم من أنها نتيجة مباشرة للحرب الا انها لم تقصد لذاتها ، ولم تكن قط هدفا للحرب في الاسلام ، اذ أن هدف الحرب في الاسلام هو اعلاء كلمة الله .

فعندما استهدف الرماة الغنائم يوم أحد ، ونزلوا من الجبل يجمعونها حين لاحت تباشير النصر ، وانكشف المشركون عن أموالهم وأمتعتهم ، فان تباشير النصر مالبثت ان اختفت ، بانحراف بعض الجيش عن الهدف الحقيقي للحرب ، قبل تحقيق النصر النهائي فانشغلوا بالتفكير في الغنائم ، فدارت رحى المعركة من جديد ، وتراجعت قوة المسلمين ، حتى تحول النصر الذي كادوا ينالونه الى انكسار عندما اوجفت النفوس الى حطام الدنيا .

كيف نتصرف بالغنائم من الأسرى والسبي والأموال المنقولة؟

لعل الله سبحانه وتعالى يغيث الأمة الإسلامية بوابل من الايمان فترفع علم الجهاد من جديد لتزيل عنها الهم والغم الذي ران عليها ردحا من الزمن ، فيكون ذلك ان شاء الله مناسبة لتطبيق المقال على واقع الحال .
فماذا يفعل بالسبي والغنائم في عصرنا الحاضر لو حَصَلَتْ ؟ .

إننا إذا تتبعنا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وجدنا أنه تصرف بها على عدة أوجه هي :

- ١ . بعد نزول آية المغانم ، صارت تخمس الغنيمة ويأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس لأهله ويقسم الأربعة أخماس بين الغانمين ، بدأهاني غزوة بني قينقلاع الا ما كان من فء بني النضير لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل ولاركاب .
- ٢ . استمر صلى الله عليه وسلم في فعله ذلك طبقا للآية الكريمة ، حتى افتتحت خيبر ، فقسم نصفها ، بعد الخمس بين الغانمين ، وأوقف نصفها لصفه في مصالح المسلمين ،

(١) صحيح البخاري : ١٩٧/٢ ، باب فرض الخمس .

(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية : ص ١٣٩ .

بدائع الصنائع : ١٢٣/٧ .

ونلاحظ أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا بعد ما أغنى الله المهاجرين والأنصار وهم جند الإسلام أغناهم إلى حد الكفاية بأسهمهم من خيبر.

٣. لقد افتتحت مكة المكرمة عنوة، ولحكمة يعلمها الله ورسوله، قال لأهلها: "أذهبوا فأنتم الطلقاء"^(١) ولم يؤسروا ولم تسب ذراريهم ولم تؤخذ أموالهم، وكانت عين المصلحة في فعله صلى الله عليه وسلم.

٤. وفي غزوة حنين عفا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السبي من الذراري، والنساء، ووردهم إلى هوازن بدون فداء واستطاب من لم يرض من المسلمين بعوض من المال، ثم لم يقسم الغنائم على الغانمين بل أعطى منها عطايا جزيلة للمؤلفة قلوبهم، ولم يعط الأنصار شيئا مع أنهم أهل النجدة والشدة في الحرب فكان في تصرفه مصلحة للمسلمين.

قال بعض المالكية: مال الغنيمة موقوف على رأي الإمام يصرفه في مصالح المسلمين وإن شاء قسمه بين الغانمين.^(٢)

واحتجوا لرأيهم بما فعل الرسول بمكة وفي غزوة حنين. وأما مذهب الجمهور فإن أربعة أخماس الغنيمة للغانمين.^(٣) بدليل من الكتاب والسنة كما بيناه.

وإذا نظرنا إلى أوضاع الجيوش الإسلامية المعاصرة، وجدنا أن الجنود

يتمتعون بمزايا لم تكن متوفرة في عصر صدر الإسلام ومنها:

١. يتقاضى الجندي النظامي أو المتطوع إذا دخل الخدمة راتباً مجزياً يبلغ

حد كفايته، ويدخل في ذلك البدلات والمكافآت.

٢. تصرف له الملابس والتجهيزات العسكرية كاملة من قبل الدولة، بما في ذلك

جميع الأمتعة الشخصية والجماعية.

٣. تؤمن له الاعاشة في الأحوال العادية أو يعطى بدلاً نقدياً.

وفي حالات الطوارئ تصرف اعاشة إضافية طهياً.

٤. يؤمن له السكن والمواصلات.

٥. يؤمن له من خزائن الدولة وترسانة أسلحتها كل ما يحتاجه من الأسلحة والذخيرة

والمراكب العادية والمصفحة والطائرات والسفن والحصون وغيرها.

(١) ابن هشام: السيرة النبوية: ٤١٢/٢، ط ٢ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(٢) أضواء البيان: ٣٥٤/٢، الأحكام السلطانية: ص ١٤٠.

(٣) المغني: ٣١٢/٧، أضواء البيان: ٣٥٤/٢ - ٣٥٦.

كل ذلك تدفع تكاليفه من بيت المال العام^(١)، فماذا بقي ؟ هل يستأثر المجند بالفنمية بينما عدته وسلاحه ومركبه كلها يتحملها بيت المال ؟.

قبل الإجابة على هذا السؤال ، دعونا نستعرض حالات مشابهة بنى عليها الفقهاء أحكاما ، وهي :

١. عندما كُفي أبو بكر وعمر مئونة البيت والأهل من مال المسلمين بأن قدر لهم الصحابة رضوان الله عليهم ، ما يكفيهم ويمنحهم فرصة للتفرغ لرعاية مصالح المسلمين ، لم يأخذوا من الخمس شيئا بل رداه في مصالح المسلمين في الكراع وعدة الحرب .^(١) وفهمه الفقهاء على أنه تعفف منهما رضي الله عنهما .

٢. ان من يخرج مجاهدا في سبيل الله ، واسمه مسجل بالديوان من أهل الأعطيات لايحوز اعطاؤه من مصرف " في سبيل الله " من الزكاة^(٢) ، لأنه اعطى من بيت المال ما يغنيه عن الصدقة .

٣. ان العامل على الزكاة اذا أعطى له أجر من بيت المال ، فلا يستحق من الزكاة شيئا بل يسقط سهمه .^(٣) مع وجوده بنص القرآن الكريم ، ولكنه أغنى عن الصدقة من بيت المال ، فسقط حقه في الزكاة .

طبيعة الغنائم في العصر الحاضر :

كانت الغنائم المنقولة في الماضي تتكون من الأسلحة الشخصية والأمتعة الفردية ، والمراكب العامة كالخيل والبغال والجمال والحمير . أما اليوم فان المغنم يدخل فيها الدبابات والعربات المصفحة ، والمدافع والرشاشات والطائرات والسفن ، والصواريخ وهذه كلها لا يستطيع فرد واحد تشغيلها أو الاستفادة منها حيث انه يحظر تداولها في الأسواق ، ويمنع تواجدها خارج القوات المسلحة ، وتقوم على صيانتها ورش متخصصة لاتستطيع ظروف السوق العامة أن تقوم بخدمتها . ولايتصور أن الغانمين يقبلون ان تقسم بينهم نظرا للأعباء الادارية والفنية التي تتعلق بها .

(١) المغني : ٣٠٣/٧ .

(٢) المغني : ٣٢٦/٧ .

(٣) المغني : ٣١٩/٧ .

الرأي :

١. بعد ما قدمناه من اظهار المزايا والعطايا المقررة شهريا للجند في الدولة المعاصرة ، والتي تغنيهم عن غيرها ، وتبلغ حد الكفاية ، مع تأمين الدولة لجميع لوازم وعدة الحرب من بيت المال .
٢. وبعد ما عرضنا طبيعة الغنائم في الوقت الحاضر ، والتي تشمل كثيرا من التجهيزات والمعدات والأسلحة التي لا يستطيع الأفراد تشغيلها أو الاستفادة منها نظرا لطبيعتها الفنية التقنية ، وصعوبة صيانتها ، وعدم وجود سوق محلية لها ، مع وجود الأنظمة التي تحظر استخدامها خارج القوات المسلحة .
٣. وبعد ما استعرضنا الحالات التي ذكرها الفقهاء ، مثل عمال الزكاة ، والجنود المسلمين في الديوان اذ حكم الفقهاء انه باغنائهم من بيت المال فلا تدفع لهم مصارفهم من الزكاة ، لأنهم لم يعودوا بحاجة الى الصدقة .
فانه بالنظر الى ذلك ، وبعد اعطاء الغانمين كفايتهم من بيت المال ، واغنائهم عن الغنائم ، نقول وبالله التوفيق أن للامام أن يتصرف بالغنائم من الأسرى والأموال المنقولة بحسب ماتمليه المصلحة العامة ، وهذا لا يلغى حق الغانمين الثابت بنص القرآن والسنة ، ولكن تصرف الامام مرتبط بالظروف ودوران المصلحة مع اعتبار العوض المجزئ بعد استرضاء الغانمين في كل موقعة ينتصرون فيها علاوة على مقرراتهم الشهرية الثابتة من بيت المال .

رابعاً : الأملاك الثابتة :

وهي الأراضي وما عليها من العقارات والمزارع والمصانع والمرافق العامة التي يستولى عليها المسلمون ، وتنقسم الى ثلاثة أقسام : (١)

القسم الأول :

ماملك بالفتح عنوة وقهراً ، وفارقها أهلها بقتل أو أسر أو جلاء ، ففيها

ثلاثة آراء :

- (١) الشافعية والحنابلة على أن تكون غنيمة تقسم بين الغانمين بعد عزل الخمس أو تستطاب نفوسهم فتصير وقفاً . (٢)

(١) كشف القناع : ٨٧/٣ .

(٢) كشف القناع : ٨٧/٣ ، الروضة الندية : ٣٥١/٢ .

- (ب) ورأي المالكية أن تمير وقفها على المسلمين حين غنمت . (١)
 (ج) ورأي الحنفية أن الامام فيها بالخيار اما ان يضعها أرضا تزكي ويدفع عنها
 العشر ، واما أن يجعلها وقفا يفرض عليها الخراج . (٢)

(٣)
القسم الثاني :

ما ملك عفوا بدون قتال وانجلى عنها المشركون خوفا ، فتصير بالاستيلاء
 عليها فيئا موقوفا لمصالح المسلمين .

القسم الثالث :

الأرض التي استولى عليها المسلمون طحا ، فهي على حالتين : (٤)

- أ . ان صولح أهلها بأن تكون الأرض ملكا للمسلمين أوقفت وفرض عليها الخراج
 كاجرة تؤخذ كل عام ، والجزية على رؤسهم .
 ب . وان صولح أهلها على أن الأرض ملكا لهم ، فرضت عليهم الجزية ، وتسقط
 بإسلامهم .
 وسنأتي الى مزيد من التفاصيل عن احكام الاراضي عندما ندرس الخراج .

(١) بداية المجتهد : ٤١٢/١ .

(٢) بداية المجتهد : ٤١٢/١ ، تحفة الفقهاء للسمرقندي : المجلد ٦٥٦/٢ .

(٣) كشف القناع : ٨٨/٣ .

(٤) كشف القناع : ٨٨/٣ - ٨٩ .

- المبحث الثالث -

- الجزية -

تعتبر الجزية أثراً مباشراً من آثار الحرب الشرعية مثلها في ذلك مثل الفنائم ، وهي حق لبيت المال تؤخذ على الرجال الأحرار العاقلين من أهل الذمة من أهل الكتاب ، ومن لهم شبهة كتاب كالمجوس . (١)

تؤخذ على رؤسهم كل عام ، مابقوا على الكفر ، وجرى عليهم حكم الاسلام ، وتسقط عن الرجل اذا أسلم ، كما تسقط عنه اذا عجز بسبب مرض أو هرم أو فقر ويعطى كفايته من بيت مال المسلمين . (٢)

والجزية تؤخذ عليهم جزاءً على كفرهم ، واستمغارا لأمرهم ، فاذا لم يقبل الكفار الدعوة الى الاسلام عرض عليهم الصلح وفرضت الجزية ، فان ابوا ذلك قاتلوا حتى يأتي الله بنصره ، ويعطوا الجزية وهم صاغرون ، قال تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " . (٣)

وقد قضى الله لهم بالأمان والحماية لأرواحهم وممتلكاتهم ، والدفاع عنهم في الحروب حيث انهم لا يباشرونها مع المسلمين ، وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفق بهم ، والوفاء اليهم بعهدهم ما قاموا على ذلك حيث قال : " من ظلم معاهداً أو انتقمه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة " . (٤)

قال ابن عمر رضي الله عنهما :
" آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم ان قال : (احفظوني في ذمتي) " (٥)
والجزية مورد حربي غير ثابت بحسب قوة المسلمين وضعفهم ، فاذا وجدت فهي مورد عام لمالية المسلمين تصرف على المصالح العامة وأولها عدة الحرب والسلاح .

(١) بداية المجتهد : ٤١٥/١ ، تحفة الفقهاء : ٤١٨/٤ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٢ ، تحفة الفقهاء : ٤١٩/٤ .

(٣) التوبة : ٢٩ .

(٤) سنن أبي داود : ١٧١/٣ ، كتاب الخراج باب تعشير أهل الذمة .

(٥) رواه أحمد في مسنده ، راجع الماوردي في الأحكام السلطانية ص ١٤٣ ، والشيخ سيد سابق : فقه السنة ٢/٦٦٨ .

مقدار الجزية :

يتفاوت مقدار الجزية بحسب الاعتبارات التالية :

١. نوع الصلح الذي يعقد مع الكفار .
 ٢. درجة اليسار والقوة لمن تفرض عليهم الجزية .
- فعندما جاء وفد نصارى نجران الى النبي صلى الله عليه وسلم عقد معهم صلحا فرض فيه عليهم جزية تؤخذ من أموالهم ، ولم يضرب على رؤسهم^(١) قال ابن عباس رضي الله عنهما : "صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على ألفي حلة النصف في صفر ، والبقية في رجب يؤدونها الى المسلمين ، وعارية ثلاثين درعا ، وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزون بها ، والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم ، ان كان باليمن كيد ذات غدر، على الا يهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم قس ، ولا يفتنوا في دينهم مالم يحدثوا حدثا أو يأكلوا الربا"^(٢)
- فما كان مأخوذا على هذه الصفة من المال والعارية يختص بذوي الشوكة من المعاهدين .^(٣) كما ان هذا النوع من الصلح لم يكن نتيجة حرب معهم بل كان نتيجة لدخول الرهبة في نفوسهم لما ظهر للمسلمين من قوة ، فبادروا بطلب الصلح حتى لا يغزوا من قبل المسلمين .

وقد فرض الرسول على أهل الذمة من اليمن دينارا كل سنة أو قيمته من المعافى على كل حال منهم .^(٤)

وقد ضرب عمر رضي الله عنه الجزية على أهل السواد ، على الغنى ثمانية وأربعين درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين ، وعلى الفقير المكتسب اثني عشر درهما .^(٥)

قيل لمجاهد : " ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال : جعل ذلك من قبيل اليسار "^(٦) .

(١) الشوكاني : نيل الأوطار ٥٨/٨ ، بدائع الصنائع : ١١١/٧

(٢) سنن أبي داود : ١٦٧/٣ ، كتاب الخراج باب في اخذ الجزية .

(٣) نيل الأوطار : ٥٩/٨ .

(٤) الروضة الندية : ٣٥٥/٢ .

(٥) للحديث الذي رواه البيهقي : بدائع الصنائع : ١١٢/٧ ، تحفة الفقهاء : ٤١٩/٤

(٦) صحيح البخاري : باب الجزية والموادعة : ٢٠٠/٢ (دار البيان) .

فأقل الجزية عند الجمهور دينار^(١) أو قيمته في كل سنة من كل حالم ، ولم يحد حداً لأكثرها بل يعود ذلك لنظر الإمام بحسب الغنى، وباعتبار مصلحة المسلمين .

أمر الجزية وحالة المسلمين الحاضرة :

عندما يدور الحديث عن الجزية في الإسلام ، ومدى امكانية تطبيقها فــــى عالمنا المعاصر ، وهل يمكن اعتبار الضرائب الحديثة على الدخل وعلى العقارات وعلى مواد الاستهلاك نائبة عن الجزية ؟

وإذا كانت الجزية تؤخذ مِـفـاراً للكفر وخذلانا لأهله، ولهم مقابلها الأمان والحماية من العدوان الخارجي في الزمن الماضي ، فإن الأمر اليوم مختلف جداً فهم يشاركون في جميع النشاطات ويتولون مناصب في مختلف المستويات في الجيش وفي قوات الأمن ، ويخوضون المعارك جنباً الى جنب مع المسلمين . فكيف نأخذ منهم الجزية ؟ .

أقول ان المسلمين اليوم في وضع تختلط فيه المفاهيم، ولا تنضبط عليهم المعايير الإسلامية ، ذلك لأن كثيراً منهم لا يحكمون شرع الله في أنفسهم، فكيف يتعدى الأمر الى غيرهم ؟

يدور في بعض الدول الإسلامية من وقت لآخر مناقشات بين أحزاب الحكم فيها حول تأييد بعضهم لتطبيق الشريعة في بلاده، ومعارضة بعضهم ، لتطبيق الشريعة الإسلامية ، ويطول الجدل بينهم، وفي النهاية يسكت المؤيدون ، لأن المسلمين اليوم تأخذهم في الله لومة لائم ، يرسفون في اغلال التبعية، وحب التقليد لجاهلية الغرب أو الشرق ، قد أصابهم الوهن الشديد ، وعلى خطر أن يدفع المسلمون ما يشبه الجزية لغيرهم .

اذن كيف نناقش امر الجزية ، والموازن غير منضبطة ، والمسلمون لا يكادون يدافعون عن أنفسهم ، وهاهي القدس ثالث الحرمين ، ترسف تحت قيود الاحتلال اليهودي الذي يمارس جميع انواع الفساد والعبث بالأنفس والأموال في فلسطين المباركة منذ اكثر من أربعين عاماً . فلا حول ولا قوة الا بالله .

ورد في الأخبار انه لما جمع هرقل للمسلمين الجموع بعد وقعة اليرموك ، وسمع بذلك المسلمون أرادوا تعديل خطط التعبئة لجيوشهم في الشام استعداداً لخوض

(١) نيل، الأوطار ٦١/٨ ، الروضة الندية : ٣٥٥/٢ .

معارك جديدة مع الروم ، فردوا على أهل حمص ما أخذوه من جزية ، وقالوا لهم :
 قد شغلنا عن نصرتكم والدفع عنكم فأنتم على أمركم ، فقال أهل حمص: لولايتكم
 وعدكم أحب إلينا مما كنا فيه من الظلم والغشم . (١)
 فهذا ما فعله المسلمون وهم في أوج القوة العسكرية، ولكنهم تصرفوا كذلك
 متحرفين لقتال عدو شديد المراس .
 فكيف يمكن للمسلمين في حالتهم الحاضرة أن يأخذوا جزية - على سبيل الافتراض -
 وهم على درجة من الضعف لا يستطيعون ضمان الأمن أو الدفاع عن أحد ؟

(١) فتوح البلدان : ١٤٣ .

- المبحث الرابع -

- المصادر الأخرى التي شرعت بالنص -

لم تكثف الدولة الإسلامية بالمصادر المباشرة لتمويل وامداد الجهاد بالمال والعتاد فقد علمنا الرسول صلى الله عليه وسلم طرقاً أخرى لايجساد مصادر أخرى ابتدأها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمر الخلفاء الراشدون باتباع سنته ، وسعوا الى تنمية وتطوير بعض هذه المصادر .

فبالإضافة الى المصادر المتقدمة يمكن توفير الكثير من الأموال والعتاد عن طريق المصادر الأخرى ، وهي الحمى ، والاقطاع ، وتعجيل الزكاة ، والاستعارة والوقف في سبيل الله ، والاقتراض والاستئجار .
وبيانها كمايلي :

أولاً: الحمى :

وهو المنع من احياء جزء من الأرض الموات املاكاً ، ليكون مستقبلاً الاباحة لنبت الكلأ ورعى المواشى . (١)

وقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقيع بالمدينة (٢) وحمى من بعده أبو بكر وعمر ، وكان الحمى مكاناً لارتباط الخيل ، وتجمع ابل الصدقة لترعى

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية : ١٨٥ ، ط ٢ مصطفى البناي الحلبي بمصر

أبو يعلى : الأحكام السلطانية بتحقيق محمد حامد الفقي : ٢٠٦ .

(٢) صحيح البخاري : ١٤٠/٤ ، كتاب المساقاة باب الحمى .

فيه وتكون مصدرا من مصادر الامداد لجيش المسلمين عدة في سبيل الله ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاحمى الا لله ولرسوله " فهو لايحوز لخاص من الناس أو اغنيائهم بل يحميه أئمة المسلمين لصالح المسلمين ، لتنمية عدة القتال وآلة الحرب ، كما فعل ذلك رسول الله والخلفاء الراشدون من بعده فقد حمى ابو بكر رضى الله عنه الربذة ، وحمى عمر وولى على الحمى مـولاه " هــنى " وقال له : " ياهنى ضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فـان دعوة المظلوم مجابة ، وأدخل رب الصريهة ورب الغنيمة ، واياك ونعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع ، وان رب الصريهة ورب الغنيمة يأتينى بعياله ، فيقول : ياأمير المؤمنين!، أفتاركهم أنا؟ لا ابالك! فالكأهون علي من الدينار والدرهم ، والذي نفسى بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ، ما حميت عليهم من بلادهم شبرا " . (١)

فقد بين عمر رضى الله عنه فى وصيته لمسئول الحمى أن الهدف الأساسى من إنشاء الحمى هو تنمية موارد للانفاق العسكرى ، وهذا لايمنع وجود هدف ثانوى لتحقيق خدمته بوجود الحمى ، وهو الانفاق على فقراء المسلمين بطريق غير مباشر بالسماح لهم بالرعى من الحمى، وهو المورد الذى تشرف عليه الدولة وتنميه .

وفى الحمى درس آخر بينه عمر باعتماده على استغلال مورد طبيعى من الموارد المحلية يوفر الرعى والسقيا والمكان لآلة الحرب فى سبيل الله بدلا من الاعتماد على الموارد النقدية للحصول على هذه التموينات ، لأن النقد سيكلف الدولة كثيرا، ثم إن إنفاقه سيزيد الطلب على هذه المواد مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار ويساهم فى عملية التضخم الاقتصادى .

ثانيا: الاقطاع :

وهو منح امام المسلمين ارضا أو عقارا لبعض الأشخاص الذين يتحقق فى منحهم مصلحة عامة للمسلمين كتسمية مواردهم التى ينفقونها للجهاد فى سبيل الله . ويكون الاقطاع من الأرض الموات أو من الفء المستمضى للامام كإراضي بنى النضير وممتلكات كسرى التى استصفاهها عمر رضى الله عنه واقطعها ولم تدخل فى الاراضي الخراجية ، ولا يقطع من حق مسلم أو معاهد أو مافيه مضره على أحد ولا يخرج الامام شيئا من يد أحد ظلما فيقطع غير . (٢) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) صحيح البخاري : كتاب الجهاد : ١٨٠/٢ (دار البيان العربى)

(٢) ابو يوسف : الخراج ، ص ٦٦ .

" عادى الارض لله وللرسول ثم لكم من بعده فمن احيا أرضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين " (١) وقال : " من احيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق " (٢) .

ويشمل الاقطاع اقطاع الاراضى للاستثمار ، وارضى للسكنى ، واقطاع الماء ، والمعدن . ومن أمثلتها مايلي :

أ - اقطاع الاراضى :

- (١) أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام أرضا ممن أرض بنى النضير " (٣) .
- (٢) أقطع الرسول بلال بن الحارث المزنى العقيق ، فلما كان زمان عمر قال لبلال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجر على الناس انما أقطعك لتعمل ، فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي (٤) .

ب - اقطاع الدور :

ولما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع فيها الدور للمهاجرين ، وأقطع ابن مسعود فيمن أقطع (٥) .

ج - اقطاع الماء :-

وأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضى الله عنه أربع أراضين: الفقيرين وبئر قيس والشجرة (٦) .

د - اقطاع المعدن :-

اتفق العلماء على ان المعادن الظاهرة لا تقطع فهي كالماء والكلا والنار شركة بين الناس ، واختلفوا فى المعادن الباطنة ، روى ابن ماجة والدارمي في السنن : أن الابيض بن حمال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح مارب فأقطعه ، فقال : الاقرع بن حابس التميمي : يارسول الله انى وردت هذا الملح فى الجاهلية وهو بأرض ليس فيها غيره ، ممن ورده

(١) السنن الكبرى للبيهقى : ١٤٣/٦ كتاب احياء الموات .

(٢) الموطأ : ٥٢٨ كتاب الاقضية ، سنن الترمذى : ١٤٦/٦ كتاب الاحكام .

(٣) صحيح البخارى : ١٩٩/٢ باب ما كان يعطى النبى (ص) المؤلفه قلوبهم .

(٤) السنن الكبرى للبيهقى : ١٤٨/٦ كتاب احياء الموات .

(٥) الشوكانى : نيل الأوطار : ٣١٣/٥ وقال : اسناده قوى .

(٦) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٧ .

أخذه وهو مثل الماء العد بالأرض ، فاستقال صلى الله عليه وسلم الأبيض فى
 طبيعة الملح (٢ هـ) (١) ، أى استعدادها منه ، وجعلها مشاعة كما كانت
 من وردها أخذ منها .

ضوابط الاقطاع فى صدر الاسلام :

- نستفيد من الأمثلة السابقة وغيرها عن حقائق الاقطاع مايلى :
- (١) أن الاقطاع من الأرض الموات التى ليست ملكا لأحد ولاتلحق الضرر بأحد .
 - (٢) يكون الاقطاع من العامر مما دخل فى ملكية الدولة من أملاك قوم قتلوا او
 هربوا عن بلاد المسلمين ، أو لم يعرف مالكيها ولا وارث لها ، ومثال ذلك
 أرض بنى النضير وأراضى الأكاسرة وذويهم مما استصفاه عمر ، ولم يكن
 من أرض الفىء الخراجية .
 - (٣) أن الاقطاع يعطى لرجال لهم دور بارز فى الحياة العامة وفى قوتهم قوة
 للإسلام .
 - (٤) أن الاقطاع لايمح على الملكية المشتركة بين الناس مثل الماء العد ، والأنهار
 والبحار والكلا والنار ولوازمها (كالوقود) والملح والمعادن الظاهرة
 والمعادن الباطنة على رأى .
 - (٥) أن الاقطاع يعطى للعمل والاستثمار لتنمية الموارد وليس لمجرد التحجير
 وبمراجعة سريعة لموارد الحمى والاقطاع يتضح أن الدولة قد وضعت يدها
 على جزء من عادى الأرض لتحميمه بغرض اعداده موردا لصالح المسلمين عامة
 وليس لمصلحة أحد بعينه ، فهو أصلا من الأموال المشتركة بين الناس .
- وقياسا على الحمى فان للدولة أن تقدم على استخراج مصادر الثروات
 الطبيعية وتشرف على تشغيلها لصالح كافة أفراد الأمة بما يكفى لتغطية نفقات
 المصالح العامة بما فيها القوات المسلحة والرعاية الصحية والتعليم والأنشطة
 الحكومية الأخرى ، وبهذا فان الدولة تؤسرافدا رئيسيا فى التنمية ، وتقدير
 الخدمات وتجهيز الاساسات لاقامة نهضة حضارية دون اللجوء إلى إثقال كاهل
 أفراد الأمة بالضرائب ، وهذا لا يقلل من شأن الملكية الخاصة ودورها فى مساندة
 الدولة فى دعم المجهود الحربى والنفقات الاجتماعية الأخرى ، ولكنها فى الاسلام

(١) سنن ابن ماجه : ٨٢٧/٢ كتاب الرهون باب اقطاع الانهار والعيون ،

وسنن الدارمى : ١٨١/٢ كتاب البيوع باب فى القطائع .

تقوم على المبادرة الشخصية التي تدفعها الحوافز المتنوعة فيتسابق المسلمون في الانفاق في سبيل الله طوعا لا كراهية ، تبرعا لا ضريبة، طمعا فيما عند الله من الثواب في الآخرة ، والبركة في الدنيا .

ويعتبر كل من الحمى والاقطاع مصادر غير مباشرة لتمويل الحرب ، وقـــد استخدم الحمى في صدر الاسلام لتنمية ورعاية الخيل والابل التي تستخدم عدة في سبيل الله ، فالخيل كانت عدة رئيسية للحرب ، وعنصرا أساسيا في تشكيل القوات الضاربة خفيفة الحركة، واما الابل فكانت وسيلة النقل الرئيسية للقوات المسلحة،

أما الاقطاع فقد استخدم في الاغراض الحربية الآتية : (١)

١ . اقطاع الرجال الذين يرجى في منحهم تحقيق مصلحة عامة للمسلمين، وتعتبر قوتهم قوة لجيش الدولة الاسلامية امثال : على بن ابي طالب والزبير بن العوام .

٢ . اقطاع ذوي البأس والشجاعة والعصبية لحفزهم على الجهاد في سبيل الله ، وبذل المزيد من الجهد والمال لخدمة الاسلام ، ومن ذلك اقطاع الرسول صلى

الله عليه وسلم لتميم الداري وقومه في فلسطين قبل فتحها . (٢)
٣ . ومن الاقطاع ما يعطى لقادة الجيوش وهم عادة ولاة الأقاليم —————
كان يقطع الامام لأحد الولاة اقليما يتولى جباية خراجه ، وانفاقه على الجيوش قبله ، ومصالح المسلمين في ولايته ، وبذلك لا يحتاج الى اموال من الخزينة المركزية في عاصمة الدولة .

ثالثا : تعجيل الزكاة :

ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذن في تعجيل صدقة عمه العباس لسنتين ، وقال صلى الله عليه وسلم في رواية للترمذي : "أنا قد اخذنا زكاة العباس عام الأول للعام" (٣) وفي لفظ قال : "أنا كنا تعجلنا صدقة العباس لعامنا هذا عام أول" (٤) قال في المغني : (ولأنه تعجيل لمال وجد سبب وجوبه قبل وجوبه - أي قبل حلول الحول - فجاز كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله (٥)

(١) د. عبدالله البار: "ملكية الموارد الطبيعية في الاسلام" رسالة دكتوراه

ص ٣٧٨ ، وما بعدها ، جامعة أم القرى : ١٤٠٤هـ .

(٢) عون الشريف قاسم (د): "نشاط الدولة الاسلامية" دار الكتاب اللبناني ،

بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ، دراسة في وثائق العهد النبوي ص ٢٦٢ .

(٣) سنن الترمذي : كتاب الزكاة باب ليس على المسلم جزية : ١٢٨/٣ .

(٤) (٥) لمغني : ٤٩٥/٢ - ٤٩٦ ، عن الامام أحمد في المسند : ٢٢٣/١ .

وعلى هذا رأى الحنابلة والحنفية والشافعية .

ونفهم من ذلك مايلي :

١. تعجل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من مستحقات بيت المال مستقبلا، فيكون عند حلول وقته واستهلاكه في نهاية المدة حقا لبيت المال، وليس عبثا مستقبليا على إيرادات الدولة .
٢. يكون تعجيل الزكاة بطلب أو موافقة الامام حتى لا يطالب عامل الزكاة صاحبها عند وقت وجوبها ، وفي هذا توفيق بين رأي المالكية والمذاهب الأخرى ، فلا يكون فيه ابطال لأمر الامام بالجباية .

رابعاً: الاستعارة:

وهي امتلاك منفعة الشيء من غير عوض^(١) ودليلها من الكتاب والسنة والاجماع، قال تعالى: "ويمنعون الماعون"^(٢)، قال ابن عباس: الماعون القدر والميزان والدلو، ومن السنة استعارة النبي صلى الله عليه وسلم أدرعا من صفوان بن أمية في حربه مع هوازن يوم حنين، والعارية مضمونة مؤداه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"^(٣) وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم العارية في السلاح وعدة الحرب بطريقتين هما: طلب الامام من شخص على، والثاني العارية بموجب معاهدة موقعة .

١ - العارية بطلب الامام :

ارسل صلى الله عليه وسلم الى صفوان بن أمية، بعد الفتح، وهو مشرك يستعير دروعا عنده قيل انها لأهل مكة وهو لها ضامن^(٤) ليستعين بها المسلمون في حرب هوازن، فقال صفوان: أغصبا يامحمد؟ قال صلى الله عليه وسلم: لا بل عارية مضمونة^(٥) فأمدهم صفوان بن أمية بمائة درع مع ما يكفيها من السلاح^(٦).

(١) المبسوط للسرخسي: ١٣٣/١١، ط ٣، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٨ - المغني ٣٥٤/٥ .

(٢) الماعون: ٧ .

(٣) مسند الامام أحمد: ١٣/٥، والمبسوط: ١٣٤/١١، والمغني: ٣٥٥/٥ .

(٤) المبسوط: ١٣٦/١١ .

(٥) ابن هشام: السيرة النبوية: ٤٤٠/٢ .

(٦) ابن هشام: ٤٤٠/٢ .

٢ - عارية عدة الحرب بموجب معاهدة :

لقد تضمنت معاهدة الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وأهل نجران بنوداً من ضمنها شروط تختص بتحديد عارية من عدة الحرب للمسلمين كلما كان باليمن حرب، وأثبت ذلك في نص المعاهدة .

قال : (١) " ... وعليهم عارية ثلاثون درعاً ، وثلاثون فرساً ، وثلاثون بعيراً إذا كان كيد باليمن ومعرة ، وماهلك مما يعار ويلى من درع أو خيل أو ركاب فهو ضمن على رسل حتى يؤدوه اليهم " .

تتميز العارية بأنها مضمونة ، فهو لما قبض مال الغير للانتفاع به دون استحقاق تقدم يكون بذلك ضامناً لما في يده برد العين نفسها حال وجودها ، أو رد مثليها أو قيمتها حال هلاكها . (٢)

رابعاً : الوقف في سبيل الله : (٣)

والوقف هو حبس أصل العين وتسبيل الثمرة أو المنفعة ، ودليله من الكتاب والسنة والاجماع ، قال تعالى في آية القوة " ومن رباط الخيل " (٤) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر عندما استشاره في أرض له في خيبر : " ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة " (٥)

وقد اشتهر عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن من كان ذا قدرة على الوقف فقد فعل ، ولم ينكر ذلك منهم أحد . (٦) ويجوز الوقف في كل ما جاز بيعه والانتفاع به مع بقاء عينه أصلاً لا يستهلك كالعقار والحيوانات والسلاح والعتاد والأثاث والأشجار وغيرها . (٧) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خالد ابن الوليد : " فانكم تظلمون خالداً قد احتبس أدرأه وأعتده (٨) في سبيل الله " (٩)

(١) الخراج لابي يوسف : ١٥٨ .

(٢) المبسوط : ١٣٦/١١ .

(٣) المغني : ٢٠٦/٦ .

(٤) الانفصال : ٦٠ .

(٥) صحيح البخاري : ١٤٦/١ (دار البيان) .

(٦) المغني : ٢٠٨/٦ .

(٧) المغني : ٢٦٤/٦ .

(٨) اعتدة أو اعتاد جمع عتاد وهي ما يعده الرجل من المركوب والسلاح وآلة الجهاد

(المغني : ٢٦٥/٦) (٩) صحيح البخاري : ٢٥٦/١ (دارالبيان) .

ولاستخدم الأوقاف التي تحبس في سبيل الله إلا لما حيست له ، فلا يجوز استخدامها في الحاجات العادية ، ولا يجوز بيعها إلا لعلّة تمنعها من الاستخدام لما وقفت له . وسهم الوقف إذا كانت فرسا حبيسا لمن غزا عليه . (١)

خامسا: الاقتراض:

القرض هو السلف ، وهو جائز بالسنة والاجماع (٢) فقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا (٣) فقدمت على النبي صلى الله عليه وسلم ابل الصدقة فأمر أبا رافع رضي الله عنه أن يقض الرجل بكره ، فرجع اليه ابو رافع فقال: يا رسول الله لم أجد فيها الاخيara رباعيا فقال : أعطه ، فإن خير الناس أحسنهم قضاء" (٤) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقتها مرة " (٥) .

وفي الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، كما يجوز قرض كل مكيل أو موزون أو معدود . (٦)

كما يفهم من الحديث أنه يجوز قضاء القرض بخير منه وأفضل في الصفة أو المقدار ولكن لا تجوز الزيادة في القرض اذا كانت مشروطة أو متعارفا عليها فهي حرام وتنطبق عليها القاعدة الفقهية " كل قرض جر نفعا فهو ربا " .

ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم دفع وفاء المقرض من ابل الصدقة فانه دليل على أنه اقترض البكر لأهل الصدقات قبل حلول الصدقة نظرا لشدة حاجتهم ، وفيهم ضمنا الغزاة في سبيل الله .

ولا يستقرض لبيت المال الا اذا كان من المتوقع ان يكفى القرض لسد الحاجة ، كما يؤمل بورود مال من المصالح لسداد الدين في موعده .

(١) المغني : ٣٩٢/١٠

(٢) المغني : ٣٨٢/٤ .

(٣) هو العسيف أو الفتى من الابل .

(٤) صحيح مسلم : كتاب البيوع ، باب من استسلف شيئا فقص خيرا منه : ٥٤/٥ .

(٥) سنن ابن ماجة : كتاب الصدقات ، باب القرض : ٨١٢/٢ .

(٦) نيل الأوطار : ٢٢٩/٥ ، المغني : ٣٨٢/٤ ، فقه السنة : ١٤٤/٣ .

سادس : الاستئجار :

هو عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعوض معلوم . (١)

وشروطها ثلاثة هي :

- ١ - معرفة المنفعة المعقود عليها .
- ٢ - معرفة الأجرة المتعاقد عليها .
- ٣ - كون النفع المعقود عليه مباحا اطلاقا ، مقصودا لحاجة ، متقوماً ، يستوفى من العين المؤجرة دون استهلاكها ، أو استهلاك شيء من أجزائها .

وعليه يجوز كراء العين مدة معلومة بأجرة معلومة ، وكل ما جاز بيعه جازت إجارته ، وتقع على الانسان بخدمته ، وعلى الحيوان ، وعلى المتاع والعتاد ، وسائر المباني والعقارات والآلات ونحوها . (٢)

قال في المغني : " ومن استأجر فرسا ليغزو عليه ، فغزا عليه ، فسهم الفرس له ، لانعلم فيه خلافاً لأنه مستحق لنفعه استحقاقاً لازماً " (٣) فليس لمالكه غير أجرته .

فاذا احتاج الجيش الى وسائل نقل أو معدات للحرب ، ولم يتمكن من تأمينها عن طريق الشراء ، أو عن طريق الاستعارة ، فله أن يستأجر هذه المعدات من أي جهة كانت لانجاز مهمته ، ثم يردها عند انتهاء مدة الاجارة .

(١) شرح منتهى الارادات للبهوتي : ٣٥٠/٢ .

(٢) الروضة الندية : ١٢٥/٢ .

(٣) المغني : ٤٥٣/١٠ .

- الفصل الثاني -

- مصادر الإبرادات التي شرعت بالاجتهاد -

وهي : الخراج ، والعشور ، والتوظيف .
الخراج والعشور : هما مصدران لبيت مال المسلمين عامة ، وأرزاق الجيوش
وشحن الثغور خاصة ، فنبدأ بدراسة الخراج الذي شرع باجتهاد عمر رضي الله عنه
بدليل من النص ، ونتكلم بعد ذلك عن العشور على التجارة ، ثم نستعرض
موردا آخر شرعه فقهاء المسلمين في حالة عجز المصادر الأخرى عن سد حاجة
الجيوش وتعبئتها لمحاربة الأعداء .

وهذه المصادر ، وإن كان مصدر تشريعها الاجتهاد ، فكما هو معلوم
أن الاجتهاد في مسألة لا بد وأن يقوم على دليل من النص من قول الله تعالى
أو قول رسوله أو فعل أو تقرير من الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو تعويل
على مصلحة مرسله لم يقدّم دليل على اعتبارها أو الغائها .
وسنبحث ذلك في محله من المباحث التالية :

- ٠١ الخراج .
- ٠٢ العشور .
- ٠٣ التوظيف .

- المبحث الأول -

- الخراج -

والخراج له معنيان : عام وهو كل إيراد وصل الى بيت مال المسلمين من غير الصدقات ، فهو يدخل في المعنى العام للغة ، ويدخل فيه إيراد الجزية وإيراد العشور وغير ذلك . وله معنى خاص وهو إيراد الأرضين التي افتتحها المسلمون عنوة وأوقفها الامام لمصالح المسلمين على الدوام كما فعل عمر بأرض السواد من العراق والشام . (١)

والخراج كما قال ابن رجب الحنبلي لا يقاس باجارة ولا ثمن بل هو أصل ثابت بنفسه لا يقاس بغيره . (٢)

وقد شرع اجتهدا من عمر رضي الله عنه ، وذلك انه حينما فتح الله على المسلمين بلاد العراق والشام، جمع عمر رضي الله عنه كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاورهم في قسمة تلك الأرضين التي أفاء الله على المسلمين فتكلم قوم فيها وأرادوا ان يقسم لهم حقوقهم ومافتحوا ، فقال عمر رضي الله عنه ، فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها وقد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ما هذا برأي ، فقال عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه : فما الرأي ؟ ما الأرض والعلاج الا مما أفاء الله عليهم . فقال عمر : ما هو الا كما تقول ، ولست أرى ذلك ، والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلا على المسلمين ، فاذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور ، وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ؟ .

واستدعى عمر رجالا من الأنصار من الأوس والخزرج وشاورهم ، وقال لهم : رأيتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها ، رأيتم هذه المدن العظام - الشام والجزيرة والكوفة والبصرة ، ومصر - لابد لها من أن تشحن بالجيوش ، وادرار العطاء عليهم ، فأيدوه على ما رأى ، فأوقف عمر رضي الله عنه الأرضين المفتوحة عنوة بعلوجها ، وضرب على رؤسهم الجزية وعلى الأرض الخراج . (٣)

(١) ابويوسف : الخراج ص ٢٤ - ٢٥ ، دار المعرفة - بيروت .

(٢) ابن رجب الحنبلي : الاستخراج لاحكام الخراج ، ص ٤٠ ، دار المعرفة / بيروت .

(٣) الخراج لابي يوسف : ص ٢٥ .

والخراج هو أعظم اقسام الفئ ، ولذلك قال أبو يوسف رحمه الله " فأما الفئ فهو الخراج عندنا ، خراج الأرض ^(١) ، وكان اجتهد عمر في وقف الأرضين المفتوحة قائما على حجة ودليل من نص القرآن ، عرفه الله بيبانه ، توفيقا منه سبحانه للخليفة عمر بن الخطاب . قال عمر ^(٢) : (انى وجدت حجة قال الله في كتابه : " ما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولاركباب ولكن الله يسلم رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير " ^(٣)) حتى فرغ من شأن بني النضير ، ثم قال : " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب " ^(٤) . فهذه عامة في القرى كلها ، ثم قال : " للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون " ^(٥) . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : " والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون " ^(٦) . فهذا في الانصار خاصة ، ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : " والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم " ^(٧) فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم) .

فما من أحد من المسلمين الا له في هذا الفئ حق . قال عمر : " فلئن بقيت ليبلغن الراعى بصنعاء نميبه من هذا الفئ ودمه في وجهه " ^(٨) .

أحكام الخراج :

قال في المغني ^(٩) عند الكلام عن اقسام الأرض المفتوحة ، فما فتح عنوة ففيه ثلاث روايات : احدها : ان الامام مخير بين قسمتها على الفانمين ، وبين وقفها على جميع المسلمين ، لان كل الامرين قد ثبت فيه حجة عن

(١) الخراج لابي يوسف ص ٦٧ .

(٢) الخراج لابي يوسف : ٧١ ، الخراج ليحيى بن آدم : ٤١ .

(٣) الحشر : ٦

(٤) الحشر : ٧

(٥) الحشر : ٨

(٦) الحشر : ٩

(٧) الحشر : ١٠

(٨) المغني : ٥٧٧/٢

(٩) الخراج لابي يوسف : ٦٧

النبي صلى الله عليه وسلم فانه قسم نصف خيبر ووقف نصفها لنوائبه ، ووقف عمر الشام والعراق ومصر وسائر مافتحه وأقره على ذلك علماء الصحابة وأشاروا عليه به ، وكذلك فعل من بعده من الخلفاء ولم يعلم أحد منهم قسم شيئا من الأرض التي افتتحوها .

والثانية : انها تصير وقفا لاتفاق الصحابة لأن قسمة النبي صلى الله عليه وسلم نصف خيبر كان في بدء الاسلام وشدة الحاجة .

والثالثة : أن الواجب قسمتها لأن النبي فعل ذلك .

والرواية الأولى أولى، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين جميعا في خيبر ، ولأن عمر قد وقف الأرض مع علمه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (

هل يؤخذ العشر من الأرض الخراجية :

ان الخراج يفرض على الأرض وما احتمله بتقدير انتاجها، وأما العشر فهو زكاة تفرض على الزرع اذا بلغ خمسة أوسق بعد الخراج ، وما عليه من دين اذا كانت لمسلم ، ولا زكاة على غير المسلمين . واذا استأجر المسلم أرضا خراجية فان الخراج على رب الأرض ، وعلى المسلم زكاة زرعه . (١)

(٢)
كيفية تقدير الخراج :

يقدر الخراج على قدر ما احتمله الأرض فيكون وظيفة فيها تدفع كل عام على الأظهر، كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض السواد ، ويختلف مقدار وظيفة الخراج باختلاف أصناف الحبوب والثمار ، ويكون الخراج ثابتا في الذمة ان زرعت الأرض أو لم تزرع ، فاذا عجز عنها القائم عليها سلمها لولي الأمر ليزرعها غيره .

فان زاد انتاجها فلا يزداد عليه ، وان نقصت عن المقدار فيخفف عنه ، ولا يكلف فوق طاقته ، قال عمر لحذيفة بن اليمان ولعثمان بن حنيف عامليه لتقدير خراج السواد : " لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق ؟ فقال حذيفة : لقد تركت فضلا ، وقال عثمان لقد تركت الضعف ولو شئت لأخذته .

(١) المغني : ٥٧٦/٢ ، فتوح البلدان : ٤٣٤ ، الخراج ليحيى ابن آدم ص ٢٢ ،

ص ١٦٢ .

(٢) الخراج لابي يوسف : ٨٨ ، الخراج ليحيى بن آدم : ٢٣

اسس تقدير الخراج : (١)

يوضع الخراج على الأراضى بماتحتمله ، من غير حيف بمالك ، ولا اجحاف بزراع ، وقدر احتمال الأرض يرجع للاعتبارات التالية :

- ١ - مدى خصوبة الأرض مما يؤدى الى زيادة ريعها أو نقصانه .
- ٢ - اختلاف أنواع الحبوب والثمار التى يمكن زراعتها في الأرض ، واختلاف أثمانها باختلاف أصنافها .
- ٣ - مدى امكان وصول المياه الى الأرض وطريقة سقيها .
- ٤ - قرب الأرض من البلدان والأسواق أو بعدها عنها لتقدير مئونة النقل ومسافة الطريق . ومدة بقاء صلاحية الثمار .

فقد ضرب عمر رضي الله عنه على بعض نواحي السواد على كل جريب درهمًا وقفيزا ، وضرب على ناحية أخرى غير هذا القدر من الخراج ، كما عمل في الشام على غير ما عمل به في العراق ، فعُلم أنه راعى في كل أرض ماتحتمله .

الفرق بين الأرض الخراجية والأرض العشرية : (٢)

ان الأراضى التى يؤخذ عليها زكاة بمقدار عشر الناتج أو نصف العشر

هي :

- ١ . أرض العرب كلها .
- ٢ . كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا .
- ٣ . كل أرض فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين .
- ٤ . المسلم اذا اتخذ داره بستانا .
- ٥ . المسلم اذا أحيا الأراضى الميتة باذن الامام . وهي من توابع الأراضى العشرية .

وأما الأراضى الخراجية فهي :

- ١ . كل أرض فتحت عنوة وقهرا ، وأوقفت لمصالح المسلمين وترك أهلها فيها أسلموا أو لم يسلموا . فالخراج على رقبه الأرض .
- ٢ . المسلم اذا أحيا أرضا ميتة من توابع الأراضى الخراجية .

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية : ١٤٨ ، الخراج لابي يوسف : ٨٧ ، ٩٧ .

الموارد المالية في الاسلام : ١٦٦ .

(٢) تحفة الفقهاء : ٦٥٦/٢ .

- ٣ . الذمي اذا أحيا أرضا ميتة باذن الامام .
- ٤ . الذمي اذا اتخذ داره بستانا .
- ٥ . الذمي اذا اشترى من مسلم أرضا عشرية فانها تصير خراجية . والعكس غير صحيح، فاذا اشترى المسلم أرضا خراجية فانها تبقى خراجية ، وعلى ما بقي من زرعه بعد الدين العشر .
- وأما المحل الذي يجب فيه العشر ، فهو كل زراعة تقصد للنماء والغلبة وتستنبت في الجنات والبساتين . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء والعيون أو كان عشريا العشر ، وما سقى بالنفخ . نصف العشر (١)
- وشروطه أن يكون خارجا من الأرض حقيقة فان أصابته آفة أو لم يزرع أرضه ذلك العام فلا عشر عليه .

أما الخراج فيؤخذ على الخارج من الأرض تقديرا . فان أصابته آفة أو جائحه فلا شيء في ذلك . وان كانت الأرض تحتل الزرع ولم يزرع ذلك العام فعليه الخراج وجوبا لأنه خراج وظيفة .

انواع الخراج من حيث طريقة تحصيله :

الخراج نوعان : خراج وظيفة ، وخراج مقاسمة ، وبيانها كما يلي :

١ . خراج الوظيفة :

وهو أن يفرض على كل أرض مقدارا معيناً تحتمله الأرض ويطيقه المزارع ومثل ذلك ما فرض عمر على أرض السواد والشام ومصر باجماع الصحابة وقد تقدم الحديث عن ذلك في أول المبحث .

٢ . خراج المقاسمة :

وهو أن يفرض على الأرض المفتوحة عنوة مقدار ربع الخارج من الزرع والثمار أو ثلثه أو نصفه كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بأهل خيبر . ويكون حكم خراج المقاسمة كحكم العشر أي ان كانت الأرض تحتل الزراعة ، ولم تزرع فلا شيء عليها في العام الذي لم تزرع فيه .

(١) صحيح البخاري : ٢٥٩/١ كتاب الزكاة .

ما يقاس على أحكام الخراج :

عندما وضع الخراج على أرض السواد والشام ومصر بعد وقفها فيئاً للمسلمين ، فإن معنى ذلك أن رقاب الأرض ، أصبحت ملكية عامة لجميع المسلمين، لكل مسلم حق في غلتها حتى الراعي في صنعاء كما قال عمر رضي الله عنه ، ويستفاد من ذلك مايلي :

١ . أن الأراضي التي لا يملكها أحد من الناس وهي ما يسمى بعمادى الأرض، والأراضي التي دخلت في أيدي المسلمين نتيجة للفتح بموجب تشريع الغنائم والفيء، فإن للدولة الحق في وقف بعضها، ووضع اليد عليها وكرائها، أو معاملتها من تراه الدولة لعمارتها واستثمارها لتكون غلتها مورداً دائماً لبيت مال المسلمين .

٢ . كانت الغلة في السابق من الثمار والزرع والحبوب يؤخذ عنها خراج نقدي أو عيني بحسب الحال ، وقد تطورت أنواع الغلة الناتجة من الأرض فيستخرج من باطنها ومن ظاهرها المعادن كالنفط والفوسفات ومواد أخرى كالزجاج والأسمت وغير ذلك .

٣ . فإذا وضعت الدولة يدها على مساحات من الأراضي البور واستصلحتها، وقامت بمؤنتها الأساسية كانشاء الشبكة الرئيسية للمياه ، وشبكات الكهرباء والمواصلات والنقل والاتصالات ، ووقوفها لتكون مورداً لبيت المال ، فإنه لا بأس من تسليمها لمن يقوم بخدمتها والانتفاع منها على أن تأخذ الدولة خراجاً معيناً بالطريقة التي تضمن تحقيق المصلحة العامة ، وتضمن تشجيع المستثمرين على الاقبال على مثل هذه الأعمال.

٤ . كما أن للدولة الحق في أن توقف بعض الأراضي وتمنع الناس من وضع اليد عليها إذا ثبت أن بها ثروات طبيعية يمكن استغلالها لصالح المسلمين .

- المبحث الثاني -

- عشور التجارة -

العشور: (١) هي الأموال التي يتم تحصيلها على التجارة التي تمر عبر حدود الدولة الإسلامية سواء داخلية أو خارجية من أراضي الدولة ، وهي أشبه ما تكون بالرسوم الجمركية في العصر الحاضر ، ويقوم بتحصيلها موظف يقال له "العاشر" أي الذي يأخذ العشور .

وأول من وضع العشور على التجارة في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه شرعها اجتهدا منه وتوفيقا من الله له بدليل من نص الحديث حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى " . (٢)

فقد كتب أبو موسى الأشعري الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أن تجارا من المسلمين يأتون من أرض الحرب فيؤخذ منهم العشر ، فكتب عمر اليه : ان خذ أنت منهم كما يأخذون - من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر .

مقدار العشور :

تضم الأموال بعضها الى بعض بالقيمة ، ويؤخذ العشر أو نصف العشر أو ربع العشر كل وحكمه ، وليس فيما دون ماثنى درهم شيء وهو حد نصاب الزكاة .

وما أخذ من المسلمين فسبيله سبيل الصدقة وهي الزكاة المفروضة وأن ما يؤخذ من أهل الذمة وأهل دار الحرب فان حكمه حكم الخراج وتؤخذ مرة بالسنة فاذا دفع المسلم زكاة تجارته فليس عليه عشور . اذا أثبت ذلك ببينه ، والذمي والمحارب اذا مر بنفس بضاعته السابقة فلا يعشر الامرة واحده في السنة .

(١) الخراج ليحيى بن آدم : ١٦٩ ، الخراج لابي يوسف : ٢٧١ ، المغني : ٥٨٨/١٠

نيل الأوطار : ٦١/٧ .

(٢) مسند الامام احمد : ٤١٠/٥ .

- سنن الترمذي : في الزكاة باب ماجاء ليس على المسلم جزية : ١٢٨/٣ .

- ابن قدامة : المغني : ٥٨٨/١٠ .

ودليل ذلك قول عمر رضي الله عنه عندما كتب الى عامله قائلا : " من مــــر عليك فأخذت منه صدقة . فلا تأخذ منه شيئا ، الى مثل ذلك اليوم من قابــــل الا ان تجد فضلا " .

الأموال المعفاة من العشور : (١)

- ١ . ليس فيما دون مائتي درهم عشور ، ولا فيما دون عشرين مثقالا ذهباً على رأي الحنفية ، وقال مالك : (اذا مر الذمي بالمال على العاشر لتجارة أخذ منه نصف العشر وان لم يبلغ مائتين) .
- ٢ . الأموال التي يثبت انها لم تقصد للتجارة ليس فيها عشور .
- ٣ . السائمة اذا حلف عليها صاحبها أنها سائمة .
- ٤ . الطعام الذي ينتجه المَـارّ المسلم من أرضه وفلاحته ، فلا شيء عليه ، انما العشور على الطعام الذي يُشْتَرى للتجارة ، وأما الذمي والمعاهد فيؤخذ منه العشور على الحاليين .
- ٥ . لا يؤخذ العشر على تجارة المسلم اذا ادّيت عنه الزكاة وأثبتها .
- ٦ . لا يؤخذ العشر على مال المكاتب الذي يتجر فيما عنده ليعتق نفسه .

شروط وواجبات العاشر (الذي يأخذ العشر) :

بالإضافة الى شروط التكليف الشرعية فيلزم ان تتوفر بمن يقوم بهــــذه

الوظيفة الصفات التالية :

- ١ . التقوى والملاح لحفظ المصلحة وتجنب ظلم المسلم أو المعاهد .
 - ٢ . حسن سيره والسلوك والأمانة والطاعة والالتزام بالأوامر والتعليمات .
 - ٣ . الحرص على عدم أخذ زيادة على ما يجب من العشور .
- كما يجب عليه أن يمنع الازدواجية في أخذ العشور . ويضيف الأموال بعضها الى بعض بالقيمة لتقدير مبلغ العشور ، ويجب أن يستفيد من أهل الخبرة فيما لا يتقنه كتقدير قيمة طعام أهل الكتاب المتمول عندهم .

(١) الخراج لابي يوسف : ٢٧١ ، المغني : ٥٨٩/١٠ .

مبدأ المعاملة بالمثل هو أساس العشور :

نفهم مما تقدم أن الأصل في الإسلام هو حرية التجارة ، فلم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم عشورا على التجارة في عهده ، كما لم ينقل أنها أخذت في عهد أبي بكر .

وقد أمر عمر رضي الله عنه بأخذها للمعاملة بالمثل على تجارة أهل الحرب ، وذلك بقوله : " فخذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين " فانتبه إلى أنه لم يضع تحديدا في هذا الحكم ، وباقي الخبر يعتبر تفسيراً للحكم وتفصيلا له .

هل تؤخذ عشور على التجارة داخل البلاد الإسلامية :

حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي سبق أن ذكرناه يقول في أوله " ليس على المسلمين عشور " وذكر عن رجل عن أحد الصحابة أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أعشر قومي : قال : إنما العشور على اليهود والنصارى " (١) .

وقد أثر عن عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه أنه أمر أحد ولاته بأن يذهب إلى بيت مكس في رفح - حيث مكان يؤخذ فيه عشور على التجارة المارة - فيهدمه .

كما روى عن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه أنه قال : ^١ إن هذه المآصر (وهي ما يمد على الطريق ليحبس التجار حتى يدفعوا العشور) والقناطر سحت لا يحل أخذها ، فبعث عمالا إلى اليمن ونهاهم أن يأخذوا (أي زكاة) من مآصر أو قنطرة شيئا ، فلما قدموا استقل المال ، فقالوا : نهيتنا فقال : خذوا ما كنتم تأخذون ^(٢) أه .

وقد ابلغني أكثر من واحد أن الحرب الأهلية اليمنية أن عادة وضع الخشب على طريق المارة للعبور بين مناطق بعض القبائل لم تزل باقية حتى أيامنا هذه فكانها ممالك صغيرة ، ولا يعبر من الطريق إلا من يدفع حق الخشبة ، ولعل هذه العادة إلى زوال خصوصا في ظل الحكومة الحاضرة التي بدأ يتسع نفوذها بين القبائل .

(١) سنن الترمذي : كتاب الزكاة : ١٢٨/٣ .

(٢) الخراج لأبي يوسف : ٢٧٩ .

قال الماوردي في الأحكام السلطانية : " وأما اعشار الأموال المتنقلة ففي دار الاسلام من بلد الى بلد فمحرمة ، لا يبيحها الشرع ، ولا يسوغها اجتهد ولا هي من سياسات العدل ، ولا قضاي النصف " . (١)

(١) الماوردي : الاحكام السلطانية : ص ٢٠٨ .

- المبحث الثالث -

- التوظيف -

التوظيف: (١) تعيين مقدار محدد من المال يفرضه الامام بما يــــراه كافيا على الأغنياء من أهل البلاد اذا حلت بالمسلمين كارثة أو نزلت بهم نائبة ، ولم يكن في بيت المال مايكفي لسد الحاجة .

والتوظيف في الاصطلاح المعاصر يعنى الضريبة التى تفرض على افراد المجتمع ، وتنفق حصيلتها في المصالح العامه والمرافق الاجتماعية المختلفة ، وأهمها نفقات التسليح والجيوش التى تجاهد لاعلاء كلمة الله وحماية الملة ، قال الامام الجوينى في غياث الأمم : " اذا ألت ملة ، واقتضى المامها مالا ، فان كان في بيت المال شيء استمدت كفايتها من ذلك المال ، وان لم يكن في بيت المال المال شيء نزلت على أموال كافة المسلمين ، فاذا كفيت من أموالهم فقــــد انقضت " (٢)

ويقول في مكان آخر (٣) : " اذا كثر عساكر المسلمين المرتبين في الديوان وعظمت المون بكفايتهم ، فالغالب أن ماينفق من خمس الغنائم والفي لايقيم الأود ، ولايديم العدد ، والمغانم في وقع الشرع ليست مقصودة ، فان الغرض هو التجرد لاعلاء كلمة الله اذ لايليق بمحاسن الشريعة ان تجعل بذل المهج والتغريير بالأرواح ذريعة الى تحصيل الغنائم " .

ويؤسح ابن حزم واجب التوظيف ليشمل الأوجه الأخرى في مصالح المسلميــــن بالاضافة الى الجيش فيقول : " وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد ان يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، ان لم تقم الزكوات بهم ، ولا فــــيء

(١) غياث الأمم في التياث الظلم : ٢٧١ - ٢٨٤ ، المحلي لابن حزم : ١٥٦/٦ .

المستشفى للغزالي : ٣٠٣/١ ، الاعتصام للشاطبي : ٢٩٥/٢ ، فقه الزكاة

٩٦٣/٢ ومابعدها .

(٢) غياث الأمم : ٢٧٧ بتصرف .

(٣) غياث الأمم : ٢٧١ بتصرف .

سائر أموال المسلمين ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكتفون من المطر والصيف ، وعيون المارء" (١).

واستدل بأدلة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية المطهرة ، ومما أثر عن بعض الصحابة ، قال تعالى : " وآت ذى القربى حقه والمسكين وابن السبيل" (٢) وقال تعالى : " وبالأولاد احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم " (٣) وقال تعالى : " ما سلكتكم في سقر . قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين " (٤).

ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : " من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس ، أو سادس" (٥) وقوله : " من كان عنده فضل من ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل " (٦).

وقال على بن أبي طالب رضي الله عنه : " ان الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم ، فان جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه " وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : " في المال حق سوى الزكاة".

وصح عن الشعبي ومجاهد وطاوس وغيرهم ، كلهم يقول : " ان في المال حقا سوى الزكاة" (٧).

(١) المحلى : ١٥٦/٦ - ١٥٩ ، فقه الزكاة : ٩٨١/٢ .

(٢) الاسراء : ٢٦ .

(٣) النساء : ٣٦ .

(٤) المدثر : ٤٢ - ٤٤ .

(٥) صحيح البخاري : كتاب المواقيت : ١٤٨/١ .

(٦) صحيح مسلم : ١٣٥٤/٣ كتاب اللقطة باب استحباب المواساة بفضول المال ،

وسنن أبي داود : ١٢٥/٢ ، كتاب الزكاة باب في حقوق المال .

(٧) سنن الترمذي : ١٦٢/٣ ، كتاب الزكاة باب ما جاء ان في المال حقا سوى

الزكاة ، وسنن الدارمي : ٣٢٤/١ ، كتاب الزكاة باب ما يجب في مال سوى

الزكاة .

فتاوى العلماء المسلمين في التوظيف (الفرائض)

وقد أفتى علماء المسلمين في عصور مختلفة في قضايا التوظيف (فرض الفرائض) على الأموال لسد حاجة الجيش المجاهد في سبيل الله ، إذ لم تف إيرادات بيت المال بذلك . ونورد فيما يلي أمثلة منها :

١ . فتوى الامام الغزالي :

قال الامام الغزالي رحمه الله : " فان قيل فتوظيف الخراج (الفريضة) من المصالح ، فهل اليه سبيل أم لا ؟ قلنا : لا سبيل اليه ، مع كثرة الأموال في أيدي الجنود ، أما اذا خلت أيدي من الأموال ، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر ، ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لخيف دخول الكفار بلاد الاسلام ، أو خيف ثوران الفتنة ... فيجوز للامام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند ... ثم يقول : لانا نعلم أنه اذا تعارض شران أو ضرران قصد الشرع دفع أشد الضررين وأعظم الشرين ، وما يؤديه كل واحد منهم قليل بالاضافة الى ما يخطر به من نفسه وماله لو خلست خطة الاسلام عن ذي شوكة يحفظ نظام الأمور ويقطع مادة الشرور". (١)

٢ . فتوى الامام العز بن عبد السلام :

عندما بدأ الملك المظفر قطز يستعد لقتال التتار ، واجلاهم عن مدن الشام ، جمع القضاة والفقهاء ، وكان من بينهم الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ، واستفتاهم فيما يجوز للدولة أن تأخذ من الناس ما تستعين به على الجهاد ، فقال له الشيخ رحمه الله ، ما خلاصته (٢) : " انه اذا طرق العدو بلاد الاسلام ، وجب على العالم قتالهم ووجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادهم ، بشرط الا يبقى في بيت المال شيء ، وتبيعوا ما لكم من الحوائص المذهبة والآلات النفيسة

(١) الغزالي : الامام ابي حامد الغزالي (ت)

المستقصى في علم الاصول : ٣٠٣/١ ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٣

(٢) العز بن عبد السلام : الامام الشجاع عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)

" احكام الجهاد وفوائده " تحقيق الدكتور نزيه كمال حماد . انظر تقديم المحقق : ص ١٦ ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ط ١ ، ١٤٠٦ ، جده .

- القرطبي : يوسف : " فقه الزكاة " : ١٠٨٠/٢ .

- جامعة الامام محمد بن سعود : " اثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في

المجتمع : ص ٥١٣ .

ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه ، ويتماؤوا هم والعامه ، وأما أخذ الأموال من العامه مع بقاء ما في ايدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا .

ويقال أن الملك المظفر قطز فرض بعد هذه الفتوى ضريبة دفاع مقدارها دينار على كل رجل وامرأة ، وأخذ أجور الأوقاف الخيرية قبل ميقاتها بشهر ، وعجل الزكاة سنة ، وأخذ من التركات ثلثها ، وقد كتب الله النصر للمسلمين في موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ .

٢ . فتوى الامام النووي :

استفتى الظاهر ببيرس علماء الشام في جواز فرض ضرائب للمساعدة في تموين الجيش لقتال التتار . فأفتاه العلماء بجواز ذلك للحاجة والمصلحة ، وكتب اليه الشيخ محي الدين بن شرف النووي ما نصه :
" لا يحل أن يؤخذ من الرعية شيء مادام في بيت المال شيء من نقد أو متاع أو أرض أو ضياع تباع ، أو غير ذلك ، وهؤلاء علماء المسلمين فـي بلاد السلطان -- أعز الله انصاره -- متفقون على هذا ، وبيت المال بحمد الله معمور ، زاده الله عمارا وسعة وخيرا وبركة " . (١)

٤ . فتوى الامام الجويني :

وقد ذكرناها في أول هذا المبحث .

٥ . فتوى القاضي أبو عمر بن منظور :

قال صاحب المعيار (٢) : " سئل القاضي أبو عمر بن منظور عن حكم التوظيف على المسلمين أو على ممتلكاتهم ، فأجاب : أن الأصل أن لا يطالب المسلمون بمفارم غير واجبة بالشرع ، وإنما يطالبون بالزكاة ، وما أوجبه القرآن والسنة ، كالفء والركاز ، وارث من يرثه بيت المال ، وهذا ما أمكن به حمل الوطن ، وما يحتاج اليه من جند ، ومصالح المسلمين ، وسد ثلم الاسلام " وقد وسَّع الشيخ يوسف القرضاوي الحاجة والمصلحة وكفاية الجند بحسب الزمان الذي نعيش فيه لتشمل كافة احتياجات الدولة لمزاولة نشاطاتها

(١) فقه الزكاة : ١٠٨١/٢ .

(٢) الوثنريسي ، احمد بن يحيى (ت ٩١٤ هـ بفاس) .

" المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقيا والاندلس والمغرب " ج ١١ ، ص ١٢٧ وما بعدها ، طبعة دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٤٠١ هـ .

المتشعبة في عصرنا الحاضر فقال : لم تعد القوة مقصورة على السلاح والجيش ، اذ لابد من القوة والتفوق في شتى جوانب الحياة العلمية والصناعية والاقتصادية ، وكل هذا يفتقر الى امداد غزيرة من المال ، ولاسبيل الى ذلك الا بفرض الضرائب باعتبارها نوعا من الجهاد بالمال ، ليقوى الفرد امته ، ويحمى دولته ..."(١)

ضوابط التوظيف في الشريعة الاسلامية :

وضع العلماء المسلمون ضوابط لابد من توفرها حتى يكون بإمكان الحكومة فرض وظائف على الرعية أو على ممتلكاتها لسد النقص في موارد نفقات المصالح والدفاع عن الأمة ، ويمكن استقراء هذه الضوابط مما تقدم من أقوال العلماء وقد استوفاهما القاضي أبو عمر بن منظور في فتواه التي وردت فيما تقدم ، وقد رأيت ذكرها كما وردت ، حيث قال : " اذا عجز بيت المال عن سد حاجة الجند ، وخيف انحلال النظام ، او خطر انقضاء الأعداء على البلاد ، أو لحق ضرر عظيم بأبهة الاسلام ومصالح المسلمين ، عند ذلك يجوز للامام ان يفرض وظيفة على الأغنياء ، بما يراه كافيا الى أن يظهر مال في بيت المال ، وذلك يتم بشروط : (٢)

- ١ . أن تتعين الحاجة ، فلو كان في بيت المال مايقوم به لم يجر أن يفرض عليهم شيء لقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس على المسلمين جزية " (٣)
- وقوله : " لايدخل الجنة صاحب مكس " (٤) وهذا يرجع الى اغرام المال ظلما .
- ٢ . أن يتصرف فيه بالعدل ولايستأثر به دون المسلمين أو ينفقه في سرف أو يعطيه من لا يستحق أو أكثر مما يستحق .
- ٣ . أن يوجهه الى مصارفه بحسب المصلحة لا بحسب الغرض .
- ٤ . أن يوظف على القادرين من غير ضرر ولا أجحاف .
- ٥ . ان يتفقد هذا في كل وقت ، فاذا كان الوقت الذي لا يحتاج فيه الى زيادة على ما في بيت المال ، اوقف فرض الوظيفة .

(١) القرطبي ، يوسف : فقه الزكاة : ١٠٧٧/٢

(٢) المعيار المعرب : ١٢٧/١١ ، وما بعدها .

(٣) سنن الترمذي : كتاب الزكاة : باب ليس على مسلم جزية : ١٢٨/٣ .

(٤) سنن أبي داود : كتاب الخراج : باب في السعاية على الصدقة : ١٣٢/٣

٦ . وقد زاد بعض الفقهاء (١) شرطاً آخر وهو : ألا يكون هناك إيرادات حالّة قريبة يمكن الاقتراض في مقابلها ، إذا غلب الظن أن القرض يفي بالحاجة ويستوعب ما يتجدد مستقبلاً .

ولم ينقل أن الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد خلفائه الأربعة فـرض وظيفة على أموال الأغنياء ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أراد تجهيز جيش أو سد حاجة من مصالح المسلمين أشار على أصحابه بأن يبذلوا فضل أموالهم ، فكان الأغنياء منهم يتسابقون ويزدحمون على امتثال أوامر الله ورسوله ، (٢) وكان الرسول يكلهم إلى إيمانهم القوي بالله ، وفهمهم الصحيح للإسلام وتعاليم القرآن في مثل قوله تعالى : " انفروا خفافاً وثقاً لا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله " (٣) .

وقد تسبب فهم النصوص القرآنية وأحاديث الرسول وأفعاله وتقاريره في أن يقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بوقف الأرضين التي فتحت عنوة في سواد العراق والشام ومصر . وفرض عليها وظيفة الخراج عندما كثرت مئونة جيوش الجهاد في سبيل الله ، وقلت موارد بيت المال ، " وفي هذا قدوة حسنة ، لمسألة التوظيف على الغلات والثمرات وضروب الزوائد والفوائد " . (٤) بما يرى الإمام أنه يقوم بسد الحاجة .

(١) غياث الأمم : ٢٧٩ .

(٢) غياث الأمم : ٢٧٩ .

(٣) التوبة : ٤١

(٤) غياث الأمم : ٢٧٨

- الفصل الثالث -

- الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الاسلام -

مقدمة:

استعرضنا في الفصلين السابقين مصادر التمويل والامداد العسكري في الاسلام سواء من موارد القطاع العام "المالية العامة" أو من موارد القطاع الخاص، وكانت الدولة الاسلامية في المرحلة الأولى من تكوين الأمة لاتملك شيئاً يذكر من الموارد غير قوة العقيدة ، وقيادة القدوة الحسنة ، فكانت الفُـزوات في البداية يتم تمويلها من قبل المشاركين فيها من المجاهدين يبذلون النفس والمال في سبيل الله ، ولهم أخوة أغنياء ينفقون أموالهم ابتغاء وجه الله ، وكان الرسول القائد صلى الله عليه وسلم يأخذ مما يطعمه الله من الفء ما يكفي حاجة أهله ، ثم يجعل الباقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ، واقتداً به يتنافس المسلمون في بذل أرواحهم وأموالهم في سبيل الله .

ولما انتشر الاسلام بين قبائل العرب في الجزيرة العربية بدأت دولة الاسلام تزداد قوة ، وبالتالي تزداد مواردها من الزكاة ومن الغنائم ، والفىء والجزية والخراج وعشور التجارة ، فأصبحت الدولة تشتري الخيل والسلاح لتوزعه على المجاهدين الذين لا يجدون ما ينفقون ، وبدأت بتنويع المصادر فأنشأت الحمى ووسعت فيه ليكون مكاناً ومرتعاً ومخزناً للكل، ورباطاً للخيال للقتال في سبيل الله .

ولم تقلل أو تهون الدولة من شأن موارد القطاع الخاص بالرغم من زيادة موارد المالية العامة للانفاق على الجيوش ، فلا يظن أحد أن الانفاق الخاص كان لسد الفراغ عندما كانت الدولة قليلة ذات اليد ، لابل ان موارد القطاع الخاص كانت المعين الذى لا ينضب، وهي الثروة المادية الحقيقية في ايدى ابنائها، وقد فهم المسلمون الأوائل مقاصد الشرع في القرآن الكريم وفي جوامع السنة المطهرة، واعتبروها قواعد خالدة يقيسون عليها في التشريع وعنها يصـدرون، وأدركوا أن الله جعل الجهاد بالمال مقدماً على الجهاد بالنفس في اكثر النصوص الشرعية ، وأن الشح وعدم الانفاق في سبيل الله انما هو تخاذل ونكوص عن الجهاد، وإلقاء بالآمة كلها الى الذل والتهلكة . قال تعالى : " وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة " . (١)

(١) البقرة : ١٩٥ .

وقال سبحانه : " ها أنتم أولاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فمنكم من يبخل — ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء " (١) .
ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ما من يوم يصبح العبد فيه الا ملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا ويقول الآخر اللهم أعط ممسكا تلفا " (٢) .

وقد كان من مبادئ الدولة الإسلامية ان تنفق على المجاهدين بقدر ما يتيسر لها، فقد شرع الله سبحانه وتعالى حقا ثابتا للمشاركين في الغزوات، وحدد لهم أربعة أخماس الغنائم بعد تحقيق النصر، توزع بينهم وتدخل في ملكياتهم الخاصة وهذا يعنى ضخ أموال جديدة في أيدي المستهلكين وهم أفراد القوات المسلحة، وعندما اغنى الله الدولة استمرت في تقسيم أربعة أخماس الغنائم من الأموال المنقولة ، وأوقفت اراضي الفتح فيثا وخراجا يدخل بيت مال المسلمين فيه حق لكل مسلم تصرفه الدولة على مصالح المسلمين ، وعوضت المجاهدين والنساء والذرية بأن انشأت لهم ديواناً وقدرت لهم أعطيات سنوية بحسب سابقتهم فـ في الاسلام وبلائهم في الجهاد .

وهذا المورد الهام من الأعطيات ومن تقسيم الغنائم الذى يصب في المالىات الخاصة بيزيد من القوة الشرائية ، مما يستحث العرض في الأسواق ، ويؤدى الى تنشيط التجارة ، وإعادة تدوير الأموال بين فئات أكثر من الناس .

وسيكون مدار البحث في هذا الفصل مايلي :

- ١ . مجالات الانفاق العسكرى .
- ٢ . أحكام العطاء في ديوان الجيش .
- ٣ . انشاء الثغور والأمصار كقواعد عسكرية ومراكز اشعاع حضارى .

(١) محمد : ٣٨ .

(٢) صحيح البخارى : ١٣٥/٢ ، كتاب الزكاة باب قوله تعالى : فأما من أعطى

واتقى .

ه . دفع أجور المرتزقة اذا دعت الحاجة اليهم في الحرب ممن لايتعين عليهم
 الجهاد كالعبيد والكفار ، وقد أفرد الامام البخارى في صحيحه بابا
 أسماء استئجار المشركين عند الضرورة أو اذا لم يوجد أهل الاسلام ، وبابا
 آخر أسماء باب الأجير في الغزو . (١) وقد استأجر الرسول صلى الله عليه
 وسلم هو وأبو بكر هاديا خريتا من المشركين يدلهما على أحسن الطرق
 للهجرة من مكة الى المدينة ، كما عامل الرسول صلى الله عليه وسلم أهل
 خيبر على النصف من ثمارها ، حيث لم يكن من المسلمين من يستطيع التفرغ
 والعمل مكانهم . فاذا استأجر الامام قوما من غير أهل الجهاد يغزون
 مع المسلمين للاستفادة من منافعهم وخبراتهم ، فانهم يعطون الأجرة
 التي استؤجروا بها ولايكون لهم سواها . (٢) وقد سئل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن أجير اشترك في غزوة وسمى له ثلاثة دنانير اجرة
 قال الرسول: ما أجد له في غزوته هذه في الدنيا والآخرة الا دنانيره التي
 سمى " (٣) .

٦ . سداد الديون التي اقترضت للاغراض الحربية سواء بطريق الاقتراض أو تعجيل
 الزكاة .

(١) صحيح البخاري : ٣٣/٢ (دار البيان) .

(٢) المغني : ٥١٩/١٠

(٣) رواه ابو داود : راجع ابن قدامة في المغني : ٥٢٠/١٠ .

- المبحث الثاني -

- أحكام اعطيات الجند -

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " ان الله قد خص رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الفء - في بنى النضير - بشيء لم يعطه أحداً غيرَه ثم قرأ : وما آفأ الله على رسوله منهم - الى قوله - قدير (١) فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ما اجتازها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم قد أعطاكموها وبثها فيكم حتى بقى منها هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ مابقى فيجعله مجمل مال الله " . (٢)

وفي رواية أخرى أنه " كان ينفق منها على أهله نفقة سنته ، فما فضل جعله في الكراع والسلاح " . (٣)

وقد اختلف الخلفاء الراشدون - رضي الله عنهم - في قسم الفء بين أهله فسوى أبو بكر رضي الله عنه بين الناس في العطاء . وقال إنما أسلموا لله وأجورهم على الله ، وإنما هذه الدنيا بلاغ .

فلما كانت خلافة عمر (٤) وفتح الله على المسلمين العراق والشام ومصر ، وكثرت مئونة الجيوش ، فقسم عمر رضي الله عنه الغنائم المنقولة على الفاتحين ووجه الخمس على وجهه الذي شرعه الله ، وأوقف الأرضين ، وفرض عليها الخراج ، وعلى رقاب أهلها ممن لم يسلم الجزية ، ليكون الخراج والجزية فيئاً للمسلمين للمقاتلين والذرية ، ولمن يأتى بعدهم ، وقال رضي الله عنه : " أرايتم هذه هذه الثغور ؟ لابد لها من رجال يلزمونها ، أرايتم هذه المدن العظام ؟ - الشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر - لابد لها ان تشحن بالجيوش ، وإدار العطاء عليهم ، فمن أين لهؤلاء اذا قسمت الأرضين والعلاج . فوضع عمر رضي الله عنه الديوان للعطاء ، وضبط الناس وقال للكتاب : اكتبوا

(١) الحشر : ٦ .

(٢) صحيح البخارى : ١٨٧/٢ ، (دار البيان) .

(٣) المغني : ٣٠٩/٧ .

(٤) الخراج لأبي يوسف : ٦٩ ، تاريخ الطبرى : ٦١٥/٣ ، الاحكام السلطانية للماوردي : ١٩٩ ، المغني : ٣٠٩/٧ .

الناس على منازلهم" (١)، وكان عمر يقول ليس أحد أحق بهذا المال من أحد، ولئن بقيت ليلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفء ودمه في وجهه" (٢) وقد فاضل بين الناس في العطاء لأربعة أسباب: (٣)

- ١ . السابقة في الاسلام وهي لكل من هاجر الهجرتين وصلى القبلتين وهذه تشمل المهاجرين والأنصار قبل الفتح .
 - ٢ . أهل البلاء والاجتهاد في قتال الأعداء .
 - ٣ . أهل الكفاية والولاية على مصالح المسلمين .
 - ٤ . أهل الفاقة المحتاجين .
- وهذه الأسباب كلها تتعلق بالفضائل الدينية فهي مناط الأمل في أن تظل راية الجهاد مرفوعة .

وبعد ما فرض الأعطيات فرض من الباقي أرزاقاً لمن يحتاج اليه المسلمون من القضاة والمؤذنين والأئمة والفقهاء ، ومصالح البريد والرسل ، ومن لاغنى للمسلمين عنه ، ثم انفق منه لاصلاح الحصون ، وارتباط الكراع والسلاح، ثم صرف لمصالح المسلمين الأخرى كالمرافق من القناطر والجسور والطرق وشبكات الري واستصلاح الأراضي وعمارة المساجد، ثم قسم ما فضل على سائر المسلمين ، ويخص الحاجة . (٤)

أحكام ديوان الجيش: (٥)

لقد وضع الفقهاء احكاماً هي بمثابة مانسميه بالنظام في عصرنا الحاضر، فقد وضعوا شروطاً للتجنيد ، وواجبات للجنود، وبينوا حقوقهم والالتزامات التي عليهم في الذود عن دولة الاسلام ونشر الدعوة ، والتزامات الدولة نحوهم مما توجه الرعاية والعناية بهم حتى يتفرغوا للجهاد .

ونستعرض اهم هذه الأحكام فيمايلي :

أولاً : شروط التجنيد والاثبات :

- ١ - شروط التجنيد هي الاسلام والبلوغ والحرية والسلامة من الآفات المانعة من القتال ، والشجاعة والاقدام .

-
- (١) الاحكام السلطانية للماوردي: ٢٠٠ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى : ٢٢٤
 - (٢) الخراج لابي يوسف : ٦٧ .
 - (٣) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٥٨٣/٢٨ ، الخراج لابي يوسف : ١٠٦ .
 - (٤) المغني : ٣١٠/٧ .
 - (٥) المغني : ٣١١/٧ ، الاحكام السلطانية للماوردي : ٢٠٣ ، ديوان الجند: ٢٢٧

٢ - فإذا تقدم المسلم بطلب اثباته في الديوان وقد توفرت فيه هذه الشروط
للاثبات فعلى الحاكم الإيجاب إذا دعت إليه الحاجة، ويتجرد المتقدم
بالطلب عن كل عمل آخر، بحيث يتفرغ للجهاد .

ثانياً: الترتيب والتنظيم :

- ١ . يضم المتقدم بعد الاثبات الى نقيب أو شريف يكون مسئولاً عنه .
 - ٢ . يرتب الجند في الديوان بالطرق التالية :
- الطريقة الأولى : على أساس التنظيم لكل قبيلة أو جنس ثم ترتب جريدة
الأسماء في كل قبيلة على أساس السابقة في الاسلام ، أو السن أو الشجاعة
- الطريقة الثانية : يرتب ديوان برأي الامام واجتهاده بحسب الأعراف الشائعة
والامطلاح القائم في المجتمعات بحيث يحقق المصالح العامة .

ثالثاً: تقدير العطاء في ديوان الجيش:

- يبنى مقدار العطاء في الجيش على الكفاية وسد الحاجة ويخضع تقدير
الكفاية للاعتبارات التالية :
- أ . عدد أفراد الأسرة التي يعولها ، فيزداد العطاء لكل شخص بحسب عدد
أولاده ، وكلما ولد له مولود جديد فرض له في العطاء .
 - ب . عدد الخيل والعتاد الذي يرتبطه في سبيل الله ، ولا يعتبر ما اتخذ منها
للتربية أو التجارة .
 - ج . مراعاة مستوى الأسعار في كل بلد ، وتقدير ذلك في اعطيات الجند ، كما
يختلف عطاء الذرية باختلاف الأسعار .

رابعاً: تصرف لأهل الديوان نفقات المأكل والكسوة والسلاح:

والدابة إذا لم تعط لهم عينا أو لم تعتبر في عطائهم .

خامساً: تصرف نفقة السفر : إذا لم تدخل في العطاء .

سادساً: إذا مرض صاحب العطاء مرضاً لا يرجى زواله ، أخرج من المقاتلة ، وسقط
سهمه في العطاء ، وأحيل على الصدقات .

سابعاً: إذا مرض مرضاً يرجى زواله لم يسقط عطاؤه لأنه في حكم الصحيح .

ثامناً: إذا مات بعد حلول وقت العطاء ، دفع حقه الى ورثته .

تاسعاً: من مات أو قتل من جند المسلمين يدفع الى زوجته وأولاده المفقار
قدر كفايتهم .

عاشرا : من مات أو قتل ينفق على امرأته حتى تتزوج، وعلى بناته حتى يتزوجن وعلى أبنائه الصغار حتى يدركوا سن البلوغ، فإذا اختاروا أن يكـونوا من المقاتلة فرغوا من العطاء ، وان لم يختاروا تركوا .

الحادي عشر : إذا كان أبناؤه لا يصلحون للقتال ، فيعطون بعد البلوغ من الصدقة ومن فاضل أحوال الفـيء والمصالح قدر كفايتهم . (١)

الثاني عشر : إذا خرج المقاتل من الخدمة سقط حقه من العطاء .

الثالث عشر: تـخص بعض الجوائز والحوافـز لتشجيع الأعمال البطولية النادرة ، ولحث الرجال على القتال ، وحفز النفوس على المبادرة والتفاني في سبيل الله، ومن أهم هذه الجوائز تنفيل المقاتلين البارزين أو من يرجى حسن بلائه وخدمته للدين ، قبل الغزو ، وبعده . ومن الجوائز اعطاء المقاتلين سـلب قتلاهم باذن الامام .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٢٨ / ٥٨٦ ، المغني : ٣١١/٧ .

- المبحث الثالث -

- انشاء الثغور والأمصار كقواعد عسكرية ومراكز -

- اشعاع حضاري -

من أهم آثار الانفاق على الجهاد في سبيل الله الاعتناء والاهتمام ببناء المدن على الثغور، وتسهيل سبل المواصلات واصلاح الاراضي، وكذلك تشجيع الهجرة الى مراكز التجمع الجهادية، والتحول الى البلدان المفتوحة لنشر الاسلام وامداد المجاهدين بالرجال والعتاد، وأهم الأمصار التي انشئت هي البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، وقد خطت ووزعت بين الجيوش بحسب قبائلهم وألويتهم وانشئت فيها المرافق العامة كالمساجد والأسواق، وانشئ لكل مدينة حمى لرعى خيل وابل المجاهدين، وشجع الناس على استقدام اهليهم وذرايرهم من مدن الحجاز وأطراف الجزيرة العربية للاقامة في هذه المدن، لتكون قواعد عسكرية تنطلق منها تعبئة الجيوش وامدادها للتوغل في أرض العدو، ونشر دعوة الاسلام فيها .

وقد أمر عمر رضي الله عنه قادة الجيوش عند تخطيط هذه المدن أن يكون الطريق بينها وبين عاصمة الخلافة سهلاً وأن لا يحول دونها بحار أو أنهار لأن عمر رضي الله عنه يدرك جهل العرب حينئذ بركوب البحر ، ولكن عندما أدرك قدرة الجيش الاسلامي في مصر على استغلال الطرق المائية النهرية والبحرية سمح لعمر بن العاص بشق قناة نهرية تصل بين نهر النيل والبحر الأحمر حتى تنقل الامدادات من الطعام الى المدينة .

المطلب الأول : تخطيط وانشاء الأمصار :

كانت الجيوش الاسلامية تنطلق الى الغزو من المدينة المنورة، وتعود اليها بعد ما يتحقق الفتح ونشر الاسلام في الجهة التي قصدوها، فلما توسل عمر رضي الله عنه الخلافة، كانت الجيوش قد أوغلت في العراق والشام، وواجهت الفرس في الشرق والروم في الغرب . واختلقت حالة الأعداء عن سابقهم ، إذ أن جيوش الفرس والروم تتمتع بمسارح عمليات عميقة مترامية الأطراف فلا بد من اشغالهم بالمعارك الواحدة تلو الأخرى . فأمر عمر رضي الله عنه قادة جيوشه

بالمرباطه على شُغور الدولة الاسلاميه، وذلك باقامة قواعد عسكرية حيث يلحق بالمجاهدين ذوهم وذرائعهم فيعيشون معهم في هذه القواعد، ويغزون ثم يعودون لقواعدهم دون الحاجة الى قطع المسافات الطويلة الى مركز الدولة في المدينة، فما لبثت هذه القواعد العسكرية أن تطورت وأصبحت مراكز جذب حضارية، يشع منها نور الدعوة الاسلامية الى جميع اصقاع الأرض .

أمر عمر رضي الله عنه قادة جيوشه بأن يختط كل قائد لجيشه مكانا يجمعهم فيه، ويشتون اذا جاء الشتاء ويرجعون اليه بعد الغزو^(١) فاخط سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه الكوفة، واختط عتبة بن غزوان البصرة بأمر الخليفة في موقع ليقطع امدادات اهل فارس عن المدائن مساندة لجيش سعد بن ابي وقاص وكان طابع التخطيط لهذه المدن طبقا للتنظيم الحربي لجيوش الجهاد، وقصد روعى في انشائها الاعتبارات العسكرية والاقتصادية التالية :

١ . تأسيس هذه المدن على مشارف أرض العرب مما يلي أرض العجم^(٢) لتبقى حصونا منيعة لا يطمع العدو في تجاوزها .

٢ . صلاحية مواقع هذه المدن لسكنى العرب لأنهم كانوا حينئذ مادة الجهاد في سبيل الله، وهم لا يصلحون الا حيث توجد مراعى الابل، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٣) ولعل هذا كان عاملا مهما في تشجيع الهجرات العربية الى هذه المدن للاشتراك في الجهاد .

٣ . روعى في اختيار مواقع المدن أن تكون على حد البر من أرض العرب^(٤) حتى يجد العرب المراعى اللازمة لمواشيهم، كما روعى من جهة ثانية أن تكون على ادنى الريف من أرض العجم لترد الى هذه المدن المنتجات الريفية من البان واصواف وحبوب وثمار، قال عمر رضي الله عنه عندما قرأ كتاب عتبة بن غزوان عن أرض البصرة :

" هذه أرض نضرة قريبة من المشارب والمراعى والمحتطب"^(٥) وهذا يدل على سلامة السياسة الحربية ودقة التخطيط العمراني ليلائم ظروف

(١) الطبري : تاريخ الطبري، ج ٣ ص ٥٩٢ ، ابو يوسف : الخراج، ص ٧٧-٧٨

البلاذري : فتوح البلدان، ص ٢٧٤

(٢) الطبري : تاريخ الطبري : ج ٣ ص ٥٩١ .

(٣) ابو يوسف : الخراج، ص ٧٨ .

(٤) الطبري : مرجع سابق، ج ٣ ص ٥٩١ .

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٤١

المسلم والحرب معا، فقد ضمنت هذه الخطة تأمين مصادر المياه ، وقرب خطوط الامداد بالمواد الغذائية ، وتوفير مصادر الطاقة اللازمة لحاجة أهل مصر كالحطب وغيره .

- ٤ . التأكد من عدم وجود عوائق طبيعية كالبحار مثلا تمنع وصول الامدادات من قاعدة الخلافة الى جبهات القتال . (١)
- ٥ . كان تخطيط الأمصار يتم طبقا للتنظيم القبلي للجيش ، فكل قبيلة تكون في منازل متجاورة ، وكذلك ، جعلت القبائل اليمينية في جانب وقبائل نزار في جانب آخر من مصر . (٢)

المطلب الثاني : الاهتمام بالطرق ووسائل النقل البرى والبحرى :

أدت السياسة الحربية التى اتبعتها كل من أبى بكر وعمر رضي الله عنهما الى فتح العراق والشام ومصر ، فامتدت الدولة وأصبحت المدينة مركزا للنشاط البشرى بشتى صوره واشكاله ، وحملت اليها القوافل الوان الطعام ، ومختلف البضائع بشكل لم يسبق له مثيل ، وكانت السياسة الاقتصادية التى اتبعتها عمر رضي الله عنه عاملا مهما في سرعة دوران النشاط التجارى اذ عمل على تخفيض عشور التجارة على الطعام المستورد الى حاضرة الخلافة . (٣)

وقد أمر الخليفة عامل مصر " عمرو بن العاص " بأن يحفر خليجا يصل نهر النيل بالبحر الأحمر بين الفسطاط والسويس ، وقد تم حفره سنة ٢٣ هـ ، فكانت المراكب النهرية تحمل البضائع من مصر الى البحر الأحمر وتفرغ في السويس ، ثم تحمل ماوصل من الحجاز وغيره . الى مصر . (٤)

فما أصدق عبقرية عمر ، وما أ صوب رأيه ، كان يخشى على المسلمين ركوب البحر حتى اتقنوا ركوبه ، فأذن عمر لمعاوية رضي الله عنهما باتخاذ الاسطول

(١) البلاذري : فتوح البلدان : ص ٢٧٥ .

(٢) البلاذري : نفس المرجع السابق : ص ٢٧٤ .

(٣) الكتاني : التراتيب الادارية : ج ٢ ص ٥٣ .

(٤) نفس المصدر : ج ٢ ص ٥٤ .

لغزو قبرص، كما أذن لعمر بن العاص بأن يحتفر خليج أمير المؤمنين لاستخدام النقل النهري لضخامة طاقة حملته مقارنة بالنقل البري .

المطلب الثالث : دور الأمصار والثغور في تعزيز القوة العسكرية للدولة

ونشر الاسلام :

يشمل الحديث عن الثغور والأمصار جميع المراكز الرئيسية التي أنشأها المسلمون لتكون قواعد لمراقبة الجيوش، ومنطلقا للمدد والنجدة في الحرب مع الأعداء . وتشمل هذه البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وواسط، كما تشمل الثغور الشامية التي أقيمت على حدود الدولة الإسلامية، وسواحلها للحراسة وترصد الأعداء .

ويكفينا للتدليل على أهمية هذه الأمصار والثغور في تعزيز القوة العسكرية ونشر الاسلام : ان نستعرض حالة البصرة والكوفة وحالة الثغور الشامية بايجاز .

(١)

أولا : البصرة والكوفة :

انشئ هذان المصران في عهد الخليفة عمر رضي الله عنه سنة ١٧ هـ ، ليكونا معسكرين لمراقبة جيوش الجهاد فيها حتى لا يعود الفرس الى المدن والأراضى التي تم فتحها ، كما أنه قد أخذ بالاعتبار أن يكونا مصدرين لامداد الجيوش المتوغلة شرقا في أرض فارس ، وامدادها بالرجال والمال والسلاح والعتاد .

تطور عدد سكان البصرة من ٨٠٠ نسمة كلهم مقاتلون في أول عهدها ، حتى بلغ سكانها في عهد زياد ابن ابيه (٢٠٠.٠٠٠) مائتى الف نسمة معظمهم مقاتلين .

أما الكوفة فقد انشئت على نهر الفرات ، واستقر بها مع سعد بن ابي وقاص ما يقرب من (٢٠٠٠٠) عشرون الف مقاتل . وقد بلغ سكانها في عهد زياد ابن ابيه (١٤٠٠٠) مائة واربعين الف نسمة .

وكان الاتصال بين هاتين القاعدتين - البصرة والكوفة - وبين المدينة المنورة عن طريق البر ، فالبصرة تصل البر بالبحر ، وتتصل بالكوفة عن طريق النهر ، وقد اصبحتا اعظم المصادر للقوة الحربية المتقدمة نحو الشرق .

(١) مولوى حسين : الادارة العربية : ص ٢٥٦ - ٢٥٨ ، المطبعة النموذجية - القاهرة

ثانياً: الثغور الإسلامية: (١)

وهي معسكرات تقع على الطرق البرية والمنافذ البحرية على حدود الدولة الإسلامية ، ويكون فيها حرس الحدود ، ونقاط مراقبة تحركات جيوش العدو ، كما يقيم فيها المكلفون بمصالح الحصون ، والمكلفون بالدروب كالعشارين الذين يأخذون العشور على التجارة المارة .

وتقع خلف الثغور قلاع يربط فيها الجيش لأمداد الثغور بالرجال وعدة الحرب ، وتسمى هذه القلاع عواصم لأنها تعمم الثغر وتمده في أوقات النفير .

ومن أهم هذه الثغور طرسوس وأذنة والمصيصة التي تقع على الطرق والممرات الجبلية نحو بلاد الروم .

أما الثغور البحرية ، وهي جند حمص ، وجند دمشق وجند الأردن وجند فلسطين وسواحل مصر ، فإنها كانت تشحن بالجيوش لحماية السواحل ، وإذا أريد غزو الروم من البحر كوتب أصحاب الشام ومصر للتأهب والتجمع عبر الثغور البحرية في جزيرة قبرص ، "وكانت تبلغ النفقة على المراكب إذا غزت من مصر والشام نحو مائة ألف دينار" (٢)

ويتبين مما سبق حسن التدبير في تخطيط الحملات العسكرية التي اتجهت الى الشرق والشمال والغرب لنشر الاسلام وبناء الدولة الإسلامية الكبرى ، وكيف أنشأت الحكومة الإسلامية منذ أيام عمر رضي الله عنه مراكز ومصادر لأمداد طلائع الفتح بالرجال والعتاد . واستمر هذا الامداد ، وهذا البناء للجيوش الإسلامية فكانت البصرة والكوفة قاعدتان متقدمتان لحشد موارد الامداد واعدادها لمساندة الحملات العسكرية لتمضي في تقدمها وتفتح البلدان واحدا بعد الآخر .

كما كانت الثغور الإسلامية على الحدود نقاط حراسة ومراقبة للعدو ورصدا لتحركاته وبوابات لعبور الجيش الاسلامي الذي يتجمع من العواصم الى الثغور فينطلق الى المغازي في الصيف والشتاء .

(١) قدامة بن جعفر : الخراج وصناعة الكتابة : ص ١٨٥ - ١٨٧ دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ م .

(٢) قدامة بن جعفر : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

ولقد دفعت الرغبة في الجهاد - ابتغاء مرضاة الله - كثيرا من الصحابة وعلماء التابعين وتابعي التابعين الى الارتحال الى هذه المدن التي تسمى الثغور والأمصار ، لنشر الدعوة والجهاد في سبيل الله وتعليمهم القرآن والسنة ، وهؤلاء هم المعلمون .

وقد أصبحت كل من المدينة المنورة والبصرة والكوفة ودمشق والفسطاط والقيروان مناطق جذب سكانية تحول الناس اليها طلبا للعلم أو الجهاد، أو برغبة التسجيل في ديوان الجيش والحصول على الأعطيات أو برغبة التجارة واحتراف المهن الأخرى ، مما جعل هذه الأمصار منارات حضارية ازدهرت فيها شتى العلوم والمعارف ، ونمت فيها مختلف الحرف والصناعات .

الباب الثالث

السياسات الاقتصادية المعاصرة، والإجراءات

المتعلقة بالحرب (دراسة مقارنة)

الفصل الأول : السياسات المالية والنقدية

الفصل الثاني : السياسات التجارية

الفصل الثالث : السياسات الاقتصادية العامة للحرب

مقدمة :

تقوم الدول برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية في الجوانب المالية والنقدية والتجارية والتمويلية لتوجيه النشاط البشري لاستخراج واستغلال الموارد الطبيعية وتنميتها ، والبحث عن موارد جديدة ، وتؤدي هذه السياسات الى تشجيع العمل والتخصص في مجالات الانتاج لسد الحاجات الانسانية ودفع عجلة التقدم والتطور الفني لايجاد سلع وأدوات جديدة تسهم في خدمة الانسان وبناء التقدم الحضاري . ويختلف مدى النجاح الذي تحققه هذه السياسات باختلاف مستوى وطبيعة ثقافة الأمة ومدى التطور الفكري ومستوى الرشد السياسي للدولة .

وسنقتصر حديثنا على السياسات المالية والنقدية والتجارية والتمويلية ، وبيان أهم الأساليب التي تطبق في أوقات الحرب لتنفيذ هذه السياسات ، وغالبا ما تواجه الدول ظروف الحرب الطارئة بايجاد اجراءات مالية ونقدية وتجارية تعزز من قدرة الأمة على الصمود والاعتماد على النفس ، وتقلل من طبيعة الاستنزاف السريع للموارد أثناء الحرب ، كما تحاول العودة بعد الحرب الى المستوى الطبيعي لها قبل الحرب في نواحي المعيشة والحركة التجارية والزراعية والصناعية ، ومواصلة النمو الاقتصادي مستفيدة من تجاربها في السلم والحرب .

وتتجه هذه السياسات بالدرجة الأولى الى الاعداد الاقتصادي للدول والمحافظة على الصمود بالرغم من النقص في الموارد والتغير في هيكل الانتاج ، وتعمل على اعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب ، وتخفيف الآلام التي تلحق بالسكان أثناء الحرب .

ان الحروب الحديثة بما تتميز به من تنوع الأسلحة والمعدات ، واتساع مسارح العمليات لتشمل كل أقاليم الدول المتحاربة ولا تقتصر على الجبهة الأمامية ، وامكانيات تطوير المعارك بسرعة مذهلة عن طريق البر والجو والبحر وازدياد معدلات الفتك والتدمير ، واحتمالات ضرب الحصار الاقتصادي الشديد على الدولة ، كل ذلك جعل الدولة المحاربة تتفح نصب عينها احتمالات تعرضها لما يلي:

- ١ . تدمير مراكز الانتاج الصناعي والزراعي فيها .
- ٢ . تدمير مخازن الغلال والوقود ومخازن الذخائر والمعدات العسكرية فيها .
- ٣ . التدهور السريع في العلاقات الخارجية مما قد يؤدي الى عـدم القدرة على استيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة لتشغيل آلة الحرب والمرافق العامة في الدولة .
- ٤ . ارتفاع قيمة الواردات بشكل خيالي .

٥ . احتمالات الحصار الاقتصادي واييقاف التصدير .

٦ . تدمير المنشآت العسكرية ، والموانئ والمطارات .

أضف الى ذلك زيادة معدلات الاستهلاك الحكومي والعائلي في زمن الحرب نظرا لزيادة التشغيل ، واحتمالات انقطاع بعض السلع الضرورية من الأسواق .

كما يرجع ارتفاع معدلات الاستهلاك الى زيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي الى زيادة في الإنفاق العائلي وبالتالي يحدث التضخم ويؤدي الى انخفاض العملة

كما أن زيادة الانفاق الحكومي على الاستيراد للأغراض الحربية يؤدي

الى تدهور الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية .

لكل هذه الاعتبارات والاحتمالات تقوم الدول بانتهاج العديد من السياسات الاقتصادية بعضها يطبق في وقت السلم مثل انشاء مخزون الحبوب الاحتياطي والاستراتيجي من المواد الغذائية والصحية والصناعية والمعدات والذخائر العسكرية بحيث تضمن الصمود لفترة الحرب المتوقعة ، وبعض السياسات الاقتصادية تطبق أثناء الحرب مثل الرقابة على الأسعار وإدارة الأغذية وتحديد استهلاك الوقود والطاقة ومنع تسرب رؤوس الأموال الى الخارج . كما أن هناك سياسات اقتصادية لمعالجة آثار الحرب مثل سياسة تشجيع الصادرات ، وسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد ، وسياسة حظر استيراد بعض السلع والأدوات الكمالية ، وسنّجّل الحديث عن السياسات التجارية ، وعن السياسات الاقتصادية العامة للحرب ، ونبدأ الحديث في الفصل الأول عن السياسات المالية والنقدية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول : السياسات المالية والنقدية .

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : السياسة المالية .
- المبحث الثاني : السياسة النقدية .

المبحث الأول

السياسة المالية

السياسة المالية هي مجموع الإجراءات التي تضعها الدولة لتحديد مصادر الإيرادات ، وطرق تحصيلها وتوصيلها لبيت المال ، وتحديد طرق الانفاق الحكومي من هذه الإيرادات ، بحيث تؤثر جباية الإيرادات ، وطرق الانفاق معا على مسيرة النشاط الاقتصادي بشكل يقلل من التقلبات الاقتصادية ، ويؤدي في النهاية الى تحقيق حالة التوظيف الكامل دون احداث تضخم (١) .

وتنفذ هذه السياسة بواسطة استخدام وسائل وأدوات تختلف باختلاف الأحوال الاقتصادية بحسب الأزمان والبلدان .

وغالبا ما تستخدم السياسة المالية جنبا الى جنب مع السياسة النقدية لاحداث التغييرات المطلوبة لتحقيق التنمية أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الدورات الاقتصادية .

أهداف السياسة المالية : (٢)

تختلف أهداف السياسة المالية تبعا لاختلاف المجتمعات ، والمذاهب الاقتصادية التي تطبقها ، كما تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ، ويمكن اجمالا تحديد أهم الأهداف بما يلي :

١ . التأثير في مستويات الأسعار : من خلال التأثير في العلاقة بين القوة الشرائية في يد المستهلك ، وكميات السلع والخدمات ، أو من خلال تكيف العبء الضريبي النسبي على السلع والخدمات ، أو من خلال تقديم الإعانات والمساعدات لمنتجات السلع والخدمات ، أو من خلال فرض أسعار جبرية لهذه السلع ، كما تؤثر هذه الوسائل بنفس الوقت على مستويات الاستهلاك المحلي ، وتعمل على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة .

٢ . كما تهدف السياسة المالية الى تحقيق تشغيل أمثل للموارد الاقتصادية للوصول الى حالة من التوظيف الكامل عن طريق دعم الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص ، وتجهيز البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية .

(١) " The New Columbia Encyclopedia " P . 948 , Columbia Univ . Press
N . Y . 1975

- د . محمد عبد المنعم عفر : " السياسات المالية والنقدية " ص ٥٥
- د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٥٥
- Campbell R . McConnell , " Economics " P . 266
(٢) - د . محمد عبد المنعم عفر : " السياسات المالية والنقدية " ص ٦
- د . محمد أحمد صقر : " مفاهيم ومرتكزات الاقتصاد الاسلامي " ص ٤٤
أبحاث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي . جده ، ١٤٠٠ هـ

٣ . ومن أهداف السياسة المالية تحقيق عدالة التوزيع بحيث تضمن الدولة حد الكفاية للعاطلين والغير قادرين على العمل ، وتسعى السياسة المالية الى تحقيق المحافظة على صيانة الأموال العامة وتنميتها ، وتحقيق المنافع العامة للأمة بدعم المشروعات الانتاجية التي تحقق أقصى فائدة ممكنة ، كما تستطيع الدولة عن طريق استخدام معدلات مختلفة من الضرائب المباشرة على الدخل ، والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات التأثير في مستويات الاستهلاك ، والتأثير في عملية توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

٤ . تستخدم أساليب السياسة المالية في وقت السلم لتوجيه الموارد نحو اعداد القوة اللازمة والاستعداد الاقتصادي لظروف الحرب ، أما في أوقات الحرب ، فإن السياسة المالية توجه لتغطية النفقات غير العادية ، ودعم الانتاج الحربي ، واعداد الجيوش بما تحتاج . وبعد ما تفع الحرب أوزارها تستخدم السياسة المالية بأساليبها المختلفة لمعالجة آثار الحرب ، والبناء والتعمير لما دمرته الحرب .

أدوات السياسة المالية :

هناك عدة وسائل أو أدوات تستخدمها الدولة لكي تستطيع أن تجعل من السياسة المالية أداة فعالة ومؤثرة في توجيه النشاط الاقتصادي على الوجه المرغوب .

وأهم هذه الأدوات هي الانفاق الحكومي ، والضرائب ، والدين العام الذي يشمل الاقتراض والتمويل بالتضخم .

المطلب الأول : الانفاق العام (١) :

يقصد بالانفاق العام النفقات الحكومية التي تمثل جانب المصروفات من الميزانية السنوية للدولة ، ويكون في انفاقها تحقيق مصلحة عامة للأمة وهي اما أن تكون نفقات استثمارية كبناء السدود والقناطر وبناء المصانع ، ودعم القطاع الزراعي وكلما يؤدي الى زيادة في الناتج القومي . أما النفقات الاستهلاكية فهي تشمل شراء السلع الاستهلاكية ، ودفع الرواتب والاعانات على المواد الاستهلاكية ، والصرف على المرافق العامة كالمدارس والمستشفيات وشئون الادارة والحكم المحلي .

- (١) - د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ١٧٩ ، ٥٨٠ -
 - McConnell : (Economics : P . 266)
 - د . محمد عبدالمنعم عفر : " السياسات المالية والنقدية " ١١
 - قطب ابراهيم محمد : " النظم المالية في الاسلام " ١٢٥ وما بعدها
 - د . راشد البراوي : " الموسوعة الاقتصادية " ٨٥

ويتزايد الانفاق تبعا لتزايد مسئوليات الدولة ، فان كانت في السابق تنفق على الدفاع والأمن والضمان الاجتماعي ، فقد أصبحت تنفق على العديد من الأنشطة التي يمارسها المجتمع ، وتواجه ضغطا متزايدا للانفاق بصورة أكبر كل عام .

وقدرة الدولة على الانفاق محدودة بقدر ما تستطيع ايجاده من مصادر الإيراد المختلفة التي تشمل : الضرائب ، والقروض ، والتمويل بالعجز ، والإيرادات الأخرى من الممتلكات العامة مثل البترول ومناجم التعدين وإيجار العقارات ، والأراضي العامة ، وإيرادات المصالح الحكومية التي تقدم خدمات وبيع للجمهور ، وإيرادات طبع أوراق النقود وغيرها .

وتختلف أهمية كل نوع من الإيرادات بحسب الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية والتقنية ، وبحسب طريقة ادارة هذه الموارد سواء كانت تمتلكها الدولة وتديرها ، أو يملكها ويديرها القطاع الخاص .

فقد يكون البترول أهم مورد للميزانية بحيث يتجاوز إيراده أكثر من ٩٠ ٪ من الناتج القومي ، وذلك بالنسبة للدول التي تتولى ادارة مثل هذه الموارد ، بينما تكون الضرائب أهم مورد للميزانية في دولة أخرى كالـدول الرأسمالية .

وتتمثل الوظائف الأساسية للانفاق العام بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري فيما يلي:

١ . الأمن والدفاع :

وهذه النفقات تحظى بالأولوية على غيرها لأنها تحقق معنى السيادة ، وتحافظ على تماسك الدولة في الداخل وفي مجابهة أعدائها ، ومن خلالها يتحقق العدل والنظام .

٢ . الالتزامات الاجتماعية :

كالتعليم والصحة ، والتأمينات الاجتماعية ، والمعاشات والضمان الاجتماعي .

٣ . تشييد وصيانة المرافق الاقتصادية :

كالموانئ والمطارات والطرق والمواصلات ، وخدمات البريد والاتصالات وغيرها .

٤ . العمل على تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي ، بدعـم

الزراعة والصناعات الأساسية والمشاريع التنموية الأخرى .

ويتم هذا الدعم بتقديم الإعانات والمساعدات والمنح والقروض الميسرة

وتأمين المرافق العامة للخدمات كشبكات الري والكهرباء والاتصال والنقل .

٥ . الانفاق على سلطات الحكم المحلي ، وإدارة الأنشطة الحكومية في

مختلف المناطق ، وكذلك الصرف على البعثات الدبلوماسية وغيرها .

٦ . سداد الدين العام سواء قروض أو سندات أو شهادات استثمار .

الانفاق العام وقت الحرب :

يزداد الانفاق العام وقت الحرب لتغطية المعدلات المتزايدة لاستهلاك المواد الحربية والمواد الغذائية اللازمة للجيش ، وكذا زيادة الطلب الحكومي لتخزين المواد الاستراتيجية بغرض توفيرها وعدم انقطاعها ، ولذلك لا تستطيع الدولة الانفاق بصورة عادية كما يظهر من الميزانية ، بل تتخذ إجراءات متعددة للحد من الانفاق أو توجيهه لخدمة المجهود الحربي ، ومن هذه الإجراءات ما يلي :

١ . تحويل بعض مخصصات بنود الميزانية المتعلقة ببعض النشاطات الاجتماعية والرياضية وبعض الخدمات الى الانفاق العسكري .

٢ . ضغط بعض النفقات الحكومية كنفقات السفر والانتداب ، والحفلات الرسمية ، والبرامج الموسمية للمناسبات العامة .

٣ . تجميد بعض البنود في الميزانية كبنود الاعانات الحكومية والقروض العقارية .

٤ . تخفيض الانفاق الجاري على الكهرباء والوقود والاتصالات والنشريات .

٥ . التوسع في تشجيع انتاج وتوفير المواد الحربية والاستراتيجية التي تعزز من الصمود الوطني ، سواء تم توفيرها عن طريق الانتاج المحلي أو عن طريق استيرادها (١) وتخزينها ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للدولة .

وأما بعد الحرب فإن الحكومة تكون بحاجة الى اعمار ما دمرته الحرب وإعادة البناء الاقتصادي للاستمرار في دفع عجلة النمو ، وهناك بعض الإجراءات التي تتخذ في توجيه الانفاق الحكومي لسياسة إعادة البناء الاقتصادي ، ومنها :

١ . العمل على ايجاد وظائف للمسرحين من الخدمة العسكرية ، والتقليل

من نسبة البطالة .

(١) - د . محمد مقرر : " دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي ، ص ١٠٣

- د . علي لطفلي : " الاستهلاك والانتاج وموارد الدولة في ظل اقتصاديات الحرب " ، الأهرام الاقتصادي ، مجلد ١٩٦٨ ص ١١٢

- ٢ . تحويل بعض مصانع الانتاج الحربي الى انتاج مدني .
- ٣ . الانفاق على اصلاح المصانع والمعامل وتشغيلها بسرعة .
- ٤ . تقديم الدعم للتوسع في الانتاج الزراعي ، والصناعي ، وتشجيع سياسة التصدير بتقديم المعونات للتجار .

٥ . تجميد الزيادات في الأجور والمرتبات والعلاوات حتى تتم اعادة بناء الاقتصاد .

أثر الانفاق العام والضرائب : ان الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية لا يمكن العمل به منفردا بل لا بد من استخدام جميع أدوات السياسات الاقتصادية في وقت واحد أو أوقات مختلفة حسبما تمليه الاعتبارات السياسية ويعمل الانفاق العام (١) والضرائب معا على التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، ويعتمد تحقيق النتائج المرجوة من الانفاق العام والضرائب على عدة أمور منها :

- ١ . حجم الانفاق ومعدلات الضرائب .
- ٢ . عامل التوقيت المناسب لتنفيذ مشاريع الانفاق أو فرض الضريبة .
- ٣ . تنسيق سياسات الانفاق مع فرض الضرائب بحيث تتضافر الجهود لتحقيق الهدف من هذه السياسات .

فإذا واجه الاقتصاد الوطني فجوة تضخمية فإنه يحتاج الى :

سياسة مالية انكماشية تتطلب ما يلي :

- أ . تخفيض الانفاق العام .
 - ب . زيادة الضرائب .
 - ج . أو تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب معا .
- أما اذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود أو كساد ، فيجب اتباع

سياسة مالية توسعية تقوم على ما يلي :

- أ . زيادة الانفاق العام .
- ب . تخفيض الضرائب .
- ج . أو زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب معا .

المطلب الثاني : الضرائب (٢) :

الضريبة هي فريضة اجبارية تدفع للحكومة نظير قيامها بالمصالح العامة،

(١) - د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٥١٣
 - د . محمد عبدالمنعم عفر : " السياسات المالية والنقدية " ص ١١
 (٢) - د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ١٨٢
 - د . ابراهيم فؤاد أحمد علي : " الموارد المالية في الاسلام " ص ٢٩٥
 McConnell : " Economics " P , 145

بصرف النظر عن المنفعة التي تعود على دافعها .

فالدولة تقوم بتقديم خدمات عامة للمجتمع ، هذه الخدمات غير قابلة للتجزئة ، فلا يمكن معرفة مدى استفادة كل شخص بمفرده ، بل تقاس الفائدة بمدى المنفعة الجماعية ، وبذلك تتوزع الأعباء العامة على الأشخاص حقيقيين أو معنويين بحسب المقدرة التكليفية .

قواعد فرض الضرائب :

حدد الاقتصاديون أربعة شروط أو قواعد يجب أن تتحقق في الضرائب لتكون عادلة وهي :

- ١ . الاقتصاد : ويعني قلة تكاليف جباية الضريبة بحيث تكون الضريبة أكثر اقتصادا كلما كبر الفرق بين حصيلتها وبين تكاليف جبايتها .
- ٢ . اليقين أو التأكد :

يعلم دافع الضريبة بشكل واضح لا لبس فيه مقدار الضريبة وموعد الدفع وكيفية التحصيل .

- ٣ . الملاءمة :

بحيث تتلاءم وتتفق مواعيد تحصيل الضرائب مع أكثر الأوقات مناسبة لتحصيل الأفراد على دخولهم وعوائد انتاجهم حتى يقل التهرب من دفع الضريبة .

- ٤ . العدالة :

وهي أن تتساوي الضريبة على كل الأفراد المتساوين في القدرة ودرجة الغنى ، أو الذين يستفيدون من خدمة عامة .

أنواع الضرائب :

هناك عدة تقسيمات لأنواع الضرائب ، منها تقسيم الضرائب على أساس النسبة التي تفرض على وعاء الضريبة ، ومنها تقسيم الضرائب على أساس طريقة الدفع .

- ١ . أنواع الضرائب على أساس نسبة الضريبة :

- ١ . ضريبة تنازلية : وهي إما أن تكون مقدارا ثابتا أو مقدارا يتزايد بنسبة أقل من الزيادة في وعاء الضريبة ، فهي بذلك تكون أعلى على أصحاب الدخل المنخفضة منها على أصحاب الدخل المرتفعة .
- ٢ . ضريبة نسبية : وهي تتزايد أو تنقص بنفس النسبة التي يتغير فيها وعاء الضريبة .

- ٣ . ضريبة تصاعدية : وهي التي تتزايد بنسبة أكبر من الزيادات

في الدخل ،

ب . أما الضرائب على أساس طريقة الدفع فتقسم الى نوعين :

- ١ . ضرائب مباشرة : وفيها يدفع الشخص الضريبة مباشرة الى مصلحة الضرائب ، ومن أهمها ضريبة الدخل ، وضرائب الأجر والمرتبات وضريبة ارباح الشركات وغيرها .
- ٢ . ضرائب غير مباشرة : وهي تفرض على السلع والخدمات ، التي تستورد أو تنتج محليا أو تباع ، ويتم نقل عبء الضريبة هذه الى المستهلك فتكون بحقه ضرائب غير مباشرة .

ومن الضرائب غير المباشرة الأنواع التالية :

- ١ . ضريبة مشتريات (Sales Tax) : وهي تفرض على السلع عند مرحلة البيع بالجملة أو بالتجزئة وينقل البائع عبء هذه الضريبة على المستهلك .
- ٢ . ضريبة انتاج : وتؤخذ على السلع المنتجة محليا كالبنزين والغاز وغيرها .
- ٣ . الرسوم الجمركية : وتعتبر من الضرائب غير المباشرة لأنها تنقل من خلال التعامل التجاري الى المستهلك النهائي ، وهي رسوم تفرض على السلع المستوردة وعلى السلع المصدرة ، وستأتي مناقشتها في السياسات التجارية .

الضرائب وقت الحرب :

ان الضرائب أو ما يعرف بالتوظيف في الاقتصاد الاسلامي هي أهم مصادر الإيرادات وقت الحروب لأنها تؤخذ من الأموال السائلة بأيدي أفراد الأمة ، وعادة ماتلجأ الدولة وقت الحرب الى الاجراءات التالية :

- ١ . فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة .
 - ٢ . استخدام نظام الضريبة على الرؤوس أي على الرجال والنساء ، ويستمر فرض هذا النوع من الضريبة سنويا حتى تنتهي الحرب ، وقد تسمى ضريبة الجهاد .
 - ٣ . زيادة معدلات الضرائب على السفر والسياحة .
 - ٤ . زيادة معدلات الضرائب على انتاج أو استيراد المواد الكمالية .
- وأما بعد الحرب فان الدولة تنتهج سياسات تؤدي الى دعم التنمية واعادة التعمير فتعتمد الى اتخاذ الاجراءات التالية :

- ١ . اعفاءات الرساميل الأجنبية من الرسوم والضرائب لتشجيع الاستثمار
- ٢ . تخفيض الضرائب على نشاطات السياحة ، ووسائل الترفيه .
- ٣ . تخفيض الضرائب على السلع الكمالية
- ٤ . تخفيض الرسوم على استخدام مرافق الخدمات العامة ، كالاتصال

والنقل والبريد وغيره .

المطلب الثالث : الدين العام : (١)

عند ما تزيد مصروفات الميزانية عن الإيرادات نتيجة لالتزام الدولة بمقدار الانفاق الحكومي ، ولا تستطيع الدولة عندئذ زيادة الضرائب أو الحصول على إيراد جديد من الممتلكات العامة فإنها عندئذ تلجأ الى الاقتراض لتغطية النقص ، وهو ما يسمى بالعجز في الميزانية .

ويحدث العجز في الميزانية عادة عندما تزيد الدولة من انفاقها لاجراء النشاط الاقتصادي من الركود أو الكساد ، كما يحدث العجز في أوقات الحروب نظرا لزيادة الهائلة في الانفاق الحكومي لتغطية أعباء الحرب ، فتلجأ الدولة الى تمويل هذا العجز عن طريق القروض أو الاصدار النقدي الجديد .

وتقترض الدولة من الأفراد والمشروعات وشركات القطاع الخاص كما تقترض من البنوك التجارية ، ويمكن الاقتراض من البنك المركزي ، أو الحصول على القروض الخارجية من دولة أخرى، وبذلك يمكن تقسيم الدين العام الى ثلاثة أقسام:

١ . الاقتراض الداخلي : من الأفراد والمشروعات والبنوك التجارية

ويتم ذلك باصدار سندات وأذونات على الخزنة ، وتستهلك هذه السندات في فترة محددة ، وتدفع عنها فوائد سنوية ، وقد تلجأ الدولة الى الاقتراض من البنوك التجارية فقط دون اللجوء الى بيع السندات الحكومية للأفراد والشركات حتى لا يؤثر الاقتراض الحكومي على مستوى انفاق الأفراد ، أما في حالات التضخم فإن الاقتراض الحكومي يتجه أكثر الى تمويله عن طريق الأفراد والشركات للتقليل من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري .

٢ . الاقتراض الخارجي : تلجأ بعض الدول للتخفيف من أعبائها

الاقتصادية والاسراع بعجلة التنمية مع عدم كفاية الموارد الداخلية الى الاقتراض الخارجي عن طريق ابرام اتفاقيات تجارية مع دولة أخرى ، تستورد منها سلع وخدمات يتم تمويلها بقرض من الدولة المنتجة ، ويستهلك القرض الخارجي عادة على فترات طويلة (١٠ - ٢٥ سنة) وتدفع عنه فوائد سنوية مركبة . وقد تتمكن الدولة من انجاز بعض المشاريع الهامة من خلال الحصول على هذه القروض .

وعادة ما يكون لهذه القروض الخارجية محاذير سياسية ، كما أن لها

(١) - د . محمد عبدالمنعم عفر : " السياسات المالية والنقدية " ص ١٨

- د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٥٣٢

- McConnell : " Economics " , P . 279

- د . غازي حسين عناية : " التمويل بالتضخم " ص ١٧ ، ٩٥ وما بعدها .

محاذير اقتصادية وأهمها عبء سداد أقساط الدين وفوائده التي تنتقل من الجيل الحالي إلى الأجيال المقبلة ، فعندما يحين سداد الديون ، فإن على الجيل القادم أن يتكشف حتى يتمكن من سداد الدين المستحق للدولة الأخرى .

٣ . التمويل بالتضخم : هو وسيلة لتغطية التوسع في الانفاق الحكومي الذي يزيد عن الإيرادات والقروض ، وهو ما يسمى بتمويل العجز في الميزانية ويتم بطريقتين .

١ . الإصدار النقدي المباشر : وهو أن تصدر وزارة المالية إذن خزانة غير قابل للتداول ، يقوم البنك المركزي بموجبه ، بانتاج المبالغ المحررة في إذن الخزانة . ومعنى ذلك أن تشتغل مطابع الورق النقدي لإصدار المبالغ اللازمة بتكلفة الطباعة فقط ، وبهذه الطريقة تزيد الحكومة من انفاقها مع تقلييل الاعتماد على الاقتراض الخارجي أو الضغط الشديد على مجالات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري .

ب . تستطيع الحكومة تمويل العجز بطريقة الإصدار النقدي غير المباشر : وهو اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي ، عن طريق إصدار السندات الحكومية إلى البنك المركزي بدلا من إصدار الأوامر إليه (على شكل أدونسات خزانة) ، وهذه السندات أو ما يعرف بالصكوك أحيانا تكون قابلة للتداول مما يسمح للبنك المركزي ببيعها للجمهور أو المؤسسات أو البنوك عن طريق سوق الأوراق المالية .

تمويل نفقات الحرب عن طريق الدين العام أو الإصدار النقدي (١) :

تسعى الدولة في وقت الأزمات كنشوب الحرب أو ظهور احتمالاتها إلى إيجاد أسهل الطرق الممكنة للحصول على إيرادات كافية لتغطية نفقات الحرب المتزايدة ، حيث تتخذ الدولة بعض الإجراءات الآتية :

١ . القيام ببيع مزيد من السندات الحكومية إلى الجمهور لتمويل الحرب .

٢ . السيطرة على عمليات الاقتراض من البنوك التجارية ، وفتح الاعتمادات وتوجيهها لخدمة الأغراض الحربية .

٣ . إصدار سندات حكومية مقابل اقتطاعات وحسميات من الرواتب والمكافآت التي تصرفها الدولة لموظفيها ، وهذا اقتراض بطريق الالزام

(١) - د . علي لطفلي : " الاستهلاك والانتاج وموارد الدولة في ظل اقتصاديات

الحرب " الأهرام الاقتصادي ، مجلد ١٩٦٨ ، ص ١١٢

- د . محمد صقر : " دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي " ص ١٠٣

ولا يحتاج الى اجراءات تحصيل أو آتعا ب لأن الاقتطاع من المرتبات يتم عن طريق وزارة المالية .

٤ . وقد تلجأ الحكومة الى البنك المركزي حيث يقوم باصدار مبالغ نقدية كبيرة يتم طرحها للتداول لتغطية النفقات العسكرية المتزايدة ، وتلبية طلبات الحكومة الأخرى .

وغالبا ما يؤدي الاصدار النقدي بدون تغطية الى زيادة عرض النقود بصورة أكبر من حجم الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار مما يزيد من معدلات التضخم الذي ينتج عنه انخفاض قيمة العملة ، وانخفاض العملة له وجهان أولهما؛ أنه يشجع على زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ، وثانيهما؛ يرفع أسعار السلع والخدمات في الداخل مما يوجب على الدولة التدخل أحيانا وخاصة في ظروف الأزمات والحرب لتثبيت الأسعار ومراقبة الانتاج والاستهلاك .

هـ . قد تسعى الحكومة الى طلب القروض الخارجية الطويلة الأجل لتمويل وارداتها أثناء الحرب من تلك الدول مع أخذ الحذر والحيلة من أن تؤدي هذه القروض الى ازدياد الضغط على سياسة الدولة الخارجية .

المطلب الرابع :

محظورات السياسة المالية المعاصرة في الاقتصاد الاسلامي :

من خلال دراستنا للسياسة المالية وأدواتها فاننا نجد الكثير منها — يندرج تحت المصلحة العامة التي يؤيدها الشرع الاسلامي وتتمشى مع تعاليمه ، وهناك القليل فقط من هذه الأدوات التي يجب تعديل بعضها والاستغناء عن بعضها لكرهية أو تحريم وهي الاسراف في غرض الضرائب، وفوائد القروض ، والتمويل بالتضخم ، ونعرض في نهاية المبحث الى ما يجب عمله عند الضرورة واشتداد الخطر .

١ . الاسراف في فرض الضرائب :

ان الشريعة قد هيأت للدولة الاسلامية مصادر كثيرة ومتنوعة للحصول منها على إيرادات كافية للمالية العامة ، وقد سبق ذكرها في الباب السابق وهي الزكاة ، وصدقات التطوع ، والخراج والعشور كمصادر دائمة ، كما أن هناك مصادر أخرى متاحة بحسب الظروف والأحوال ، وعلى قدر الحاجة وسد الأزمات كالغنائم والجزية ، والاقتراض والعارية والاجارة وتعجيل الزكاة ، أما الضرائب وهي ما يسمى في الاقتصاد الاسلامي بالتوظيف ، فان كلمة التوظيف تدل على طبيعة

الضرائب ، وهذا يعنى أن الدولة الإسلامية يجب أن تكتفي بمواردها الشرعية ولا تثقل على الأمة بفرض الضرائب ، وأكل أموالهم بالباطل ، فإذا حلت بالأمة أزمة اقتصادية أو حاجة لتمويل حرب أو مشروع اقتصادي ضروري تستلزمه المصلحة العامة ، فإن لم تجد في بيت المال ما يسد الحاجة ، ولا تتوقع إيرادات قريبة تقتضى على حسابها ، فإن للدولة أن تفرض ضريبة تكفي لسد الحاجة كما وكيفاً فإن انتهت الحاجة انتهت الضريبة ، وإن استمرت الحاجة ولم تف الموارد استمرت الضريبة حتى تسد الحاجة ، وإن بقيت سنوات .

٢ . تحريم الفوائد على القروض :

إن تحريم أخذ الفائدة على القرض قد وردت به النصوص ، والحديث عنه قد زخرت به كتب الفقه الإسلامي ، ومن أشهر القواعد الفقهية في ذلك قاعدة : "كل قرض جر نفعا فهو ربا" فلا يجادل في ذلك إلا ذو هوى .

ولكن الإسلام دلنا إلى خير من ذلك وهو القرض الحسن أي القرض بالمعروف بحيث يسترد رأس المال ، والفوائد معنوية أحدها : إسداء المعروف والتكافل والتضامن بين الناس بعضهم بعضاً ، وبين الناس وحكوماتهم التي تقوم على مصالحهم . وثانيها : وهو أهمها احتساب فوائد القرض ثواباً عند الله ، فإن كل قرضين بصدقة كما ورد في الأثر (١) .

ومعنى ذلك أنه يمكن أن تعتمد الدولة الإسلامية على القروض الداخلية من الأفراد والشركات والمصارف التجارية ، وقد تقدم الحديث عن مشروعية الاقتراض . أما القروض الخارجية ، فإذا كانت من دولة إسلامية أو مؤسسات إسلامية لا تأخذ الربا ، فيها ونعمت ، وأما إن كانت من دول أجنبية لا تقدم قروضا إلا بفوائد ربوية ، فإن الدولة الإسلامية لا يمكن أن تقبل ذلك بأي حال من الأحوال لأن فيها معصية لله ورسوله ، أضف إلى ذلك ما يترتب على الاقتراض من دول أجنبية غير مسلمة من التبعية والاذعان السياسي ، مما يجعل الدولة الإسلامية في منزلة اليد السفلى .

٣ . التمويل بالتضخم :

وهو توجيه الأوامر الحكومية إلى مطبعة الخزانة لإنتاج مبالغ هائلة من الورق النقدي لتغطية التزامات الدولة ، والتوسع في إنفاقها وبذخها . والإصدار النقدي الجديد له وجهان أما بطريق مباشر بإصدار الأوامر لطابع النقود . وأما عن طريق ايداع سندات لدى البنك المركزي بحيث يسجل

(١) - سنن ابن ماجه : " كتاب الصدقات ، باب القرض " ٨١٢/٢

الاصدار الجديد كدين على الحكومة اقترضته من البنك المركزي ، والنتيجة واحدة وان بدا وكان الطريقة الأخيرة لها تغطية من سندات الدين .

وتستطيع الدولة بهذا الاصدار التوسع في الانفاق كيما شاءت دون التأثير على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص ، وهذا بالتأكيد سيقود الى التضخم بتناقص القوة الشرائية للنقود ، وزيادة الطلب الكلي مقابل العرض الكلي في الاقتصاد الوطني .

ان الاصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الانفاق ، بدون تغطية حقيقية سيؤدي حتما الى زعزعة الثقة بالنقود مما يكون له عواقب تضخيمية خطيرة .

وغالبا ما يستخدم التمويل بالتضخم في أوقات الحرب ، وللخروج من الأزمات الاقتصادية الخانقة .

وقد مارست كثير من الدول التمويل بالتضخم في الحرب العالمية الثانية ، فمثلا في اليابان بلغت كمية الأوراق النقدية المتداولة في عام ١٩٤٢ نسبة ٩٨٠ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٣٩ ، وبلغت في ألمانيا ١١٧ ٪ في نفس الفترة ، بينما بلغت في بريطانيا ٥٦ ٪ وفي الولايات المتحدة ٧٤ ٪ (١) .

وقد كانت ألمانيا تنشر التضخم النقدي في البلدان التي احتلتها في أوروبا ، فتقوم بطبع واصدار نوع من النقود ، وتجبر بنوك البلد الواقع تحت الاحتلال بقبولها ، وتسليم سلطات الاحتلال ما يقابلها من العملة المحلية بالسعر المقرر ، هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فرضت سلطات الاحتلال الألماني أتاوات باهظة لتمويل نفقات الاحتلال مما اضطر البنوك المركزية في تلك البلدان الى طبع واصدار نقد جديد لدفع تلك الأتاوات .

وهذا المثال قد يكفي للاقتناع بأن الاصدار النقدي لتمويل العجز انما هو بمثابة صكوك مزيفة لا أساس لها ، الا الثقة بالحكومة ، واذا أسئ استغلال هذه الثقة من قبل القائمين عليها فانها ستعود على الاقتصاد الوطني بالخسران بدرجة أكبر من تحقيق المكاسب .

والدولة الاسلامية لها سلطات لا تتجاوز حدود الشريعة الاسلامية؛ والاصدار النقدي لتمويل العجز بدون مقابل حقيقي يعد غشا واحتيالا (٢) ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : " من غشنا ليس منا " ولا أرى حكما لهذا النوع

(١) - فؤاد محمد شبل : " عصب الحرب " ص ١٣٦

(٢) - د . أحمد مجذوب أحمد علي : " السياسات المالية في الاقتصاد الاسلامي " (رسالة دكتوراه) : ص ٣١٠ وما بعدها .

من التمويل غير الغش في المعاملات ، والحكومة الاسلامية أولى بأن تقوم بالنصيحة
لله ولرسوله وللمؤمنين . والله أعلم بالصواب .

القروض الخارجية والاصدار النقدي لتمويل الحرب من وجهة نظر اسلامية :

إذا افترضنا أن الاتفاق وارد على أن القروض الخارجية والتمويل
بالعجز لهما ضرر كبير على الاقتصاد الوطني بما يحدثان من خدش الثقة بقوة
الاقتصاد ، واثقال كاهله بالديون وفوائد الديون ، وتدهور العملة الوطنية
فعما هو الموقف إذا كان وقت الحرب ، ونفدت موارد الدولة ، والحرب سجال ؟
هل نرفض الوسائل المتاحة أمامنا من القروض الخارجية أو الاصدار
النقدي الجديد ، ونلقى بالامة الى التهلكة واحتمال حدوث الهزيمة ؟
إننا نعلم أنه إذا تعارض شران (١) أو ضرران فإن الشرع يقصد دفع
أشد الضررين وأعظم الشرين ، كما نعلم أن الضرورات تبيح المحرمات ، قال
تعالى " فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه . . . " (١) .
فإن خيف دخول العدو بلاد الاسلام ، عندئذ فأن الاصدار النقدي لتمويل
الحرب هو أهون الشرين ولا ينبغي اللجوء الى القروض الأجنبية إذا كانت بفائدة
لأن الفائدة هي الربا المحرم شرعا .
وأما إذا استنفذت جميع الوسائل فإن للامام تقدير المصلحة العليا بحسب ما
يراه شرعا .

(١) - الامام الغزالي : " المستصفى في علم الاصول " ٣٠٤/١

(٢) - البقرة : ١٧٣

المبحث الثاني

السياسة النقدية (١)

تعريف السياسة النقدية

هي مجموعة الوسائل التي تستخدم لإدارة المؤسسات المصرفية والنقدية للسيطرة على الائتمان ، والإصدار النقدي ، وعرض النقود في الأسواق ، وتعمل السياسة النقدية جنباً إلى جنب مع السياسة المالية لتحقيق الأهداف التالية:

- ١ . ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود .
- ٢ . التأثير في مستويات الأسعار النسبية للسلع والخدمات .
- ٣ . التأثير في مستويات الاستهلاك والاستثمار .
- ٤ . مكافحة التضخم والانكماش الاقتصادي .
- ٥ . تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية عن طريق التأثير في توزيع الدخل .

ويعتبر البنك المركزي " مؤسسة النقد " أعلى سلطة نقدية في الدولة ، ولدى هذا البنك من الوسائل والأدوات ما يمكنه من تنفيذ السياسة النقدية المرغوبة .

ومن أهم أدوات السياسة النقدية ما يلي (٢) :

- ١ . تغيير نسبة الاحتياطي النقدي .
- ٢ . عمليات السوق المفتوحة .
- ٣ . تغيير سعر إعادة الخصم (تغيير سعر الفائدة) .

أولاً : تغيير نسبة الاحتياطي النقدي :

يتطلب نظام البنوك التجارية أن يحتفظ كل بنك بنسبة -تحددها السلطات- من ودائع في البنك المركزي بدون فوائد ، لضمان أدنى حد من السيولة لدى البنوك التجارية ، وللتحكم أيضاً في قدرة البنوك التجارية على إيجاد الائتمان ، ويقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي المفروض على البنوك في حالة التضخم ، بينما يعمل على تخفيض هذا الاحتياط في حالة الكساد لزيادة السيولة لدى البنوك ، حتى تعطى مزيداً من القروض مما يساعد في عملية الانتعاش الاقتصادي .

(١) - د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٦٣٨
- د . محمد عبد المنعم عفر : " السياسات الاقتصادية في الإسلام " ص ١١٧
المطبعة العربية الحديثة

١٤٠٠هـ .

(٢) - د . محمد خليل برعي : " مقدمة في النقود والبنوك " ص ١١٦

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة :

يستطيع البنك المركزي أن ينقص أو يزيد الأوراق النقدية المتداولة في الأسواق بشكل يؤثر فيه على حجم الائتمان لدى البنوك التجارية .

وبفضل ماله من قدرات على إصدار النقود ، وما يحتفظ به من أسهم وسندات ، فإنه يدخل سوق الأوراق المالية تاجراً يبيع ويشترى ، فإذا استوجبت السياسة النقدية تقليل السيولة لدى البنوك ، وسحب مبالغ نقدية من التداول في الأسواق فإن البنك المركزي يبيع من حافظة الأسهم والسندات الموجودة لديه في السوق المفتوحة بقدر المبلغ الذي يريد سحبه من التداول ، وهذا في حالات التضخم .

وأما في حالات الكساد فإن البنك المركزي ينزل سوق الأوراق المالية مشترياً ، فلهذه القدرة على إصدار النقود بقدر الكمية التي يريد ادخالها الى التداول في الأسواق ، فيشتري الأسهم والسندات ، ويطرح الورق النقدي في الأسواق مما يتيح زيادة الأرصدة لدى البنوك التجارية فتزيد من حجم ائتمانها كما يزداد النقد المتداول بأيدي الأفراد ، فيساعد ذلك على زيادة الطلب مما يستحث الانتعاش الاقتصادي .

وفي أوقات الحرب فإن البنك المركزي يبالغ جداً في بيع سندات وأذونات الخزنة في أسواق الأوراق المالية لصالح الحكومة حتى تستطيع تغطية النفقات المتزايدة خلال الحرب .

ثالثاً : تغيير سعر إعادة الخصم :

وهو بمعنى آخر تغيير نسبة الفائدة على القروض التجارية التي يعاد خصمها لدى البنك المركزي بموجب أوراق تجارية مثل الكمبيالات ، فمثلاً إذا باعت إحدى الوكالات سيارة بالتقسيط فإنها تأخذ فائدة - مثلاً - ١٠ ٪ مقابل تأجيل الدفع على المشتري ، وتسحب كمبيالة بالمبلغ متضمناً الفائدة ، وبالتالي تقوم الوكالة بخصم الكمبيالة لدى أحد البنوك التجارية بسعر الخصم (الفائدة) ٨ ٪ فرضاً ، والبنك بدوره يعيد خصم هذه الكمبيالة لدى البنك المركزي بسعر إعادة الخصم المعلنة ، ولتكن ٦ ٪ وبهذه الطريقة يصبح البنك المركزي هو المتحكم في زيادة الائتمان في السوق بهذه الطريقة ، فإذا رفع سعر إعادة الخصم الى أكثر من ٦ ٪ أو خفضها الى أقل من ٦ ٪ فإن ذلك ينسحب بالتالي على البنوك ثم على المؤسسات التجارية ، ثم على أسعار البضائع . فإذا رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم الى ٨ ٪ بدلاً من ٦ ٪ فإن البنك التجاري يخصم الكمبيالات لصالح المؤسسات التجارية بنسبة ١٠ ٪ وبالتالي تقوم المؤسسات التجارية برفع

نسبة الفائدة على البيع المؤجل الى ١٢ ٪ بدلا من ١٠ ٪ فبذلك يزيد سعر السلعة المباعة ، مما يؤدي الى نقص الطلب على هذه السلع .

ويستطيع البنك المركزي تشجيع الاستثمار بخفض سعر اعادة الخصم اذا كان الاقتصاد يعاني من الكساد ، كما يستطيع الحد من الانفاق الاستثماري والاستهلاك برفع سعر اعادة الخصم في حالات التضخم .

رابعا : الأدوات النوعية للسياسة النقدية :

تحدثنا فيما سبق عن الأدوات الكمية ، وهناك وسائل أخرى يمكن أن يستخدمها البنك في التأثير في حجم الائتمان المصرفي وتوجيهه بما يتلاءم مع السياسة النقدية ، وتوجد وسائل نوعية ، وأخرى مساعدة لتحقيق هذا الغرض .

فأما الوسائل النوعية فهي مثل فرض أسعار تفضلية لاعادة سعر الخصم وتغيير شروط نسبة الاحتياطي النقدي ، وتستخدم هاتين الوسيلتين لغرض توجيه القروض لصالح قطاع معين يحتاج الى اهتمام زائد عن غيره لتشجيع الاستثمار فيه مثل قطاع الزراعة أو الصناعة أو بناء الطرق .

أما الوسائل المساعدة فهي أدبية قانونية يستخدمها البنك المركزي للتعامل مع البنوك التجارية بحكم أنه بنك البنوك والذي يعمل نيابة عن الحكومة في توجيه السياسة النقدية . وهذه الوسائل هي : الاقتناع ، واصدار التعليمات والرقابة ، والجزاءات بموجب النظام .

محظورات السياسة النقدية :

هناك نوعان من أدوات السياسة النقدية لا يجوز اعتبارهما في تشريعات الاقتصاد الاسلامي ، وهما السندات بفائدة ، وسعر إعادة الخصم .

١ . السندات بفائدة : يمكن للبنك الاسلامي أن يدخل في عمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء الأسهم ، أما السندات فلا بد أن تخلو من الفائدة الربوية أولا ، فلا يجوز أن يشتري أو يبيع البنك المركزي الاسلامي سندات القروض بفائدة .

٢ . سعر إعادة الخصم : وهذه الأداة تنصب على الفائدة على القروض وتنحصر فيها ، توجد بوجودها ، وتنعدم بانعدامها ، فهي اذن لا وجود لها في اقتصاد اسلامي .

وقد أذعننا في الحديث عن فوائد القروض في مبحث السياسة المالية وفي مراجعته الكفاية ان شاء الله .

السياسات النقدية أثناء الحرب من وجهة نظر اسلامية :

ان جميع السياسات النقدية التي يمكن أن يطورها الاقتصاديون يجوز استخدامها بحسب ماتمليه المصلحة العامة بحيث يراعى في تطبيق هذه السياسات الضوابط الشرعية كاجتناب الأساليب المؤدية الى الربا أو الغش والتدليس .

ومن السياسات النقدية التي يتم تنفيذها وقت الحرب ما يلي :

١ . الاصدار النقدي الجديد : وهذا الاصدار قد يكون له تغطية من الذهب أو السلع المعدنية أو الموجودات العينية التي تعتبر ثروة احتياطية ، وقد تضطر الدولة في وقت الحرب الى بيع جزء من موجوداتها واحتياطياتها النقدية لتغطية نفقات الحرب المتزايدة ، وفي نفس الوقت تحتاج الى مزيد من الاصدار النقدي لتمويل الحرب ، وفي هذه الحالة تعتمد قوة العملة على مدى الثقة بالحكومة في الداخل والخارج ، ولذلك فان اتحاد الأمة وتماسك النظام وظهور بوادر النصر تمثل عطاءا معنوياً للعملة يزيد من قوتها الشرائية ، ويحد من جموح التضخم وقت الحرب . أما اذا ضعفت الثقة بالحكومة أو تضاءلت قوتها العسكرية أمام الأعداء فان الاصدار النقدي الجديد لا سند له من مال أو ثقة بالحكومة مما قد يسبب عاملاً من عوامل الهزيمة في الحرب اذا تجاوز حدود المنطق العلمي الاقتصادي .

فلا بد من ايجاد عدد من الضوابط للسيطرة على الاصدار النقدي بحيث تتحقق أقصى فائدة ممكنة لخدمة المصلحة العامة ، والتقليل من احتمالات الأضرار الاقتصادية بسببه .

٢ . قد توجه الحكومة السلطات النقدية الى تخفيض نسبة الاحتياطي المفروض على البنوك التجارية لتشجيعها على منح مزيد من الائتمان للمصانع التي تنتج المواد والسلع الحربية ، واعطاء هذه المصانع ووسائل الانتاج والخدمات ذات الصلة بخدمة المجهود الحربي تسهيلات لتسديد القروض على أقساط مريحة مثلاً .

٣ . وتستخدم السلطات النقدية الوسائل الأدبية والقانونية كالاقناع واصدار التعليمات الى البنوك لدعم القطاعات التي تعزز الصمود الوطني .

أما بعد أن تخف الحرب أوزارها فان البلاد تكون في حاجة الى تضييد جراحها واعاد تعمير مرافقها ، وتنمية اقتصادها ، وتعتمد الدولة الى اتخاذ

مزيج من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية ، ويكون من أهدافها (١):

- ١ . ايجاد تسهيلات مصرفية لكل مشروع يساهم في اعادة البناء والتنمية الاقتصادية .
- ٢ . توفر كافة التسهيلات والاعفاءات لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي ، كما تسعى الى توجيهه لخدمة أهداف الدولة للانعاش الاقتصادي .
- ٣ . تقوم الدولة أحيانا بتخفيض عملتها لتشجيع الصادرات والاقبال من الواردات مما يحقق أهداف الدولة في تنمية وسائل الانتاج الوطني وحمايته وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات مع الخارج .

(١) - د . محمد صقر : " دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي " ص ١١٠
 - د . علي لطفلي : " الاستهلاك الانتاج وموارد الدولة في ظل اقتصاديات الحرب " الأهرام الاقتصادي ، مجلد ١٩٦٨ ، ص ١١٢

الفصل الثاني :

السياسات التجارية

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أنواع السياسات التجارية .
- المبحث الثاني : أدوات السياسة التجارية .
- المبحث الثالث : الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية والجماعية .

الفصل الثاني

السياسات التجارية

مقدمة في التجارة الدولية : (١)

التجارة الدولية عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول ، فالدولة الواحدة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع والخدمات ، وذلك لعدم توفر الموارد الطبيعية لسلعة ما في أرضها أو لعدم حصولها على القدرة العلمية والخبرة اللازمة لإيجاد مثل هذه السلعة بمجهودات محلية ، كما أن بعض الدول لا تستطيع تمويل انتاج جميع السلع والخدمات ، وان استطاعت انتاج بعضها فقد يكون بتكلفة غير اقتصادية .

ولذلك فان التجارة الدولية تساعد الدول على التبادل التجاري بينها والتخصص بإنتاج الخدمات والسلع التي تتمتع بمزايا نسبية مقارنة بالدول الأخرى ، وبهذا تزداد انتاجية مواردها الاقتصادية ، مما يحقق بالتالي زيادة كبيرة في الناتج الاجمالي ،

خصائص التجارة الدولية : (٢)

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بالخصائص التالية :

- ١ . صعوبة انتقال عناصر الانتاج : فهناك عوامل تحد من حرية وحركة انتقال السلع والخدمات مثل الحدود الجغرافية والسياسية واختلاف اللغــــــــــــة والثقافة ، واختلاف طرق مزاولة النشاط الاقتصادي ، وقوانين العمل والاستثمار وقوانين الضرائب ، وقوانين الهجرة ، وأنظمة الحكومة .
- ٢ . اختلاف وحدة النقود ، ونظام النقد من دولة الى أخرى .
- ٣ . اختلاف النظم السياسية والاقتصادية : اذ تتأثر بالمواقف السياسية لكل دولة تسعى لحماية مصالحها طبقا للمواقف الدولية الطارئة والمتغيرة .

الآثار الاقتصادية للتجارة الدولية (٣) :

تعتمد التجارة الدولية كما وكيفا على طبيعة السياسة التجارية

- (١) - د . راشد البراوي : " الموسوعة الاقتصادية " ص ١٤٩
- د . علي حافظ منصور : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ١٧٢
- د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٨٦١
- McConnell : " Economics " : P . 815
- (٢) - د . علي حافظ منصور : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ١٠
- McConnell : " Economics " : P . 815
- (٣) - د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٨٨٥
- Economics : P . 821

المتبعة ، كما تؤثر وسائل النقل والمواصلات على حركة وحجم التبادل التجاري .
وعلى أي حال فإن للتجارة الدولية مهما كان حجمها أو نوع السلع والخدمات التي
تتضمنها - لها آثارا اقتصادية على ما يلي :

١ . تخصيص الموارد والانتاج :

اذ أن التجارة الدولية تتيح لكل دولة أن تحول مواردها من انتاج
السلع التي لديها فيها تخلف اقتصادي أو فني وتوجه الى انتاج السلع التي
تتمتع في انتاجها بمزايا نسبية .

٢ . يؤدي التخصص في التجارة الدولية الى التأثير في أسعار السلع نحو
التساوي في الدول المتعاملة .

٣ . كما يؤدي التخصص في انتاج السلع ذات المزايا النسبية ،
والتجارة الدولية الى اتجاه أسعار الموارد الى التساوي في الدول المتعاملة .

تعريف السياسة التجارية :

ما هي السياسة التجارية ؟
هي مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية
بقصد تحقيق أهداف معينة (١) .

أهداف السياسة التجارية :

- ١ . تنمية الاقتصاد الوطني الى أقصى حد ممكن .
- ٢ . تثبيت سعر الصرف لعملة الدولة .
- ٣ . توازن ميزان المدفوعات أو رجحانه لصالح الدولة .
- ٤ . تحقيق التوظيف الكامل لمواردها .
- ٥ . تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل .

(١) - د . عادل حشيش : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٧٠
- د . علي حافظ منصور : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ١٧٢
- د . أحمد جامع : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ج ١ ، ص ٩٦

المبحث الأول

أنواع السياسات التجارية (١)

تنقسم السياسات التجارية الى قسمين هما :

١ . سياسة حرية التجارة .

٢ . سياسة حماية التجارة .

وأكثر الدول تتبع سياسة وسطى تجمع بين الحرية والحماية بحسب

ما تمليه المصلحة العامة لكل دولة ، وما تنظمه العلاقات الدولية .

أولا : سياسة حرية التجارة :

في هذه السياسة لا تتدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، والحرية التجارية صورة مطلقة لا تكاد تتحقق إلا في جزيرة واحدة وهى هونغ كونج- المستعمرة البريطانية في الصين .

حجج أنصار حرية التجارة :

١ . تحقيق التخصص في الانتاج وتقسيم العمل في الدولة ، بحيث تخصص في انتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والاقتصادية بتكاليف منخفضة بالمقارنة بالدول الأخرى .

٢ . الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية: إذ أن السلع التي لا يمكن انتاجها في الداخل الا بتكاليف مرتفعة تستورد من الخارج بتكاليف أقل مما يوفر زيادة في الدخل الحقيقي ، ويعود نفعه على المواطنين .

٣ . تشجيع التقدم الفني : إذ أن مجال التصدير يؤدي الى اتساع الأسواق وتنافس الدول على انتاج وتصدير السلع مما يساعد على زيادة الانتاج وتشجيع البحث العلمي لتحسين وسائل الانتاج ، وإذا أريد المحافظة على الأسواق وكسب المزيد منها فان ذلك يستدعي تطوير الانتاج بصفة مستمرة للمحافظة على تفوق الجودة ، وانخفاض الأسعار .

٤ . الحد من قيام الاحتكارات : ان حرية التجارة لا تسمح لأحد باحتكار السوق إذ أن السوق يوفر بدائل للسلعة يمكن للمستهلك اختيار أفضلها بالنسبة له ، ولو أن دولة عزلت السوق المحلية وأقفلتها في وجه التجارة الخارجية فان ذلك سيؤدي بالشركات المحلية الى احتكار السوق والبيع فيه كما تشاء دون أن تخشى منافسة البضائع الأجنبية .

(١) - د . عادل حشيش : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٧٢

- د . أحمد جامع : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٩٦

- د . سامي خليل : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ص ٨٨٩

- د . علي حافظ منصور : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ١٧٣

- ٥ . اتساع الأسواق نظرا لحرية التجارة يؤدي الى تحقيق مزايا الانتاج الكبير ، والوصول الى الحجم الأمثل للانتاج .
- ٦ . الحماية تؤدي الى سياسة افقار الغير . اذ أن فرض الحماية الجمركية أمام السلع والخدمات من دولة أخرى سيؤدي الى نقص حجم الانتاج في هذه الدولة المصدرة ، وتفشي البطالة بين العمال، ولكن الحرية ستزيد من الصادرات وانعاش الاقتصاد .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية :

وهي اخضاع التبادل التجاري لسلطة الدولة ، وتقبيده بتطبيق اجراءات لحماية المنتجات الوطنية أو زيادة الابرادات ، أو لأغراض حربية وضغوط سياسية ويحتج المؤيدون لسياسة الحماية بحجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية .

١ . الحجج غير الاقتصادية :

أ . حماية الصناعات الاستراتيجية ، التي تحتاجها الأمة للدفاع عن نفسها وقت الحرب ، فبالرغم من أن الصناعة العسكرية ضرورية لحماية منجزات الوطن الا أنها لا تزدهر في ظل المنافسة بل لا بد من حماية تجارية تحميها من منافسة الصناعات الأجنبية ، ومثل ذلك يقال على الصناعات الاستراتيجية الأخرى كصناعة المنتجات البترولية ، ومصانع الحديد والصلب ، ومصانع التجهيزات المدنية ذات الأهمية كمصانع السيارات والملابس وغيرها .

ب . حماية القطاع الزراعي : للمحافظة على طبقة المزارعين وخاصة في البلدان التي تؤهلها ظروفها في ظل الحرية التجارية الى التخصص الصناعي ، فيؤدي ذلك الى انقراض الزراعة تدريجيا ، فلا بد للدولة من حماية المنتجات الزراعية الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وهذا بدوره يوفر المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب .

ج . المحافظة على أصالة الشعوب . فان سياسة الحماية التجارية يعطي الدولة حق الاشراف على العلاقات التجارية ، ورفض ما لا يصلح للتمشي مع تقاليدها ومبادئها الخلقية .

٢ . الحجج الاقتصادية لأنصار الحماية نورد أهمها فيما يلي :

أ . حماية الصناعات الناشئة . تحتاج الصناعات الناشئة الى وقت طويل لاكتمال نموها والوصول الى درجة الانتاج الكبير ، وتخفيض النفقات ولذلك فهي تحتاج الى حماية بفرض رسوم جمركية ترفع من سعر السلع المشابهة المستوردة من الخارج حتى تباع السلعة المنتجة محليا بثمن منافس ، يغطي نفقة الانتاج المرتفعة .

ب . اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية : ان فرض الرسوم الجمركية

على الواردات يشجع المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها في الوطن واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ج . تنوع الانتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: ان التخصص في انتاج المزيد من السلع دون الاعتماد على حرية الاستيراد سيقلل من مخاطر الخصار الاقتصادي ، وقطع خطوط المواصلات الدولية في حالة الحرب ، كما سيقلل من الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد اذا ما ارتفعت أثمان السلع المستوردة .

د . تحسين مستوى العمالة : ان فرض الرسوم الجمركية على سلعة ما سيحول الطلب على سلعة بديلة محلية مما يساعد على تشغيل العمالة الوطنية ويزيد من فرص الاستثمار في الداخل لمزيد من الصناعات الجديدة .

هـ . تحسين معدل التبادل . ان الطرف الأجنبي المصدر للسلعة هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء الرسوم الجمركية لأنه سيضطر الى تخفيض أثمان صادراته الى الدولة ، وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأسعار أقل من ذي قبل مما ينتج عنه تحسنا في معدل التبادل التجاري .

و . الحصول على إيراد لخزانة الدولة : قد يصعب التمييز بين الرسوم الجمركية التي تفرض بقصد الحصول على إيراد ، وتلك التي تفرض بقصد الحماية ، ولكن كليهما سيوفر إيرادا لخزينة الدولة من جمركة البضائع المستوردة .

ز . المعاملة بالمثل : فاذا لجأت دولة الى فرض الرسوم الجمركية على وارداتها لحماية منتجاتها أو تحقيق إيراد معين ، فان للدول الأخرى الحق في فرض رسوم مشابهة معاملة بالمثل .

السياسة التجارية في ظروف الحرب :

ان من عادة الدول أن تخطط سياساتها الاقتصادية في وقت السلم لتشمل خطط الاستعداد الاقتصادي للحرب لأن تعزيز القوة العسكرية عامل مهم في ضمان استمرار السلام ، كما أن الحرب قد تنشب أحيانا بين الدول لأسباب تتعلق بالسيادة أو بسبب أطماع اقتصادية أو أسباب أخرى .

ولهذا فان انتهاج الدولة لسياسة حماية صناعاتها الناشئة، ومنتجاتها الزراعية أمر ضروري لأنها ليست في مستوى حجم الانتاج الكبير، وقد تكون أقل جودة من المنتجات الأجنبية بحيث لا تستطيع منافستها في سوق حرة . كما تسعى الدولة من خلال الحماية التجارية الى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي للأسباب الآتية :

١ . التقليل من آثار الحرب الاقتصادية التي يشنها العدو لمنع

استيراد المواد الاستراتيجية .

٢ . توفير المواد الحربية من الانتاج المحلي ما أمكن لتحقيق الصمود

الوطني .

٣ . تمديد الفاض للحصول على النقد الأجنبي وتعزيز ميزان المدفوعات

المبحث الثاني

أدوات السياسة التجارية (١)

تستخدم الدولة في تطبيق علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى وسائل متنوعة منها ما يؤثر مباشرة على أسعار الصادرات ، والواردات ، ومنها ما يؤثر على كمية السلع المتبادلة ، ومنها ما يتعلق بإجراءات تنظيم إدارية للتبادل التجاري .

القسم الأول : الوسائل السعرية :

ومن أهمها : الرسوم الجمركية ، والإعانات، وسياسة الإغراق ، والرقابة على الصرف .

أولا : الرسوم الجمركية :

وتعد أهم وسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية ، وتعرف بأنها ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تفرضها الدولة على السلع المارة بحدودها الجمركية سواء كانت صادرات أو واردات .

وهي إما نوعية تفرض كمقدار ثابت من المال على كل وحدة من السلع ويختلف مقدارها بحسب اختلاف أنواع السلع .

أو قيمية ، فتكون نسبة ثابتة من قيمة السلعة المارة ، وهذه أكثر انتشارا من الضريبة النوعية .

وتفرض الرسوم الجمركية لغرض الحصول على إيرادات للخزينة ، كما قد تفرض لغرض حماية المنتجات الوطنية ، ولكنها في نفس الوقت ستدر إيراد للخزينة ، وكل ضريبة جمركية لابد لها من أثر يتعلق بالحماية ، وأثر يتعلق بالإيراد .

الآثار المترتبة على الرسوم الجمركية :

٢ . الأثر على حماية السلعة المنتجة محليا :

- (١) - د . أحمد جامع : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٢٩
 - د . عادل حشيش : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٩١
 - د . محمد إبراهيم غزلان : " موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٢٥

ولو كانت الرسوم الجمركية مفروضة على سلعة لا مثيل لها في الانتاج المحلي ، فهنا لن يكون لها أثر في الحماية .

ب . الأثر على الاستهلاك :

وقد يكون الأثر على المستهلكين في الدولة أو في اقليم منها فقط حيث تستورد السلعة ، كما أن هذا الأثر مفيد بحالة السلع في الصناعات المحلية الناشئة ، ويمكن قياس هذا الأثر بمدى قدرة الصناعة الناشئة على البقاء بدون حماية جمركية .

ج . الأثر على إيرادات الدولة :

فان الرسوم الجمركية كانت منذ زمن بعيد ، وحتى أيامنا هذه مصدر إيراد مهم للدولة بسبب سهولة ادارتها ،

د . الأثر على إعادة توزيع الدخل :

لأن الدولة عندما تفرض رسوما على دخول وخروج أموال التجار فهي تقتطع من فوائض أموالهم للصرف على المصالح العامة التي يستفيد منها كـل المواطنين .

هـ . الأثر على نسبة التبادل التجاري الخارجي :

ان الرسوم الجمركية على سلعة ما تساعد في خفض ثمن السلعة في الدولة المصدرة ، وعلى الجانب الآخر فان المستهلك في الدولة المستوردة يتحمل ثمنا أعلى يقابله الارتفاع في الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من الرسوم الجمركية .

ويتوقف مقدار الكسب الذي تحققه الرسوم على مدى رد فعل الدول الأخرى ، فان قوبلت المعاملة بالمثل في أخذ الرسوم فان المحصلة النهائية في التجارة الدولية على السلع المعنية سيكون صفراً لا مبرر له .

الرسوم الجمركية هي العشور في الاسلام :

إذا نظرنا في باب العشور فيما سبق بحثه وجدنا أن الدولة الإسلامية تأخذ بسياسة حرية التجارة وحماية التجارة معا ، وقد قلنا أن سياسة حرية التجارة لا وجود لها تقريبا في العالم المعاصر ، ونقول هنا أن الدولة الإسلامية أخذت بالسياستين وطبقتهما ، فان سياسة حرية التجارة المطلقة طبقتهما الحكومة الإسلامية بين أقاليمها ، وليس على المسلمين عشور، الا تجارة المسلم اذا عبر بها من أو الى الدولة الأجنبية، فانها تعشر اذا لم يكن قد زكاه، فهي على المسلم بمثابة عوض عن الزكاة .

وهنا يجب أن نبين أمرا هاما وهو أن صادرات الدولة الأجنبية التي تمر

عبر أراضي دولة اسلامية لمجرد العبور ، ويستمر تصديرها إلى بلد اسلامي ثان وهو ما يسمى بتجارة الترانزيت فانه لا ينطبق عليها حكم تجار المسلمين في بلادهم . أما اذا استوردها المسلم من بلد أجنبي ، ودفع عليها العشور في بلده وأراد تصديرها الى بلد اسلامي ، فانها تأخذ حكم تجارة المسلمين في بلادهم وتنطبق عليها شروط التجارة الحرة .

ويراعى في فرض الرسوم الجمركية (العشور) مبدأ المصلحة ، فإذا فرضت على صادراتنا رسوم جمركية فيجب أن نفرض ضريبة المثل على وارداتنا من تلك الدولة حتى نلغي الأثر السلبي على صادراتنا ، ولكن اذا كانت وارداتنا من السلع الضرورية كالغذاء ، والمواد الأولية اللازمة لتشغيل مصانعنا فقد يتم اعفاؤها أو فرض رسوم بسيطة عليها لتشجيع استيرادها ، وأحيانا قد تلجأ الدولة الاسلامية الى فرض رسوم عالية على بعض البضائع المستوردة اما لأنها ——— الكماليات التي يقصد منها الترفيه ، أو لحماية منتجاتها المحلية من المنافسة أو لمنع اغراق أسواقها بمنتجات من دولة معينة ، فلا بد من مراعاة جلب المنافع ودفع المضار والمفاسد ، وذلك يتم بوضع السياسة الجمركية طبقا للمصلحة .

وفي ظروف الحرب تستخدم الرسوم الجمركية للحد من الواردات للسلع
الكمالية وتقييد استهلاكها ، ولغرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الوطنية التي يراد الحد من تصديرها لأغراض استراتيجية ، بينما تخفض الرسوم على ——— المنتجات الوطنية التي ترغب الدولة في زيادة الصادرات منها لزيادة إيراداتها من النقد الأجنبي وتحسين ميزانها التجاري مع الدول الأخرى . كما تعتمد الدولة على إعفاء وارداتها من السلع الضرورية التي تحتاجها تشجيعا لتوفيرها وقت الحرب

ثانيا : سياسة إعانة الصادرات : (١)

تقوم الدولة بتقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة تتمثل في منح المشروع الخاص امتيازات كالقروض بدون فوائد ، أو إعفاء الصادرات من الرسوم أو جزء منها ، أو تحمل التكاليف لعرض السلع المنتجة في المعارض الدولية الى غير ذلك .

وهذه الإعانات ستدعم قدرة المنتجين المحليين على المنافسة في الأسواق الخارجية ، وتزيد الدولة من دعم صادراتها أثناء الحرب لزيادة تحسين ميزان

مدفوعاتها والحصول على العملات الأجنبية التي تحتاجها لشراء تموينات ومعدات الحرب .

ثالثا : سياسة اغراق السوق الخارجية : (١)

انتهاج سياسة تعمل على التمييز بين أسعار السلع في الداخل وأسعارها في الخارج ، فتقوم الدولة بخفض أسعار السلع المصدرة الى سوق معينة بحيث تكون في مستوى تنافس مع السلع الأجنبية المماثلة .

والغرض من سياسة الاغراق هو اما فتح أسواق جديدة ، أو تعزيز وجود الصادرات في سوق حالية مع العمل على زيادة حصتها من السوق .

ويتم تعويض الخسارة عن التخفيض برفع الأسعار في السوق المحلية التي غالباً ما تكون محتكرة في مثل هذه الحال .

وسياسة الاغراق تطبق في الآجال القصيرة ، وغالباً ما تستخدم في حالة حرب أسعار مع المنافسين لجبارهم على التخلي عن السوق ، أو الوصول الى الاتفاق الاحتكاري بينهم لاقتسام الأنصبه في السوق المتنافس عليها .

وفي حالة الحرب تطبق سياسة الاغراق كجزء من الحرب الاقتصادية لحرمان العدو من بعض الأسواق الخارجية التي كان يتمتع بها ، كما تهدف الى منعه من الوصول الى أسواق جديدة .

رابعاً : الرقابة على الصرف :

يعتبر كأحد وسائل الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية ، وهي مجموعة قواعد تضعها السلطات العامة لتنظيم عرض وطلب النقد الأجنبي ، ويحدث هذا بصورة أكبر في البلدان الاشتراكية ، كما تشدد الاجراءات في وقت الحرب بهدف منع التلاعب في الأسواق المالية ، ومنع تسرب وهروب رؤس الأموال الى الخارج للتقليل من الاضطراب في الأوساط المالية والنقدية .

القسم الثاني : الوسائل الكمية : (٢)

وتشمل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد .

-
- (١) - د . عادل أحمد حشيش : "العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢٠٥
 - د . راشد البراوي : "الموسوعة الاقتصادية " ص ٦٠
 - د . حسين عمــــر : "موسوعة المصطلحات الاقتصادية " ص ٣٧
 (٢) - د . عادل حشيش : "العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢١٧
 - د . محمد ابراهيم عزلان : "موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٣٤

أولاً: نظام حصص الاستيراد :

تفرض الدولة قيوداً على الاستيراد بحيث تحدّد الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها من سلح معينة .

وتتجه الدول الى فرض حصص الاستيراد على السلع بدلا من الرسوم الجمركية عند حدوث الأزمات وفترات الحروب ، اذ يساعد نظام الحصص على إعادة التوازن وتحسين ميزان المدفوعات مع الخارج ، والعمل على استيراد السلع الضرورية فقط

ثانياً : تراخيص الاستيراد :

يستخدم هذا الأسلوب لفرض حصص على استيراد سلح معينة من دولة معينة ، دون الاعلان عن نظام الحصص ، كما يستخدم لمنع استيراد سلح معينة ، أو صادرات دول معينة الى البلاد ، ويتم ذلك برفض الطلب الذي تقدم به من يطلب الترخيص لاستيراد سلح كمالية وقت الحرب مثلاً . ويعتبر نظام التراخيص مكملاً لنظام الحصص .

القسم الثالث : الوسائل التنظيمية للسياسة التجارية : (١)

وتمثل هذه الوسائل في مجموعها الاطار القانوني الدولي لتنظيم المبادلات التجارية الدولية ، وتشمل المعاهدات التجارية ، والاتفاقيات التجارية ———— واتفاقيات الدفع ، واجراءات الحماية الادارية .

أولاً : المعاهدات التجارية :

هي اتفاقيات سياسية اقتصادية تعقد بين دولتين أو أكثر عن طريق وزارات الخارجية لتنظيم العلاقات التجارية بينها ، وتشتمل على مبادئ عامة وقواعد للتعامل بين الأطراف ، وقد تتضمن مبداءً أو أكثر من المبادئ التالية :

أ . مبدأ المساواة : في حقوق الأشخاص أو من حيث تبــــــــــــــــادل المنتجات في كل دولة بمثل ما يتمتع به مواطنوها أو منتجاتها .

ب . مبدأ المعاملة بالمثل : فكل ميزة يمنحها أحد طرفي المعاهدة لأشخاص أو منتجات الطرف الآخر ، يجب أن تقابل من الطرف الآخر بالمثل .

ج . مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : وهو أن يتفق الأطراف أن يمنحوا مواطني أو منتجات كل طرف جميع المزايا التي يتمتع بها مواطنــــــــــــــــوا أو منتجات دول أخرى ، بحيث تتمتع الأطراف بأفضل معاملة قائمة ، ويستثنى من ذلك المميزات القائمة على علاقات خاصة مثل العلاقات بين دول الكومنويلث

أو الميزات بين دول اتحاد جمركي ، وما شابه ذلك .

وتتجه المعاهدات التجارية الى خدمة الأغراض الحربية بحيث تضمن استمرار تدفق السلع الضرورية وقت الحرب ، وتهدف الى حرمان العدو من السلع التي يحتاجها لتعزيز الصمود عنده .

ثانيا : الاتفاقيات التجارية :

وتعقد بين دولتين أو أكثر ، وتتميز الاتفاقيات عن المعاهدات

بالخصائص التالية :

- ١ . أجلها قصير حيث أنها تكون لمدة سنة واحدة عادة .
- ٢ . تتناول أمورا تجارية تفصيلية .
- ٣ . يتم توقيعها بين وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- ٤ . يلحق بها قوائم بسلع التصدير أو الاستيراد .
- ٥ . تنشأ لجان مشتركة للإشراف على تنفيذها ومتابعتها ، وتسوية ما قد ينشأ من خلافات ، واقتراح تمديدها أو تعديلها .

ثالثا : اتفاقيات الدفع :

هي اتفاقيات بين دولتين تنظم كيفية أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية . وقد تلحق هذه الاتفاقيات باتفاقيات تجارية بين البلدين . وتتضمن اتفاقية الدفع ما يلي :

- ١ . تحديد نوع العملة التي تتم تسوية العمليات على أساسها .
- ٢ . تحديد سعر الصرف الذي تتم بموجبه المدفوعات ، ويكون عادة سعر الصرف الرسمي على أساس وزن الذهب أو عدد الدولارات المقابلة للعملة الوطنية .
- ٣ . فتح حسابات في البنوك المركزية للمبالغ المستحقة لكل من البلدين ، وتسوية الفرق في فترات دورية ، أو في نهاية الاتفاق .
- ٤ . تحديد تسوية هذا الفرق ، ويكون عادة بعملة دولية .
- ٥ . تحديد هامش كحد أقصى للفرق بين جانب الدائن وجانب المدين .
- ٦ . تحديد فترة الاتفاق وكيفية تمديده أو تعديله ، والعمليات التي تشملها وتخدم الاتفاقيات التجارية كأداة مناسبة في ظروف الحرب نظرا لأن أجلها قصير ، وتشتمل على قوائم وبيانات تفصيلية للسلع التي يتفق الطرفان على تداولها في التبادل التجاري .

رابعاً : إجراءات الحماية الادارية : (١)

هذه الاجراءات هي وسائل حماية ادارية للتجارة الخارجية تتخذها سلطات الحكومة بناء على نصوص تشريعية محلية تمكنها من اتخاذ مواقف معينة لحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة .

وتستخدم هذه الاجراءات في حالات لا يصلح تطبيق التدابير الحمائية فيها بموجب القوانين والاتفاقيات الصريحة .

وأهم هذه الاجراءات هي :

- ١ . التعنت في تصنيف السلعة المستوردة ، وفي تطبيق التعرفة الجمركية المناسبة عليها ، مما يتسبب في تعطيل التخليص الجمركي على البضائع أو عدم فسحها نهائياً بغرض حماية المنتجات المحلية .
- ٢ . التعنت في تقدير قيمة الواردات .
- ٣ . التعنت في تطبيق اللوائح الصحية : مثل رفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة كالتلوث بالاشعاع أو غيره .

٤ . التمييز في أسعار النقل :

مثل أن تفرض السلطات أسعار مرتفعة لنقل البضاعة المستوردة من الميناء الى داخل البلاد .

٥ . عرقلة نشاط المندوبين التجاريين :

مثل الابطاء في اجراءات الاقامة ، وفرض رسوم عالية على العينات التجارية التي يحملها المندوب .

٦ . مقاطعة المنتجات الأجنبية : مثل القيام بحملة دعاوية لمقاطعة بضائع أجنبية من دولة معينة ، وتشجيع وحث المواطنين على امتثال المقاطعة .

وعادة ما تكون هذه الاجراءات الحمائية الادارية أشد وطأة أثناء الأزمات والحروب ضد الدول التي لا تتضح مواقفها ازاء العدوان ، فتكون هذه الاجراءات نوعاً من الضغط لاستمالة الدول المحايدة من موقف القوة .

المبحث الثالث

الاتفاقيات التجارية الشنائية والجماعية :

استعرضنا في المبحث السابق أدوات السياسة التجارية ، وذكرنا من ضمن الأدوات ، الاتفاقيات التجارية بشكل مقتضب .

وهنا نسلط مزيدا من الضوء على أنواع الاتفاقيات التجارية من حيث عدد الأطراف المشتركة فيها ، وذلك لأنها أبرز مظاهر التعاون الاقتصادي الدولي .
كما نعرض في هذا المبحث نماذج الاتفاقيات أو المنظمات التي نشأت لخدمة التعاون الاقتصادي في المجالين الاقليمي والدولي .

المطلب الأول : الاتفاقيات الشنائية : (١)

كانت الاتفاقيات الشنائية أهم الوسائل الدولية لتحقيق التعاون الاقتصادي ، بحيث تتم المفاوضات المباشرة بين دولتين، كل منهما بحاجة إلى استيراد مواد أو سلع أو خدمات من الدولة الأخرى .
فمن المؤكد أن الدولة الواحدة لا يمكن أن تتوفر لديها كل الموارد الضرورية لحاجة السكان ، كما لا تستطيع أن تنتج كل السلع ، وذلك لاختلاف الظروف المناخية ، وبالتالي اختلاف التوزيع الجغرافي للأقطار وأنواع التربة ، ونوع الخامات المتوفرة ، كما تختلف المهارات البشرية طبقا لمستوى التقدم العلمي والحضاري .

وخذ مثلا الهند وسيلان تنتجان الشاي ، واليمن والحبشة والبرازيل تنتج البن ، وأندونيسيا تنتج المطاط ، وجنوب أفريقيا والاتحاد السوفييتي ينتجان الذهب ، والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وغيرهما من الدول الصناعية تنتج الطائرات المدنية والحربية ، إلى غير ذلك مما تكون الحاجة ماسة للحصول عليه من جميع دول العالم عن طريق التبادل التجاري .

وان كان بمقدور دولتين أو أكثر إنتاج سلعة معينة من نفس النوع فإن حاجة التبادل لا تزال قائمة بفعل المزايا النسبية للتخصص في الإنتاج (٢) .
وتتضمن الاتفاقية الشنائية في قيام مفاوضات مباشرة لتعديل ومواءمة سياساتهما التجارية للوصول إلى اتفاق شنائي يحدد الترتيبات التجارية بينهما ويشتمل على قوائم السلع القابلة للتصدير والاستيراد ، كما يلحق بها اتفاقية

(١) - جيمس س . أنجرام : " المشكلات الاقتصادية الدولية " ص ١٢

- د . عبدالواحد محمد الفار: " أحكام التعاون الدولي " ص ٢٧٧

- د . وجدي حسين : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١١٢

- د . ابراهيم محمد الفار: " السياسة التجارية الخارجية " ص ٩٥

(٢) - جيمس س . أنجرام : " المشكلات الاقتصادية الدولية " ص ١٣

دفع تبين طريقة تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري ، وفيه يتم تحديد العملة وسعر الصرف ، وفتح حساب تصفية الحقوق والديون الناتجة عن التبادل ، كما يحدد نوع العمليات التي يغطيها الاتفاق ، والمدى الزمني وطريقة تجديد هذا الاتفاق ، أو تعديل بعض مواد .

وغالبا ما يسبق الاتفاقيات التجارية نوع من المعاهدات السياسية طويلة المدى يتحدد فيها مبادئ تقوم عليها العلاقات السياسية والتجارية وأنواع التعاون الأخرى بين الدولتين ، وتشتمل هذه المعاهدات على نصوص رئيسية تحتوي: (١)

١ . تكافؤ الفرص بين الطرفين ، وعدم ادخال اعتبارات أخرى كالاحتكار أو الاغراق أو الاستغلال .

٢ . تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، بحيث يحصل كل طرف على كافة المزايا التي تعطيها الدولة للدول الأخرى سابقا أو لاحقا .

٣ . المعاملة بالمثل بين رعايا و سلح الطرفين المتعاقدين .
وقد بالغت الدول في استخدام الاتفاقيات الشنائية بعد الحرب العالمية الثانية حين تدهورت التجارة الدولية (٢) ، وصاحب كثرتها انتشار نظام الرقابة على الصرف الأجنبي .

وقد أدت هذه الاتفاقيات الشنائية الى ظهور ما عرف باتفاقيات الشراء وهو عبارة عن احتكار مزدوج للتبادل التجاري الاجمالي بين حكومتين .

وعقدت المانيا مجموعة من الاتفاقيات الشنائية في فترة الاستعداد للحرب العالمية الثانية من أجل توفير مستلزمات الحرب من معدات ومواد أولية (٣)

ومع اشتداد التنافس الدولي على المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع ، وكذا التنافس على الأسواق لتصريف السلع والمنتجات المصنعة ، ظهرت الحاجة لاعادة تنظيم العلاقات التجارية والمالية مما أتاح المجال لظهور تنظيمات إقليمية وأخرى دولية سنعرضها تباعا .

ويوجه الى الاتفاقيات الشنائية انتقادات منها :

١ . قد يستغل الطرف القوي الاتفاقية لخدمة أغراض سياسية ، كما قد يجعل من الاتفاقية رابطا احتكاريا تكون فيه اقتصاديات الطرف الأضعف تابعا على

الدوام .

- (١) - د . عبدالواحد محمد الفار : " أحكام التعاون الدولي " ص ٢٧٧
- د . ابراهيم محمد الفار : " السياسات التجارية الخارجية " ص ٩٥ - ٩٧
- (٢) - د . وجدي محمود حسيب : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢١٣
- (٣) - د . وجدي محمود حسيب : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢١٤

٢ . كما أن للاتفاقيات الشنائية ضرراً على التخصص الدولي الذي يقوم

على مقارنة الأثمان النسبية في الأسواق الدولية في ظل المنافسة (١) .

المطلب الثاني :

الاتفاقيات الاقليمية :

إذا كانت الاتفاقيات الشنائية هي الصورة التقليدية للتعاون الدولي التجاري ، فإن تجارب اقتصاديات الحرب العالمية الأولى ، والتنافس الشديد على مصادر المواد الأولية ، واقتسام الأسواق العالمية لتصرف المنتجات ثم الكساد الكبير الذي حل في الدول الصناعية في بداية ١٩٢٩م كل ذلك قد أثبت عدم كفاية الاتفاقيات الشنائية لصور التعاون الدولي الجديد ، وأصبحت المشاكل الاقتصادية من التعقيد بمرور الوقت بحيث يتعذر الحل إلا باشتراك عدة دول للتعاون في حلها . (٢)

وأول ما نشأت الاتفاقيات الاقليمية كانت بين الدول الأوروبية الغربية ثم ما لبثت أن انتشرت بين دول اقليمية أخرى في مختلف قارات العالم وتأخذ الاتفاقيات الاقليمية صوراً عدة منها :

منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والوحدة الاقتصادية ، وسنعرض هذه الصور عند دراسة أنواع التكامل الاقتصادي في الباب الأخير من البحث .

وفيما يلي نعرض لنموذجين من نماذج الاتفاقيات الاقليمية ألا وهما :
معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول أعضاء جامعة الدول العربية ، ثم الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، ومسألة التعاون العسكري في مجلس التعاون .

النموذج الأول : معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول

العربية : (٣)

أبرمت هذه المعاهدة في ابريل ١٩٥٠م بين الدول المشتركة في عضوية الجامعة العربية لمحاولة اكمال أوجه النقص التي كانت في ميثاق الجامعة العربية في المجالين الدفاعي والاقتصادي ، وقد أنشأت الجامعة العربية عدداً من

(١) - د . وجدي محمود حسين : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ٢١٤

(٢) - د . عبدالواحد محمد الفار : " أحكام التعاون الدولي " ص ٢٩٠

- د . ابراهيم محمد الفار : " السياسات التجارية الخارجية " ص ١٠٤

(٣) - د . محمد الدقاق : " المنظمات الدولية " ص ٣٣٢

المجالس والادارات لتنفيذ هذه الاتفاقية في المجالين الدفاعي والاقتصادي .

١ . الدفاع المشترك :

الغرض من الدفاع المشترك هو الدفاع عن كيان الشعوب العربية ، وصيانة الأمن العربي وفقا لميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق الأمم المتحدة .
وللدفاع المشترك جانبان هما: فض المنازعات بالطرق السلمية، ومواجهة العدوان المسلح الذي يقع على احدى أو بعض الدول الأعضاء، ومقاومته بالقوة العسكرية .
وقد انبثق عن هذه المعاهدة المجالس والهيئات التالية : (١)
١ . مجلس الدفاع المشترك : يتكون من وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء .

ب . اللجنة العسكرية الدائمة : تتكون من ممثلين دائمين لهيئات الأركان العربية ، ويكون مقر هذه اللجنة الدائم في الجامعة العربية ، ومهمتها تنظيم خطة الدفاع المشترك ، وتهيئة وسائله وأساليبه ، وتقديم الاقتراحات حول التعبئة والتنظيم وحجم القوات ، وتقوم بجمع المعلومات وتنظيمها وعمـل الاحصائيات العسكرية واستخلاص الدروس العسكرية . وترفع تقاريرها الى مجلس الدفاع المشترك لاتخاذ التدابير اللازمة .

وقد فشلت الجامعة العربية في قمع العدوان على فلسطين سنة ١٩٤٨ ، كما أنها لم تشترك في صد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، ونجحت مرة واحدة في وقف عدوان عبدالكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية على الكويت عام ١٩٥٨

٢ . التعاون الاقتصادي : (٢)

الجانب الآخر من المعاهدة ينص على التعاون الاقتصادي ، وقد أقر المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية " اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية " في عام ١٩٥٧ ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٦٤ ، ونصت الاتفاقية على أن لرعايا الدول الأعضاء حرية انتقال الأشخاص ورؤس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت ، واستعمال الموانئ والمطارات ، والمساواة في حقوق التملك والوصية والارث .

كما أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا في عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة . وقد اقتصر القرار على وضع برنامج زمني لتحرير التبادل

(١) - د . محمد الدقاق : " المنظمات الدولية " ص ٣٢٦

(٢) - د . حسين عمـر : " المنظمات الدولية " ص ٥٨٢ - ٥٨٣

التجاري للمنتجات! الوطنية بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية ، بخرض استكمال
انشاء منطقة التجارة الحرة كمرحلة أولى للسوق المشتركة .

ويرجع سبب تعثر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول
العربية ، وعدم فاعلية الأجهزة الادارية والفنية التي نشأت لخدمتها- الى
العوامل الآتية :

أولا : أنه أريد لهذه الأجهزة تحقيق أهداف قومية بعيدة كل البعد عن
السعي لتحقيق أعلاء كلمة الله ، ولم تستوح في هذه الاتفاقية روح العقيدة
الاسلامية ، فأعلت المصالح الاقليمية والوطنية ، ونتيجة لتصادم وتعارض هذه
المصالح لم تتحقق ولن تتحقق الوحدة بهذا الشكل .

ثانيا : كانت الدول الأعضاء تتفق وهي على حذر كبير من بعضها البعض
لاختلاف أنظمتها ، واختلاف المذاهب الوضعية التي تتبعها من الشرق أو الغرب .

ثالثا : بسبب ما ذكر أعلاه كانت الاتفاقيات تصاغ بحيث تترك مجالا لمن
يريد أن يتنصل منها ، فهي غير ملزمة ماديا ، فلم تتحدد إجراءات الوحدة أو
طريقة تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك لتتم على مراحل زمنية لتنفيذ بنودها .

رابعا : اختلاف دساتير وقوانين كل دولة عن الأخرى مما يهيء الحجة لعدم
ملاءمة الاتفاقية للتطبيق بموجب الدستور .

خامسا : الضغوط الخارجية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم
النامية لابقائها تدور في أفلاكها .

النموذج الثاني : الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي والتعاون

العسكري بين دول المجلس : (١)

أنشئ مجلس التعاون بين ست دول في شبه الجزيرة العربية لها سواحل
على الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية والكويت ، والبحرين ، وقطر
والامارات العربية المتحدة ، وعمان ، وتم الاعلان رسميا عن قيام المجلس في
٢٦ مايو ١٩٨١ ، خلال انعقاد مؤتمر القمة الأول لدول المجلس في أبو ظبي .

ويهدف مجلس التعاون الخليجي الى تعميق الروابط والصلات والتعاون

(١) - د . فؤاد أحمد دبسيو: " التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون
الخليجي " ص ١٨٠

- د . محمد توفيق صادق: " التنمية في دول مجلس التعاون " ص ٢٠١

بين أعضائه في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية .

ولقد تم انشاء مجلس التعاون ، والهاجس الأمني للخليج العربي يشغل المحافل السياسية والقيادات المعنية ، والحرب بين العراق وايران على أشدها وخطر انتشارها وارد ، والخليج يحتضن أكبر شروة يقوم عليها اقتصاد الدول الخليجية ، وهي البترول ، اذ أصبحت حقول النفط معرضة للخطر في أي لحظة خلال حرب العراق وايران ، وخطر الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان قد يتجه الى مياه الخليج الدافئة ومكامن الشروة البترولية في أي لحظة ، ويعتبر الأمن الخارجي والداخلي لدول الخليج العربية أهم الدوافع التي أدت الى قيام مجلس التعاون ، قال الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية المتحدة في تصريح له لصحيفة بريطانية في مارس ١٩٨١ ، بأن مسألة تحسين النظام الدفاعي واجراءات الأمن الداخلي تحتل أعلى مرتبة بين سلم أولويات المجلس (١) .

وسنتكلم فيما يلي بايجاز عن انجازات المجلس في المجالين الاقتصادي

والعسكري :

الاتفاقية الاقتصادية : وضعت الاتفاقية الاقتصادية مباشرة بعد القمة

الأولى لدول المجلس ، وتم التصديق عليها في نوفمبر ١٩٨١ ، وكانت أهم بنود هذه الاتفاقية ما يلي :

١ . السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء ، وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها .

٢ . تكتسب المنتجات الوطنية بدول المجلس صفة المنشأ الوطني بشرطين :
ألا تقل القيمة المضافة عن ٤٠ ٪ و ألا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١ ٪ .

٣ . وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ويشترط لذلك الدخول في مفاوضات بين دول المجلس لتحديد هذه التعرفة وأن يتم تطبيقها تدريجيا خلال خمس سنوات ، مع مراعاة حماية المنتجات الوطنية .

٤ . حرية تجارة الترانزيت .

٥ . تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجي .

٦ . حرية التملك والانتقال وحركة رؤس الأموال .

(١) - د . فؤاد أحمد بسيسو : " التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون "

٧ . تنسيق خطط التنمية .

٨ . تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية^٦ ويستنتج من هذه الاتفاقية أنها صيغت بروح التوجه نحو اقامة سوق خليجية مشتركة تستكمل عبـر مراحل نظرية التكامل (١) .

وقد حقق مجلس التعاون خطوات متقدمة في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية

تتمثل فيما يلي :

- ١ . تم السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة .
- ٢ . بدأت دول المجلس باعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية في دول المجلس .
- ٣ . السماح لمواطني دول المجلس بتملك الأراضي والعقارات .
- ٤ . السماح لدول المجلس بالمشاركة في تأسيس الشركات ، والاستفادة من خدمات المنافع العامة ، وفتح الفروع واستخدام العمالة ، وممارسة المهن الحرة ، كل ذلك ضمن القوانين والأنظمة المرعية لكل دولة ، وبموجب ضوابط ممارسة مواطني المجلس للأنشطة الاقتصادية التي أقرتها قمة الرياض بصور الاعلان الاقتصادي في ١٩٨٧/١٢/٢٩ .
- ٥ . تم ايجاد نظام الاقتراض النفطي بين الدول الأعضاء تستطيع من خلاله الدولة العضو التي تحرم من مواردها الاقتصادية أن تتزود بالبتروـل بصفة مؤقتة عن طريق الدول الأخرى الأعضاء في المجلس .
- ٦ . كما أقرت القمة التاسعة المنعقدة في البحرين في بيانها الذي صدر يوم ١٣ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ ما يلي :
- أ . السماح لمواطني المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة المشتركة والجديدة وفق قواعد مقترحة .
- ب . مساواة مواطني المجلس في المعاملة الضريبية مع مواطني الدولة التي يتم فيها الاستثمار .
- ج . نظام تشجيع وتنسيق واقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس
- د . نظام حماية الصناعات الوطنية الناشئة .
- هـ . معاملة مواطني المجلس معاملة متساوية في الخدمات الصحية .
- و . خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية بين دول المجلس .

(١) - مؤسسة الأهرام : " التقرير الاستراتيجي العربي " لعام ١٩٨٧ : ص ٣٠٢

ز . المصادقة على اتفاقية التعاون بين دول المجلس من جهة ،
والجماعة الأوروبية من جهة أخرى، الموقعة في لوكسمبرج بتاريخ ١٥ يونيه ١٩٨٨ ،
واستمرار المفاوضات بهدف الوصول الى اتفاق تجاري بين الطرفين .

التعاون العسكري بين دول المجلس :

يشمل التعاون العسكري كافة التدابير التي اتخذتها دول المجلس لتزيد
من قدرتها للدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها وضمان مصالحها في الخليج، خاصة ما
يتعلق بحرية الملاحة ، وامكانية تصدير البترول .

وقد توصلت دول المجلس الى تنظيمات محددة بهذا الخصوص تشمل تشكيل
قوة خليجية موحدة ، وانشاء صناعة عسكرية موحدة .

١ . الاتفاق على انشاء صناعة عسكرية خليجية :

وقد تم الاتفاق على اقامة هذه الصناعة في قمة الدوحة المنعقدة
في نوفمبر ١٩٨٣ ، والأهداف المتوخاة منها هي :

- أ . تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح الجيوش .
- ب . ايجاد سلاح خليجي موحد يساعد على التنسيق العسكري .
- ج . ايجاد قاعدة صناعة عسكرية لدول الخليج .

٢ . الاتفاق على تشكيل قوة خليجية موحدة :

تم تشكيل قوة خليجية موحدة خلال انعقاد قمة الكويت عام ١٩٨٤، وقد
أطلق على هذه القوة اسم : " قوة درع الجزيرة " وهي قوات شكلت من جميع جيوش
دول المجلس ، ومقرها حاليا منطقة حفر الباطن في الأراضي السعودية ، وتقوم
هذه القوات بتدريبات ومناورات مشتركة في أراضي تلك الدول ، وتعتبر قوة
انتشار سريع تتحرك للنجدة عند حدوث تهديد لأمن دولة عضو في المجلس .

كما أن التنسيق العسكري بين دول المجلس مستمر فيما يتعلق
بالقوات البرية والجوية وقوات الدفاع الجوي .

وهناك دراسات قائمة لتوحيد النظم والاجراءات المتعلقة بالتموين
والامداد ، والتخزين الاستراتيجي ، ومعظم الجوانب المتعلقة في الاعداد الاقتصادية
للحرب .

المطلب الثالث :الاتفاقيات التجارية الدولية (١)

كان التعاون الشائعي هو الصورة السائدة لما قبل الحرب العالمية الثانية ، وكانت الحماية التجارية هي السياسة المهيمنة على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بشكل خاص مما ألحق الضرر بحرية التجارة ، إذ أن الدول التي تفرض قيودا على تجارتها مع الغير غالبا ما تفرض القيود على صادراتها من دول أخرى للمعاملة بالمثل .

لهذا بدأت الرغبة لدى كثير من الدول بايجاد نوع من التعاون الدولي بدلا من التنافس الشديد الذي يجرها الى أزمة في العلاقات الدولية ؛ فبدأت بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية بتخفيف القيود على التجارة الدولية ، وبذلت الجهود لوضع قواعد جديدة لتحرير التجارة الدولية وتنمية التعاون الدولي في كافة المجالات .

" لقد أطلقت على السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تسميات مختلفة ، كعصر الذرة ، وعصر الصواريخ ، وعصر الفضاء ، ومن الممكن أن يطلق على هذه السنوات أيضا عصر العمل الدولي ، اذا أن هذه الحقبة من الزمن قد شهدت دول العالم ، وهي تنسق جهودها في سبيل ايجاد حل لمشكلات جد معقدة تعجز أي دولة أن تحلها بجهودها الفردية ، وهذا العمل الموحد انما قامت به ولا تزال تقوم به الهيئات الدولية التابعة لأسرة الأمم المتحدة " (٢)

ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي أنشئت لخدمة التعاون الدولي التجاري ، وتنمية الاقتصاد الدولي هي : اتفاقية بريتون وودز ، والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

أولا : اتفاقية بريتون وودز : (٣)

كانت الحاجة ماسة الى ايجاد نظام نقدي دولي يتيح لجميع الدول

-
- (١) - د . حسين عمر : " المنظمات الدولية " ص ٢٤
- د . علي حافظ منصور : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ٢٢٣
- د . ابراهيم محمد الفار : " السياسة التجارية الخارجية " ص ١٢٢ ، ١٢٧ وما بعدها .
- د . وجدي حسين : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢١٧ ، ٢٧٠
- د . عبدالواحد محمد الفار : " أحكام التعاون الدولي " ص ٢٩٧ ، ٣١٩
- (٢) - د . حسين عمر : " المنظمات الدولية " ، ص ٢٩ نقلا عن كتاب " أسرة الأمم المتحدة " ١
- (٣) - د . حسين عمر : " المنظمات الدولية " ص ٧٤
- د . عبدالواحد محمد الفار : " أحكام التعاون الدولي " ص ٤١٨
- د . علي حافظ : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ٢٢٤

اجراء تعديلات في أسعار صرف العملات بالاتفاق فيما بينها لتصحيح الاختلالات التي تطرأ على موازين المدفوعات بين الدول .

وقد وجهت حكومة الولايات المتحدة الدعوة الى (٤٤) دولة ، بعد اجراء مناقشات مع كل من بريطانيا وكندا وفرنسا والصين ، فتم عقد مؤتمر نقدي دولي للأمم المتحدة في " بريتون وودز " في كاليبورنيا في أول يوليو ١٩٤٤ ، وقد وضع المؤتمر نصوص اتفاقية صندوق النقد الدولي ، واتفاقية البنك الدولي للتعمير والتنمية .

أ . أهم أهداف صندوق النقد الدولي :

- (١) . دعم استقرار أسعار الصرف .
- (٢) . تنظيم الاجراءات المنظمة لسف العملات بين الدول الأعضاء .
- (٣) . منع التنافس على تخفيض أسعار الصرف .
- (٤) . اقامة نظام دولي للمدفوعات يكون متعدد الأطراف .
- (٥) . الغاء القيود المفروضة على الصرف الأجنبيين حتى لا تعوق نمو التجارة الدولية .
- (٦) . اتاحة الفرصة للدول الأعضاء للحصول على موارء الصندوق من النقد بضمانات ملائمة لتصحيح اختلال موازين مدفوعاتها والمساعدة في تمويل العجز دون اضرار بالاقتصاد المحلي أو الدولي .

ب . اتفاقية البنك الدولي للتعمير والتنمية : (١)

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الأعضاء مثل منظمات الأمم المتحدة الأخرى . ويشترط عضوية الدولة في صندوق النقد الدولي قبل السماح لها بعضوية البنك الدولي ، ويقوم البنك الدولي للتعمير والتنمية بتقديم وضمان القروض ، كما يقدم المساعدات الفنية للدول الأعضاء فيما يخص اصلاح اقتصادياتها ، وتنمية موارءها . وأهم أهدافه ما يلي :

- (١) . المساعدة في اعادة تعمير ما دمرته الحرب ، وانتقال اقتصاديات الدول التي كانت في حرب من اقتصاديات الحرب الى اقتصاديات السلم .

(١) - د . حسين عمر : " المنظمات الدولية " ص ١٦١

- د . علي حافظ : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ٢٣١

- د . عبدالواحد الفار " أحكام التعاون الدولي " ص ١٨٥

(٢) . تمويل المشروعات الانتاجية عن طريق ضمان القروض

الدولية الخاصة ، أو عن طريق تقديم القروض من أموال البنك .

(٣) . تشجيع برامج التنمية في العالم الأقل تقدما بتشجيع

الاستثمارات الأجنبية الخاصة والدولية ، والمساهمة في رفع الانتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء .

(٤) . فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتسوية

الخلافات ، وقد تدخل البنك مثلا في تسوية التعويضات المالية لشركة قناة السويس ، كما توسط في حل المشكلات المالية بين مصر وبريطانيا المترتبة على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

وتوسط أيضا في تسوية الخلاف بين الهند والباكستان انتهت

الى توقيع اتفاقية اقتسام مياه حوض نهر السند بينهما في سبتمبر ١٩٦٠

ثانيا : الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) (١)

هي معاهدة تجارية متعددة الأطراف تم التوقيع عليها ١٩٤٧ وتتضمن

نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية العادية بين الدول ،

وقد وضعت موضع التنفيذ اعتبارا من يناير ١٩٤٨ م ، وتعتبر منبرا للمفاوضات

والمشارت وحل المشكلات التي تتعلق بالتجارة الدولية .

وتتلخص أهم المبادئ التي تقوم عليها فيما يلي :

(١) . الحد من القيود الجمركية على الواردات والصادرات ،

وتخفيض التعرفة الجمركية القائمة بين الدول الأعضاء .

(٢) . تعميم تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية على أوسع نطاق

ممكن بين الدول الأعضاء .

(٣) . التوسع في تكوين الاتحادات التجارية مثل مناطق

التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي دون اتباع أفضليات تفع قيودا على بقية

الدول الأعضاء .

(٤) . التزام الأعضاء بالاعلان عن جميع اجراءات الحماية

الجمركية ، وعن وسائل التمييز والتفضيل القائمة .

(١) - General Agreement on Tariffs & Trade " GATT"

- د . عبدالواحد محمد الفار : " أحكام التعاون الدولي " ص ٣١٩

- د . حسين عمر : " المنظمات الدولية " ص ٣٦٠

- د . ابراهيم محمد الفار : " السياسة التجارية الخارجية " ص ١٢

- د . علي حافظ : " اقتصاديات التجارة الدولية " ص

- د . أحمد جامع : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ١٢٦

(٥) . الاجتماع بين الدول الأعضاء في مؤتمرات دولية للتشاور

وتسوية الخلافات التي يمكن أن تقوم بين الدول الأعضاء .

وتقوم الجات بنشر تقرير سنوي من مقرها في جنيف توضح فيه

حالة التجارة الدولية .

ثالثا : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) (١)

ظهر للدول النامية أن معدلات التبادل الدولي تتحول في غير صالحها نظرا لقلة حصة صادراتها من المواد الأولية ، وعدم ثباتها ، ولضعف وصولها على القروض الخارجية بشروط سهلة ، ولارتفاع أسعار وارداتها من الدول المتقدمة .

وقد عبرت منظمة (الجات) مرارا عن اهتمامها بمشكلات الدول النامية ، ولكنها لم تحقق تقدما يذكر لحل المشاكل التجارية لهذه الدول التي رأت في هذه الاتفاقية ميلا لصالح الدول المتقدمة في التجارة الدولية ، وهذا السبب الرئيسي الذي جعل الدول النامية تدعو لعقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة عن التجارة الدولية .

وتم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤

وكانت أهم أهداف المؤتمر تنحصر فيما يلي :

(١) . دعم وتعزيز التجارة الدولية ، ووضع الحلول للمشاكل

التي تواجهها .

(٢) . الاسراع في تنمية اقتصاديات الدول النامية ، وضمان

تدفق صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة .

(٣) . العمل على تسهيل التسويات طويلة الأجل الخاصة

بالانتاج ، وذلك بتوفير موارد اضافية للدول النامية لمعالجة آثار الخسائر

الناجمة عن قلة حصة صادرات الدول النامية .

وقد كانت أهم نتائج المؤتمر السادس للأمم المتحدة للتجارة

والتنمية الذي عقد في بلغراد عام ١٩٨٣ ما يلي :

أ . اتفاق الدول الصناعية المتقدمة على مضاعفة معوناتها

(١) - THE U . N . Conference on Trade & Development " UNCTAD"

- د . عبدالواحد محمد الفار : " أحكام التعاون الدولي " ص ٣٤٩

- د . حسين عمر : " المنظمات الدولية " ص ٢٧٧

- د . ابراهيم محمد الفار : " السياسة التجارية الخارجية " ص ١٤٤

- د . وجدي حسين : " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢٨٤

- للدول النامية بحيث تصل الى ٧ ٪ من اجمالي الناتج القومي .
- ب . حث المؤتمر الحكومات على الاسراع في التصديق على اتفاقية الصندوق المشترك للسلع الأولية الذي تم التراضي على اتفائيته فـي المؤتمرات السابقة .
- ج . الموافقة على العمل على تعزيز القدرة التكنولوجية للدول النامية ودراسة موضوع هجرة العقول منها الى البلاد المتقدمة .
- ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من وجهة نظر الدول النامية خطوة على الطريق نحو توفير الأسباب المواتية للتنمية الاقتصادية .

الاتفاقيات التجارية الدولية أثناء الحرب :

لم تتضمن نصوص الاتفاقيات التجارية الدولية اجراءات خاصة تتعلق بظروف الحرب ، والسبب أنه قصد بهذه الاتفاقيات أن تأخذ سمة الحياد ، والحرص على المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في كل الحالات حتى تتمكن هذه المنظمات من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، تاركة مشاكل الحرب والسلام والنزاعات السياسية والصراع المسلح من اختصاص مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولكن اذا ما حصلت حروب بين دولتين أو أكثر، أو كانت هناك نزاعات سياسية بسبب قضايا تجارية أو اقتصادية، فإن منظمات التجارة الدولية تلعب دورا بارزا كوسيط محايد لحل النزاعات المالية أو التجارية ، كما يتجلى دورها في المساهمة في اعادة التعمير بعد الحرب .

الفصل الثالث :

السياسات الاقتصادية العامة للحرب

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الحرب الاقتصادية

المبحث الثاني : الاعداد الاقتصادي للحرب

السياسات الاقتصادية العامة للحرب

استعرضنا فيما سبق السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية ، وكذا الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والجماعية بين الدول . كل هذه الوسائل تهدف الى توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو والتطور والوفاء بحاجات الأمة ، ومنع تعرض الاقتصاد للتدهور ، والمحافظة على الاستقرار في كل الحالات ، في الشدة والرخاء ، في السلم وفي الحرب .

وفي هذا الفصل ندرس سياسات اقتصادية عامة ، وهي وان كانت تستمد جذورها من السياسات المالية والنقدية والتجارية ، الا أنها تكتسب الى جانب الطابع الاقتصادي طابعا آخر ، وهو الذي يميزها عن غيرها من السياسات ، وهو الطابع السياسي العسكري لأن الدولة تنتهج مثل هذه السياسات في أوقات احتمالات التهديد بالحرب مع دولة أو دول أخرى ، أو وقوع الحرب فعلا وبدء العمليات العسكرية القتالية .

وتهدف السياسات الاقتصادية العامة للحرب الى أمرين هما :

١ . تحقيق أقصى حد من كفاءة استخدام الموارد والامكانيات الوطنية المتاحة عن طريق الانتاج أو الاستيراد للوفاء بمتطلبات القوات المسلحة من جانب للقيام بواجباتها في التصدي والصمود ، ومن جانب آخر لتأمين الاحتياجات الضرورية للحياة اليومية للسكان .

٢ . بذل أقصى جهد ممكن للحيلولة دون حصول العدو على موارد أو امكانيات تزيد من قوته العسكرية أو صموده الوطني .

ويتحقق الهدف الأول بالاعداد الاقتصادي للحرب ، أما الهدف الثاني فإنه يتحقق باتخاذ عدة اجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية يطلق عليها عموما مصطلح " الحرب الاقتصادية " .

ولذلك سنتناول الموضوع في مبحثين هما :

المبحث الأول : الحرب الاقتصادية .

المبحث الثاني : الاعداد الاقتصادي للحرب : ويشمل اعادة تخصيص الموارد وتوجيه وسائل الانتاج لتلبية احتياجات القوات المسلحة ، وترشيد الاستهلاك المحلي (الحكومي والأهلي) ، وجمع التبرعات الشعبية لدعم المجهود الحربي .

المبحث الأول :

الحرب الاقتصادية : (١)

عرف هذا المصطلح في بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأت بريطانيا تشعر بالخطر من الأسطول الحربي الألماني الذي بدأ يظهر تفوقاً في البحار ، وكانت لدى بريطانيا وزارة الحصار التي أنشأتها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومهامها تنحصر في الأعمال التقليدية لحصار موانئ العدو وإيقاف السفن في عرض البحار ، وتفتيشها ومصادرة ما يوجه للعدو منها .

فلما رأت الحكومة البريطانية تطوير مهمة وزارة الحصار ليدخل ضمن مسؤولياتها السيطرة على تجارة العدو في مصادرها أي في موانئ المنشآت واقناع الدول المحايدة بالتخلي عن التعامل التجاري مع العدو ، ألغت وزارة الحصار ، وأنشأت في مكانها وزارة الحرب الاقتصادية ، لتقوم بمهامها الجديدة ،

وأصول الحرب الاقتصادية ، قديمة مترافقة مع ظهور الحرب بين الناس فإذا اقتتل فتتان ، واستطاعت أحدهما الحجز بين العدو وبين مصادر المياه أو حوصر حصن أو قلعة حتى ينزل أهلها على شروط التسليم ، أو يحال بين العدو وبين استخدام طرق النقل والتجارة ، فهذه كلها تدخل في معنى الحرب الاقتصادية .

ومن أشهر وأقدم أساليب الحرب الاقتصادية الحصار البحري الذي يضرب حول موانئ العدو وشواطئه لحرمانه من المتاجرة مع الدول الأخرى ، أو الحصول على مدد منها ، ومن الحصار البحري: تطور وظهر مصطلح الحرب الاقتصادية فـي عصرنا الحاضر .

تعريف الحرب الاقتصادية : (٢)

يمكن تعريفها بأنها مجموعات التدابير السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتخذ عند التهديد بالحرب أو اشتعال الحرب فعلاً لتحسين العلاقات التجارية الخارجية وضمان استمرار الحصول على الموارد اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني ، وبنفس الوقت ، السعي لحرمان العدو من الحصول على المواد الاستراتيجية لضعاف مقاومته ، والتقليل من قدرته على الصمود ، وتدمير منشآته

(١) - د . راشد البراوي : " الموسوعة الاقتصادية " ص ٢٣٩

- المؤسسة العربية للدراسات والنشر : " الموسوعة العسكرية " ٥٢٨/١

- International Encyclopedia of Social Sciences " 4 : 468

- The New Columbia Encyclopedia : 313 , 862 , 2613

- صلاح نصر : " الحرب الاقتصادية " ص ٣٣

(٢) - صلاح نصر : " الحرب الاقتصادية " ص ٣٦

الاقتصادية لأرباك قواته واجباره على التخلي عن مواصلة الحرب بطريقة تحقق أهدافنا .

عناصر الحرب الاقتصادية :

ان الدولة تسعى من وراء الحرب الاقتصادية الى تحقيق اغراض عسكرية واقتصادية وسياسية ، ويتم تحقيق هذه الأغراض باستخدام وتنفيذ عدة وسائل ، وهي المعاهدات والاتفاقيات التجارية مع الدول المحايدة ، واستخدام الإجراءات الحظر التجاري ، والمقاطعة الاقتصادية ، والحصار ، وتدمير المنشآت الاقتصادية — والمراكز الاستراتيجية في الدولة المعادية .

أولا المعاهدات والاتفاقيات التجارية :

تسعى الدولة التي تنفذ الحرب الاقتصادية الى تعزيز المعاهدات والاتفاقيات التجارية مع كافة الدول التي تتعامل معها تجاريا .

كما تعمل جهدها لفتح صفحات جديدة مع الدول الأخرى التي لا تتعامل معها بشكل رئيسي، وتحاول ايجاد مصالح مشتركة مع تلك الدول ، والارتباط معها بعلاقات وتحالفات اقليمية أو شائبة بقصد ضمان مشاركتها ايجابيا في الحرب الاقتصادية الموجهة ضد العدو ، أو على الأقل ضمان حيادها .

وغالبا ما تتم مثل هذه الإجراءات قبل وقوع الحرب كما تستمر أثناء الحرب ، ويعاد تعزيزها بعد الحرب بشكل يخدم اقتصاديات السلم .

ويختلف مدى نجاح الدولة في الحصول على مزيد من الحلفاء أو ابقاء الدول الأخرى على الحياد تبعا لمدى التعاطف العنصري أو العقائدي أو قوة الدولة بالنسبة الى الدول الأخرى ، وأكثرها أثرا في زماننا هذا هو مدى قوة الدولة اقتصاديا وعسكريا ، فاذا كانت الدولة التي تشن الحرب الاقتصادية قوية فقد تؤدي اتفاقياتها وتحالفاتها مع الدول الأقل منها الى حد مسخ السيادة الوطنية وابقاء الدولة المغمى تابعة للدولة القوية مرتبطة ارتباطا اقتصاديا وعسكريا لا تستطيع الخلاص منه ، وقد تكون العلاقات متكافئة تقوم على مصالح مشتركة واحترام مباديل ، كما قد تقوم الدولة بتضحيات اقتصادية في سبيل المحافظة على صداقة أو حياد بعض الدول حتى لا تنحاز الى عدوها .

ثانيا : المقاطعة الاقتصادية :

وهي بالمصطلح الدولي اجراء اقتصادي اجتماعي يتخذ ضد مؤسسة أو دولة للتعبير عن عدم الرضا عن سياساتها ، ويستخدم كسلاح اقتصادي للحصول على بعض المطالبات كالتراجع عن السياسات التي أدت الى الاحتجاج .

ومثاله ، نظام المقاطعة العربية الذي أقامته الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٨ على أي شركة تتعامل أو تقيم علاقات مع إسرائيل ، بالإضافة إلى حظر التعامل بين إسرائيل والدول العربية في كافة المجالات بهدف خنق الاقتصاد الاسرائيلي .

والمقاطعة كالحظر قد تكون مفيدة في الأجل القصير عندما تكون احتمالات الحرب واردة ، أما إذا لم تقم حرب أو امتدت حالة اللاسلم واللاحرب فان فائدة المقاطعة قد يعتريها الشك ، وذلك لأن المحصلة التراكمية على مر الزمن ستكون في صالح العدو ، لأنه بالتأكيد سيجد سلعا بديلة وسيزيد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي بتطوير مصادره في الوقت المتاح له قبل الحرب فإذا بدأت الحرب ، فلن يكون للمقاطعة أو الحظر أي أثر يذكر على صموده الوطني بل سيكون في حصانة تامة ضد الحرب الاقتصادية من هذا النوع .

كما أن الشركات الأجنبية التي تتم مقاطعتها أو تخشى من المقاطعة لا يعدها إيجاد وسائل للتحايل على هذا الاجراء والغاء مفعوله ، بل قد تزيد المقاطعة من أساليب الشركات للدخول في مشاريع جديدة ، والمضاعفة من نشاطاتها وتحقيق مزيد من الأرباح ، خاصة إذا كانت الدول خارج النزاع لا تؤيد مثل هذه المقاطعة أو تحاربها .

فقد تدخل عدة شركات أجنبية في مشروع جديد تحت اسم تجاري جديد للتعامل مع دولة العدو بصفة قانونية مستقلة ، مع بقاء الشركات الأم متمسكة بنشاطاتها مع الدولة التي تفرض المقاطعة ،

كما أن الشركات المحظور التعامل معها قد تنشيء فروعاً أخرى تأخذ صفات قانونية مستقلة تسمح لها بالتحايل والالتفاف من وراء اجراءات المقاطعة .

ثالثاً : الحظر :

وهو منع تصدير البضائع المعتبرة الى دولة من الدول أو منع الاستيراد منها . ويطبق لأغراض اقتصادية أو استراتيجية .

كان يتم الحظر على تصدير مواد عسكرية معينة ، أو تكنولوجيا متقدمة ، وقد حظرت الولايات المتحدة تصدير ونقل تكنولوجيا الكمبيوتر إلى الاتحاد السوفيتي؛ كما تحظر الدول العربية التصدير أو الاستيراد أو أي نوع من التعامل مع دولة إسرائيل منذ ١٩٤٨ م ، حظرت أمريكا تصدير سبائك الذهب إلى الخارج في عام ١٩٣٣

والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأم المتحدة على أي دولة

تهدد السلام " أو تعتدي على دولة أخرى تعتبر خطراً اقتصادياً، مثل ما فعلت الأمم المتحدة خلال الحرب الكورية ١٩٥١ إذ دعت أعضاءها إلى الامتناع عن تصدير الأسلحة والمواد ذات الأهمية إلى كوريا الشمالية والصين .

رابعاً : الحصار : وهو نوعان: حصار برى وحصار بحري :

أ . الحصار البري : وهو تطويق مدينة أو حصن أو تجمعات قوات عسكرية معادية بواسطة قوات مهاجمة بغرض احتلالها سواءً باذعانها للتسليم أو باقتحامها بالقوة والاستيلاء عليها .

ومن أمثلة هذا في الفتوحات الإسلامية حصار حصني الوطيح والصلالم في غزوة خيبر (١) ، وحصار الطائف (٢) ، وحصار القسطنطينية عام ١٤٥٣م الذي انتهى بفتحها في عهد الدولة العثمانية .

ب . الحصار البحري : وهو استخدام القوات البحرية لمنع السفن وقطع المواصلات والامدادات من وإلى الموانئ البحرية للعدو أثناء الحرب ، وقد يستخدم في أوقات السلم بغرض التهديد ولدعم المقاصد السياسية ، مثل ما فعلت الولايات المتحدة حين حاصرت جزيرة كوبا أثناء أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ .

وقد استخدم الحصار في الحربين العالميتين الأولى والثانية بشكل أكثر فعالية نظراً لاستخدام وسائل جديدة هي الألغام والطائرات والرادارات والصواريخ والدبابات ، حتى أصبح بالإمكان محاصرة دولة بكاملها باستخدام القوات الجوية والصواريخ والسفن والغواصات ، ووسائل الرصد المبكر .

خامساً : تدمير المراكز الاقتصادية والمنشآت العسكرية للعدو :

أصبح إضعاف القاعدة الاقتصادية للعدو هدفاً رئيسياً في الحروب ، فيتم أعداد الخطط العسكرية لاستخدام القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الصواريخ ووحدات خاصة من القوات البرية ، والتنسيق فيما بينها عن طريق القيادة العليا للقيام بأعمال هجومية لقصف المراكز الاقتصادية والمنشآت العسكرية الاستراتيجية ، وتخريب شبكات الاتصال ، وطرق المواصلات في عمق أراضي الدولة المعادية حتى يتم حرمانها من تحويل مواردها ووسائل إنتاجها لخدمة المجهود الحربي ، وتدمير مخزونها الاستراتيجي من المواد ، وأحداث خلل في التعبئة

(١) - ابن هشام : ٣٣٢/٢

(٢) - ابن هشام : ٤٨٢/٢

البشرية لانزال الهزيمة الساحقة بالعدو ، واضعاف جبهة القتال بقطع خطوط التموين والمواصلات الخلفية .

وهنا تجدر الاشارة الى أهمية الحرب الاعلامية والنفسية ومدى تأثيرها على نفسية مواطني الدولة المعادية اذا أحسن استخدامها وتنسيقها مع استخدام القوة المسلحة .

وتعتبر الحرب الاقتصادية في العصر الحاضر ذات أهمية مساوية لأهمية القوات المسلحة ، قال أحد خبراء الحرب البريطانيين " ان الحرب الاقتصادية عملية عسكرية يمكن أن تقارن بعمليات الأسلحة الثلاثة المقاتلة - وهي القوات البرية والجوية والبحرية - لأن هدفها هو هزيمة العدو (١) .

وهي تبدأ قبل الأعمال العسكرية ، وقد تقوم مقامها في فرض موقف معين على العدو ، كما أنها تستمر خلال الأعمال الحربية ، وتمتد بعد انتهائها حتى تنجز الدولة الأهداف التي قامت الحرب ، من أجل تحقيقها .

(١) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر : " الموسوعة العسكرية " ١ / ٥٢٨

المبحث الثاني

الاعداد الاقتصادية للحرب

ظهر مصطلح الاعداد الاقتصادية للحرب في المانيا في عهد الحكومة النازية ، ويعني تعبئة جميع موارد الأمة البشرية والمادية والعلمية لتحقيق التفوق العسكري ، وتقليل فعالية السياسات المعادية . وتستلزم التعبئة الاقتصادية تدخل الدولة في صورة تشريعات وأنظمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية المرسومة بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظروف السلم والحرب .

ويهدف الاعداد الاقتصادية للحرب الى ثلاثة أمور هي : (١)

- ١ . بناء القوات المسلحة لتكون قوة رادعة يهابها الأعداء ، وتكون الذراع القوية للرد على نوايا العدوان المحتمل .
- ٢ . اعداد مساح العمليات المحتملة وبناء التحصينات على خطوط المواجهة ، وبناء قواعد الامداد الخلفية بتعاون القطاع العسكري مع القطاع المدني لاستغلال الموارد المحلية في منطقة مسرح العمليات وما جاوره من الأقاليم ، وتقليل الحاجة الى الاعتماد على خطوط امداد بعيدة .

(١) - هيثم الكيلاني : " الاعداد الاقتصادية للحرب ، مجلة الدفاع ، العدد ٦٠

ص ١٦

- مجموعة من القادة السوفيت : " الاستراتيجية الحربية " ص ٤٥٣ ، ٤٦٤
- المارشال سوكولوفسكي : " الاستراتيجية العسكرية السوفيتية " ص ٧٠

ص ١٧٥ ، ٥٣٦

٣ . اعداد مرافق الدولة وموارد الأمة للحرب ، وهذا يستدعي تنسيق واعداد الطاقة البشرية والامكانات المادية والفنية ، وهذا في الحقيقة هو العمق الاستراتيجي للقوات المسلحة فلا بد من اعداده وصيانتها وتحصينه ضد الغارات المعادية .

أي أن هذا الاعداد يفي بمتطلبات توفير العتاد والغذاء اللازمين للقوات المسلحة مع ضمان تأمين حد الكفاية من السلع الاستهلاكية لجميع فئات الشعب حتى لا ينخفض المستوى المعيشي ، وحتى يتحقق الصمود في الجبهة الداخلية ، كما يتضمن الاعداد توفير المخزون الاستراتيجي من المواد وقطع الغيار حتى تستمر الأسلحة بفعالية تامة في الميدان ، وتبقى المصانع تنتج بطاقة كاملة خلال الحرب (١) .

ومن الطبيعي أن هناك مشاكل اقتصادية ولكنها تختلف من دولة الى دولة حسب امكانياتها الطبيعية ومستوى التطور العلمي فيها ، ولكن يمكن أن نحدد بعض المشاكل التي تعترض تنفيذ السياسة الاقتصادية للاعداد للحرب بما يلي: (٢)

١ . عدم توفر جميع المواد داخل الدولة مما يزيد احتمالات النقص المفاجيء بسبب مقاطعة اقتصادية أو حصار أو قصور الموارد عن تلبية الحاجات .
٢ . الزيادة الهائلة في الانتاج من أجل الحرب (في الدول المتقدمة) تؤدي الى توقف بعض الصناعات التي تأتي في أسبقية متأخرة ، مثل المبانى ومصانع الأثاث وغير ذلك .

٣ . ازدياد الطلب الكلي على الأيدي العاملة والسلع لسد احتياجات الحكومة ، مما يؤدي الى نقص المعروض من السلع لحاجة الاستهلاك المدني فيتسبب هذا في ارتفاع الأسعار .

وللتقليل من تأثير هذه المعوقات فلا بد أن تسعى الدولة الى اتخاذ

الاجراءات الاقتصادية التالية :

١ . المحافظة على التوازن في أسواق السلع الضرورية بين زيادة

(١) - د . نبيل سدره محارب : " الواقع العربي والنمط المنشود لاقتصاديات

الحرب " ، الأهرام الاقتصادي ، مجلد (٦٨) : ص ٢٨٢

(٢) - خلاصة مناقشات : " ندوة عن اقتصاديات الحرب " نشرت في الأهرام

الاقتصادي ، مجلد (٦٨) ، ص ٣٠٧

الانتاج الحربي وبين مقدار التضحية في الانتاج للاستهلاك المدني ، ويمكن زيادة الاستيراد أو انتاج السلع محليا للمحافظة على الحد الأدنى للاستهلاك .

- ٢ . الاحتفاظ بامدادات استراتيجية كافية - مخزون استراتيجي - لتغطية حاجة المجهود الحربي بالاضافة الى تلبية المطالب المدنية .
- ٣ . ايجاد موارد مالية جديدة لتلبية حاجة الانفاق المتزايدة .

ويتم زيادة الموارد المالية للدولة بوسائل منها: (١)

- أ . فرض ضرائب غير مباشرة أو زيادة معدلات الرسوم مثل رسوم الانتاج ورسوم الاستيراد . ويعتمد فرض الضرائب على دراسة الطاقة الضريبية ومقارنة الحصلة مع تكاليف جمع الضرائب .
- ب . فرض ضرائب شخصية (ادخار اجباري) من المرتبات ، وهذا يصعب احكام الرقابة في تنفيذه على أصحاب المهن الحرة .
- ج . اقتراض الحكومة من الممولين في الداخل والخارج .
- د . بيع سندات حكومية بفئات مختلفة ليتسنى لأكثر عدد من الناس المساهمة فيها (ويلاحظ أنه اذا كانت بفائدة فهي ربا محرم في الاسلام ، وقد جاء الاسلام بخير من ذلك وهو التبرعات التطوعية) .
- هـ . طلب المساعدات الخارجية من الدول الصديقة بطريقة الاعارة أو التأجير وكان أشهر قانون في هذا الخصوص هو قانون الاعارة والتأجير ، الذي بموجبه منحت الولايات المتحدة لحلفائها في الحرب العالمية الثانية مساعدات بقيمة (٤٠ - ٥٠) مليار دولار .
- وقد طبقت الدول الحديثة خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، وما تلاها من حروب اقليمية ، بعض الاجراءات الاقتصادية للاعداد للحرب ، من أهمها : تكوين احتياطات الحرب ، واعادة تخصيص الموارد لخدمة المجهود الحربي ، وتوجيه الانتاج ، وترشيد الاستهلاك ، واستثمار الدافع الوطني للتبرع لدعم المجهود الحربي ، ونناقش ذلك فيما يلي :

المطلب الأول : تكوين احتياطات الحرب : (٢)

- تتكون احتياطات الحرب من احتياطي طوارئ ، واحتياطي قتال (تعبئة) واحتياطي استراتيجي تشرف عليه الدولة .

(١) - علي لطفي : " موارد الدولة في ظل اقتصاديات الحرب " الأهـرام الاقتصادية ، مجلد (٦٨) ، ص ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٥

(٢) - محمد عبدالحليم أبو غزالة : " الاستراتيجية الحربية " ص ٤٦٤ وما بعدها

١ . احتياطي طوارئ : يتكون من المعدات والآلات والتجهيزات والمواد اللازمة لبدء وإدارة القتال في حالات الطوارئ لمدة قصيرة ، ويحتفظ به في الوحدات والتشكيلات القتالية في وقت السلم بالقدر الكافي .

٢ . احتياطي تعبئة : وذلك لتعويض ما يستهلك من مقررات الوحدات وتعويض الخسائر في المرحلة الأولى من الحرب ، ويتوقف حجمه وطرق توزيعه على أنواع المهام القتالية ، والمطالب المحتملة للقوات عند تنفيذ تلك المهام .

٣ . احتياطي استراتيجي : ويتكون من جميع الوسائل المادية التي تعزز من قدرة القوات المسلحة لتنفيذ خططها الحربية ، وتتمكن الدولة به من المحافظة على الممود في الجبهة الداخلية ، وتعزيز احتمالات النصر في ميادين القتال .

وقبل ان نتحدث عن أصناف التموين والامداد التي تدخل ضمن قوائم
وسجلات احتياطيات الحرب ، لابد من التنبيه والتأكيد على ما يلي :

- أ . اعداد الاحتياطي الحيوي للأمة ، وهم أبناؤها ، فيجب توجيههم توجيهها صالحا ، وتدريب القادرين منهم كافة على حمل السلاح ومعرفة أساليب القتال ، وبدونهم تتضاءل الامكانيات ، وتضعف القوات ، لأنهم حملة الأمانة للدفاع عن عقيدتهم والذود عن حياض وطنهم .
 - ب . اعداد أراضي الدولة لتكون مسرحا للأعمال الحربية ، وما يستلزم ذلك من انشاء التحصينات العسكرية والمدنية ، والدفاع المدني ، وانشاء المواقع العسكرية لحماية المدن والمراكز الحضرية ، وعقد المواصلات .
 - ج . اعداد شبكات المياه والاتصالات والطاقة ، وتجهيز الطرق والمواصلات ، ومواقع المطارات ، وقواعد الصواريخ والقواعد البرية والبحرية .
- المواد التي تشملها احتياطيات الحرب : (١)

- ١ . تعتبر جميع المواد الضرورية لحياة الانسان من طعام وكساء ودواء وايواء في قائمة الأولويات التي تسجل في قوائم مخزون احتياطيات الحرب .
- ٢ . جميع المواد اللازمة لتوفير الحماية للأفراد في ميادين القتال وفي المناطق الخلفية التي تشملها اجراءات الدفاع المدني .
- ٣ . المواد الضرورية لعمليات اسناد القتال في الميادين المختلفة .

(1) - U . S . Department of the Army , " Planning Logistic Support for Military Operations " PP . 3 - 3 to 3 - 5 , Sept . 1982

- ٤ . أجهزة ووسائل تأمين الاتصالات بكافة أنواعها تحت ظروف الحرب .
 - ٥ . قطع الغيار والأدوات اللازمة لتشغيل وصيانة المعدات الرئيسية ،
وابقاء منظومات الأسلحة في حالة جيدة .
 - ٦ . يدخل في حسابات الاحتياطي الأعداد المناسبة طبقا للاحتياجات الفنية من المعدات الرئيسية كالطائرات وبطاريات الصواريخ والمدفعية ، وسيارات النقل المختلفة ، والمدرمات وغيرها بحيث تحل محل القطع المدمرة . كما يمكن أن تفتح ميادين قتال جديدة تحتاج الى انشاء قوات اضافية من وحدات الجيش الاحتياطي .
 - ٧ . المعدات والمواد التي تستخدم للاخلاء والنجدة .
 - ٨ . الأجهزة والوسائل التي تستخدم لتتبع ومراقبة القوات المعادية ورصد تحركاتها ومواقعها .
 - ٩ . الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدم لتدمير قوات العدو وقصف مواقعه الحيوية ، واضعاف قدرته على الصمود .
 - ١٠ . جميع المواد الضرورية والقطع والتجهيزات التي لا تتوفر بكميات تجارية ، أو لا يتم انتاجها محليا ، أو تنتجها المصانع الوطنية بكميات لا تغطي الاحتياج الكامل .
 - ١١ . المواد التي تحتكر صناعتها بعض الدول المتقدمة ، وتتحكم بتصديرها الظروف السياسية ، أما المواد التي يصعب احتكارها ، أو السيطرة عليها من دولة أجنبية ، والتي لها بدائل متوفرة في الأسواق ، فانها لا تدخل ضمن احتياطات الحرب .
 - ١٢ . من أهم عناصر مخزون احتياطات الحرب جميع أنواع المشتقات البترولية لما لها من تأثير في جميع أوجه النشاط البشري في السلم وفي الحرب ؛ فلا بد من تقدير ما يكفي للاستهلاك الهائل لهذه المواد أثناء الحرب على كافة مستويات احتياطات الحرب .
- ادارة احتياطات الحرب: (١)
- يختلف تنظيم ادارة احتياطات الحرب من دولة الى أخرى طبقا للنظام الاقتصادي الذي تتبعه ، وبحسب الامكانيات الاقتصادية المتوفرة ، وهناك خطوط عريضة يسترشد بها لتنظيم ادارة احتياطات الحرب ، منها ما يلي :
- ١ . يتولى كل قطاع أو قوة تحديد الأصناف والمواد التي يعتبرها جزء

(1) - Col . Lena Laurea : " Army Logistician " U . S . Army, Jul, 1985

للمواد الحرجة حتى لاتفاجأ الدولة بنقص شديد. أثناء الحرب نتيجة لتدمير شامل أو حصار اقتصادي .

كما تخصص الدول مزيدا من الانفاق على البحوث العلمية لتطوير أسلحتها وأساليب انتاجها الصناعي ، وإيجاد صناعات بديلة لما تفتقر اليه وبموجب استيراده وقت الحرب ، وقد فعلت ألمانيا ذلك عندما تولى هتلر السلطة ، اذ بدأ يعيى جهود الحكومة والأمة نحو الحرب فأنشاء مجلسا للتخطيط مهمته رسم خطط سياسة البناء والتعمير ، وتوجيه الاقتصاد نحو بناء القوة العسكرية الألمانية ، وكان لهذا المجلس الحق في اصدار ما يشاء من القوانين واللوائح والأوامر الادارية لانجاز الخطة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأولية في غضون أربع سنوات (١)

فعندما تشعر الدولة بالخطر من احتمالات التهديد ، أو عندما تستقر نيته على شن الحرب ، فلا بد اذاً من مراجعة قائمة أولوياتها الاقتصادية ، وإعادة تخصيص الموارد طبقاً للأ سبقيات الجديدة ، ومن هذه الأسبقيات التي يستدعيها التخطيط لاقتصاديات الحرب ما يلي :

- ١ . تخصيص المبالغ اللازمة لدعم الصناعات المحلية ، وتخطيط هيكل الانتاج ليلائم ظروف السلم وحاجة تمويل الحرب .
- ٢ . زيادة الصرف على البحوث العلمية لتحسين مستوى الانتاجية .
- للامكانات المتاحة ورفع كفاءة أساليب الانتاج .
- ٣ . إيجاد الصناعات البديلة لتلك المواد التي يحتمل انقطاعها عند اندلاع الحرب ولا يمكن الاستغناء عنها، مع عدم اعتبار ضخامة التكاليف مانعاً من ذلك .
- ٤ . العمل في وقت السلم على اعداد شبكات رئيسية، وأخرى بديلة من الطرق البرية والجوية والبحرية ووسائل الاتصالات ، وأماكن التخزين الاستراتيجي .
- ٥ . اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الضرورية حتى لا يؤدي الانفاق الحكومي الهائل الى ارتفاع في الأجور والأسعار .
- ٦ . حماية وتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي المحلي بطرق متنوعة كفرض حماية جمركية لحمايتها من المنافسة ، وتشجيع زراعة بعض الغلات الاستراتيجية التي تقل تكلفتها عن غيرها ، وشراء المواد المنتجة من القطاع الخاص لتشجيعه ، ودفع معونات اقتصادية ليكون مردود الاستثمار مجزياً ،

٧ . مساهمة القطاع العام في التدريب وتقديم المشورة الفنية لتنمية

الاقتصاد .

٨ . العمل على تشجيع التبادل السلعي مع الخارج ، وتشجيع التصدير

لزيادة حاصلات الدولة من العملات الأجنبية .

٩ . تخطيط تدريب وتنظيم الطاقة البشرية ليزاول القادرون أعمالا

منتجة في وقت السلم ، ويكونوا جنودا مدربين للالتحاق في صفوف القتال عند

الحرب، أو الخدمة في الخطوط الخلفية .

ونورد فيما يلي أمثلة تطبيقية لتخطيط وتخصيص الموارد لأغراض الانتاج

الحربي قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية :

أ . في المانيا :

اشتملت خطة السنوات الأربع على برامج صناعية لايجاد البدائل

مثل صناعة البترول من الفحم ، واستخراج المطاط الصناعي ، وصناعة النسيج

من الألياف الكيميائية بدلا من القطن ، وهذا بالرغم من عدم جدواها الاقتصادية

اذ أن التكلفة أكثر من العائد ، ولكن القرار السياسي اتخذ من أجل تحقيق

الاكتفاء الذاتي تحقيقا للقوة العسكرية .

ب . في الولايات المتحدة الأمريكية :

خصمت الحكومة (١٠٠) مليون دولارا لتكوين احتياطي من المواد الأولية،

وبذلت جهدا هائلا لزيادة انتاج الصناعات المتعلقة بالدفاع .

ج . في بريطانيا :

زاد انتاج الصلب بنسبة ٨٦ ٪ عام ١٩٣٩ عنه في عام ١٩٣٨ ، بينما

تقهقرت مشروعات السلم ، فهبطت قيمة المباني الجديدة بنحو ٢٩ ٪ في عام ١٩٣٩

عنه في عام ١٩٣٨ .

كما عقدت بريطانيا اتفاقا مع الولايات المتحدة عام ١٩٣٩ يقضي

بتبادل (٦٠٠.٠٠٠) طن بالة قطن أمريكي مقابل (٨٠.٠٠٠) طن من مطاط الملايو

البريطانية .

كما زادت السفن التجارية من قدرة حمولتها من (٢٧١.٠٠٠)^(١) طن إلى

(٤٠٢.٠٠٠) طن في غضون ثلاثة أشهر من عام ١٩٣٩

(١) - فؤاد محمد شبل : " غضب الحرب " ، ص ٣٢

المطلب الثالث :

ترشيد الاستهلاك :

الرشد هو الهداية التي تؤدي الى النجاة ، وضده الغي وهو الضلال المؤدي الى الهلاك ، قال تعالى : " لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " (١)

وترشيد الاستهلاك يعني أن تقوم الدولة باعداد خطة اقتصادية لتدبير موارد الأمة في ظروف الحرب لتأمين احتياجات القوات المسلحة ، وتوفير الحاجات الضرورية للناس من السلع والخدمات ، ومنع الاسراف والتبذير في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وباختصار فان الدولة تحاول بترشيد الاستهلاك العام والخاص أن تقود الأمة في طريق النجاة من الأزمات الاقتصادية خلال الحرب وتعزز من احتمالات النصر .

وتتطلب سياسة ترشيد الاستهلاك التعاون التام بين أجهزة الحكومة وبين القطاع الأهلي من جميع الشركات والمؤسسات وفئات المجتمع كافة حتى تتحقق الأهداف التي وجد من أجلها ، ومنها : (٢)

- ١ . توفير الأموال اللازمة للانفاق على الحرب ، وعلى ضروريات المجتمع من الغذاء والدواء والحماية .
- ٢ . توفير الامدادات برغم نقص الواردات الذي يحدث خلال الحروب والأزمات .
- ٣ . تعويض النقص من مخزون السلع والأجهزة الحيوية من الانتاج المحلي بقدر الامكان .
- ٤ . السيطرة على التضخم في الأسعار الذي يصاحب عادة حالات الحرب .
- ٥ . التوزيع العادل للسلع والخدمات الضرورية بما يؤمن حد الكفاية لكل الفئات في المجتمع .

أنواع الرقابة على الاستهلاك :

هناك نوعان للرقابة والتحقق من تنفيذ اجراءات ترشيد الاستهلاك وهما الرقابة الحكومية والرقابة الذاتية :

- ١ . الرقابة الذاتية : وهي تنبع من الحماس الوطني لدى أفراد المجتمع ، والايमान بعدالة القضية التي يحاربون من أجلها .

(١) - البقرة : ٢٥٦ ، تفسير ابن كثير : ٣١٠/١

(٢) - صلاح نصر : " الحرب الاقتصادية " ص ٩٣

وهنا يتميز الاسلام عن غيره بغرس الايمان في نفوس الناس ، ومراقبة الله في السر والعلن ، وان ما يبذله الشخص من دم ومال ، وما يعانيه من تقشّف وفاقة ، كله في سبيل الله ، لا يضيع منه ، بل يعود عليه وعلى الجميع بالفائدة عاجلا أو آجلا ، ولهذا تكون التضحيات كبيرة ، وذات أثر فعال في الاقتصاد .

٢ . الرقابة الحكومية : ان العقيدة الراسخة في النفوس تقلل من الحاجة الى الرقابة الحكومية ، ولكنها لا تلغيها ، اذ لابد من تطبيق اجراءات رقابية صارمة من خلال الاشراف والسيطرة على انتاج واستيراد وتوزيع واستهلاك المواد الحيوية والهامة للمحافظة على الصمود الوطني ، ويتم تطبيق هذه الاجراءات بواسطة القطاعات الحكومية ، والادارات المحلية ، واللجان الوطنية المشتركة بين أجهزة الحكومة والقطاع الأهلي في مختلف المناطق والأقاليم .

أقسام الترشيح : (١)

ينقسم ترشيح الاستهلاك الى ضغط الاستهلاك العام (الحكومي) ، وتنظيم الاستهلاك الخاص في القطاع الأهلي :

أولا : ضغط الاستهلاك العام :

وهو التقليل من النفقات الحكومية بقدر لا يؤثر بمعنويات الشعب ولا يلحق الضرر بمصلحة عامة أو خاصة ، ويشمل :

١ . الرقابة على الاستهلاك العام عن طريق فرض القيود على بنود الميزانية ، والغاء أو تجميد بعض فروعها واعتماداتها العادية التي لا يؤثر الفاؤها على الاستعداد للحرب .

٢ . ايقاف تنفيذ بعض المشاريع مثل انشاء المباني الادارية أو استئجارها أو انشاء الملاعب أو التوسع في التنظيمات الادارية المدنية وغير ذلك

٣ . تخفيض معدلات استهلاك الكهرباء والتلفون والوقود الى أدنى

حد ممكن .

٤ . طلب الخدمات التطوعية من المواطنين كما في أعمال الاسعاف

والدفاع المدني .

ثانيا : تنظيم الاستهلاك الخاص : (٢)

ويشمل جميع السلع والمواد الضرورية مثل مشتقات البترول والمواد

(١) - د . علي لطفي : " الاستهلاك والانتاج في ظل اقتصاديات الحرب " الأهرام

الاقتصادي ، مجلد (٦٨) : ص ١١١

(٢) - صلاح نصر : " الحرب الاقتصادية " ، ص ٩٥

- د . ابراهيم العيسوي : " ترشيح الاستهلاك الخاص " بحث نشر في مجلة مصر

المعاصرة : ص ٢٦٩ عدد ابريل ١٩٨١

الغذائية الهامة مثل الخبز واللحم والبيض والرز والشاي والسكر، وبعض مواد التموين الأخرى مثل الصابون والملابس والأحذية والأدوات والمعدات المنزلية .

وهناك أمر هام وهو أن تنظيم الاستهلاك يجب أن يحتوي على إجراءات تموينية وإدارية تقلل من فرص ظهور السوق السوداء التي قد تلغي فائدة التنظيم .

طرق تنظيم الاستهلاك الخاص : (١)

يتم تنظيم الاستهلاك الخاص بتضحيات تطوعية وتضحيات إلزامية ، ولا بد من مراعاة مبدأ المساواة في التضحية وتحقيق العدالة في ذلك . ومن طرق تنظيم الاستهلاك الخاص طريقتان مشهورتان تم تطبيقهما في الحرب العالمية الثانية وهما نظام البطاقات ونظام النقاط .

أ . نظام البطاقات :

وتعني ادخال السلع في بطاقات التموين حسب أهميتها وتكلفتها بعد تحديد السلع الضرورية ويتم تحديد نصيب الفرد منها على أساس توزيع الناتج المحلي فان عدم أو قل عن الحد الأدنى اللازم لكل فرد فلابد من الاستيراد لتغطية الحد الأدنى ، وان زاد الناتج فتخصص الزيادة للتصدير ، ولابد من الأخذ في الاعتبار حاجات الأفراد من الأسعار الحرارية حسب النوع والسن كالجنود يحتاجون الى كميات اضافية ، والنساء والأطفال يحتاجون الى زيادة تعييناتهم من اللبن

ب . نظام النقاط :

وفيه تحدد قيمة معينة لاستهلاك كل فرد في فترة معينة كشهرا مثلا ، وهذه القيمة يعبر عنها بعدد من النقاط ، ويحدد سعر معين لكل سلعة ، وللأفراد أن يختار ما يستهلك في حدود النقاط المخصصة له .

ونظام النقاط يصلح في حالة توزيع السلع التي تختلف فيها أذواق الناس بينما نظام البطاقات يصلح للسلع الضرورية التي لا تختلف فيها الأذواق .
ترشيد الاستهلاك مطلب شرعي في الاسلام^(٢) أثناء السلم والحرب :

لقد جاء الاسلام بتعاليم الرشد للناس في كل الأمور ، وهداهم السبيل

(١) - د . علي لطفي : " الاستهلاك والإنتاج في ظل اقتصاديات الحرب " نشر في

الأهرام الاقتصادي ، مجلد (٦٨) ، ص ١١٢

(٢) - د . محمد أنس الزرقاء : " دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية السلوك

المستهلك " ، بحث نشر في " بحوث المؤتمر

العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي : ص ١٥٥ ، ط ١٤٠٠

كل ما فيه صلاح الدين والدنيا من العبادات والمعاملات ، وأسبغ على البشر نعمه ظاهرة وباطنة ، وأهم هذه النعم الايمان؛وقد خص به الذين يؤمنون باللله وملائكته وكتبه ورسله ، ولا يفرقون بين أحد من رسله .

ومن أهم النعم التي أسبغها الله على خلقه - الكافر منهم والمؤمن - نعمة الصحة ونعمة الرزق ، والرزق هو الذي يقوم علم الاقتصاد على خدمته ، وتنظم القوانين الاقتصادية طرق استخراج وكسبه وتدبيره وانفاقه .

وقد أذن الله سبحانه وتعالى خلقه بأنهم سيألون في يوم الحساب عن هذه النعم التي يتمتعون بها في حياتهم ، كيف أنفقوها واستهلكوها ؟ قال تعالى : " ثم لتسألن يومئذ عن النعيم " (١) وقد ورد في تفسيرها (٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم و أبي بكر وعمر خرجوا من بيوتهم لم يخرجهم الا الجوع، وانطلقوا وضافوا رجلا من الأنصار فجاءهم بعد ذلك نخلة فأكلوا ، وذبح لهم عناقا - ليست حلوبا - فأكلوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لتسألن عن هذا يوم القيامة ، أخرجكم من بيوتكم الجوع فلم ترجعوا حتى أصبتم هذا ، فهذا من النعيم " رواه مسلم وأهل السنن .

وقد أمر الله ورسوله بالقصد والتوسط في كل شيء ، وأنزل الله كثيرا من الآيات التي تمتدح الاعتدال في النفقة وذم ما سواه من البخل والشح والتبذير والاسراف والترف ، قال تعالى : " ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " (٣) ، وقال تعالى يصف المؤمنين : " والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " (٤) . وقد اقترن الايمان بحبة الله سبحانه لعبده ، ولهذا فان المسلم يتجنب الاسراف في الانفاق لان الاسراف فيه معصية لله ورسوله ، ولا تجتمع معصية العبد لربه ، ومحبة الله في قلب واحد الا أن يتوب ، قال تعالى : " وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ان الله لا يحب المرففين " (٥)

فاذا صدرت تعليمات الدولة في ظروف الحرب لترشيد الاستهلاك فــــان المسلمين يتسابقون في الامتثال لطاعة الله ورسوله وأولى الأمر منهم ، يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم .

(١) - التكاثر : ٨

(٢) - تفسير ابن كثير : ٥٤٤/٤

(٣) - الاسراف : ٢٩

(٤) - الفرقان : ٦٧

(٥) - الاعراف : ٣١

وهناك نماذج عديدة في تاريخ الأمة الإسلامية تمثل أروع صور الترشيـد

في الاستهلاك ، وفيما يلي اثنان منها :

الأول : ترشيد الاستهلاك في عهد النبي يوسف عليه السلام :

«ان شرعَ مَنْ قبلنا كما سبق أن تحدثنا في موضوع التشريع الاقتصادي هو من أدلة شرعنا (١)

وقد قامت الدولة ممثلة في سيدنا يوسف عليه السلام بارشاد الأمة الى ضغط الاستهلاك في سنوات الرخاء والازدهار حتى اذا جاءت السنوات السبع العجاف ، أخذت الدولة على عاتقها مسئولية تنظيم الاستهلاك بحيث يعطي لكل من يأتـي ليكتال لأهله ، تعيينا محددا ، وهو حمل بعير واحد لكل رجل .

وقد تمثلت العدالة بأجلى صورها في طريقة التوزيع ، فلم يحاول يوسف عليه السلام اعطاء أخوته أكثر مما يستحقون حتى جاءوا بأخ آخر لهم من أجل الزيادة ، فأعطاهم مقرر أخيهـم من الطعام .

الثاني : النموذج الثاني هو ما رُوي من فعل أبي عبيدة عامر بن الجراح

رضي الله عنه عندما قاد سريته في غزوة الى سيف البحر ، وكان زادهـم التمر ونفذ من بعضهم ، وبقي القليل مع بعضهم ، عندئذ جمع أبو عبيدة رضي الله عنه التمر الباقي ، وصار يوزعه تحت اشرافه بتعيين يومي مقداره ثمرة واحدة في اليوم يشرب الرجل عليها الماء ، وبذلك أنقذهم الله من أزمة (٢)

المطلب الرابع :

استثمار رغبة افراد الأمة للتبرع لدعم المجهود الحربي :

ان من الطبيعي ، ومما سجله التاريخ أن الأمة اذا دخلت في حـرب تعتبرها عادلة من وجهة نظرها ، يظهر بين الجماعات والأفراد شعور ورغبة مخلصة في التعبير عن المشاركة مع قيادتهم وجيشهم في الدفاع عن البلاد ، وتتمثل المشاركة اما بالتطوع للانضمام في صفوف الجيش أو التبرع بالأموال النقدية والعينية لدعم الجيش . والدولة يجب عليها استثمار هذا التبرع بالأموال لأنه مورد هام أثناء الحرب ، ويتم جمع التبرعات الشعبية بطريقتين:

- (١) - الموافقات : ٣/٢٤٦ وما بعدها .
- الوجيز في أصول الفقه : ١٤٧ وما بعدها .
- الباب الأول : الفصل الأول من هذا البحث .
- (٢) - صحيح البخاري: كتاب المغازي ، باب غزوة سيف البحر : ٣/٧٦

١ . فتح حسابات لصالح وزارة المالية في فروع البنوك المحلية في الأقاليم ، ليتم إيداع التبرعات النقدية فيها .

٢ . انشاء لجان شعبية في كل مدينة لاستلام وجمع أنواع التبرعات ، حيث يتم فرزها ، فالأموال النقدية تودع لحساب وزارة المالية ، وأما التبرعات العينية فتُرسل مباشرة من اللجان الشعبية الى مراكز الامداد الرئيسية في قواعد القوات المسلحة ليتم تصنيفها وتوزيعها حسب الحاجة اليها .

أهمية التوعية الوطنية : ان التوعية والتوجيه المعنوي بقدر ما هو مهم للقوات المسلحة فهو ضروري لجميع أفراد الشعب أثناء الاستعداد للحرب وخلال الحرب ، ويتم عن طريق استخدام وسائل كثيرة مثل خطب الوعظ والارشاد ، والصحافة والاذاعة والتلفزيون وغيرها ، وهذه الوسائل لها دور كبير ومؤثر في توحيد وتوجيه الرأي العام لتعزيز الصمود ومقاومة الشعب للحرب الاقتصادية والنفسية الموجهة ضده ، وكذا المساعدة في انجاح سياسات الانتاج للحرب ، وسياسات الميزانية الحكومية ، وسياسات ترشيد الاستهلاك ، وبذل مزيد من التبرعات لدعم القوات المسلحة .

الباب الرابع

الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري في الدول

الإسلامية المعاصرة والحاجة إلى التكامل بينها

في الصناعات العسكرية

الفصل الأول :

نفقات التشغيل والعقود والمشاريع العسكرية وأثارها

الاقتصادية

الفصل الثاني :

الحاجة إلى التكامل في الصناعات العسكرية بين

الدول الإسلامية

الفصل الأول

نفقات التشغيل والعقود والمشاريع العسكرية وآثارها الاقتصادية

المبحث الأول : نفقات التشغيل العسكرية

- المطلب الأول : الانفاق على الافراد
- المطلب الثاني : الانفاق على العمليات والتجهيز والتدريب
- المطلب الثالث : الانفاق على الصيانة

المبحث الثاني : الانفاق على عقود ومشاريع التسليح والمنشآت العسكرية

- المطلب الأول : الانفاق على عقود ومشاريع التسليح
- المطلب الثاني : الانفاق على الانشاءات العسكرية

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري

- المطلب الأول : الآثار الايجابية
- المطلب الثاني : الآثار السلبية

مقدمة :

ظلت معظم الدول الاسلامية مستعمرة ترزح تحت نير الاحتلال الاجنبي ، وتتقاسم الدول الأوروبية السيطرة عليها واستغلال مواردها واحتكارها اسواقا للسلع والخدمات التي تنتجها الدول المتقدمة .

وقد حصلت معظم الدول الاسلامية على الاستقلال السياسي خلال النصف الاول من القرن العشرين ، ووجدت نفسها مرتبطة اقتصاديا بالدول الصناعية تستورد منها المنتجات الصناعية وغيرها من السلع الجاهزة كالادوية والملابس وغير ذلك ، وتصدر اليها المواد الخام كالقطن والبتروول والمطاط وغيرها لتشغيل مصانعها والايدي العاملة فيها .

وكان للاستعمار آثار سلبية تركت بصماتها على مستقبل الشعوب التي كانت مستعمرة ، وكانت هذه الآثار من أسباب الحروب الاقليمية المتكررة ، وانعدام الأمن ومنها :

- ١- تشجيع ظهور النزعات القومية والعرقية .
 - ٢- تغيير خريطة الحدود الدولية بحيث تُبْقَى على النزاعات الاقليمية .
 - ٣- احتكار أسواق البلدان لاستيراد المواد الخام منها وتصدير البضائع المصنعة اليها .
 - ٤- ايجاد تقسيمات دولية صغيرة ، وأجناس دخيلة لتضمن هيمنتها على الاسواق الدولية ومثال ذلك تقسيم الشام الى أربعة اجزاء ، وهي سوريا ولبنان والاردن وفلسطين الذي سُلِّم الى الدولة اليهودية .
- فاذا اضفنا الى ذلك احتدام الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب على مناطق النفوذ ومصادر المواد الخام ، فقد استخدمت الدول الكبرى المساعدات المالية والسياسية ، والمساعدات العسكرية ، والمؤامرات السرية حتى تضطر الدول النامية بما فيها الدول الاسلامية على انتهاج الخط الذي يخدم مصالح المستعمر بطريقة مباشرة او غير مباشرة بحجة ارتباط المصالح .

وقد كانت مبيعات السلاح أهم عوامل بسط النفوذ السياسي والاقتصادي اذ ان السلاح يشكل القوة التي تعتمد عليها الدولة ، واذا كانت هذه القوة تعتمد في بقائها وميانتها وتحديثها على خبرات واحتكارات الدولة الصانعة فان الاقتصاد سيوجه بشكل عام لما يخدم اهداف الصانعة بشكل غير مباشر .

وقد سعت الدول الاسلامية حثيثا نحو بناء القوات المسلحة والانفاق عليها بسخاء للمحافظة على سيادتها واستقلالها في عالم مضطرب تسوده النزاعات والمؤامرات التخريبية التي تهدف الى تحقيق مصالح مادية ، يبتلع فيه القوي الضعيف ولا منطق فيه الا للقوة ، فلا مناص اذن من ان تسعى كل دولة لبناء قدراتها العسكرية لتفرض احترامها على الغير أو على الاقل تردع التهديدات المحتملة .

والدول الإسلامية وعددها ٤٣ دولة تعتبر في المصطلح الدولي الحديث جزءاً من الدول النامية التي يبلغ عددها (١١٤) دولة في العالم ، وإذا كان الانفاق العسكري للدول النامية قد بلغ (١١٦٨٧٢) بليون دولاراً في عام ١٩٨٠م ، فقد كان نصيب الدول الإسلامية في هذا الانفاق هو (٤٦٣٤٣) بليون دولار وهذا يشكل نسبة ضخمة تصل الى ٤٠٪ من جملة الانفاق العسكري للدول النامية .

والانفاق العسكري بصفة عامة يمكن تصنيفه على أربعة أنواع (١)

- ١- تكاليف التشغيل : وتشمل النفقات على العسكريين والمدنيين كما تشمل العمليات والتدريب والتجهيز والصيانة .
- ٢- تكاليف المشتريات (عقود ومشاريع التسليح)
- ٣- تكاليف المنشآت .
- ٤- تكاليف البحث والتطوير .

أما عن موضوع البحث والتطوير فإن الدول الإسلامية لاتكاد تذكر لها جهود في البحوث العسكرية بالرغم من وجود مراكز للبحث العلمي في القوات المسلحة ، وهناك على سبيل الاستثناء مراكز بحث وتطوير عسكرية في كل من مصر وباكستان وتركيا حققت نجاحاً في تطوير بعض الأسلحة .

وستتناول بالدراسة في هذا الفصل تكاليف التشغيل ، ثم تكاليف المشتريات والانشآت ونجملها في تكاليف العقود لأنها غالباً ما يتم تأمينها بواسطة العقود الأجنبية أو القطاع الخاص ، ثم نتكلم في نهاية الفصل عن أثر الانفاق العسكري على التنمية في الدول الإسلامية .

(١) دراسة تخفيض النفقات العسكرية رقم الدراسة (١٥) ص١/الامم المتحدة ، ١٩٨٦م

المبحث الأول

النفقات التشغيلية العسكرية

تشمل النفقات التشغيلية في القوات المسلحة ما يلي :

١. الانفاق على الأفراد العسكريين .
٢. الانفاق على الموظفين المدنيين .
٣. الانفاق على العمليات والتجهيز والتدريب .
٤. الانفاق على الميانة .

المطلب الاول : الانفاق على الأفراد :

تختلف تكاليف الانفاق على الافراد باختلاف البلدان ومستوى المعيشة فيها ، وبأختلاف مواردها ومستوى التطور الحضاري ، ومعدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات كما يؤثر في ذلك عدد السكان وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يزاولونه .

ولكن الدول تتفق في تصنيف الانفاق على الافراد العسكريين ويشمل : الرواتب والمكافآت والبدلات كبذل الاعاشة والنقل وتشمل الاسكان ، كما تشمل الملابس والتجهيزات العسكرية بأنواعها .

ويختلف ما يحصل عليه الفرد سواء بطريق مباشر او عن طريق المنفعة باختلاف القوة التي يعمل بها كالقوة البرية او البحرية او الجوية او قوات الحرس الوطني او الأمن الداخلي او القوة الاحتياطية .

كما يختلف بحسب الفئة العسكرية التي ينتمي اليها الفرد كفئة الضباط او صف الضباط او الجنود ، وكل فئة تحتوي على رتب متدرجة كل رتبة لها مخصصات بحسب موقعها في التنظيم ومسئوليتها الوظيفية .

كما تختلف مخصصات الفرد طبقا لنوع التخصص الذي يحمله ودرجة الاهمية ، والندرة النسبية لهذا التخصص كالمهندسين والأطباء والطيارين والفنيين بمختلف مستوياتهم .

واما الانفاق على الموظفين المدنيين فيشمل بصفة عامة الرواتب والبدلات والمكافآت .

ويستهلك الانفاق العسكري على الافراد جزءا كبيرا من الميزانية العسكرية يتراوح في المتوسط بين ٥٠ - ٧٠٪ من مجموع النفقات العسكرية ، وفي هذا الصدد فانني أحيل الى دراسة قامت بها الامم المتحدة عن مجموعة من الدول تطوعت بتعبئة استبيان على نفقاتها العسكرية ، (انظر الجدول رقم ٦) .

وتعتمد هذه النسبة في هبوطها وعودها على حالة الحرب والسلم حيث تميل الى الصعود في حالة الطوارئ ، كما تتأثر بعناصر النفقات العسكرية الاخرى ، فأذا كانت الدولة مقبلة على مشاريع تسليح وتدريب جديدة او احداث تشكيلات من المعدات والوحدات فان الانفاق سيزداد على المشتريات والانشاءات .

كما تتأثر نسبة الانفاق على الافراد العسكريين بنوع التجنيد للخدمة العسكرية لان الدول التي تتبع نظام التجنيد الاجباري لا تدفع الا مبالغ رمزية للمجندين خلال خدمته ، كما يعتمد ارتفاع الاجور على ارتفاع مستوى المعيشة في الدولة كلها . واذا نظرنا الى الجدول رقم (٦) متوسط النسب المئوية لتوزيع النفقات العسكرية على فئات التصنيف ، يتضح لنا ما يلي :

٠١ اكثر من نصف النفقات العسكرية السنوية تقريبا تذهب الى الافراد مباشرة كالرواتب ، او بطريق غير مباشر كالسكن والملبس والمواصلات والعلاج والمرافق والخدمات الاخرى . بينما يمل نصيب العمليات والصيانة الى معدل ٢٥٪ من النفقات ، وتبلغ النفقات المخصصة للمشتريات والانشاءات معدلا قدره ١٣٪ . اما البحث العلمي والتطوير فقد بلغ متوسط نفقاته حوالي ٥٪ .

ويستفاد من الجدول ما يلي :

٠١ اذا اخذنا بالاعتبار ان الدول المشتركة في الاستبيان كلها تعتبر دولا صناعية قد أخذت نصيبها من التطور التقني ، كما انها قد اكملت بناء مؤسساتها العسكرية تقريبا ، وتعتبر من الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة في العالم باستثناء استراليا اذ صادرات الاسلحة فيها تقل عن شركائها في الاستبيان .

٠٢ نلاحظ ان نفقات المشتريات والانشاءات تحظى بنسبة قليلة وهي ١٣٪ نظرا لانها لا تبرم عقود مشاريع من الخارج كالدول النامية وهذا سيكون فارقا رئيسيا .

٠٣ كما نلاحظ ان نفقات البحث والتطوير عالية نسبيا اذ أن ٥٪ من النفقات العسكرية التي قد يمل اجمالها الى ثلث الميزانية الحكومية . . نقول ان ٥٪ تمثل مبلغا كبيرا ، وهذا بالطبع يعود الى اهمية ملاحقة التقنية ومحاولة هذه الدول في تطوير صناعة الاسلحة وخدمات الحرب حتى تبقى في مقدمة الدول القوية عسكريا ، والمصدرة للسلاح في العالم .

جدول رقم (٦)

النسب المئوية لتوزيع النفقات العسكرية للدول المشتركة في الاستببيان

الفئات	الولايات المتحدة	استراليا	ايطاليا	السويد	فنلندا	بريطانيا	النرويج	النمسا
الافراد	٣٩١	٤٦٣	٧٧٤	٤٦٥	٦٥٢	٤٢٥	٦٤٣	٨٠٦
العمليات والميانة	٢٤٣	٤٢	١٥٦	٢٥٧	٢١٣	٢٥٠	٢٣٤	١٥٣
المشتريات والانشاءات	٢٨٦	٧٧	٦٤	١٧٥	١٣٣	٧٩	١١٣	٤٥
البحث والتطوير	٨٠	٤	١	١٠٣	٠٦	١٣٦	١	٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : تخفيض الميزانيات العسكرية ، ص ٦١ ،
دراسة رقم (١٥) ، الامم المتحدة ، ١٩٨٦م

ملاحظة : مع أن هذا الجدول لا يشمل على أي دولة اسلامية لعدم توفر احصائيات عنها ، الا انه يعطي القارئ فكرة عن توزيع تكاليف التشغيل العسكرية بشكل عام .

وتتميز القوات المسلحة في العصر الحديث بكثرة العلماء والمتخصصين فـ في مختلف العلوم العسكرية والتطبيقية والخدمات الفنية . فلم يعد الجندي والعريف او القائد مجرد شخص ينخرط في السلك العسكري ثم يقاتل بعد ذلك ، لان السلاح الابيض اقتصر دوره على القتال المتلاحم ، والبنديقية لم تعد سلاحا رئيسيا ، بل ان الجندي لم يعد مقاتلا بمعنى الكلمة لكنه صار مهنيا متخصصا يعمل على اضرار ومفاتيح تتحكم بدوائر كهربائية اليكترونية ميكانيكية سواء في الردار او الدبابة او حاملة الجنود او الطائرة او السفينة . فهو يقاتل بضغط الزر المناسب عند رصد الهدف الذي يظهر على الشاشة ، وبقي دور الجندي المسلح المقاتل ينحصر في تطهير المناطق المحتلة وحراسة المناطق الحساسة والتمسك بالأرض .

وفي الحروب الحديثة زادت قوات المساندة حيث يحتاج الجندي الذي يضغط زر اطلاق الصاروخ او يقود السفينة او الطائرة او الدبابة الى مساندة عشرات الاشخاص المتخصصين في فنون مهنية متعددة .

فالوحدة المدافعة او المهاجمة يعمل خلفها وحدات مناولة الذخيرة وورش اصلاح القطع الاليكترونية واصلاح القطع الميكانيكية واستبدالها وتعويضها ، كما تعمل فرق أخرى لمساندتها بالوقود ، وامدادها بمختلف اصناف التموين ، وهناك فرق اخرى تعمل على شبكات الاتصال والسيطرة والقيادة لتوجيه الوحدات المقاتلة وزيادة فعاليتها لتحقيق النصر . هذا بالاضافة الى وحدات التعزيز القتالي كالموارخ الميدانية والطائرات المقاتلة والمعرضة والسفن .

وهناك بعيدا عن الجبهة تشتغل المصانع ومخازن التموين ، وارصفة الموانئ والمطارات الجوية بصورة مستمرة ليل نهار لتجهيز واعداد قطع الغيار ومعدات التعويض ، والاغذية والملابس لمساندة الجيوش المقاتلة ، وهذه المساندة المدنية تقوم في معظمها بعرض بضائعها وخدماتها لتلبية جانب الطلب المتزايد لسد احتياجات القوات المسلحة والحصول على نصيب اكبر من الاموال التي تنفقها الدولة للاغراض العسكرية .

ولهذه الاسباب وهي: التكنولوجيا المتقدمة للمعدات العسكرية ، وتلاحم الأمة خلف القوات المسلحة لامدادها بالمعدات المطورة وقطع الغيار والفنيين والخبراء . لهذه الاسباب فان القوات المسلحة تزخر بالمعاهد والمدارس الفنية والكليات العسكرية التي تغطي كافة التخصصات .

ويخرج من هذه المعاهد سنويا مئات المتخصصين كالطيارين والمهندسين وخبراء الاسناد الفني والاداري والفنيين الذين يعملون على تشغيل المعدات وصيانتها ، كما تُخرج بعض المعاهد والكليات ضباط تدربوا على القيادة في المستويات الدنيا والمستويات العليا .

اضف الى ذلك الاعداد الهائلة التي يتم تدريبها في القوات المسلحة ، اذ انها تستقطب كثيرا من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ، وهذه العمالة المتخصصة ليست معزولة عن الأمة بل هي جزء منها تشارك في حياتها اليومية ولا تلبث بعد ان تنهي الخدمة العسكرية فتندمج الى القطاع المدني بخبرتها ومهارتها ويستمر تيار

المد بالعلماء والمتدربين من وإلى القطاع المدني ، فالقوات المسلحة إذا اتقنت دورها كما هو حاصل في الدول الصناعية فإنها بمثابة قلعة تعليمية كبرى بالنسبة للأمة .

وكثيرا من الفنيين الذين يعملون على خطوط الانتاج في مصانع الاسلحة والطائرات والسفن والصناعات الاليكترونية في الدول المتقدمة هم من خريجي الخدمة العسكرية تلقوا التعليم في معاهدها وتدريبوا في قطاعاتها ووحداتها .

المطلب الثاني : الانفاق على العمليات والتجهيز والتدريب :

العمليات هي القلب النابض في جسم القوات المسلحة وهي تشمل :

١ . جميع عمليات التنظيم والتسلح أي بناء هياكل الوحدات وتحديد احتياجاتها من انواع الاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى طبقا لمهامها المحددة .

٢ . عمليات تطوير خطط الدفاع والقتال بما يتلاءم مع تطوير الموقف العام طبقا للتغيرات في خصائص التهديد ونوايا العدوان وطبقا لادخال عناصر جديدة في امكانياتنا او امكانيات العدو ، واعداد الخطط الاستراتيجية لبناء القوات المسلحة بفروعها ، واعداد الخطط التكتيكية لتنفيذ المهام المحددة .

٣ . عمليات الامداد : وتشمل امداد القوات المسلحة بمستلزماتها وتجهيزاتها الضرورية للعمل اليومي والاستخدام المكتبي والتكتيكي من الادوات والاثاث وسائر المؤن كوسائل التدريب والتعليم .

كما تشمل عمليات تخطيط المخزون الاحتياطي والاستراتيجي للمواد العسكرية ، وتنسيق المجهود الحربي مع سائر القطاعات الاخرى في الدولة فيما يتعلق باقتصاديات الحرب .

٤ . عمليات التدريب : وهدفها رفع الكفاءة القتالية للفرد في الوحدة وفي التدريبات المشتركة بين وحدات من قوة واحدة او وحدات من القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي . وتحافظ ايضا على الكفاءة القتالية بالمحافظة على معدلات تدريب سنوية ، وتصرف الجيوش المعاصرة مبالغ طائلة على التدريب نظرا لتعقيد انظمة الاسلحة المستخدمة ، كأنظمة الطائرات الحربية وانظمة الصواريخ وغيرها، فان الفرد يحتاج الى تدريب مدته ٦-٣ اشهر ليكون راميا لصاروخ او موجه لرادار ، ويحتاج الى سنة او اكثر ليكون فنيًا يستطيع اصلاح أعطال المعدات التي يعمل عليها ، وفي حالة الدول النامية ومنها الدول الاسلامية التي يستعمل افرادها لغة غير لسانهم للعمل على السلاح فان المدة عندئذ تتضاعف تماما ، وهل هناك وجه للمقارنة بين التدريب اليوم والتدريب بالأمس ؟ كلا ! فان الفرد ربما لا يحتاج الى ساعة كي يمكنه استخدام البندقية في القتال كما يحتاج الى عدة ساعات فقط لكي يستطيع صيانتها واصلاحها .

٥ . كما تشمل العمليات ادارات وتنظيمات اخرى كالتفتيش والمتابعة وجمع وتبويب المعلومات واركانات القيادة والسيطرة والتوجيه المعنوي في القوات المسلحة .

المطلب الثالث : الانفاق على الصيانة :

تقوم الصيانة على ثلاث عناصر هامة هي :

- ٠١ التوقيت (العامل الزمني)
- ٠٢ المهارة الفردية
- ٠٣ المواد اللازمة كقطع الغيار وأدوات ومراجع الفحص وغيرها .

وتنقسم الصيانة الى : وقائية وهي التنظيف والفحص بشكل دوري . او صيانة ميدانية ويقوم بها افراد فنيون ذوومهارات فوق المتوسطة يعملون في ورشة مساندة مستقلة . وهناك صيانة مصنع وهي تشمل العمرة الكاملة وتجديد الاجهزة وادخال التغييرات الهندسية عليها ، وهذه تحتاج الى مراكز رئيسية يعمل فيها افراد فنيون ذوو مهارات عالية الى جانب أقسام يعمل بها مهندسون لتطوير الاساليب والاجراءات وتطوير المعدات .

كما تشمل الصيانة جميع التجهيزات والمرافق ومواقع الوحدات ، ونظراً لتعقيدات ودقة الاجهزة العسكرية وانظمة السلاح الاليكترونية فقد اصبح عدد القائمين على الصيانة اكثر من الافراد الذين يقومون بمهام تكتيكية وهذا يحدث لأول مرة في التاريخ .

الآثار الاقتصادية للانفاق على الافراد والعمليات والصيانة :

ويتضح مما سبق ان الانفاق على الافراد سواء عسكريين او مدنيين والانفاق على العمليات والتدريب والانفاق على الصيانة فيما عدا قطع الغيار والخبرات الاجنبية ، هذا الانفاق يذهب الى فئة كبيرة نسبياً من الامة تشمل الافراد العسكريين والمدنيين كما تشمل الموردين المحليين ، ويوجه الفرد دخله من الانفاق العسكري الى الاستخدامات التالية :

- ٠١ الاستهلاك لتأمين حاجاته المادية الضرورية والكمالية .
- ٠٢ الاستثمار وهو ثلاثة انواع :

أ - الاستثمار للأخرة : ابتغاء ما عند الله كالانفاق للجهاد او اوجه البر الأخرى .

ب - الاستثمار للتجارة ونماء المال : كالبيع والشراء ، وشراء اسهم الشركات او شراء دار او نحوها بغرض الاستثمار .

ج - الاستثمار المالي او النقدي : وهو الاحتفاظ ببعض المال في شكل سائل في البنوك او يحفظه عنده .

واذا سلمنا ان ما يزيد على ٣٠٪^(١) من الانفاق العسكري في الدول الاسلامية المعاصرة يشكل دخلاً للأفراد وتكاليف تشغيلية أخرى فان معناه الاسهام في زيادة

(١) تراجع كتب الاحصاءات المالية السنوية - ميزانيات وزارة الدفاع : الباب الاول والتاني .

الطلب بجانبه الاستهلاكي والاستثماري مما يستدعي زيادة مناسبة في العرض لتلبية الطلب ، مما ينعش الحركة التجارية والعمرانية ، وتنتقل بلايين النقود لتتوزع في دائرة الاقتصاد في المنطقة شبه العسكرية ذات الطابع المحلي ، مما سيؤثر نسبيا على المناطق المجاورة بنسبة حجم التعامل بينها . وبقدر ما يزيد الانفاق على الافراد بقدر ما يزداد الطلب المحلي وبما ان سوق العرض لا يستجيب بالسرعة الملائمة فان هذا ينعكس في زيادة الاسعار على المواد الاستهلاكية مما يسهم في حالة التضخم التي تظهر بوضوح اكثر عند زيادة الطلب على السلع والخدمات في اوقات الحرب .

ونخلص الى نتيجة ان هذا الجزء الضخم من الانفاق العسكري يساهم في انتعاش الاسواق ورفاهية المواطن اذا انه يصب في دائرة الاقتصاد الوطني ، وهو نوع من توزيع الدخل على العائلات واصحاب السلع والخدمات . وكل ما في الامر ان يكون اعداد جانب العرض موافقا لتوقيت زيادة الانفاق على الفرد ، او تتخذ اجراءات لمنع الاسعار من الارتفاع حتى لا يصب في دائرة التضخم .

وهنا لابد من الاشارة الى ان هذا الاستنتاج ليس على اطلاقه ، فان كان صحيح بالنسبة للدول النفطية ، فان بعض الدول الاسلامية اقل نموا وتعاني من نقص في الموارد ، ومستوى المعيشة فيها منخفض ، والحياة فيها تقشف وخشونة . ونضيف الى ذلك شيئا آخر ، وهو ان بعض الدول الاسلامية يطبق نظام التجنيد الاجباري مما يعني ان الفرد فيها يحصل على أجر بسيط اقل بكثير مما يستطيع الحصول عليه في حياته المدنية لو ترك الخدمة العسكرية .

المبحث الثاني

الانفاق على عقود ومشاريع التسليح في الدول الإسلامية

إذا كانت معظم الدول الصناعية تنفق على المشتريات والانشاءات ما يتراوح بين ٧٪ الى ١٣٪ من ميزانياتها العسكرية ، وتنفق اغنى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية ٢٨٪^(١) من نفقاتها العسكرية لهذا الغرض ، فان الدول النامية والإسلامية على الاخص تنفق ما يبلغ ٥٠-٧٠٪^(٢) او يزيد على ذلك قليلا على عقود المشتريات والانشاءات ، ويرجع الاختلاف بين مخصصات الانشاءات والمشتريات في الدول الإسلامية والدول المتقدمة لعدة اسباب منها :

٠١ استكمال الدول المتقدمة لبنائها الاساسي للقوات المسلحة في تسليحها والمنشآت اللازمة لها ، بينما الدول الإسلامية لازالت في مرحلة البناء لقواتها المسلحة .

٠٢ تنتج الدول المتقدمة معظم ما تحتاجه من المعدات والمواد الحربية، او تشتريه من حلفائها بموجب اتفاقيات التعاون ضمن المصلحة المتبادلة . بينما الدول الإسلامية تشتري كل ما يلزم قواتها المسلحة من مواد ، ومعظم احتياجاتها المدنية كمواد البناء تشتري ذلك من الخارج الذي يعتبرها سوقا مستهلكة لمنتجاته ، ومصدرا للمواد الخام ، ويحافظ على هذا الاعتبار بكل الاساليب .

٠٣ الدول الإسلامية تشتري كل ما يتعلق بعقود التسليح بأثمان احتكارية لا يمكن مقارنتها بأسعار السوق المفتوحة .

ويمكن تقسيم هذا المبحث الى قسمين : احدهما نتحدث فيه عن عقود التسليح ، والاخر يبحث في الانشاءات .

المطلب الاول : عقود التسليح :

تشتمل عقود التسليح فيما تشتمل على مشاريع الانشاءات اللازمة لنظام السلاح والتشكيلات التي تبني عليه ، ولكن لغرض البحث سنوغل مناقشة الانشاءات الى مطلب آخر .

ولو سألنا أنفسنا : ماذا تشتري الدول الإسلامية بموجب عقود التسليح ؟ يمكن تصنيف محتويات العقود الى ما يلي :

- ٠١ معدات عسكرية رئيسية (منظومة سلاح)
- ٠٢ ورش للمساندة والفحص والاصلاح .
- ٠٣ معدات ومعامل تدريب .
- ٠٤ قطع غيار وصيانة .

(١) الجدول السابق رقم (٦)
(٢) يراجع الاحصاء السنوي لكل دولة .

- ٥٠ إنشاءات للمعدات ومرافق للوحدات .
- ٥٦ خبرات اجنبية للتدريب والصيانة .

وتشتري الدول الاسلامية جميع المعدات العسكرية بشكل كامل او بطريقة التجميع في بعضها مثل مصر وتركيا واندونيسيا ، وتشمل المعدات التي يتم توريدها في عقود التسليح على سبيل المثال ما يلي :

الطائرات والمحركات والعربات المصفحة وعربات النقل والسفن والزوارق الحربية والمدفعية والصواريخ والعتاد والذخائر والاليكترونيات ووسائل الاتصال واسلحة اخرى ومشتريات تموينية .

المشاكل المتعلقة بعقود التسليح :

تواجه الدول الاسلامية عدة مشكلات في تنفيذ مشاريع بناء قواتها المسلحة وسنقتصر الكلام على المشكلات الخارجية المصاحبة لهذه العقود وتتمثل فيما يلي :

- ١٠ احتكار الدول الصناعية الكامل لانتاج المعدات الرئيسية والمختطومات المتكاملة .
- ٢٠ احتكار هذه الدول لاسرار التكنولوجيا والصناعة .
- ٣٠ احتفاظ هذه الدول بحقوق الاختراع والسمات التجارية .
- ٤٠ استمرارية التطور في الصناعات التكنولوجية فهي تتقدم كل ٣-٥ سنوات تقريبا مما يلزم باحداث عمرة لها او استبدال .
- ٥٠ دفع أثمان العقود بأسعار الحرب المبالغ بها الى حد ثلاثة اضعاف او تزيد للأسباب التالية :

أ - صعوبة تحديد الاسعار لعدم وجود اسواق طبيعية لها .
ب - اختلاف خصائص المعدات والاسلحة باختلاف مصادرها ، ولو كانت متشابهة كالإدارات .

- ٦٠ خضوع مبيعات الاسلحة لحكومات الدول المنتجة ، لعدة اعتبارات منها :

أ - تساهم الحكومة في نفقات البحث والتطوير لهذا السلاح .
ب - تساهم في تمويل انتاجه .
ج - فرض الرقابة الحكومية على انتاجه والتحكم في تسويقه باعتبار ان اسرار السلاح جزء من الامن الوطني (١)

ومن المشاكل المستقبلية التي تصاحب عقود الاسلحة ما يلي :

- ١٠ استمرار عمليات التجديد والتطوير بشكل لا يتوقف ، مما يستدعي ابرام العقود بعد العقود تتجدد كل ٤-٥ سنوات على المتوسط طالما بقي السلاح في الخدمة العسكرية .

(١) Mr. Hagues de L'Etoile : "Military Industry in the Islamic World". P.27

- دراسة رقم ١٥ " تخفيض النفقات العسكرية " ص ١٤ ، الامم المتحدة ، ١٩٨٦م

٢٠٢. عدم وجود البنية الصناعية التكنولوجية في الدول الإسلامية مما استدعى الاستمرار بالاعتماد على الدول الصناعية للحصول على قطع الغيار والإصلاح والتجديد ، وذلك بعقود طويلة الاجل .

٢٠٣. الاستمرار في استيراد الخبرات الأجنبية للتدريب والصيانة نظرا للتطوير المتلاحق ، وهناك سبب آخر وهو عدم رغبة الدول الصناعية في نقل خبراتها في التدريب والصيانة الى الدول الإسلامية حتى تبقى بحاجة اليها على الدوام ، وهذا السبب غير ظاهر للعيان وانما يُدرك من خلال تصميم مناهج التدريب على السلاح .

٢٠٤. كما يصاحب العقود شروط سياسية اخرى لا تخفى على احد مثل تحديد مجال استخداماته ، وعدم نقله بالبيع او الاعارة لدولة اخرى - كأن فيه حق الشفعة ، وهناك نتيجة منطقية تلازم طبيعة هذه المبيعات ، وهو انه طالما ان قوة الدولة تتمثل في قواتها المسلحة التي تحتاج الى التحديث والتطوير باستمرار ، ومصادر هذا التحديث والتطوير بل وقطع الغيار اللازمة باقية في يد الدولة الأجنبية فان هذا الامر سيؤثر حتما على الاتجاهات والمواقف السياسية للدولة المستوردة .

وفي الغالب يسبق الاتفاق على مثل هذه العقود وتوقيعها ، يسبق ذلك ابرام معاهدات للتعاون بين الدولتين المصدرة والمستوردة يشمل التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري ، وبموجب هذه المعاهدات يتم تمويل صفقات الاسلحة بقروض لشراء معدات وبضائع اخرى من الدولة المصدرة ، وكثيرا ما تكون هذه القروض باهظة الثمن ، ويبقى الاقتصاد الوطني أسيرا للقروض الأجنبية التي تمول تسويق منتجاتها (١)

المطلب الثاني : الانشاءات والمباني العسكرية :

ان الحكومات لا تقوم غالبا ببناء المنشآت والمرافق التي تحتاجها وان كان يوجد فرع من فروع القوات المسلحة يسمى بسلاح المهندسين او الاشغال العسكرية ، لكن مهمته فيما يتعلق بالمنشآت تنحصر في الاشراف على التصميم والتنفيذ .

ولهذا تقوم الحكومات بتنفيذ مشاريعها الانشائية عبر المقاولين داخل البلاد او خارجها .

ونظرا لما تتطلبه المنشآت العسكرية لمنظومة معينة من الخصائص التي تستلزم الاشراف من قبل منفذي عقود الاسلحة ، فان اعتبار المنشآت والمرافق اللازمة لمنظومة او أخرى كبند من بنود العقد شيء وارد .

(١) يستثنى من ذلك الدول الغنية المصدرة للنفط .

وتتكون المنشآت اللازمة للقوات المسلحة مما يلي (١):

- ٠١ القواعد الجوية والمطارات .
- ٠٢ مواقع الصواريخ .
- ٠٣ القواعد والمرافق البحرية .
- ٠٤ مواقع السيطرة والاتصال والقيادة .
- ٠٥ مرافق التدريب .
- ٠٦ مرافق الافراد (الشكنات) .
- ٠٧ المرافق الطبية .
- ٠٨ المخازن والمستودعات .
- ٠٩ التحصينات والانشاءات الاخرى .

ونظرا لما تتطلبه هذه المنشآت من خبرات دقيقة في التصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة فان الدول الاسلامية في معظمها تحتاج بل وتعتمد على الخبرة الاجنبية في تنفيذ مثل هذه المشاريع ، لان كل نوع من انواع المنشآت يحتاج الى تجهيزات متخصصة تنشا فيه ليلاثم الغرض الذي وضع من اجله ، وهذه المعدات والتجهيزات تشمل خطوط ونهايات الهاتف والكهرباء وقنوات للتلفزيون والمراقبة الاليكترونية وقنوات للنداء الصوتي (Paging) ، وقنوات للتكييف والتهوية ، ومواسير المياه والتصريف ، وما الى ذلك ، وان كانت المنشآت تكلف مبالغ طائلة الا انها تقل كثيرا عن تكاليف مبيعات الاسلحة كما ان صيانتها اقل تكلفة ولا تحتاج الى التحديث والتطوير بدرجة كبيرة .

ويتم تحديد مواقع هذه المنشآت وتحديد الحاجة لكل نوع منها طبقا لمتطلبات الاستراتيجية العليا للدولة ، وخطة توزيع مراكز القوات المسلحة ، فمنها ما يقع في عمق ارضي الدولة كالقواعد الجوية وقواعد الاسناد والامداد ومرافق التدريب ومنها ما يقع قريبا من الحدود لاسكان وايواء قطاعات القوات المسلحة التي ترابط على الحدود تاهبا لردع اي خطر او عدوان محتمل ، وقد تحولت هذه القواعد العسكرية في معظم دول العالم ، الى مدن عسكرية تضم في داخلها القواعد والشكنات والمستودعات ومرافق الصيانة والتدريب ، بالاضافة الى احياء سكنية لعوائل الضباط والافراد .

وقد عملت الحكومات على توفير جميع مرافق الخدمات من المستشفى الى الاسواق والنوادي الى المدارس المختلفة لابناء العسكريين وجميع مكاتب الخدمات الاخرى في هذه المدن .

وسياتي الكلام عن الاثر الاقتصادي لهذا النوع من الانفاق في المبحث التالي .

يتصرف عن :
(١) دراسة تخفيض النفقات العسكرية رقم (١٥) ، ص ٧ ، الامم المتحدة ، ١٩٨٦م

تطور متطلبات الدفاع عن المنشآت والمرافق الاقتصادية :

بظهور القوات الجوية ، وتطوير القوة التدميرية الهائلة للأسلحة الحديثة
وامكانية ضرب العدو لاي نقطة في اراضي الدولة الاخرى أصبح لزاما على الدول اتخاذ
تدابير وقائية لتخفف من آثار العدوان المحتمل وخاصة في المناطق الحساسة
كالقواعد والمدن العسكرية ومراكز الطاقة .

وقد عمدت بعض دول العالم الى بناء الملاجئ ذات التسليح القوي حتى تكمن فيه
الطائرات ، كما شيدت ملاجئ ضد الغارات على المدنيين بحيث يلائم تصميمها الوقاية
من الحرب الكيماوية والاشعاعات النووية والقنابل الشديدة الاختراق ، ويمكن
ادخال المواد التموينية اليها بسهولة بحيث تبقى صالحة للسكنى مدة الخطر الذي
يهدد حياة السكان .

المبحث الثالث

أثر الانفاق العسكري على التنمية في الدول الإسلامية

ماهي الاثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الدول الإسلامية المعاصرة ؟ ان
الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة على كل حال ، خاصة اذا اتفقنا ان الهدف
الاسلامي للقوات المسلحة قد تعطل او يكاد الا وهو مواصلة الجهاد في سبيل الله ،
وكيف لا نتفق على وجهة النظر هذه ! والقدس يرسف في اغلال الاحتلال اليهودي ، واخوة
لنا مستضعفون من الرجال والنساء والولدان يسامون كل يوم خسفا وعذابا في الارض
المباركة وفي بقاع اخرى من هذا العالم .

هل الانفاق على القطاع العسكري له عائد ؟ وما هو نوع العائد اذا وجد ؟

اذا قصرنا النظر على العائد الاقتصادي فلربما نجد كثيرا من الدول الإسلامية
لا يشكل انفاقها العسكري الا عبئا متواصلا من الضرائب الباهظة على الامة ، بالإضافة
الى الديون الخارجية التي تكبل الاقتصاد والتنمية .

ويمكننا ان نتناول الجوانب الايجابية والجوانب السلبية للآثار الاقتصادية
للانفاق العسكري في الدول الإسلامية ، بمطلبين: آثر سلبي ، وآثر ايجابي المردود
ولكل منهما حجة وبرهان .

المطلب الاول : أهم الآثار السلبية للانفاق العسكري المعاصر :

من الآثار السلبية على الاقتصاد ما يتعلق بتنظيم وبناء القوات المسلحة في
العالم المعاصر ، ومنها ما يتعلق بالموارد الاقتصادية .

أ - انتاجية القوات النظامية : يذهب البعض الى ان القوات العسكرية النظامية

المحترفة التي لا تعرف عملا غير الانضباط العسكري واستمرار التدريب على السلاح
وتكرار التدريب ، والانتظار حتى يبدأ عدوان ما فيبدأ العمل لصدّه ، وقد
لا يحدث هذا العدوان مطلقا ، ويكون بقاء هذا الجيش محترفا انما هو من باب
حجز جزء كبير من الطاقات البشرية في مكان ولزمان غير معلوم ، وحرمان الوطن
من الانتفاع بهم ومشاركتهم اخوانهم في مجالات الانتاج والتنمية . ويبقى
هذا الرأي نقطة جدال مستمر .

ويرد على هذا الرأي بأن القوات النظامية بتأهيلها وحالة الاستعداد الدائمة
التي تتخذها انما هي تقدم سلعة غير منظورة - ان صحت التسمية - وهي سلعة
الأمن في الأبدان والاطوان ، وهذا لا يقدر بثمن - كما قال وزير دفاع امريكي
سابق - فهو خير لنا ان تنفق الاموال عليهم قبل ان تهدر دماء ابناء الامة .

وقد يكون للمعترضين عذر اذا ما هالهم ضخامة الجيوش النظامية . والاصح
ان يطبق مبدأ الاسلام في ذلك وهو تدريب جميع القادرين من الامة على مختلف
التخصصات العسكرية على فترات زمنية لا تمنعهم من مزاولة اعمال اقتصادية
في المصانع والمزارع والتجارة والجامعات وغيرها ، والاحتفاظ بقوات نظامية
رمزية كقوة واجب تكون طليعة امام العدو حتى اذا دق ناقوس الخطر جمعت حشود
الامة وكانت جاهزة للتمدي وردع العدوان .

ب - اعتماد الدول الاسلامية في تسليح جيوشها وتدريبها على الدول الأجنبية :

وقد فرض هذا الاتجاه على الدول الاسلامية امرين :

(١) ربط مصالحها مع مصالح الدولة التي تمدها بالسلح ، مما يوءثر على مواقفها في المجال السياسي ، وهذا التأثير يتناسب عكسيا مع قوة انتماء الدولة لمبادئها الاصلية .

(٢) صعوبة التخلص من هذا الارتباط العسكري فيما لو وقفت الدولة البائعة للسلح ضد مصالح الدولة المشترية بشكل مباشر ، لان معنى التخلص من هذه العلاقة هو اعادة بناء القوات المسلحة من جديد مما يكلف الامة ثمنيا باهظا في الاموال وفي مظهر القوة ومستواها .

ج - طبيعة الانفاق على التسليح والتدريب في الجيوش الاسلامية قد صاحبها ظهور

أعباء على الاقتصاد الوطني واهمها :

(١) تسرب الدخل الى الخارج :

ان استيراد الاسلحة والايدي الاجنبية اللازمة للتدريب والصيانة ، وخاصة الاسلحة التكنولوجية من حيث استمرار التحديث والتطوير نظرا للتغير المستمر في خصائص الاسلحة الحديثة مما يستلزم مواكبة هذا التطور والمحافظة عليه ، والا أصبحت الاسلحة عديمة الفعالية ، مما جعل تكلفة المشاريع تتراوح بين ٥٠ - ٧٠٪ من النفقات العسكرية تذهب في معظمها على شكل مدفوعات خارجية الى الدول المصدرة للسلح الى وزارات الدفاع الأجنبية او الشركات الاحتكارية المرتبطة بها لتشغيل المصانع مرة بعد مرة وتخفيف البطالة في الدول المتقدمة .

ومع نمو القوات المسلحة في كل دولة اسلامية يتزايد الانفاق على مشاريع التسليح والانشاءات المتعلقة به ، ويؤدي ذلك الى تخصيص مزيد من الايرادات للانفاق على القوات المسلحة ، وبهذا يتزايد العبء على الميزانية العامة للدولة مما يوءثر مباشرة على مخصصات الصرف على التعليم والاصلاح الاقتصادي في الزراعة والصناعة وغيرها .

وقد خصت بعض الدول الاسلامية أكثر من نصف النفقات في الميزانية لاغراض الدفاع ، ويتراوح الانفاق الدفاعي في المتوسط في معظم الدول الاسلامية بين ٢٠٪ - ٣٠٪ من النفقات في الميزانية . (١)

وقد تزايدت نسبة الانفاق العسكري من ميزانيات الدول الاسلامية مجتمعمة من ٢٢٢٩ - ٢٢٣٣٪ خلال السنوات ٨١ - ٨٢ - ١٩٨٣ على التوالي .

فاذا نظرنا الى الجدول رقم (٧) النفقات العسكرية في الدول الاسلامية للاعوام ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٨٣ لوجدنا ان اجمالي النفقات العسكرية للدول الاسلامية في هذه السنوات هي على التوالي : في عام ١٩٨١ بلغت (٦٦٢٠٥) سته وستون بليون ومائتين وخمسة ملايين دولارا بينما زادت في عام ١٩٨٢ لتصل الى سبعة وسبعون بليون وتسعمائة وثلاث واربعون مليون دولارا ، وقفزت في عام ١٩٨٣ الى اكثر من ٨٣٥ بليون دولارا .

ويمكن ان نطرح السؤال التالي : هل هذه النفقات ذات عائد اقتصادي مجدي ؟

مع صعوبة التحديد في الاجابة ، لابد من محاولة تفسير الظواهر ، فنقول لابد من الاخذ بالاعتبارات التالية :

١. ان دافع الامن الوطني قد يبرر هذه المبالغ او اي مبالغ تزيد عن ذلك تبعا للعلاقات الدولية والمناخ السياسي للاقليم والظروف الداخلية فـفي الدولة نفسها .
 ٢. اما العائد الاقتصادي فقد يكون امرا نسبيا اذا اعتبرنا العمالة الوطنية التي تشترك في مشاريع التسليح ، ومدى اختلاف نسبة العمالة الوطنية من دولة الى دولة اخرى .
 ٣. طالما ان معظم الاسلحة مستوردة من الخارج ، وهذا يستلزم عقود مشاريع وعقود خبرات اجنبية وعقود صيانة وقطع غيار ، مما يذهب بجزء كبير من النفقات العسكرية بشكل مدفوعات الى الخارج .
- والخلاصة ان هذه النفقات الضخمة مجتمعة من المععب تبريرها اقتصاديا لان المردود الفعلي المنظور ليس قريبا من ذلك ، وهذا يتطلب تعاونا وتنسيقا اكثر بين الدول الاسلامية للتغلب على مثل هذه المشاكل .(١)

(١) وذلك ما سيتم بحثه في الفصل الاخير من هذا الباب انشاء الله .

جدول رقم (٧)
النفقات العسكرية في الدول الإسلامية
١٩٨٢ - ١٩٨١

الدولة	النفقات العسكرية بملايين الدولارات	نسبتها الى النفقات الحكومية	الدولة	النفقات العسكرية بملايين الدولارات	نسبتها الى النفقات الحكومية
١٠. الأردن	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	٢٩. ليبيا	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٢٠. افغانستان	٥٥٤ ٥٣٤ ٥٣٣	٣٠٨ ٣٢٢ ٣٢٧	٣٠. فلسطين	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٣٠. الامارات العربية المتحدة	٣٣٦ ٢٩٦ ٢٠٩	٢٩ ٣٢ ٣٧	٣١. دولة قطر	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٤. اندونيسيا	٢٢٧٠ ٢٤٢٢ ٢٤٢٣	٤٠٩ ٥٤٥ ٥٧	٣٢. الكاميرون	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٥. اوغندا	٢٨٤٦ ٢٥٢٧ ٢٤٢٠	١٣ ١٣٦ ١٢٤	٣٣. دولة الكويت	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٦. باكستان	٨١ ٨٨ ٣٨	١٩٨ ١٨٧ ١٧٢	٣٤. لبنان	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٧. البحرين	١٦٤٩ ١٨٧١ ١٩٥٧	٢٢٦ ٢٥٧ ٢٣٨	٣٥. ليبيا	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٨. بوركينا فاسو	٢١٥ ٣٣٢ ٢١٩	٢٢ ٢٢ ٢٣	٣٦. مالي	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
٩. بنغلاديش	٣٤ ٢٩ ٢٩	٢٠٨ ٢٠٨ ٢١٧	٣٧. ماليزيا	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٠. بنين	١٥٣ ١٧٨ ٢٢٢	١٨٤ ١٨٤ ٢٢	٣٨. المالديف	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١١. بوركينا	٢٤ ٢٥ ٢٥	١٥٢ ١٥٢ ٢٠	٣٩. مصر	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٢. تشاد	٢٨١٥ ٢٤٦٩ ٢١٩٠	٢٠٤ ٢١٤ ٢٠	٤٠. المغرب	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٣. تونس	٥٥ ٥٢ ٥٥	٤٦٩ ٤٦٩ ٣٣٨	٤١. موريتانيا	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٤. الجابون	٢٢٩ ١١٢٦ ٤٣٧	٩٢ ٩٢ ٩٦	٤٢. النيجر	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٥. جامبيا	٨١ ٧٣ ٦٧	٥٢ ٥٢ ٤٧	٤٣. اليمن الشمالي	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٦. الجزائر	٨١١ ٩٣٥ ٩٣٠	٥٢ ٥٢ ٤٤	٤٤. اليمن الديمقراطي	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣
١٧. جزر القمر	٨١١ ٩٣٥ ٩٣٠	٥٢ ٥٢ ٤٤			
١٨. جيبوتي	٢١ ٢٨ ٢٧	١٧٥ ١٧٥ ٣٧			
١٩. السعودية	٢٤٤٠ ٢١٩٢١ ٢٢٦٧٤	٢٩ ٢٩ ٢٢			
٢٠. السنغال	٦٩ ٦٤ ٦٤	١١٨ ١١٨ ٩٧			
٢١. السودان	٢١١ ٢٠٩ ٢١٢	١٣٩ ١٣٩ ١٠٢			
٢٢. سوريا	٢٤٥٩ ٢٨٢١ ٣٣٧٢	٢٨٨ ٢٨٨ ٢٩٩			
٢٣. سيراليون	١٢ ١٠ ٩	٤٢ ٤٢ ١٧			
٢٤. الصومال	١٦٢ ١٢٢ ١٣٠	٣٦٥ ٣٦٥ ٤٠٨			
٢٥. العراق	٧٩٥٨ ١٣٩٩٢ ١٢٨٣١	٤٨ ٤٨ ٤٠			
٢٦. سلطنة عمان	١٦٨٥ ١٩٦٠ ٢١٣١	٤٩ ٤٩ ٤٩			
٢٧. مينييا	٨٠٤٣ ١٤٩٠٢ ٢٠١٦٢	٢٢٤ ٢٢٤ ٢٢٤			
٢٨. ايران	٨٠٤٣ ١٤٩٠٢ ٢٠١٦٢	٢٢٤ ٢٢٤ ٢٢٤			

المصدر:

IISS :
"World Military Balance" 1987

(٢) تزايد أعباء الديون الخارجية :

صاحب ضخامة الانفاق العسكري تسابق محمود بين الدول الإسلامية على سوق القروض الدولية من الحكومات ، ومن الهيئات الدولية المتخصصة ومن القطاع الخاص الاجنبي والمحلي ، وقد تزايد حجم القروض من الحكومات الاجنبية ، وتقدم هذه القروض على شكل مساعدات لتمويل صفقات تجارية لتصدير المنتجات النهائية الى اسواق الدول الإسلامية ، واكثر هذه القروض يوجه لخدمة مبيعات السلاح . (١)

ويوضح الجدول رقم (٨) جدول الديون الخارجية لثلاث دول اسلامية ومن اكثرها تقدما في صناعة الاسلحة ، وهي مصر واندونيسيا وتركيا حيث تحاول انشاء صناعات عسكرية ثقيلة ومتقدمة ، وقد بلغت جملة ديونها الخارجية مجتمعة في عام ١٩٨٤م مبلغا يزيد على (٧٨) بليون دولارا .

ويتبع القروض عبء مالي اضافي وهو تكاليف خدمة الدين ، والفوائد السنوية الربوية المركبة ، وقد أصبحت تكاليف الفائدة على الديون مشكلة عالمية في هذه الايام تدور من اجلها المفاوضات بين الدول المدينة والدول الدائنة في محاولات للاعفاء منها .

وبينما تعتبر الدول الإسلامية الثلاث (مصر واندونيسيا وتركيا) من المقترضين الرئيسيين في العالم (جدول رقم ٨) فان عدد الدول الإسلامية التي تعتبر من الدول المقترضة في العالم بلغ سبع وثلاثون دولة (٣٧) (٢) من بين جملة عدد الدول الإسلامية البالغ عددها (٤٣) دولة .

(١) تقرير البنك الدولي للتنمية ، ١٩٨٦ ص ٢٤٢

(٢) تقرير بنك التنمية الاسلامي ، ١٩٨٤ ص ١٨٦

جدول رقم (٨) : المقترضون الرئيسيون في العالم الاسلامي
بيانات عام ١٩٨٤ بملايين الدولارات

الدولة	الديون الخارجية	نسبتها من اجمالي الناتج القومي
اندونيسيا	٣٢٤٨٠	٣٥٢
مصر	٢٣٢٠٦	٥١٣
تركيا	٢٢٦٦٧	٣٢٣

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، ١٩٨٦م
ص ٢٤٢ ، ص ٢٤٦

(٣) العجز المستمر في ميزان المدفوعات :

نتيجة لهذا الضغط المتزايد على ميزانيات الدول الإسلامية لدفع اثمان مشتريات الاسلحة وغيرها من المشاريع ، ورصد المبالغ الطائلة لعقود التطوير والتحديث في القوات المسلحة ، الى تجنب اقساط متزايدة سنويا لتسديد الديون الخارجية . وعدم قدرة جهود التنمية على زيادة الصادرات بشكل مؤثر اقتصاديا . كل هذا أدى الى استمرار ظهور العجز في ميزان المدفوعات ، وخاصة في الميزان التجاري مع الدول الصناعية وقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات للدول الإسلامية مجتمعة (١٩٣ ٪) من صادرات السلع والخدمات عام ١٩٨٢ ، وزاد في عام ١٩٨٣ حيث بلغ (١٤٤ ٪)^(١)

وبالنظر الى الجدول رقم (٩) نلاحظ ان الدول الإسلامية المصدرة للنفط قد سجلت عجزا في موازين حساباتها الجارية بلغ ٩٠ بلالين دولارا عام ١٩٨٢ بينما وصل الى ١٥٠ بلالين دولارا في عام ١٩٨٣ م . وهذا ناتج عن انخفاض عوائد تصدير النفط بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط وانخفاض حجم الصادرات وهذا أدى الى تفاقم المشكلة في الدول غير المصدرة للنفط او الدول الأقل نموا في العالم الإسلامي حيث ان انخفاض عوائد النفط ستؤدي الى انخفاض الموارد المتاحة من مساعدات وقروض صناديق التنمية في الدول النفطية .

إضافة الى ذلك فقد أدى المعدل المنخفض للإدلاء الاقتصادي في الدول الإسلامية ، الى مزيد من العجز ، وذلك يعود للأسباب التالية :

١. التدابير الحمائية في الدول الصناعية ضد استيراد السلع من الدول النامية عموما .
٢. الارتفاع المستمر في اسعار الفائدة على القروض .
٣. البطء الشديد في انتقال الانتعاش من الدول الصناعية الى الدول النامية .
٤. عقبات وصعوبات انتقال التقنية من الدول الصناعية الى الدول النامية .
٥. تدهور الحالة الاقتصادية في بعض البلدان الأفريقية من العالم الإسلامي بسبب الجفاف الشديد .

د - عدم قدرة الدول الإسلامية على إنشاء صناعات عسكرية فعالة :

ان حرص الدول الصناعية على منع انتقال التقنية الى الدول النامية عاممة والدول الإسلامية خاصة ، والاحتكار الشديد لسوق وتجارة السلاح في العالم ، والسرية التامة التي يحاط بها ، كل ذلك وضع العراقيل امام الدول الإسلامية ومنعها من تطوير صناعات حربية معتبرة على المستوى العالمي .

وبالنسبة للدول النامية عموما ، فقد استطاع بعضها تهشيم حلقة الاحتكار التي احكمتها الدول الصناعية ، وقامت هذه الدول بتطوير صناعات حربية تمكنت من

جدول رقم (٩)
ميزان المدفوعات لمجموعات الدول الإسلامية
بملايين الدولارات

مجموعات الدول الإسلامية	رصيد الحساب الجاري		كنسبة من صادرات السلع والخدمات	
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٣
الدول المصدرة للنفط	(٥٨٩٣)	(١٥٥٢٥)	٪٢٩	٪٩٤
الدول غير المصدرة للنفط	(١٩٢٤٧)	(١٧٧٩٣)	٪٢٩٥	٪٢٦٨
الدول الأقل نمواً	(٥٧٤٥)	(٤٧٥٨)	٪٩٩٤	٪٨١٥
جميع الدول الإسلامية	(٢٥١٤٠)	(٣٣٣١٨)	٪٩٣	٪١٤٤

المصدر : تقرير بنك التنمية الإسلامي ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٦

خلالها من الدخول على نطاق ضيق الى اسواق السلاح العالمية، مثل البرازيل والهند .

اما في حالة الدول الاسلامية فان الدول الصناعية الى جانب احتكاراتها الامبريالية فهي لا تخفي العداء لكل ما يتصل بالاسلام تضامنا مع الصهيونية وتحقيقا لاهداف الصليبية . ولهذا لم تتمكن الدول الاسلامية من الحصول على تراخيص لصناعة الاسلحة الثقيلة والمتقدمة كغيرها من الدول التي منحت تراخيص كل انواع الصناعات العسكرية الى حد صناعات الاليكترونيات المتقدمة كأجهزة الملاحة واجهزة التشويش وصناعة احدث الطائرات والصواريخ كدولة اسرائيل والبرازيل والارجنتين وجنوب افريقيا والهند وكوريا والصين الوطنية وغيرها .

وبالرغم من ذلك فقد نجحت بعض الدول الاسلامية في تأسيس صناعات حربية اما عن طريق الحصول على تراخيص انتاج جماعي ، او عن طريق تطوير الاسلحة القديمة الموجودة لديها بجهود ذاتية او بالمشاركة مع دول اخرى من العالم الثالث .

وسندرس واقع صناعة الاسلحة في العالم الاسلامي في الباب التالي ان شاء الله .

٥ - المواجهة العسكرية بين بعض الدول الاسلامية :

ان أغلب استخدامات القوة في العالم الاسلامي اليوم مع مزيد الاسف - في حروب وفتن تشتعل بين الدول الاسلامية اما بسبب النزاعات الاقليمية الضيقة على الحدود المصطنعة او بسبب السير في ركاب احدى دول الشرق او الغرب وخدمة مصالح الدول الكبرى والتمذهب بمذهبها واتباع عقيدتها الاستراتيجية الحربية والاقتصادية للجهل بالاسلام ومزاياه حتى ان كثيرا من العسكريين في الدول الاسلامية والذين هم في مراكز قيادية مسئولة عن التخطيط لا يعرفون ان هناك عقيدة عسكرية اسلامية وان اقروا بوجودها في الماضي فلا يرون امكانية تطبيقها في العصر الحاضر وهذا هو منتهى الجهل ونعوذ بالله من ذلك .

فاذا نظرنا الى القوات المسلحة لكل دولة اسلامية على حدة ، فانا نرى التسابق الشديد على بناء قوات رادعة لكل دولة تتنافس مع الاخرى . بينما نرى دول العالم في الشرق والغرب تستمر في تقسيم بلداننا الى اسواق لبيع الاسلحة والعتاد الذي خرج او في طريق الخروج من الخدمة عندهم ، ويبالغون في ذلك فهم لا يريدون التوقف فيبيعون احدث ما توصلت اليه المصانع من آلات واسلحة حديثة لا تؤثر على سياستهم في منع الدول الاسلامية من الحصول على اسرار المعرفة التقنية الصناعية . بل ان الدول الصناعية ، لا تألوا جهدا في الدس والمؤامرات لزيادة التوتر ، وايجاد الحاجة الى مزيد من السلاح ، لحشد الجيوش ، وتعزيز القدرات العسكرية على الحدود بين الدول الاسلامية ، ويستمر الاعداد والاستعداد القتالي وفي معظم الاحوال لاحتمال مواجهة عسكرية بين دولتين مسلمتين فهذا بلاء عظيم وشر مستطير جزاء التخاذل عن الجهاد في سبيل الله والتنافس والتناحر على مصالح الدنيا ونسيان الاخرة .

وقد أدت هذه الفتن بين بعض الدول الإسلامية الى الامور التالية :

١. الاجتهاد في بناء القوات المسلحة لكل دولة على حده .
٢. تصدي بعضنا لبعض لهدم ما بنيناه بعرقنا واموالنا فنرده الى بعضنا فنهدر دماءنا ونضيع اموالنا ، حتى نعود الى مستوى الضعف من جديد .
٣. هذه الحروب الطاحنة المتكررة والبغضاء والشحناء الموجهة بيــــن المسلمين جعلت من مواردهم مددا لا ينقطع لتشغيل مصانع الانتاج فــــي الدول الصناعية ، وفتح مقابر في ارضنا بأموالنا وبأيدينا - لصفوة شبابنا ، وجعل أرضنا مسرحا تنتشر فيه حطام الاسلحة والمعدات من الشرق والغرب ، وميدانا لتجربة الجديد منها وتطويره واعداده لتكرار المآسي وليس هناك بارقة امل الا بالعودة الى الله ورفع راية الجهاد من جديد .

المطلب الثاني :

اهم الآثار الايجابية للانفاق العسكري في الدول الإسلامية في العصر الحديث :

بالرغم من الآثار السلبية للانفاق العسكري في الدول الإسلامية . وبالرغم من الرأي الجدلي لدى كثير من الناس ومنهم بعض المفكرين وهم يرون ان النفقات العسكرية ليس لها مردود اقتصادي على المجتمع ، ونحن نتفق معهم من جانب ونخالفهم في جوانب اخرى ، نتفق معهم ان هناك كثيرا من الجهد البشري الضائع بالمحافظة على جزء كبير من طاقة شباب الامة يقفون على أهبة الاستعداد في الجيوش النظامية لا شاغل لهم الا تكرار واستمرار التدريب بانتظار القيام بردع العدو او صده عند تنفيذه لعدوان يهدد أمن بلادنا . كما ان الانفاق العسكري كما اسلفنا يظهر فيه سوء استخدام الموارد المالية نظرا لطبيعة عقود التسليح ووجود اصول الصناعة المحتكرة في الخارج مما يستدعي دفع اسعار مبالغ فيها ثمنا لاسلحة واجرة للخبرات الاجنبية للتدريب والصيانة .

وبالرغم من ذلك فان هناك آثار ايجابية لها مردود اجتماعي واقتصادي وسياسي نذكر منها ما يلي :

١. توفير الحماية اللازمة وتحقيق الامن في الاوطان :

إن إعداد القوات المسلحة كما وكيفا واجبا شرعيا يتحقق فيه تنفيذ أمر الله تعالى " واعدوا لهم ما استطعتم من قوة " . وهذا يظهر هيبة الدولة وقوتها لارهاب العدو الظاهر والخفي حتى يسود الامن في الارض ويستقر في النفوس وبهذا يتم الانتشار في الارض لابتغاء فضل الله وازدهار النشاط الاقتصادي .

٢. المساهمة الفعالة في التدريب الفني ونشر التعليم :

تنتشر المدارس والمعاهد في القوات المسلحة لكل دولة ، وتجذب نسبة كبيرة من الايدي غير الماهرة من سوق العمالة ، كما تلتحق بها مجموعات كبيرة من الشباب المتعلمين متخصصين وغير متخصصين ، ينهلون من مصادر العلم العسكري ومن كافة العلوم ، ويتدربون على تشغيل الآلات والمعدات وصيانتها فيتقنونها في ظروف شبه حربية مع ما تتميز به الثقافة العسكرية من انضباط وتدريب واعتماد على النفس .

فهؤلاء الشباب عندما يكملون خدمتهم العسكرية النظامية يعودون للعمل في القطاعات العامة الأخرى وفي القطاعات الخاصة في الإدارة وأعمال الكهرباء والميكانيكا وتشغيل العربات والآلات في كافة التخصصات . أي أن التدريب العسكري يشارك في تطوير العمالة الماهرة الفنية والإدارية من ناحية عددية ونوعية مما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد .

٣. يذهب جزء كبير من الانفاق العسكري على الانشاءات ذات الصيغة العسكرية والمدنية أيضا فتنشأ الشكنات العسكرية والقواعد الجوية والبرية والبحرية والمجمعات السكنية ، وتنشأ فيها المرافق الاقتصادية الأخرى ، كالطرق والمستشفيات والمدارس والملاعب والحدائق والملاجئ .

وقد ظهرت هذه الحركة الانشائية في القوات المسلحة في العصر الحديث على شكل مدن عسكرية على الحدود تشبه إلى حد كبير ما شيده المسلمون في صدر الإسلام من الأمصار كالقوفة والبصرة والفسطاط والقيروان وغيرها .

وقد تزايد في هذه المدن عدد السكان والعمران بفضل الهجرة من المناطق المجاورة إليها لتقديم الخدمات والمتاجرة فيها حتى أصبحت مراكز جذب حضاري تنافس المدن القديمة في تجارتها وصناعتها وزراعتها .

٤. مساهمة الانفاق العسكري في عملية الانتعاش الاقتصادي المحلي :

إن الانفاق العسكري على مخصصات الأفراد من الرواتب والملابس والمطعم والسكن وسائر البدلات ، والانفاق على كثير من مستلزمات التدريب والصيانة ، كله يذهب إلى الأفراد إما مباشرة إلى الأفراد العسكريين أو المقاولين والمتعهدين المحليين لمختلف أصناف التموين والتجهيزات . ويتحول هذا الانفاق إلى العائلات ومصادر التجارة الأخرى بطرق غير مباشرة مما يزيد الطلب على الأيدي العاملة وعلى السلع والخدمات وهذا يستدعي زيادة العرض لتلبية لذلك مما يؤدي إلى ازدياد النشاطات الاقتصادية المختلفة وتستمر الأموال في دورتها المحلية ، فتصل إلى أصحاب المهن الحرة ، والصناع ، وأصحاب الخدمات الأخرى .

٥. ومن الآثار الإيجابية الهامة للانفاق العسكري أن أعداد القوات المسلحة وتنوع

تشكيلاتها وتعدد تخصصاتها العلمية والفنية ... يغد ذلك من أكبر مظاهر النشاط في سوق العمالة حيث تتكون القوات المسلحة من برية وجوية وبحرية وقوات دفاع جوي ، وقوات الحرس الوطني وقوات الأمن الداخلي ، وقوات الاحتياطي ... كل هذه القوات في مجموعها تشكل نسبة كبيرة من سوق العمل ، مما أعطى للقوات المسلحة دورا كبيرا في المساهمة بزيادة التشغيل ، وتقليل نسبة البطالة ، والمساهمة في تطوير القدرات الفنية والعلمية للطاقة البشرية .

قد يكون ذلك استنتاجا لا يوء من به بعض المفكرين الاقتصاديين ، ولكن القوات المسلحة تستقطب كثيرا من العمالة غير المؤهلة التي غالبا ما تكون في المراحل التعليمية المبتدئة ، وهؤلاء يشكلون أكبر نسبة في البطالة من غيرهم .

بالإضافة إلى ذلك ، وهذا شيء من خصائص القوات المسلحة في العصر الحديث ،
 أنها نظامية مهنية علمية متخصصة تستقطب أعدادا كبيرة من العمال ذوي المهارات
 المتخصصة في إنتاج الآلات والمعدات ، أو في تقديم بعض الخدمات في مجالات الطب
 والتغذية والتموين ، والإنشاءات والصيانة .

كما أن الانفاق العسكري في مجالات البحوث أخذ يتزايد بشكل مستمر ، حيث ينضم
 إلى صفوف القوات المسلحة كثير من العقول العلمية في بحوث التسليح ، ويتعاون
 معها أساتذة الجامعات من خلال البحوث التي تمولها القوات المسلحة .

وعنصر آخر يعد ميزة من مزايا القوات المسلحة أن الأفراد الذين ينضمون
 إلى صفوف القوات المسلحة يجدون فيها وظائف أكثر ضمانا لاستمرارهم في الحياة
 الوظيفية ، والتدرج في الترقيات وتعلم المهارات مما يقلل من درجة المخاطرة
 التي تزداد في الوظائف الأخرى كما في وظائف القطاع الخاص .

الفصل الثاني

الحاجة الى التكامل الاقتصادي في الصناعات الحربية بين
الدول الاسلاميــــــــــــة

الفصل الثاني
الحاجة الى التكامل الاقتصادي في الصناعات الحربية
بين الدول الاسلاميــــــــــــة

المبحث الاول : التكامل الاقتصادي
المطلب الاول : تعريف التكامل ونظرياته وقواعده
المطلب الثاني : أنواع التكامل الاقتصادي ، مزاياه ومحدداته

المبحث الثاني : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة
وواقع الصناعات الحربية في العالم الاسلامي

المطلب الاول : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة
المطلب الثاني : واقع الصناعات الحربية في العالم الاسلامي

المبحث الثالث : وحدة الامة الاسلامية ، وفوائد التكامل فسي
الصناعات الحربية .

المطلب الاول : فوائد التكامل في الصناعات الحربية
المطلب الثاني : وحدة الامة الاسلامية مطلب ضروري

المبحث الاول

التكامل الاقتصادي

المطلب الاول : تعريف التكامل ، نظرياته وقواعده :

أولا : تعريف التكامل ومعناه :

يختلف الاقتصاديون في تعريف التكامل الاقتصادي ، وإذا اعتبرنا ان الدولة وحدة اقتصادية فيكون التكامل هو : " انشاء علاقات بين وحدات اقتصادية ، وازالة مظاهر التمييز بينها لتحقيق اندماجها وتشكيل وحدة اقتصادية جديدة (١) وإذا لم يتم التكامل على مستوى الاقتصاد الوطني بين الدول ، فيمكن ان يكون على مستوى صناعات معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول لحاجتها الى التكامل فيها، ومثال ذلك الصناعات العسكرية في العالم الاسلامي .

وينبغي لنا أن نوضح معنى التكامل بالتمييز بينه وبين التعاون وبين الاتحاد . لنفرض ان ثلاث دول هي أ ، ب ، ج يوجد في كل منها مصنع لانتاج الدبابات ، كل دولة لديها امكانيات تصنيع بعض القطع الرئيسية ولكنها تستورد بعض متطلبات هذه الصناعة من دول خارج أ ، ب ، ج وبهذا فلا يوجد اي شكل من اشكال التعاون بينها فيما يختص بهذه الصناعة ، اما اذا قام بينها اتصال وتنسيق فيما يتعلق بتحسين الانتاج وتطوير اساليب الرقابة والجودة النوعية وتبادل الخبرات ، وتحديد كميات الانتاج واقتسام الاسواق ، فهذا نوع من التعاون .

اما اذا اتفقت الدول أ ، ب ، ج على انشاء صناعة دبابات ، وتم دراسة مميزات الصناعة في كل دولة وتحديد قدراتها بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية ، فتخصصت (أ) مثلاً في انتاج المحرك والاجزاء الميكانيكية بينما اسندت صناعة السلاح والبرج الى مصانع في دولة (ب) ، وتم تصنيع جسم الدبابة والجنزير في مصانع لدولة (ج) ، وبامكان كل دولة ان تنشئ مصانعاً للتجميع النهائي مستقلاً عن الدول الاخرى ، ولكن (أ) تعتمد في الحصول على برج الدبابة وسلاحها من دولة (ب) بينما تحصل (ب) على المحرك من (أ) وعلى جسم الدبابة من (ج) فان هذا هو التكامل لان صناعة الدبابة في كل دولة لا تكتمل الا بالحصول على الاجزاء الاخرى من البلدان المتعاونة .

اما الاتحاد في هذه الصناعة فهو مثلاً قيام مؤسسة واحدة لادارة مصانع اجزاء الدبابة في كل الدول الثلاث وتكون بمثابة شركة قابضة تتبعها الشركات المعنية في (أ ، ب ، ج) .

وبعد هذه الفرضية نستطيع ان نتفق على مفهوم التكامل ولو اختلف التعبير او الاسلوب .

(١) ببلا بلاسا : " نظرية التكامل الاقتصادي " ترجمة راشد البراوي ، ص ٩
- رشيد ، عبد الوهاب حميد " التكامل الاقتصادي العربي " ص ١٥ ، دار الحرية ، بغداد .

ثانيا : نظريات التكامل : (١)

يوجد للتكامل الاقتصادي نظريتان الاولى تقليدية تقوم على اساس حرية التجارة وايجاد سوق اكبر ، يتكون من اسواق دول التكامل ، ويعطي الفرصة لقيام نوع من التخصص وتقسيم العمل ، والوصول الى الحجم الامثل للانتاج ، فالتكامل طبقا لهذه النظرية يطالب بالآخذ بمبدأ حرية التجارة الدولية بين دول التكامل .

اما النظرية الثانية فهي تسعى في النهاية الى ايجاد وحدة اقتصادية كاملة يتحقق من خلالها حتمية وحدة المصير ، والقضاء على الفروق بين دول التكامل ، وتحقيق الوحدة الاجتماعية تبعا للوحدة الاقتصادية . وهنا لابد من التنبيه ان مفهوم التكامل الاقتصادي المطلق اي الذي يكون غير مقيد بكلمة دولة او مجموعة دول ، فانه يكون تكاملا داخل قطاع واحد مثل قطاع الصناعات الحربية في الدول الراغبة في التكامل في هذا المجال ، وهذا تكامل محدود جدا ربما يكون اكثر قبولا لدى الحكومات ذات الانظمة المختلفة ، فتقوم بتنسيق اقتصادياتها في هذا المجال للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير واتساع حجم السوق ، والتخلص من سيطرة محتكري اسواق السلاح في العالم .

ثالثا : اهم قواعد التكامل الاقتصادي : (٢)

لكي يعطي التكامل ثماره لابد من ان يقوم على ارضية مشتركة تمثل قواعد راسخة له ، وتدفع اليه ، ومن اهمها ما يلي :

١. اتساع حجم السوق التي يراود لها التكامل :

اذ أنه باتساع حجم السوق تكثر المزايا والآثار المفيدة للتكامل مثل تحسين الاداء ، ورفع كفاءة الانتاج ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية لتشجيع الاستثمار والتمتع بمزايا كبر الحجم بالنسبة للصناعات والمشاريع مما يحقق لها وفورات داخلية وخارجية مثل استخدام الآلات الاتوماتيكية ذات الانتاجية الكبيرة ، وسهولة الحصول على القروض ، وتوظيف الخبرات الفنية العالية ، وامكانية التخصص وتقسيم العمل .

٢. وحدة الانتماء :

ان ترابط شعوب التكامل الجغرافي او الثقافي او الاجتماعي يعد من اهم دعائم التكامل ، فلا بد ان تكون الدول المتكاملة تشترك بوحدة او اكثر مثل وحدة الدين او الجنس او اللغة او النظام الاقتصادي .

٣. تكامل الموارد :

تسعى الدول الى التكامل الاقتصادي لحاجة بعضها الى ضمان اسواق لمواردها بينما تحتاج الى موارد توجد في دول اخرى ، فاذا توفرت الايدي العاملة والخبرات الفنية في بلد فرما تتوفر رؤوس الاموال في بلد آخر بينما توجد الثروات الطبيعية بكميات اقتصادية في بلد ثالث ، وهكذا .

(١) د. علي حافظ منصور - مذكرات في العلاقات الدولية ص ٤٨
د. عبد الوهاب حميد رشيد - التكامل الاقتصادي العربي ص ١٥ - دار الحرية - بغداد ، ١٩٧٧ م .
(٢) د. عبد الوهاب حميد رشيد : المرجع السابق ص ١٦
د. محمد عبد المنعم عفر : التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ص ١٠١

٠٤. التغلب على المشاكل الاقتصادية :

من أهم المشاكل الاقتصادية التي تسعى الدول إلى التغلب عليها عن طريق إقامة التكامل الاقتصادي هي صغر حجم السوق ، والعوائق الجمركية ، والتنافس على اسواق المواد الاولية واسواق السلع النهائية مما يؤدي الى صراع المصالح ونشوب النزاع المسلح .

المطلب الثاني : أنواع التكامل ، مزاياه ومحدداته (١) :

أولاً : انواع التكامل الاقتصادي .

يأخذ التكامل صوراً او اشكالا عدة ، وقد يُقسّم بناءً على الاجراءات التي يتضمنها ، او وجهات النظر للدول التي تتبنى فكرة التكامل ، واشهر التقسيمات للتكامل انه يتكون من منح ميزات تجارية ، او منطقة التجارة الحرة ، او اتحاد جمركي ، او سوق مشتركة ، او اتحاد اقتصادي ، او وحدة اقتصادية ، وهذه الأنواع تخدم بعضها كمراحل للتكامل حتى يصل الى نهايته في الوحدة الاقتصادية ، وقد يقف التكامل عند مرحلة معينة لا يتجاوزها طبقاً لرغبات الدول المشتركة ، والى اي مدى تريد ان تذهب في طريق التكامل .

وفيما يلي سنقدم موجزاً لكل نوع من هذه الانواع :

١. منح ميزات تجارية :

تتفق الدول الاعضاء على تحديد اعفاءات او تخفيضات متبادلة على الضرائب الجمركية او منح تسهيلات تجارية من خلال اتفاقيات التجارة ، والدفع ، لتبسيط اجراءات التعامل بينها وتنشيط الحركة التجارية .

٢. منطقة التجارة الحرة :

وهي مرحلة من التكامل أرقى من منح ميزات تجارية ، فهي تتضمن ازالة الرسوم الجمركية ، والقيود التجارية ، وذلك لغرض زيادة حجم التبادل التجاري ، وتنظيم المدفوعات بين الدول المشتركة ، مع احتفاظ كل دولة بسياساتها المستقلة مع الدول خارج دول التكامل بما فيها التعرفة الجمركية ، ولذلك تعتبر عرضه لمشاكل كثيرة لان سياسات الدول الاعضاء التجارية مع العالم الخارجي مختلفة ومتباينة .

(١) انظر لمزيد من التفاصيل المراجع التالية :

- د. عادل محمد حشيش " مبادئ الاقتصاد الدولي " ص ٢٦١
- د. محمد عبد المنعم عفر " التنمية الاقتصادية " ص ١٠١
- د. علي حافظ منصور " اقتصاديات التجارة الدولية " ص ٤٦
- د. وجدي محمود حسين " العلاقات الاقتصادية الدولية " ص ٢٥٩ - دار الجامعات المصرية .
- د. محمود محمد بابلي " السوق الاسلامية المشتركة " ص ٦٦١ - دار الكتاب اللبناني / بيروت .
- د. عبد العليم عبد الرحمن خضر " صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي ص ٢٢٣
- عالم المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٣ جده

ومن امثلتها منطقة التجارة الحرة بين دول امريكا اللاتينية التي أنشئت بموجب معاهدة " منتفديو " عام ١٩٦٠م بين كل من الأرجنتين ، والاكوادور والبرازيل وشيلي ، واوروغواي ، وباروجواي وبيرو .

٠٣ . الاتحاد الجمركي :

ويتم بموجبه الغاء جميع الحواجز الجمركية امام انتقال السلع والخدمات بين الدول الاعضاء ، كما يتم توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الاعضاء وبين العالم الخارجي ، وبمعنى آخر يتم في هذا النوع من التكامل تحرير التجارة بين دول التكامل وتقييدها مع العالم الخارجي بقيود موحدة تقلل من تأثير الاتفاقيات الثنائية بين كل دولة والعالم الخارجي .

ويساعد هذا النوع من التكامل على توسيع نطاق السوق ، كما يساعد على التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء بحيث تخصص كل دولة بانتاج السلع بحسب المزايا النسبية المتوفرة لها . ولا يشمل هذا الاتحاد حرية انتقال الاشخاص او رؤوس الاموال .

٠٤ . السوق المشتركة :

بالاضافة الى الغاء الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء ، وتوحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي فهي تشمل حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

ومن أبرز أمثلة هذا النوع السوق الأوروبية المشتركة وقد تم انشاؤها بموجب معاهدة روما في مارس ١٩٥٧م ، ووضعت موضع التنفيذ في يناير ١٩٥٨ بين الدول الست الاعضاء وهي : فرنسا ، وبلجيكا ، وهولندا ، وايطاليا ، والمانيا الغربية ، ولوكسمبرج ، وانضم اليها فيما بعد كل من انجلترا وايرلندا والدنمارك فأصبحت تسع دول . وهي اقرب الى الاتحاد الاقتصادي منها الى السوق المشتركة حاليا .

٠٥ . الاتحاد الاقتصادي :

وهو صورة أرقى من السوق المشتركة ، اذ يشتمل على الغاء القيود على حركة السلع وانتقال عوامل الانتاج ، وتوحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي ، والتنسيق بقدر معين بين السياسات المالية والنقدية ، وسعر الصرف ، والسياسة الزراعية ، والتنسيق بين خطط التنمية .

ولكن التنسيق لا يبلغ اقصى مداه ، فهو لا يوحد بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

٠٦ . الوحدة الاقتصادية :

وتصبح فيه اقتصاديات الدول المشتركة كأنها اقتصاد بلد واحد ، بحيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية وتكون هناك سلطة عليا تنفذ الخطط والسياسات دون الرجوع الى الدول الاعضاء ، ويكون له بنك مركزي موحد ، وعملة موحدة ، وسياسات واحدة ، وغالبا ما تتزامن الوحدة الاقتصادية مع الوحدة السياسية .

ثانيا : مزايا التكامل الاقتصادي :

يؤدي التكامل الاقتصادي الى اعطاء كثير من المزايا التي تتمتع بها الدول المتكاملة في مواجهة الدول خارج التنظيم التكاملية ، كما تجني فوائد اقتصادية وسياسية وعسكرية من خلال اقتصاديات التكامل ، ومن اهم مزايا التكامل الاقتصادي تحقيق وفورات اقتصادية داخلية وخارجية . (١)

أ - الوفورات الخارجية :

وقد عرفها " بيلا بلاسا " بانها الاختلاف بين المنتج الاجتماعي والمنتج الخاص . قال مارشال : " ان الوفورات الداخلية التي يتعين على كل منشأة ان تعمل على تحقيقها لنفسها ، غالبا ما تكون صغيرة جدا بالقياس الى الوفورات الخارجية الناتجة عن تقدم البيئة الصناعية العام " (٢) كالزيادة في حجم السوق بوجه عام .

وقد قسمها " بيلا بلاسا " الى قسمين :

(١) وفورات تتم خارج السوق : مثل الوفورات التي تتم من استعمال مخزون مشترك من قبل المنتجين مثل صيادي الاسماك وشركات البترول . وأخرى تحدث بمرور الزمن مثل نشر الخبرة التكنولوجية والتنظيمية والادارية والفنية .

(٢) وفورات تتم عن طريق السوق : كزيادة امكانيات التصدير نتيجة لاتساع حجم السوق ، وبناء السكك الحديدية والطرق . كما يؤدي التوسع في الاسواق الى ترابط الصناعات في الانتاج والاستهلاك والتنعية الصناعية رأسيا وافقيا .

ب - الوفورات الداخلية :

وتتحقق هذه الوفورات عن طريق التوسع في حجم المشروع والمعدلات العالية للانتاج وتشمل :

(١) تخفيض التكلفة : يأخذ منحنى تكلفة المشروع شكل الحرف اللاتيني " U " في الاجل الطويل ، كما قال شومبيتر " (٣) ، فان التخفيض في التكاليف يجعل المنحنى يتخذ شكلا تنازليا .

(٢) وفورات في عمليات النقل والتعبئة والشحن على المستويات الكبيرة .

(٣) وفورات تنتج عن تخفيض المخزون " Inventory " مثل التخفيض في مخزون احتياطات الامان " Safety Stock " من المواد التامة الصنع والمواد الأولية .

(١) راجع : بيلا بلاسا : نظرية التكامل الاقتصادي " ، ص ١٧٨ - ١٨٩

(٢) بيلا بلاسا : نفس المرجع ص ١٧٨

(٣) بيلا بلاسا : نفس المرجع ص ١٤٩

- (٤) تخفيضات الإرصدة النقدية لأغراض السيولة .
- (٥) وفورات في المراجعة والحسابات وتصنيف العينات وعمل التصليحات .
- (٦) الاستخدام الأمثل للمعدات التي لا تقبل التجزئة مثل صناعة السفن والطائرات والحسابات وغيرها .
- (٧) وفورات مراحل التصميم وتخطيط الإنتاج وتوزيع المعلومات .
- (٨) وفورات استخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة التي تتطلب مععدات متخصصة كما تتطلب كثافة رأس المال .
- (٩) وفورات تخصص العمال واستخدام أفضل الخبرات في الإدارة .

ويمكن تعداد كثير من الفوائد للتكامل الاقتصادي^(١) في العالم الإسلامي ، منها :

- (١) زيادة الاستثمار في البحث العلمي مما يؤدي الى تحسين التكنولوجيا وتطوير الأساليب .
- (٢) استخدام نتائج الأبحاث الأساسية التكنولوجية استخداما أفضل في سوق أكبر وأكثر تنوعا .
- (٣) استغلال فائض الموارد والخبرات في دولة ما بتصديره الى أعضاء التكامل .
- (٤) تبادل المعرفة والمعلومات والاتصالات مما يزيد معدل التغيير التكنولوجي .
- (٥) التقليل من عوامل الخطر بالتقليل من آثار التقلبات السياسية والاقتصادية والغاء القيود التجارية كالجمارك مما يزيد من الاستثمارات الأجنبية ويسهل انتقال المال .

ثالثا : محددات التكامل الاقتصادي :

من العوامل التي تحول دون تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي ما يلي (٢) :

١. الاختلافات السياسية :

قد يكون التشابه في الأنظمة عاملا مهما نحو التكامل - كما فسي دول مجلس التعاون الخليجي ، ولكن الاختلاف في أنظمة الحكم ، وفي السياسات الإقليمية والدولية التي تنتهجها الدول الراغبة في التكامل يعتبر بلا شك عائقا يحول دون التكامل بين هذه الدول ، ما لم تعمل على تقريب وجهات النظر في هذه السياسات وإيجاد تنسيق من نوع ما في العلاقات الدولية .

(١) راجع : بيلا بلاسا : نفس المرجع ص ١٩٥
 د. رفعت السيد العوض : الموارد الاقتصادية ، ص ٦٨-٦٩
 د. محمد عبد المنعم عفر : التخطيط والتنمية ، ص ٢٥٨
 د. محمد احمد صقر : دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٨٤
 (٢) بيلا بلاسا : المرجع السابق ص ١٨٩
 د. محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ، ص ٢٦٦

٠٢ عوامل الانتاج المتاحة (توفر اليد العاملة والمواد الخام) :

ان تشابه الموارد ، والقدرات كنوع المواد الخام ، وطبيعة الايدي العاملة والخبرة التي تتميز بها يعتبر عائقا للتكامل الاقتصادي ، فاذا كان لدى كل من الدولتين او مجموعة الدول فائض من الاطباء والمهندسين ، وفائض من المواد الخام كالبترول او الحديد ، او بعض المواد الزراعية ، فمن الصعب تحقيق التكامل حيث ان كل دولة من الدول المعنية ليست بحاجة الى صادرات الاخرى . ويمكن التغلب على هذه المعوقات عن طريق التخصص في بناء الاساسات الاقتصادية فاذا قامت صناعة الاسمدة والكيماويات في دولة ، فتكون صناعة الغازات الطبية مثلا في دولة اخرى ، وصناعة الاسمنت في دولة شالطة ، وهكذا

٠٣ الاستثمارات الجديدة :

مما يعيق التكامل ايضا قيام استثمارات متشابهة في الدول الراغبة في التكامل ، فاذا كانت كل دولة تنفق مبالغ طائلة للاستثمار في صناعة السلاح ، او في بناء أحواض السفن ، دون التنسيق مع دول التكامل فمن الصعب الوصول الى درجة مرغوبة من التكامل الاقتصادي .

٠٤ حجم الاسواق :

اذا لم يواءم التكامل الى توسيع الاسواق لدرجة تكفي لاستيعاب الانتاج من الصناعات ذات الحجم الكبير ، فان هدف التكامل في هذه الناحية لم يتحقق .

٠٥ نقص البيانات والاحصاءات :

اذا لم تتوفر الاحصاءات والمعلومات عن مدى توفر المواد الخام مثلا ، وكيفية وطرق استخراجها ، وتكلفة مراحل انتاجها ، وكمياتها المتوفرة ، والبدائل المتاحة لذلك ، فلا يمكن تقدير أهمية التكامل ودوره في تطوير التنمية .

٠٦ من معوقات التكامل عدم كفاءة وسائل النقل والتخزين والتوزيع ، وقللة وسائل الاتصال .

المبحث الثاني

طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة وواقع الصناعات الحربية
في العالم الاسلامي

- المطلب الاول : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة وأساليب التصنيع
- المطلب الثاني : واقع الصناعات الحربية في العالم الاسلامي
- المطلب الثالث : الهيئة العربية للتصنيع وتجربة التكامل في الصناعات الحربية .

المطلب الاول : طبيعة الصناعات الحربية الحديثة وأساليب التصنيع

ستحدث في هذا المبحث عن اساليب التنمية الصناعية كتمهيد ثم نتكلم عن طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة .

أولا : اساليب التنمية الصناعية :

تصنف الصناعات الحديثة الى ثلاثة أقسام لغرض الدراسة والتخطيط وهي الصناعات الخفيفة والمتوسطة والصناعات الثقيلة .
وتشمل الصناعات الخفيفة والمتوسطة : (١)

- ٠١ سلع الاستهلاك الرئيسية (كالملابس والاقمشة والاحذية)
- ٠٢ الصناعات الغذائية
- ٠٣ الصناعات الميكانيكية والكهربائية الخفيفة كالراديو والساعات .

اما الصناعات الثقيلة فتشمل :

- ٠١ صناعة الحديد والصلب .
- ٠٢ صناعات التعدين والوقود (كاستخراج الذهب والبتترول)
- ٠٣ الصناعات الكيماوية .
- ٠٤ القوة النووية ، والقوة الكهربائية (المفاعلات ، ومحطات التوليد)
- ٠٥ الصناعات الميكانيكية والكهربائية الثقيلة كالعربات والجرارات وغيرها .

ولكل صناعة من هذه المستويات مميزات وخصائص تختلف عن الآخر فالصناعات الخفيفة تتميز بما يلي : (٢)

- ٠١ الاعتماد على الكثافة البشرية اذ ان اليد العاملة تتفوق على جميع عوامل الانتاج الاخرى مما يتيح مجالا اكبر لغرض تشغيل العمالة والقضاء على البطالة الظاهرة والمقنعة . وهذا الاسلوب يلائم الدول النامية ذات الكثافة البشرية المتزايدة ، والتي تعاني من ندرة رأس المال .
- ٠٢ تتناسب الصناعات الخفيفة مع المصادر المحلية ولا تعتمد على التمويل الخارجي ، كما تناسب الحجم المبدئي للأسواق المحدودة في الدول النامية .
- ٠٣ تقل فيها مشاكل الصيانة ، كما تنخفض فيها نسبة التعقيد في المهارات البشرية التي تتطلبها الصناعات التكنولوجية .

(١) د. علي لطفي : بحث في أسلوب التصنيع والتنمية الصناعية ، الاهرام الاقتصادي مجلد ٦٨ ص ٢٤ .

(٢) د. علي لطفي : نفس المرجع ، ص ٢٥

- ٠٤ يمكن نشر الصناعات الخفيفة وتوزيعها في الأرياف والأقاليم مما يساعد على نمو هذه المناطق ، والتخفيف من مشاكل تركيز الهجرة الى المدن والاستيطان فيها .
- ٠٥ تعتبر الصناعات الخفيفة هي المقدمة الطبيعية للصناعات الأخرى في بناء الخبرات البشرية ، وفتح الأسواق للتجارة والتصدير .
- ٠٦ البدء بالصناعات الخفيفة لا يؤدي الى التضخم لان الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية يمكن ان يقابله زيادة في الانتاج دون فارق في العامل الزمني .

اما الصناعات الثقيلة فتتميز بما يلي : (١)

- ٠١ ضخامة الاستثمار الرأسمالي في الأصول الثابتة بالنسبة الى عوامل الانتاج الأخرى ، وتأخذ فرص التوظيف للعمالة في النمو بعد التأسيس نظرا لتزايد التراكم الرأسمالي الاستثماري حتى تصل الى مرحلة التوظيف الكامل .
- ٠٢ تعتبر الصناعات الثقيلة اساسا للتقدم الصناعي في جميع قطاعات الاقتصاد وأداة للاستقلال الاقتصادي والسياسي ، لانها تهدف الى توفير الآلات اللازمة للانتاج دون الاعتماد الكلي على الدول الأخرى اقليلًا .
- ٠٣ تؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات على المدى الطويل اذ تزيد صادرات الدولة من الآلات عن وارداتها .
- ٠٤ زيادة الكفاية الانتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي باتباع الاساليب التكنولوجية ذات الكثافة الرأسمالية .
- ٠٥ استثمار الفائض من عوامل في هذه الصناعة يؤدي الى معدلات نمو سريعة .

عوامل تحديد اختيار الأسلوب الملائم في التصنيع :

- هناك عوامل كثيرة تحدد اختيار أسلوب الصناعة الملائم ومن أهم هذه العوامل مايلي :
- ٠١ الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة ونوعيتها ومدى الاستفادة منها .
 - ٠٢ الظروف الاجتماعية والاحوال الاقتصادية التي تتأثر بها الدولة .
 - ٠٣ الظروف السياسية والعسكرية السائدة ، ومدى ضغوطها على الدولة .
 - ٠٤ التوازن بين التكلفة والعائد الاقتصادي ، والتكلفة والعائد الاجتماعي .
 - ٠٥ مرحلة النمو التي تمر بها الدولة .

٥٦. قد تضحي الدولة بالاعتبارات الاقتصادية في سبيل تحقيق اهداف اجتماعية كزيادة التوظيف او تلبية الطلب على الحاجات الضرورية كاستهلاك المياه وانتاج الكفاية من المحصولات الغذائية ، وذلك لتشييد هياكل البنية الاساسية للنشاط الاقتصادي وترسيخ جذورها .

وفي الغالب تتبنى الدول نموذجا مزدوجا من اساليب التنمية الصناعية تجمع فيه بين الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة لتحقيق نوعا من التنمية الرأسية والافقية .

وتختلف سياسة التصنيع من دولة الى دولة اخرى ، كما تختلف باختلاف مراحل التنمية .

ولابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع قبل اقراره وتنفيذه ، كما يجدر بالدولة ان تسعى الى تنوع قاعدتها الصناعية حتى لا تعتمد على مورد واحد فتكون رهينة للتغيرات والتأثيرات التي تطرأ عليه .

كما ان اقامة البنيان الصناعي (١) لا يعني توريد واقامة المصانع والعدد والآلات ، فلابد من اعداد الطاقة البشرية لضمان حركة التصنيع ، لابد من اعداد الفنيين والعمال المهرة لتشغيلها وصيانتها ، والمهندسين لتصميم وتركيب خطوط الانتاج وتصميم العمليات الانتاجية والاشراف عليها ، كما تحتاج الى فئات المحاسبين والاداريين ذوي الكفاءات العالية للسيطرة والرقابة والتوجيه . ولابد من ربط اماكن استخراج المواد الاولية بمصانع الانتاج وربط مصانع الانتاج بمناطق الاسواق وربط المصانع ببعضها وبمؤسسات الخدمات الصناعية كالبنوك وشركات التوزيع والتوريد والخدمات الاخرى . وفوق هذا كله لابد من اقامة مراكز البحث العلمي واقامة قنوات التعاون بين المصانع والمؤسسات الصناعية وبين الجامعات ومعاهد البحث حيث يتم تذليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض سبيل التطور والتحديث وتخفيض التكاليف .

ثانيا : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة :

ان الاستثمار المبدئي في الصناعات العسكرية باهظ التكاليف بحيث لا يستطيع القطاع الخاص القيام به نظرا لوجود الانظمة السلاحية المعقدة تكنولوجياً وتطبيقاً في مرحلة الاستخدام ، كما ان هذه الانظمة لا تنطبق عليها قياسات السوق التجارية على السلع والعمالة .

لذلك فان في كثير من الدول يقوم القطاع العام بانشاء مثل هذه الصناعات وفي بداية انطلاقتها الانتاجية يبدأ بادخال رأس المال الخاص كشريك ، ويبقى المال العام يعزز الثقة بالمشروع .

(١) د. علي لطفي : المرجع السابق ، ص ٢٧

وفي الدول المتقدمة التي تولي البحث والتطوير العسكري جل اهتمامها فانها تتولى الانفاق على المشروع كفكرة للتطوير قد تتحقق وقد تموت وتذهب الاموال المستثمرة في البحث والتطوير هدرًا بدون مقابل، فلذلك لا ترغب شركات القطاع الخاص في ركوب مثل هذه المغامرات وعدم اليقين الا في حالة الدعم الكامل من القطاع العام وتقديم الضمانات الحكومية اللازمة .

ولا تقوم القوات المسلحة بمباشرة الصناعات الحربية بل تقوم موءسسات مستقلة تتبع لوزارات الدفاع بانشاء الصناعات الحربية تحت رقابة وتوجيه وزارة الدفاع ، وفي بعض دول العالم فان هناك شركات القطاع الخاص الاحتكارية التي ترتبط بوزارة الدفاع لتوجيه الانتاج لان الدفاع هو المستهلك الرئيسي وهو المصدر الرئيسي لتمويل البحوث ، كما يمثل السوق الداخلي للانتاج ، ويشرف على تسهيل وتوسعة الاسواق الخارجية لضمان الهيمنة الاقتصادية .

ويعتمد تطوير القوات المسلحة على مدى تطور التكنولوجيا في الصناعات العسكرية ، كما تعد المشاكل الميدانية لاستخدام الاسلحة مصدرا لتزويد مراكز البحث بالمسائل والمشاكل التي تساعد على تطوير السلاح ، وتحقيق بعض الاختراعات. وقد اصبحت وزارات الدفاع في دول العالم اشبه بموءسسات صناعية عسكرية تمثل وزارة الدفاع مجلس ادارتها ، وتمثل المصانع قاعدتها .

وهناك ثلاث عقبات رئيسية تحدد درجة التغلب عليها امكانية اقامة صناعات عسكرية متقدمة وهذه العقبات هي عقبة التكنولوجيا ، وعقبة حجم السوق ، وعقبة التكاليف ومستوى الانتاج الأمثل .

الاولى : عقبة التكنولوجيا : (١)

تمتلك الشركات الصناعية الكبرى وحكومات الدول المتقدمة اصول التكنولوجيا في العالم سواء في العلوم وفي الصناعات ، وتحافظ على تشديد قبضة احتكارها فلا تسمح لاحد باستيعاب التكنولوجيا - وخاصة في العالم الاسلامي .

اما استيراد التكنولوجيا ونقلها جاهزة فانه يقترب بعدة مشاكل :

٠١ انها مستمرة التطور فهي ديناميكية حركية وليست جامدة ، فالطائرة التي يتم انتاجها تحتاج الى تطوير بمعدل كل خمس سنوات لان التقدم وسيل الاختراعات لا يقف .

٠٢ نقل التكنولوجيا لا يكفي بل يجب استمرار استيراد تطويرها والا لاصبحت عديمة الفائدة وبدون قطع غيار .

٠٣ خضوع نقل التكنولوجيا العسكرية للحكومات بدافع الامن الوطني ولهذا تعتبر الحكومات ان الصناعة العسكرية حقها الطبيعي الذي تحتفظ بأسراره .

٠٤ تفجع الحكومات التي تبيع التكنولوجيا قيودا تجارية وقيودا سياسية تسمح لها بالتدخل في شئون الدول المشتريه لها .

الثانية : عقبة حجم السوق: (١)

تتطلب الصناعات العسكرية التكنولوجية تكاليف تأسيس مرتفعة جدا بالإضافة الى تكاليف اسعار الآلات وقطع الغيار التي تباع بسعر الحرب الاحتكاري .

لهذا فان صغر حجم السوق يفرض قيودا على الصناعة العسكرية في عدم التخصص لتقسيم العمل والتوسع في الانتاج ويمنع من احداث تغييرات تطويرية في الاقتصاد .

الثالثة : عقبة مستوى الانتاج الأمثل : (٢)

ويمكن اعتبار هذه العقبة نتيجة لحجم السوق ، وافردناها بالحديث لاهميتها ، لان المعدات والآلات الفخمة التي لا تقبل التجزئة هي السبب والعامل الرئيسي في تحديد مستوى الانتاج الأمثل اذ لابد من توزيع تكاليفها الكلية واطار الانتاج على سوق يستوعبها ويسمح باعطاء عائد يودي الى استمراريتها .

وهذه امثلة لعقبة مستوى الانتاج الأمثل :

١ . يتراوح الانتاج الأمثل لمصنع صلب من ١ - ٢٥ مليون طن سنويا ، وتزيد التكلفة بنسبة ٥٪ اذا كان انتاجه نصف مليون طن سنويا .

٢ . مستوى الانتاج الأمثل لمصنع سيارات في امريكا هو ٦٠٠.٠٠٠ سيارة سنويا وترتفع التكاليف اذا كان الانتاج ١٥٠.٠٠٠ سيارة سنويا فقط - على سبيل المثال .

المطلب الثاني : واقع الصناعات الحربية في العالم الاسلامي :

تسيطر الدول الصناعية الغربية ودول حلف وارسو على صناعة الاسلحة والمعدات العسكرية اذ يبلغ اجمالي انتاجها ٩٨٪ من الانتاج العالمي للأسلحة ، وهي بهذا لا تترك الا نسبة بين ١٥ - ٢٪ من مجموع الانتاج العالمي تتقاسمها مجموعة دول العالم الثالث يبلغ عددها ٥٤ (٣) دولة فقط من بينها ٢١ دولة اسلامية منتجة لصف او اكثر من الاسلحة التقليدية . (٤)

وتسعى الدول الصناعية من خلال سياساتها الاقتصادية وضغوطها السياسية الى عدم تمكين دول العالم الاخرى من تأسيس صناعات عسكرية مهمة ، وتتبع لتحقيق هذا الغرض عدة اساليب منها : (٥)

- (١) محمد احمد صقر : دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي ، ص ٩٨
- (٢) بيلا بلاسكا : نظرية التكامل الاقتصادي ، ص ١٦٣
- (٣) التسليح ونزع السلاح : تقرير سنوي يصدر عن معهد ابحاث السلام في استوكهولمهم السويد - نسخة جامعة اكسفورد ١٩٨٦ ، ص ٥٥ - ٥٧

Armament & Disarmament, SIPRI, 1986

(٤) انظر الجدول (٥) انتاج الاسلحة في العالم الاسلامي .

- (٥) Committee On Foreign Relations Rep. to U.S. Senate P. 9, June 1980
- Cottrell, Alvin, J. & Others, "Arms Transf. & U.S. Foreign Mil. Policy" P.60, Georgetown Univ. 1980

٠١ منع تراخيص المشاركة في انتاج الاسلحة ذات الالهمية ، والمعدات والاجزاء الرئيسية لانظمة الاسلحة التي تخصصها للتصدير .

٠٢ وضع الشروط والقيود في حالة مبيعات السلاح او المشاركة في صناعات محدودة لعدم تصديرها لدولة ثالثة ، اذ ان الهدف منها هو تلبية احتياجات الدولة المشاركة في الانتاج .

٠٣ عدم تصدير اصول التقنية العلمية خارج اطار الدول المتقدمة الا اذا رأت الدولة الصناعية ان ذلك يخدم مصالحها الوطنية كما يحصل في حالة اسرائيل وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية والبرازيل .

٠٤ احتكار اسواق السلاح في العالم وربطها بمصالح الدول الصناعية بحيث لا تتيح لمنتج مستقل تسويق منتجاته من السلاح خارج حدوده ، وهذا بالتالي يؤدي الى انشاء العراقيل لمنع ازدهار صناعة السلاح في بلد كـمصر او اندونيسيا او غيرها مما يؤدي الى اضمحلال هذه الصناعة التي تمتاز بغضامة تكاليف التأسيس وارتفاع تكلفة انتاج الوحدة .

والدول الاسلامية التي حصلت على تراخيص انتاج او المشاركة في انتاج بعض انواع الاسلحة والذخيرة قد بلغ مجموعها (٢١) دولة ، من بين عدد (٤٤) دولة اسلامية عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي . واهم هذه الدول في انتاج وصناعة السلاح هي مصر واندونيسيا وتركيا والباكستان ، كما يتضح من الجدول رقم (١٠) . حيث ان مصر لديها ترخيص انتاج طائرات حربية وطائرات عمودية من صناعة السلاح البريطانية بينما تنتج اندونيسيا الطائرات الحربية والهليكوبتر بتراخيص من المانيا واسبانيا ، ولدى الباكستان تراخيص انتاج طائرات حربية وطائرات عمودية من كل من الولايات المتحدة وفرنسا ، وتنتج الباكستان صواريخ بتراخيص من الصين والمانيا تشمل هذه البيانات مجهودات تركيا في هذا المجال بالرغم من انها عضو في الحلف الاطلسي .

ومما يجدر ذكره ان هذه التراخيص تعني انشاء صناعة تجميعية تستورد لها المعدات على شكل اجزاء رئيسية وقطع من الدولة الصناعية بحيث يتم تجميعها في الدولة الحاصلة على الترخيص .

ومن الملاحظ ان هذه الاسلحة المرخصة مقيدة بقيود لانهائية من الدولة صاحبة الامتياز ، فليست الدولة حرة في بيعها والتجارة بها . كما ان هذه الصناعات من النوع المتقدم الى حد ما ، وتعتمد على خطوط انتاج قديمة ، الى درجة ان بعضها قد أقفل تماما او تم تطويره بشكل جذري في الدولة الصناعية .

ولهذه الاسباب المتقدمة لم تستطع صناعات هذه الدول الاسلامية تجاوز الحدود ، فهي باهظة التكاليف ، مقيدة بشروط الامتياز ، غير قادرة على المنافسة في الاسواق .

وبالرغم من هذه الخفوط فقد نجحت بعض الدول الإسلامية في سعيها الى انشاء صناعات حربية وشبه حربية مستقلة رغم تضافر الجهود الامبريالية والصهيونية لمحاصرتها . فقد نجحت كل من مصر واندونيسيا وباكستان في تحقيق خطوات هامة في مجال التصنيع الحربي الذي لا يرتبط بتراخيص او امتيازات اجنبية ، مثل صناعة بعض الطائرات والمكائن والسفن الحربية والصواريخ والعربات المدرعة .

جدول رقم (١٠) *

الدول الإسلامية التي لديها صناعة أسلحة ثقيلة
بموجب تراخيص من الدول المتقدمة

الدولة التي تملك الامتياز						الدول الإسلامية
اسبانيا	المانيا	فرنسا	الولايات المتحدة	بريطانيا	المين	
	٤	٢٠ ١	٣٠ ١	٢٠ ١		تركيا
	٤٠ ٢	٢	٢			مصر
١	٣		٢٠ ١	٤	٣	اندونيسيا
						باكستان

٠٢ . تدل الارقام على ما يلي :

- ١ = طائرات حربية ومعدات
- ٢ = طائرات هليكوبتر وطائرات تدريب
- ٣ = صواريخ متنوعة
- ٤ = سفن حربية او غواصات

* المصدر :

- SIPRI Yearbook :
"World Armament & Disarmament "PP.406-417
Stockholm, 1986
- U.N. Publications :
"Armament & Disarmament" P.14
United Nations, N.Y. 1975

وان المرء ليصاب بالدهشة والالام عندما يطلع على عدد الصناعات الحربية الموجودة في العالم الاسلامي اذ بالرغم من كثرة عددها فان جدواها قليلة .

فمن الجدول التالي رقم (١١) انتاج الاسلحة في العالم الاسلامي نجد ان هناك اربعة مصانع للصواريخ ، كما يوجد سبعة عشر مصنعا للذخيرة ، واحد عشر مصنعا للأسلحة الخفيفة ، وستة مصانع للطائرات ، وهكذا .

ومع ان المصادر التي تنقل مثل هذه الاحصائيات لم تذكر عدد المصانع في كل دولة ، كما انها لم تشر من قريب أو بعيد الى عدد وحدات الانتاج من كل صنف ولم تحدد انواعا واضحة لكل صناعة ، كما لم توضح انواع الطائرات الحربية مثلا هل هي مقاتلة او اعتراضية، كذلك السفن فـانه غير واضح ان كانت عبارة عن زوارق دوريات مثلا او زوارق صاروخية او سفن متعددة الاغراض .

ولكن الاحصائية دليل كاف الى وجود صناعة حربية من نوع او آخر في كثير من البلدان الاسلامية .

جدول (١١) انتاج الاسلحة في العالم الاسلامي*

١٩٨٠

نوع الصناعة						الدولة
السفن	العربات المدركة	الطائرات	الاسلحة الخفيفة	الذخيرة	المواريخ	
x	x	x	x	x	x	تركيا
x	x	x	x	x	x	مصر
x		x	x	x		اندونيسيا
		x	x	x	x	باكستان
				x	x	الجزائر
x						بنغلاديش
				x		الكاميرون
x						الجابون
				x		غانا
			x			غينيا
		x	x	x		ايران
			x	x		العراق
				x		الاردن
x			x	x		ماليزيا
		x	x	x		المغرب
			x	x		نيجيريا
			x	x		السعودية
x						السنغال
				x		السودان
				x		سوريا
				x		تونس
٧	٢	٦	١١	١٧	٤	٢١ دولة

* المصدر

* SIPRI Report "Armament & Disarmament" P.57, 1986

Muni, S.D. "Military Build up and Development
Linkage in the Third World" PP. 80-85

وبعد النظر في الجدول السابق رقم (١١) بقى لنا ان نحاول الاجابة على هذا التساؤل : ان كانت المصانع بهذه الوفرة فأين الانتاج ؟

وهنا يجب ان نفصل بين امرين او حقيقتين؛ احدهما ان نقرر وجود المصانع كحقيقة احصائية علمية ، والثانية : انه ليس بالضرورة ان يبدل وجود المصنع الى حقيقة اقتصادية ، فاذا اخذنا بمقاييس الاقتصاد فان انتاج هذه الاسلحة لا يغطي احتياجات البلد المنتج ، ولا يتمتع بالجودة التي تؤهله للدخول الى الاسواق ، ويمكن ارجاع ذلك الى اسباب منها :

- ٠١ سرعة معدل التغير في تطور الاسلحة واساليب القتال .
- ٠٢ تحكم الدول الصناعية في تمدير آلات الانتاج وتجهيزات المصانع ، وقطع الغيار .
- ٠٣ تحتاج الصناعة العسكرية الى ارساء دعائم الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ، والصناعات التقنية قبل الشروع في صناعة الاسلحة ، وهذه تفتقر اليها كثير من الدول الاسلامية .
- ٠٤ تتميز الصناعات العسكرية بارتفاع تكاليف التأسيس وارتفاع تكلفه الوحدة المنتجة ، وهذا يتطلب سياسة الانتاج الكبير مما يتطلب اتساع الاسواق .
- ٠٥ النزاعات المحلية بين الدول الاسلامية، وتدخل الدول الكبرى لمصالحها، وانتشار الفساد الاداري، يجعل من الدول الاسلامية اسواقا مغلقة ضد بعضها، مفتوحة لبضائع الدول الصناعية .
- ٠٦ صعوبة الحصول على التمويل اللازم لاستمرار تلك الصناعات كما في مصر ، والباكستان ، وهي صناعة تعتمد على كثافة رأس المال .
- ٠٧ عدم وجود العماله الماهرة لتشغيل مصانع الاسلحة في بعض الدول الاسلامية وذلك كنتيجة لسوء التخطيط في تدريب الطاقة البشرية .
- ٠٨ النقص في الصناعات المكمله كالنقل والتخزين والتعبئة والتغليف .

المطلب الثالث : الهيئة العربية للتصنيع وتجربة التكامل في الصناعات العسكرية : (١)

كان من اهم دروس حرب رمضان (اكتوبر ١٩٧٣ م) ادراك خطورة الاعتماد على مصادر السلاح الاجنبية نظرا لتزايد معدلات استهلاك الاسلحة والعتاد الحربي بشكل لم يسبق له نظير في تاريخ الحروب ، وذلك بسبب تطور الاسلحة ، وتعقيدها التكنولوجي حتى اعتبرت تلك الحرب بداية لما يعرف بالحرب الاليكترونية .

وقد استنزفت الدول العربية المتحاربة مع اسرائيل موجوداتها من مخزون الاسلحة والذخائر في فترة زمنية قصيرة جدا ، أضف الى ذلك تلك تلكوة الدول المتقدمة التي تصنع هذه الاسلحة في امداد الدول العربية لسد النقص على وجه السرعة .

وقد أوجد ذلك شعورا لدى الدول العربية بأهمية اقامة صناعة عربية متطورة للسلاح ، وتبلور ذلك في النداء الذي صدر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤م الذي اوصى بانشاء صناعة عربية للسلاح .

وقد تم الاتفاق بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة في ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٥هـ (١٩٧٥ م) على انشاء " الهيئة العربية للتصنيع " تساهم فيها مصر بتقديم اربعة مصانع حربية عاملة ، وتساهم الدول الثلاث الاخرى بحصص مالية ، وتكون مصر بلد المقر ، وكان رأسمال الهيئة " ١٠٤٢ " مليون دولارا زيد فيما بعد الى ٤ مليارات دولارا . وقامت الهيئة في بداية عهدها بانتاج بعض الصواريخ المضادة للدبابات وطائرات التدريب وطائرات الهليكوبتر . كما بدأت بتجميع بعض الانظمة الحديثة الاخرى بترخيص من بعض الشركات الغربية وخاصة الشركات البريطانية والفرنسية ، وبعض الدول القريبة الاخرى .

التسهيلات التي منحتها دولة المقر للهيئة :

وفرت جمهورية مصر العربية حماية رسمية تامة ، وتسهيلات اقتصادية ومالية ودبلوماسية للهيئة التصنيع العربية بحيث لا تخضع لاي ضغوط او قيود تجارية او قانونية ، ومن هذه التسهيلات ما يلي :

٠١ لا يجوز تأميم او مصادرة او فرض الحراسة او الاستيلاء على الهيئة او ممتلكاتها .

٠٢ تعفى الهيئة وجميع نشاطاتها التجارية وتحركات اشخاصها من جميع الرسوم والضرائب العامة والاقليمية والمحلية .

(١) مجلة " البلاغ " الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٣ اغسطس ١٩٧٥م
- جريدة القيس الكويتية - العدد ١٨٤٥ ، الجمعة ٨ يوليو ١٩٧٧م
- مجلة " اقرأ " السعودية - الصادرة بتاريخ ٢ مارس ١٩٧٨م
- جريدة الانباء " الكويتية - الصادرة بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٧٩م
- جريدة الجزيرة السعودية - الصادرة بتاريخ ١٩ جمادى الثانيه - ١٣٩٩هـ
- " احدث منتجات الهيئة " نشرة صدرت عن الهيئة العربية للتصنيع - ديسمبر ١٩٨٣م

٠٣ لا تخضع الهيئة لأية رقابة او قيود من اي نوع كان ويدخل في ذلك عمليات الاستيراد والتصدير ، وحيارتها للنقد الاجنبي او تحويله .

٠٤ يسمح للهيئة باستخدام جميع انواع الاتصالات لتنفيذ مهمتها بما في ذلك الرسائل بالصوت والشفرة والحقائب والمراسلين الخاصين .

٠٥ تمنح الهيئة حصانة دبلوماسية كاملة .

المعوقات التي واجهت الهيئة اثناء قيامها :

كانت الهيئة خطوة على الطريق الصحيح نحو التكامل العربي في الصناعات العسكرية ، ومرحلة تجريبية هامة لاستغلال المزايا النسبية للدول المشاركة ، والتخصص في تقسيم العمل حيث تم توفير الدعم المالي من دول الخيخ الاعضاء ، واستخدام الاسس الصناعية والخبرة الفنية المتوفرة في مصر .

وكانت الدول المشاركة في الهيئة تسعى الى تحقيق المرونة الكافية في التغلب على صعوبات الحصول على الاسلحة والتقنية المتطورة من الدول الصناعية حيث ان هذه الدول الصناعية لها مواقف معروفة ضد قضايا الامة العربية الاسلامية . وخلال حياة الهيئة القصيرة (١٣٩٥هـ - ١٣٩٩هـ) ، واجهت بعض المشاكل من اهمها ما يلي :

٠١ هيمنة الخلافات السياسية على مجال التعاون العسكري نظرا لحساسيته فسي التأثير على سيادة الدول .

٠٢ ظهور مشاكل في توزيع المناصب العليا في الهيئة :

اذ انه لو أخذ بنظام الحصص التي ساهمت فيها كل دولة ، لادى ذلك الى احتمال صعوبة اختيار الرجل المناسب لوضعه في المكان المناسب .

٠٣ مشاكل توزيع المصانع في بلدان الدول الاعضاء :

كانت خطط الهيئة تقضي بانشاء مصانع في كل بلد عضو في الهيئة بحجة حماية المصانع من اي عدوان خارجي ، والتقليل من تعرضها للخطر ، وبالرغم من ان هذه السياسة صائبة من وجهة النظر السياسية الا انه توجد اعتبارات اقتصادية لا تتفق معها ، ومنها توفر البنية الصناعية والبنية الاساسية المناسبة ، ومدى توفر العمالة المدربة ، ومدى كفاءة الادارة الصناعية . وبالرغم من هذه المشاكل وغيرها كانت الهيئة نموذجاً فريداً للتكامل العربي الاقتصادي في الصناعات العسكرية ، وتوفير درجة من الامن الاقليمي العربي في تخفيف الاعتماد على الدول الاجنبية في تأمين متطلبات الدفاع .

النهاية القانونية للهيئة :

ادى عتراف حكومة مصر العربية باسرائيل قانونيا وسياسيا وتطبيع علاقاتها معها فيما عرف باتفاقية (كامب ديفيد) الى قيام الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والرسمية مع الحكومة المصرية ، وذلك هو السبب الذي تم بموجب الغاء الوجود القانوني للهيئة العربية للتصنيع اذ انسحبت كل من المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة من المشاركة في الهيئة اعتبارا من تاريخ

٧ شعبان ١٣٩٩ هـ .

استمرار الهيئة كمؤسسة مصرية للتصنيع الحربي :

استطاعت مصر ان تحافظ على تماسك الهيئة التنظيمي والفني ، وان تتبنى تنفيذ مشاريعها القائمة ، وخططها لتطوير وتنويع الصناعات العسكرية فيها بالرغم من ان احتياجات التنمية في مصر تفع حدا لقدرتها في توجيه الموارد الكافية لتطوير الهيئة وتحقيق طموحاتها .

الهيئة العربية للتصنيع في الوقت الحاضر :

اعادت الحكومة المصرية تنظيم الهيئة على اساس الاستثمار بالمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وتمكنت من تطوير قدرتها وتوسيع القاعدة الصناعية العسكرية بحيث اصبحت تمتلك الهيئة حاليا تسعة مصانع عسكرية متطورة (١) منها خمسة مملوكة للهيئة بالكامل وهي :

- ٠١ مصنع الطائرات
- ٠٢ مصنع المحركات
- ٠٣ مصنع مقر للصناعات المتطورة
- ٠٤ مصنع قادر للصناعات المتطورة
- ٠٥ مصنع الاليكترونيات

اما الاربعة الباقية فقد انشئت على اساس المشاركة بين الهيئة وبعض الشركات الاجنبية ، وهي :

- ٠١ الشركة العربية البريطانية لطائرات الهليكوبتر
- ٠٢ الشركة العربية البريطانية للمحركات
- ٠٣ الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية
- ٠٤ الشركة العربية الامريكية للسيارات .

(١) تضم القاعدة الصناعية العسكرية المصرية حاليا (٢٤) مصنعا عسكريا ، فبالاضافة الى الهيئة العربية للتصنيع توجد مؤسسة حكومية اسمها " الصناعات العسكرية الوطنية " وهي مملوكة للحكومة المصرية بالكامل وتضم (١٨) مصنعا لانتاج مختلف الذخائر ، والاسلحة الخفيفة .

يرجع الى : النشرة الاستراتيجية : المجلد الثامن - عدد (٤) بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٧ م ، مؤسسة الدراسات العربية ، لندن والاهرام الاقتصادي : العدد ١٠٤٧ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٩ ص ٢٣

المبحث الثالث

وحدة الامة الاسلامية وفوائد التكامل في الصناعات العسكرية

المطلب الاول : فوائد التكامل في الصناعات العسكرية

المطلب الثاني : وحدة الامة الاسلامية مطلب ضروري

المطلب الاول : فوائد التكامل في الصناعات العسكرية بين الدول الاسلامية :

انا اذا ما تجاوزنا الحدود السياسية المصطنعة بين الدول الاسلامية ، واعتبرنا العالم الاسلامي - كما شرع الله له - امة واحدة من دون الناس قوتهم واحدة وبنائهم واحد ، وهدفهم واحد وهو اعلاء كلمة الله بين العباد ، لوجدنا ان الصناعات الحربية المقامة في العالم الاسلامي سواء عن طريق الحصول على تراخيص من الدول الصناعية او بتطوير الخبرات والامكانيات الوطنية .. لوجدناها تغطي معظم جوانب التسلح بالأسلحة التقليدية حيث تشمل الأسلحة الخفيفة والدخائــــر والصواريخ والعربات المدرعة والسفن والطائرات ، هذا بالإضافة الى جهود بعض الدول الاسلامية للحصول على تقنية الابحاث الذرية لاستخدامها للاغراض السلمية وربما يكون بالامكان تطوير هذه الابحاث لصنع الأسلحة النووية ، فهناك مفاعل ذري في باكستان ، ومفاعلات للابحاث العلمية على مستوى اقل في كل من مصر وايران والعراق وليبيا وماليزيا واندونيسيا وتركيا (١) ، كما ان هناك احتمالات قوية بأن بعض الدول الاسلامية من بين ١٣ الى ١٦ دولة في العالم تمتلك اسلحة كيميائية او تمتلك القدرة على انتاجها وهي مصر وسوريا والعراق (٢) .

وعلى الرغم من وجود هذه الصناعات متفرقة في دول العالم الاسلامي ، فانها تتسم بالضعف والعجز لدرجة ان بعض افراد القوات المسلحة في الدولة المنتجة لا يعرفون عن الصناعة العسكرية في بلدهم شيئا ، وذلك راجع الى عدم كفايتها لسد احتياجات القوات المسلحة من ذلك النوع من السلاح ، وذلك راجع الى الاسباب التي ذكرناها في المطلب السابق ، والعراقيل التي تضعها الدول الصناعية امام الدول الاخرى لمنع احراز تقدم علمي حقيقي حتى تضمن استقطاب دول العالم تحت لوائها ، ومسخرة لتنفيذ سياسات الدول المصدرة للسلاح ، وسوقا لتصريف منتجاتها ، ومصدرا لامداد مصانعها بالمواد الأولية .

ولابد للعالم الاسلامي ان ينظر في مستقبله ويعلي مصلحة الامة الاسلامية فوق المصالح الذاتية او الاقليمية ، ويتبع سبيل الرشده الذي رسمه الاسلام لانقاذ البشر من الضلال الذي يتيهون فيه . ولابد لدول العالم الاسلامي ان تنأى بنفسها عن ان تكون اداة تدور في فلك من سواها من دول العالم ، وترفع عبء التبعية عن كاهل الاجيال المقبلة فلا تبقى مستوردة للتكنولوجيا ولا تبقى محتاجة الى بعثــــات التدريب الاجنبية طوال عشرات السنين .

وان اقرب المسالك - في رأيي - للامساك بزمام التقنية ونقلها والابتكار لتطويرها ان تسعى الدول الاسلامية الى التكامل في الصناعات الحربية بصورة اقرب للواقع وتوجيه حيثياته نحو استغلال الطاقات المتوفرة في العالم الاسلامي لمصلحة الجميع بحيث لا يكون تغليب لمصلحة دولة على اخرى بل يجب العدل والتساوي .

(1) SIPRI, "Arms and Disarmament" P. 342
Oxford Univ. Press 1986

(2) SIPRI Yearbook 1986 P. 175

ان التكامل في الصناعات الحربية بين دول العالم الاسلامي سيحقق للامامة
الاسلامية فوائد سياسية واجتماعية واقتصادية نبين اهمها فيما يلي : (١)

اولا : الفوائد السياسية والاجتماعية :

- ٠١ تحقيق أصل من اصول العقيدة الاسلامية وهو وحدة الامة وعدم تفرق كلمتها .
- ٠٢ التخلص من التبعية السياسية ، واستقلالية القرار ، بعيدا عن الضغوط الخارجية .
- ٠٣ تحقيق الامن الجماعي عن طريق القوة التي تتوفر اسبابها من داخل العالم الاسلامي وليس من خارجه .
- ٠٤ تحقيق الرهبة في نفوس الاعداء ، فلا يطمعون في تهديد العالم الاسلامي مجتمعا .
- ٠٥ اقامة علاقات متكافئة مع دول العالم الاخرى . (٢)
- ٠٦ تحسين مستوى التنظيم والتدريب بالتنسيق بين الدول الاسلامية نظرا لتماثل أنظمة الاسلحة المستخدمة في القوات المسلحة .
- ٠٧ التخلص تدريجيا من استيراد المذاهب العسكرية المتفشي بين الدول الاسلامية ، بسبب التبعية للشرق أو للغرب .

ثانيا : الفوائد الاقتصادية للتكامل في الصناعات العسكرية : (٣)

- ٠١ استثمار رؤوس الاموال الضخمة لتأسيس صناعات عسكرية ثقيلة ومتقدمة بدلا من تقديمها مدفوعات في بنوك خارجية مقابل الحصول على المعدات والتجهيزات العسكرية في صورة سلع نهائية .
- ٠٢ ايجاد مستويات عالية من الوظائف الفنية والادارية والاستشارية لتشغيل مزيد من العمالة الماهرة المتوفرة في بعض الدول الاسلامية .
- ٠٣ زيادة الانفاق على البحوث العلمية واستقطاب العلماء والخبراء من العناصر المحلية والمهاجرة والعالمية .

-
- (١) د. محمد عبد المنعم عفر : " التخطيط والتنمية " ص ٤٨
- بهي الدين نوفل : في محاضرة له في المؤتمر العالمي للدفاع الاسلامي ص ٧٤ - ٧٨
لندن ١٩٨٠ م .
- (٢) د. محمد يحيى عويس : " المشاكل الاقتصادية المعاصرة " ص ٨ - دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- (٣) نجم الدين ارباكان : من محاضرة له في المؤتمر العالمي للدفاع الاسلامي ص ١٥ - ١٦
لندن - ١٩٨٠ م .
- د. محمد يحيى عويس : " المشاكل الاقتصادية المعاصرة " ص ٨
د. رفعت السيد العوض : " الموارد الاقتصادية " ص ٦٨ - ٦٩
د. محمد عبد المنعم عفر : " التخطيط والتنمية " ص ٢٥٨ - ٢٧٠
د. محمد احمد صقر : " دور الدولة في الاقتصاد الاسلامي " ص ٨٤
د. عبد الوهاب حميد رشيد : " التكامل الاقتصادي العربي " ص ١٧ - ١٩

- ٠٤ توفير المناخ الملائم لبناء القوة العسكرية المستقلة مما يساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي .
- ٠٥ تهيئة الظروف العلمية والاقتصادية والطبيعية لتطوير وتدريب الكفاءات لزيادة الانتاجية وتحسين مستوياتها .
- ٠٦ الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير بفضل اتساع حجم السوق للمنتجات العسكرية في العالم الاسلامي ، ولناخذ مثلاً لذلك العربيات المصفحة فـ اذا قلنا ان احدى الدول الاسلامية التي لديها مصنعا للعربات المصفحة لا يستوعب سوقها العسكري اكثر من "٤٠٠٠" عربة من هذا النوع ، فهل تعتبر هذه الصناعة ذات جدوى اقتصادية اذا لم يتوفر لها سوق اوسع ؟ لا اظن ! وعلى العكس اذا فتحت لها اسواق اخرى في العالم الاسلامي البالغ عدده ٤٤ دولة ، فانها ستحقق حينئذ مستوى الانتاج الامثل في هذه الصناعة .
- ٠٧ ايجاد صناعات عسكرية اقتصادية تقوم على قواعد اقتصادية راسخة كاتساع حجم السوق وانخفاض التكلفة للوحدة ، وبالتالي ازدياد القدرة على المنافسة في الاسواق .
- ٠٨ التخلص من الصناعات العسكرية ذات الطابع السياسي التي لا تقوم على اسس اقتصادية .
- ٠٩ الوفرة الكبير في التقليل من استيراد الاسلحة من الخارج كالمطائرات والسفن والدبابات وغيرها مما يوفر مبالغ طائلة نتيجة لكسر الاسعار الاحتكارية التي تفرضها الدول الصناعية ، والتي تتراوح بين ٢٥٠٪ الى ٣٠٠٪ فوق سعر البيع الحقيقي (١)

المطلب الثاني : وحدة الأمة مطلب ضروري :

ان الدين الاسلامي يقوم على عقيدة التوحيد التي تتحد حولها القلوب وتتجه الى الله الواحد الاحد بالاخلاص في المقاصد والاقوال والافعال ، قال تعالى: " وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (١) وقد جعل الله الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا ويتسابقوا في فعل الخيرات قال تعالى " وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم " (٢) ، وكل انسان صدق وآمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وعمل بذلك فهو من الأمة الاسلامية لا اعتبار لشعب او قبيلة او جنس او لون وانما الاعتبار والمقياس هو التقوى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاحمر على اسود ولا لاسود على احمر الا بالتقوى " (٣) .

وقد ندب الله ورسوله البشرية عامة والأمة الاسلامية خاصة الى التمسك بالقرآن وبأحكامه وتعاليمه فهو قانون الحياة ودستور النشاطات البشرية ومصدر النور الذي يضيء سبل السلام قال تعالى " لقد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ، ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم " (٤) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لقد تركت فيكم ما ان تمسكتم به فلن تفلوا بعده ، كتاب الله وسنة رسوله " (٥) . الا تعجبون من امر بني آدم ! يدعوهم من خلقهم ورباهم الى طاعته التي تحصل بها النجاة من المهالك ويدلهم على طرق الخير والسلام ويحذرهم من طرق الضلالة فلا يستجيبون الا قليلا منهم . ثم هو سبحانه يأمر الأمة الاسلامية بالاتحاد لانها امة واحدة في اصل الوجود " ان هذه امتكم امة واحدة " ويخبرهم ان من استمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها هو الذي هداه الله الى الايمان . ويأمر المؤمنين بالاعتصام بحبل الله وعدم التفرق قال تعالى : " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا " (٦) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا " (٧) ، ويقول ايضا " المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله فــــي حاجته " (٨) .

ان الدين الاسلامي يدعو الى اكثر من التعاون والتكامل والاتحاد ، انه يدعو الى الوحدة الشاملة للأمة الاسلامية فهي امة واحدة فوق ارض واحدة ينظم حياتها ومعاملتها شريعة واحدة ، سبب وجودها عبادة الله ، وهدفها اعلاء كلمة الله ، وسمتها التمسك بكتاب الله والاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم .

لماذا التكامل في الصناعات الحربية فقط ؟

اذا كان مطلب الشريعة الاسلامية هو وحدة الأمة ، وليس اقل منها ، فلمــــاذا نبحث عن الاقل وندعو الى التكامل في جزء من نشاط الأمة ، وهو الصناعة الحربية ؟

-
- (١) الانبياء : ٩٢ (٢) الحجرات : ١٣
 (٣) مسند الامام احمد : ٤١١/٥ (٤) المائدة : ١٥-١٦
 (٥) الموطأ : ٦٤٨
 (٦) آل عمران : ١٠٣
 (٧) صحيح البخاري : ١٦٠/٣ كتاب المظالم ، صحيح مسلم : ١٩٩٦/٤ كتاب البر والملة
 (٨) صحيح البخاري : ١٥٩/٣ كتاب المظالم ، صحيح مسلم : ١٩٩٦/٤ كتاب البر والملة

الجواب : كلنا يدرك الهوة السحيقة التي تردت فيها الامة وأخذت تتمزق اعضاءها وهي تهوي بعيدا عن الصراط المستقيم منذ نهاية القرون الثلاثة الاولى ، ولا ينكر احد أن هناك فترات مرت في حياة الامة الاسلامية بعد ذلك خلال مختلف العصور يبرم الله أمر رشد لأهل طاعته في ذلك الحين يجاهدون وينصرون ويجمعون الامة ويعيدون الوحدة اليها او الى جزء منها ، فلك فترات مضاءة بنور الله عبر القرون .

ونعلم أن إعداد القوة هو أهم أسباب الوحدة ، ومن أهم اغراض هذا البحث توضيح وتقريب منهاج الكتاب والسنة لاتخاذ مصدر لتخطيط اقتصاديات الحرب وإعداد القوة المادية والبشرية لارهاب اعداء الله وإعداد الامة الاسلامية ، ومن دونهم من اصحاب الاهواء والمنافقين .

وقد يهدي الله الدول الاسلامية الى تحقيق-ولو-نوع من أنواع الوحدة بانتهاج فكرة التكامل في الصناعات الحربية ، وتطبيقها لتعزيز قوة الامة الاسلامية فـفي العالم لان بذلك يمكن تخفيض النفقات العسكرية الباهظة ، والتي كما سبق ان اشرنا انها تبلغ في المتوسط حوالي ٢٣٪ من الموازنة العامة ، وعندئذ يمكن توجيه مزيد من الموارد للتنمية ، والرفاه الاجتماعي وتحقيق الخير والامن والسلام ، واءلاء كلمة الله وابلغ دعوة الاسلام بطريقة أفضل وأقوى .

الخاتمة

الخاتمة

تتلخص نتائج البحث بعدة أمور ، نوجزها فيما يلي :

١ . جاءت جميع الشرائع السماوية تدعو الى التوحيد ، وعبادة الخالق بالحكمة والموعظة ، وليس بالاكراه والقوة . ولم يشرع القتال في الرسـمـالات لادخال الناس قسرا في الدين ، ولكنه شرع لرفع الظلم وردع العدوان ، واخراج الناس من جور الطغاة الى عبادة الله .

٢ . جاءت الشريعة الاسلامية متممة لما قبلها من شرائع الله وغير متناقضة معها ، وقد شرع الجهاد للدعوة الى الله ، ونشر دينه الذي ارتضى لعباده ، وقد اقتضى ذلك مشروعية القتال في سبيل الله كمرحلة من مراحل الجهاد لاقامة موازين العدل ، ورفع الظلم عن المؤمنين ، وتأمين حرية العقيدة .

٣ . لا وجه للمقارنة بين القتال كمرحلة من مراحل الجهاد ، وبين أي نوع من الحروب . لأن الحروب الأخرى اما بدافع أطماع مادية أو منافسة بين حكام أو عدوان بسبب عصبية وعنصرية . فالحروب المعاصرة مثلا - هي حروب مصالح ، تسعى لتحقيق أهداف مادية ، لاتخدم غايات سامية الا ما ندر منها . حروب لا تحتـرم المبادئ والقيم ، لا تفرق بين المدنيين العزل من السلاح والعسكريين المدججين . يتساون فيها قصف مدرسة وملجأ مع قصف كنيسة ومخبأ . تتميز هذه الحروب المعاصرة بأنها حرب اباداة وافناء تشترك فيها الأمة بكامل تعدادها وطاقاتها ، وتصبح عرضة للتشريد أو التقتيل .

بينما الجهاد في سبيل الله دعوة رحمة ، وهداية الى طريق الرشـد في الدنيا والآخرة . وهو منهج حياة لا وسيلة تقتيل وتشريد ، ان الجهاد فرع من العقيدة الاسلامية ، ومنهج من شريعة الحق التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم .

٤ . ان العقيدة الاسلامية هي أصل الشريعة ومرتكز الاسلام ، والشريعة تدور في فلك العقيدة ، وتنطلق من الشريعة مناهج الحياة وأنظمة المجتمع ، فالشريعة هي المورد (١) أي الدستور ، والمناهج هي السياسات المتبعة لتدبير شؤون الأمة ، قال تعالى : " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها " (٢)

(١) - الفخر الرازي : " التفسير الكبير " : ١٢/١٢ - ١٣

(٢) - الجاثية : ١٨

وقال تعالى : " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " (١)

ويمكن استخدام الرسم البياني لتوضيح أن أصل الشريعة هي العقيدة، وأن الشريعة هي منبع المناهج ، وأن المناهج فروع للشريعة تبنى عليها السياسات الشرعية لحراسة الدين وتدبير شئون الأمة .

يتضح من الشكل رقم (٣) كيف أن العقيدة تمثل نواة مركزية يقوم عليها أمر الشرع الاسلامي ، ولا يصلح بدونها وهي تشتمل على جميع أركان الاسلام الخمسة .

أما الشريعة فهي أصل المناهج اذ تبنى على صحة العقيدة ، وتتفرع منها مناهج لا تحصى ولا تعد ، تزداد وتنقص بحسب أحوال البشر ، وتطورات حياتهم وتعدد حاجاتهم ، ولكنها لاتنفك تربطهم بالعقيدة ، ومناهج الشريعة هي جميع السياسات - في مصطلح العصر - التي تنظم شئون البلاد ، وعلاقات العباد .

٥ . ومن مناهج الشريعة تستمد الأنظمة مثل نظام الاقتصاد ، والنظام الحربي ، وغير ذلك مما يُسن من قوانين لتدبير شئون الأمة ، ورعاية مصالح الدولة .

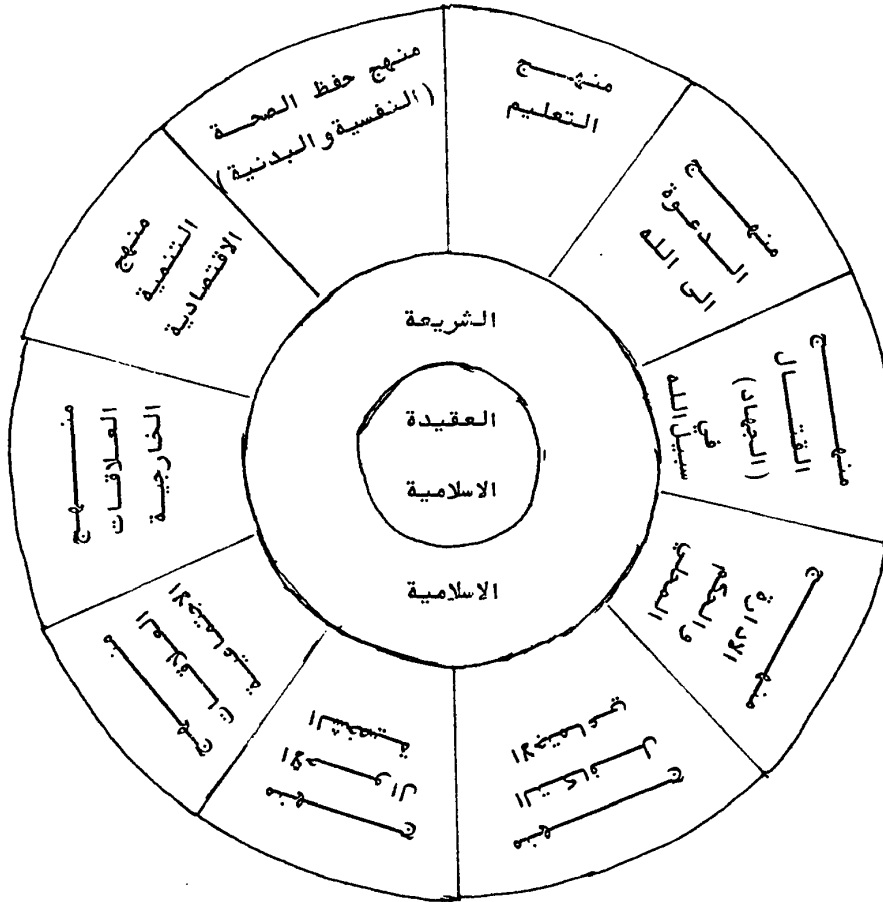
٦ . ان اقتصاديات الحرب في الاسلام تقوم على أصول الأحكام الشرعية وتستنبط مبادئها من أدلة الأحكام الشرعية ، وهي القرآن والسنة النبوية واجماع الصحابة وفقه الأئمة .

ولهذا فان نظرية الردع في الاسلام ، معنى القوة ، يستند الى ركنين شديدين ، وهو العقيدة الصحيحة ، ويأتي بعد ذلك اعداد القوة العسكرية ، واعداد القوة الاقتصادية .

٧ . ان الأمن لا يتحقق في الأوطان بدرجة كاملة الا بصدق الايمان بالله سبحانه وتعالى . ونظرية الأمن في الاسلام خير شاهد على ذلك ، حيث تمثلت واقعا ملموسا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . فالأمن يقوم على ركنين هما : قوة الايمان ، وقوة السلطان ، والعلاقة بينهما تمثل حالات الدولة ، وسمومكانتها .

٨ . اهتم الاسلام بتنمية القوة البشرية ، وترسيخ العقيدة ، والحث على الجهاد في سبيل الله بالمال والنفس واللسان ، وندب جميع الرجـال القادرين الى الجهاد والدعوة الى دين الله ، والقتال لاعلاء كلمة الله .

العقيدة ومناهج الشريعة



شكل رقم (٣)

٩ . وقد أوجد الاسلام مصادر متنوعة ومتعددة من أوعية مختلفة لتمويل وامداد المجاهدين في سبيل الله ، منها ما هو ثابت سنويا ، ومنها ما يطلب وقت الحاجة اليه .

وشرعت هذه المصادر اما بالنص مثل الزكاة ، والغنائم ، والفىء واما بالاجتهاد مثل الخراج والعشور والتوظيف .

١٠ . سبق الاسلام غيره من الأنظمة في مراعاة مبدأ التخصيص في توزيع الموارد ، كما روعي مبدأ السنوية ، ومبدأ العدالة والمساواة ، في جباية المستحقات لبيت المال .

١١ . ان اعطاء الجند كفايتهم من الرواتب والمكافآت من بيت المال مباشرة فيه غناء عن المطالبة بالغنائم وقت الحرب ، ولكن حقهم في الغنائم ثابت بنص القرآن والسنة . وللدولة القيام بما تمليه المصلحة العامة فان كانت المصلحة تقضي بأن يتصرف الامام بالغنائم فلا بد من اعتبار العوض المجزي للغانمين في كل موقعة ينتصرون فيها علاوة على مقرراتهم من بيت المال .

١٢ . لقد كان للانفاق العسكري في الدولة الاسلامية آثار اقتصادية واجتماعية تبرز بجلاء من خلال أحكام أعطيات الجند ، وأحكام ديوان الجيوش ونشأة الأمصار والمدن العظام على شغور الدولة الاسلامية في عهد الخلافة الراشدة مثل الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان .

١٣ . ان السياسات المالية والسياسات النقدية ، والسياسات الاقتصادية العامة في العالم المعاصر ، لا يعارضها الشرع الاسلامي ، بل يؤيد منها ما اتفق مع النصوص الشرعية والقواعد الكلية ، فالرسوم الجمركية أصلها موجود في العشور ، والضرائب تؤول الى التوظيف الذي أفاض في تفصيله الفقهاء .

وأما ما يتعارض مع أصول الشريعة كالربا على القروض ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وغش الأمة في الأموال ، فان الجدل فيه مضيعة للوقت ، منقصة للدين ، وفي مناهج الشريعة ما يغني عنه ان شاء الله .

١٤ . من مناهج الشريعة اقامة علاقات حسن الجوار ، وحسن المعاملة على مستوى الأفراد والجماعات ، وكذلك على المستوى الدولي ، ومن ذلك اقامة علاقات تجارية متوازنة ومتكافئة مع المجتمع الدولي ، والالتزام بالمواثيق الدولية ، والوفاء بالعهود بشرط أن تحرص الدولة المسلمة بأن تكون هي اليد العليا دائما فلا تساوم على سيادتها .

١٥ . من أهم مبادئ اقتصاديات الحرب في الاسلام ، الاعداد الاقتصادي للحرب ، وأخذ الحيطة والحذر على الدوام من مباغطة العدو أو غدر المتربصين بالأمة ، وبهذا أمر الله المسلمين بقوله سبحانه وتعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ... " الآية (١)

ومن وسائل الاعداد الاقتصادي للحرب ما يلي :

- أ . بناء القوة البشرية لتكون قوة رادعة يهابها الأعداء .
- ب . اعداد مرافق الدولة وموارد الأمة لتعزيز الصمود في الحرب، وحماية المنجزات الحضارية .
- ج . تنمية المصادر الاقتصادية لزيادة وتنويع قدرات الأمة ، وتكوين مخزون واحتياطيات الحرب .
- د . ترشيد الاستهلاك العام والخاص ، والحث على الانفاق والتبرع لزيادة موارد تمويل التعبئة العامة للأمة .

١٦ . ابتليت الأمة الاسلامية بالتخلف لأنها ابتعدت عن دينها ، وأهملت مناهج شريعة الله ، وأخذت تتخطف أذيال الحضارات الأخرى ، وضعفت قوتها، ومزقتها الاحتلال الأجنبي ، وتسابقت الدول الاسلامية بعد ذلك تبحث عن طريق القوة فاستغلت مواردها في الانفاق العسكري الهائل على شراء المعدات والخببرات الأجنبية الزائلة ، ومع ما فيها من احياءات القوة . الا أن القوة الصحيحة تكمن في الرجوع الى العقيدة الصحيحة ، والعقيدة تستلزم وحدة الأمة ووحدة المصير ووحدة الهدف وهو اعلاء كلمة الله ، وأين نحن من ذلك ؟

١٧ . ان الدول الاسلامية مطالبة بأن تفعل شيئا نحو تأكيد استقلالية القرار ، وعدم التبعية للدول الصناعية ، وأقل ما يمكن هو أن تتعاون في مجال التسليح وصناعة الأسلحة ، وتوقف الانفاق الهائل على استيراد الأسلحة الذي يستنزف مواردها ، ويدير عجلة الصناعة في غيرها .

ولعل في فكرة التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية في الصناعات العسكرية فائدة ، وخطوة على الطريق نحو وحدة الصف .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم وكتب التفسير

- الامام أبوالفداء اسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤):
 "تفسير القرآن العظيم" طبعة مكتبة المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، وطبعة
 دار أحياء الكتب العربية .
- الامام الجصاص ، أبوبكر أحمد بن علي الرازي:
 "أحكام القرآن" تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ، ط ٢ ، دار المصنف
 القاهرة .
- الامام الزمخشري ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الرازي:
 "الكشاف" الدار العالمية .
- الشيخ الشنقيطي ، محمد الامين:
 "أضواء البيان" عالم الكتب ، بيروت .
- الامام الفخر الرازي:
 "التفسير الكبير" طبعة دار احياء التراث العربي ، وطبعة مطبعة
 البهية المصرية ، ط ١ ، ١٣٥٧ .
- مجمع اللغة العربية:
 "معجم الفاظ القرآن الكريم" القاهرة .
- د. محمد علي الصابوني:
 "مختصر تفسير ابن كثير" دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٧ ، ١٤٠٢هـ .
- الامام النسفي ، أبو البركات عبدالله (ت ٥٧٠هـ):
 "تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل" ، طبعة دار
 الفكر .

ثانياً: مصادر الأحاديث النبوية

- الامام البخاري أبو عبدالله ، محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٩هـ):
 "صحيح البخاري" طبعة دار البيان العربي بمصر ، ط ١ ، مطبعة محمد علي صبح وأولاده بمصر - ميدان الأزهر ، وطبعة دار احياء الكتب العربية .
- الامام أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ):
 "صحيح مسلم" ط ١ ، دار احياء التراث العربي ، ١٣٧٥هـ ، وطبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان ، وطبعة دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠١هـ .
- الامام أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ):
 "مسند الامام أحمد" المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط ١ .
- الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الاردي (٢٠٢ - ٢٧٥هـ):
 "سنن أبي داود" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- الامام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ):
 "سنن الترمذي" دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٨٥هـ .
- الامام الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي (٢١٤ - ٣٠٣هـ):
 "سنن النسائي" مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- الامام الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني المشهور بابن ماجه (٢٠٧ - ٢٧٥هـ):
 "سنن ابن ماجه" دار احياء الكتب العربية ، ١٣٧٣ .
- الامام أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ):
 "السنن الكبرى" مجلس المعارف بالهند ، ط ١ ، ١٣٥٢هـ .
- الامام الدارمي ، أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ):
 "سنن الدرامي" الطباعة الفنية المتحدة ، شارع المستعلي بالله بالدارسة ١٣٨٦هـ .
- الامام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ):
 "فتح الباري شرح صحيح البخاري" ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- الامام أحمد بن محمد القسطلاني (ت):
 "ارشاد الساري بشرح صحيح البخاري" طبعة مكتبة المثنى ببغداد .

الامام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ):

"نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار" ط ١ دار الكتب العلمية ، بيروت

• ١٤٠٣ هـ

الامام عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ):

"الجهاد" تحقيق الدكتور نزيه حماد ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة •

محمد ناصر الدين الالباني:

"صحيح الجامع الصغير للامام السيوطي" المكتب الاسلامي ، ط ٢ ، بيروت

• ١٣٩٩ هـ

الامام ابن الاثير ، ابوالسمادات مبارك بن محمد بن الاثير الجزري:

"جامع الاصول من احاديث الرسول" تحقيق: محمد حامد الفقي ، مكتبة

المعارف ، طباعة دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ •

الامام مالك ابن انس (ت ١٧٩هـ):

"الموطأ" ، دار النفائس ، بيروت ، ١٤٠١ هـ •

الامام الدارقطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ):

"سنن الدارقطني" دار المحاسن ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ •

النووي ، الامام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ):

"رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين" ط ١ مؤسسة الكتب الثقافية

بيروت ، ١٤٠٦ هـ •

شالشا: مراجع اللغة العربية

- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١):
 "لسان العرب" دار المعارف بمصر بدون تاريخ .
- ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥):
 "معجم مقاييس اللغة" تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، ط ٣ ، مكتبة
 الخانجي بمصر ، ١٤٠٢ هـ .
- الفيومي ، أحمد بن محمد المقري (ت ٧٧٠):
 "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" دار الكتب العلمية ، بيروت
 ١٣٩٨ .
- محمد بن أبي بكر الرازي:
 "مختار الصحاح" دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٩٧٩ م ، بيروت .
- مجمع اللغة العربية القاهرة:
 "المعجم الوسيط" ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:
 "معجم الفاظ القرآن الكريم" .

رابعاً: المراجع العامة

- الشيخ موفق الدين أبو محمد عبدالله بن قدامه (ت ٦٣٠):
- "المغني" دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
 - "روضة الناظر وجنة المناظر" ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠١ هـ .
- شيخ الاسلام أحمد بن تيمية الحراني:
- "مجموع الفتاوي" مطابع الرياض ، ١٣٨٣ هـ .
- القاضي الاسنوي، جمال الدين عبدالرحمن (ت ٧٧٢):
- "نهاية السؤل شرح منهاج الأصول" طبعة عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٢ م .
- ابن حزم ، الامام أبو محمد علي بن حزم (ت ٤٥٦):
- "المحلى" مكتبة الجمهورية العربية بمصر ، ١٣٨٨ هـ .
- ابن رشد ، الامام محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠)
- "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" الطبعة الاولى والسابعة ، دار المعرفة بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، وطبعة مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٨٦ هـ .
- ابن القيم ، الامام الحافظ أبي عبدالله بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):
- "زاد المعاد" المكتبة العلمية ، بيروت (بدون تاريخ) .
- "الطرق الحكمية" تحقيق محمد جميل غازي ، مطبعة المدني ، القاهرة
- ١٣٩٧ هـ .
- ابن هشام ، محمد بن عبدالملك:
- "السيرة النبوية" ط ٢ ، ٣ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٥ .
- ابن خلدون ، عبدالرحمن:
- "مقدمة ابن خلدون" مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، وطبعة المطبعة البهية المصرية .
- الامام أبويعلّي (ت ٤٥٨):
- "الاحكام السلطانية" ط ٢ مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٨٦ هـ ، وطبعة ١٣٥٧ تحقيق محمد حامد الفقي .
- الامام أبويوسف يعقوب بن ابراهيم:
- "الخراج" دار المعرفة ، بيروت ، وكذا طبعة دار الاصلاح ، ١٣٩٨ .
- الشيخ أبوالطيب صديق بن حسن البخاري:
- "الروضة الندية" ط ١ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ ، وكذا طبعة ادارة الطباعة الخيرية بمصر .

- ابن رجب ، أبو الفرج عبدالرحمن الحنبلي (ت ٧٩٥) :
- " الاستخراج لأحكام الخراج " دار المعرفة ، بيروت .
- أبوبكر جابر الجزائري:
- " عقيدة المؤمن " ط ٢ ، دار الشروق ، ١٤٠٤هـ ، جدة .
- شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع :
- " سلوك المالك في تدبير الممالك " جمعية المعارف المصرية ، ١٢٨٦ .
- ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) :
- " الاصابة في تمييز الصحابة " دار الكتاب العربي ، بيروت .
- د. اسماعيل ابراهيم محمد أبوشريعة :
- " نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية " مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠١هـ
- د. أحمد حافظ الجعويني:
- " اقتصاديات المالية العامة " ط ٢ ، القاهرة ، دار الجيل للطباعة ١٩٧٤م
- أحمد نار:
- " القتال في الاسلام " الدار السعودية للنشر ، ط ٢ ، جدة ، ١٣٨٩هـ .
- ابن الاثير ، عزالدين أبوالحسن علي بن أبي الحكم:
- " الكامل في التاريخ " دار صادر ، بيروت ١٣٩٩هـ .
- د. أحمد شلبي:
- " التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية " ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦
- " المجتمع الاسلامي " ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٧م .
- أحمد مجذوب: أحمد علي:
- " السياسات المالية في الاقتصاد الاسلامي " رسالة دكتوراه ، جامعة
- ام القرى ١٤٠٨هـ .
- د. اسماعيل محمد هاشم:
- " المدخل الى علم الاقتصاد " دار الجامعات المصرية ، طبعة ١٩٨١م .
- د. أحمد جامع:
- " النظرية الاقتصادية " دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م .
- " العلاقات الاقتصادية الدولية " ط ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .
- الامام عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ) :
- " الجهاد " تحقيق الدكتور نزيه حماد ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة
- د. أحمد النجار:
- " المدخل الى النظرية الاقتصادية " ط ٢ ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٤هـ .

الامم المتحدة :

• "تخفيض النفقات العسكرية" دراسة رقم (١٥) ، الامم المتحدة ١٩٨٦م .

أ . ج . ب . تيلور:

"أصول الحرب العالمية الثانية" ترجمة: مصطفى كمال خميس ، الهيئة

المصرية العامة للتأليف ١٩٧١م .

اندرية بوفر:

"الردع والاستراتيجية" ترجمة أكرم ديري ، دار الطليعة ، بيروت

١٩٧٧م .

د . ابراهيم فؤاد أحمد علي:

"الموارد المالية في الاسلام" ط ٣ ، دار الاتحاد العربي للطباعة ،

القاهرة ، ١٩٧٢م .

د . ابراهيم محمد الفار:

"السياسة التجارية الخارجية" دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

د . أحمد الصباب:

"التكامل الاقتصادي (مجلس التعاون)" ط ١ ، كلية الاقتصاد والادارة ،

جدة ، ١٤٠٤هـ .

البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩):

"فتوح البلدان" المكتبة التجارية الكبرى .

الشيخ البهوتي ، منصور بن يونس (ت ١٠٤٦):

"كشاف القناع" مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ١٣٩٤هـ .

"شرح منتهى الايرادات" عالم الكتب ، بيروت .

پاومول ، وتشاندلر:

"علم الاقتصاد" ترجمة سعيد السامرائي وآخرون ، مكتبة دار المتنبي

بغداد ، ١٩٦٤م .

بيلا بلاسا:

"نظرية التكامل الاقتصادي" ترجمة راشد البراوي .

لورتون ه . كلين:

"التحضير الاقتصادي الالمانى للحرب" .

الامام الجويني:

"غياث الامم في التياث الظلم" ، دار الدعوة ، الاسكندرية ١٩٧٩م

ج . م . هوبسون:

"الامبريالية" ترجمة عبدالكريم أحمد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف

جيمس س . أنجرام:

"المشكلات الاقتصادية الدولية" ترجمة اسماعيل مصطفى رشدي ،

دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

جاسم بن محمد القاسمي:

"التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون" ط ١ ، دار طلاس ، دمشق

١٩٨٧ م .

جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية:

"اثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع" أبحاث مؤتمر الفقه

الاسلامي ١٣٩٦ هـ ، طبعة ١٤٠٤ هـ .

جورج كابلان:

"تاريخ الجيوش" ترجمة كمال دسوقي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٦ م

الجهشياري ، أبو عبدالله محمد بن أسيد (ت ٣٣١):

"الوزراء والكتاب" تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة مصطفى البابي

الحلبي ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .

د . حسن ابراهيم حسن:

"تاريخ الاسلام" ط ٧ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤ م .

د . حسين عمر:

"موسوعة المصطلحات الاقتصادية" ط ٣ مطابع الشروق ، ١٣٩٩ هـ .

"المنظمات الدولية" ط ٣ ، الكتاب الجامعي - تهامة جدة ١٤٠٤ هـ .

"التنمية والتخطيط الاقتصادي" ط ٢ ، دار الشروق ، جدة ١٣٩٨ هـ .

الخضري محمد:

"أصول الفقه" ط ٦ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٣٩٨ هـ

دار الفكر المصرية:

"القوانين العسكرية" نشر بدون مؤلف عام ١٩٦٩ م .

د . رفعت المحجوب:

"النظم الاقتصادية" مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ م .

د . رفعت السيد العوضي:

"الموارد الاقتصادية" كلية التجارة - جامعة الازهر ، ١٤٠٣ هـ .

د. راشد البراوي:

• "الموسوعة الاقتصادية" دار النهضة المصرية ، ١٩٧١ م .

د. رفيق المصري:

• "الاسلام والنقود" المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جدة ١٤٠١ هـ .

د. زكريا محمد بيومي:

• "المالية العامة الاسلامية" .

الامام شمس الدين السرخسي ، أبوبكر محمد بن أحمد:

• "المبسوط" دار المعرفة ، ط ٣ ، بيروت ١٣٩٨ هـ .

السمرقندي ، علاء الدين محمد بن أحمد (ت ٥٤٠):

• "تحفة الفقهاء" تحقيق د. وهبة الزحيلي ، ومحمد المنتصر الكتاني ، دار

الفكر ، بيروت ، ١٣٨٤ هـ .

سيد قطب (ت ١٣٨٦):

• "العدالة الاجتماعية في الاسلام" ط ٥ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

• "السلام العالمي والاسلام" دار الشروق ، ط ٧ ، ١٣٩٨ هـ .

سيد سابق:

• "فقه السنة" دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .

د. سامي خليل:

• "النظريات والسياسات المالية والنقدية" شركة كاظمة للنشر الكويت ١٩٨٢ م

• "مبادئ الاقتصاد الكلي" مؤسسة الصباح ، الكويت ١٩٨٠ م .

المارشال سوكولوفسكي:

• "الاستراتيجية العسكرية السوفيتية" ترجمة خيرى حماد ، عالم الكتب

بيروت ، ١٩٦٨ م .

الامام الشاطبي ، ابراهيم بن موسى المالكي (ت ٧٩٠):

• "الموافقات" دار المعرفة ، بيروت .

• "الاعتصام" مطبعة المنار بمصر ، ط ١ ، ١٣٣٢ .

الشيخ محمد الامين الشنقيطي:

• "مذكرة أصول الفقه تعليق على روضة الناظر لابن قدامة" المطبعة

السلفية ، المدينة ، ١٣٩١ هـ .

د. صلاح الدين نامق:

• "النظم الاقتصادية المعاصرة" دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

صلاح نصر:

• "الحرب الاقتصادية في المجتمع الانساني" القاهرة ، ١٩٦٥م .

الامام الطبري ، أبي جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ):

"تاريخ الامم والملوك" تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، ط ٢ ، دار

المعارف بمصر .

الامام عزالدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ):

"أحكام الجهاد وفوائده" تحقيق الدكتور نزيه كمال حماد ، ط ١ مكتب

دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ١٤٠٦هـ .

د. علي محمد جريشة ومحمد شريف الزئبق:

"أساليب الغزو الفكري للعالم الاسلامي" ط ٢ ، دار الاعتصام ١٣٩٨هـ .

د. عبدالكريم زيدان:

"الوجيز في أصول الفقه" مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٧م .

د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون:

"الموسوعة السياسية" ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩م ،

بيروت .

د. عبدالوهاب حميد رشيد:

"التكامل الاقتصادي العربي" دار الحرية ، بغداد ١٩٧٧م .

د. علي علي منصور:

"الشريعة الاسلامية والقانون" مطابع الاهرام ، ١٣٩٠هـ .

د. عبدالرؤوف عون:

"الفن الحربي في صدر الاسلام" دار المعارف ، مصر ١٣٨١هـ .

عبدالعزيز عبدالله السلومي:

"ديوان الجند" مكتبة الطالب الجامعي ، مكة ١٤٠٦هـ .

د. عبدالكريم عثمان:

"معالم الثقافة الاسلامية" مؤسسة الرسالة ، ط ١٣ ، بيروت ١٤٠٦هـ .

عبدالحميد الكتاني:

"التراتب الادارية" دار الكتاب ، بيروت .

د. عثمان الشرفاوي:

"شريعة القتال في الاسلام" مكتبة الزهراء ، القاهرة ١٣٩٢هـ .

(مطبعة دار البيان ، ط ١ ١٣٩٢هـ) .

- د. عبدالله بن أحمد القادري:
 "الجهاد في سبيل الله" دار المنار ، جدة .
- د. علي بن نفيح العلياني:
 "أهمية الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية" دار طيبة ، الرياض ١٤٠٥ هـ .
- د. علي حافظ منصور:
 "اقتصاديات التجارة الدولية" .
- "مذكرات في العلاقات الدولية" جامعة أم القرى ، ١٤٠٤ هـ .
- د. عبدالحليم عبدالرحمن خضر:
 "صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي" طبعة
 عالم المعرفة ، ط ١ ، جدة ١٤٠٣ هـ .
- د. عون الشريف قاسم:
 "نشأة الدولة الاسلامية - دراسة وثائق العهد النبوي" دار الكتاب
 اللبناني ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .
- د. عبدالعزيز مرعي:
 "النظم النقدية والمصرفية" .
- د. عبدالمنعم أحمد البنا :
 "الازمات والسياسات النقدية" ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٤ م .
- د. علي عبدالرسول:
 "المبادئ الاقتصادية في الاسلام" دار الفكر العربي .
- د. عبدالله علي البار:
 "ملكية الموارد الطبيعية في الاسلام" رسالة دكتوراه جامعة أم القرى
 ١٤٠٤ هـ .
- د. عادل أحمد حشيش:
 "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية ، مصر ١٩٨٢ م .
- "مبادئ الاقتصاد الدولي" مؤسسة الثقافة الجامعية .
- د. عبدالواحد محمد الفار:
 "أحكام التعاون الدولي" عالم الكتب ، القاهرة .
- عمر بن ابراهيم الأوسي الانصاري:
 "تفريغ الكروب في تدبير الحروب" منشورات الجامعة الامريكية ، القاهرة
 ١٩٦١ م .

- د. غازي حسين عناية:
- "التمويل بالتضخم" ط ١ ، دار الرشيد للنشر ، الرياض ١٤٠١ هـ .
- الامام الغزالي ، أبي حامد محمد:
- "المستصفى في علم الاصول" ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٣ هـ .
- د. فؤاد أحمد بسيسو:
- "التعاون الانمائي لدول الخليج العربية" مركز دراسات الوحدة العربية
- ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- فؤاد محمد شبل:
- "عصب الحرب" دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- د. فتحي عبدالكريم:
- "الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي" مطبعة حسان ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- د. فيكتور صنوفو:
- "النقد في خدمة الاقتصاد القومي" المطبعة العصرية ، حلب .
- د. فؤاد مرسي:
- "النقد في النشاط الاقتصادي" شركة مطابع الجزيرة ، الرياض ١٣٩١ هـ .
- الفيومي ، أحمد بن محمد المقري (ت ٧٧٠):
- "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" دار الكتب العلمية ، بيروت
- ١٣٩٨ هـ .
- الشيخ القلقشندي ، أبي العباس أحمد:
- "صبح الاعشى" المطبعة الاميرية ، القاهرة ١٣٣١ هـ .
- قدامة بن جعفر:
- "الخراج وصناعة الكتابة" دار الرشيد للنشر ١٩٨١ م .
- قطب بن ابراهيم محمد:
- "النظم المالية في الاسلام" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م .
- الامام الكاساني ، علاء الدين أبي بكر مسعود (ت ٥٨٧):
- "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- ١٤٠٦ هـ ، ومطبعة دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤ هـ ، ومطبعة الامام
- بالقاهرة ، الناشر: زكريا علي يوسف .
- د. كامل سلامة الدقس:
- "آيات الجهاد في القرآن الكريم" دار البيان ، الكويت ١٣٩٢ هـ .

د. كامل بكري:

"اقتصاديات التجارة الخارجية" الدار الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٤م .

كلاوزفيتز:

"الوجيز في الحرب" ترجمة أكرم ديري والهيثم الابوي ، ط ٢ ، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر ١٩٨٠م .

مالك بن نبي:

"المسلم في عالم الاقتصاد" دار الفكر ، دمشق ١٣٩٩هـ .

لبيب السعيد:

"الشيوعية في موازين الاسلام" دار عكاظ ، جدة ، ١٣٩٩هـ .

المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦):

"مروج الذهب ومعادن الجوهر" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٣

مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٧٧هـ .

معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية:

"الموسوعة العربية الميسرة" دار الشعب ، القاهرة .

ر. محمد بن ناصر الجعوان:

"القتال في الاسلام" مطابع المدينة ، ط ٢ ، الرياض ١٤٠٣هـ .

د. محمد عاطف غيث:

"قاموس علم الاجتماع" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

د. محمد علي محمد:

"دراسات في علم الاجتماع السياسي" دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٧م .

د. محمد أحمد صقر:

"دور الدولة في الاقتصاد الاسلامي" جمعية البحوث والدراسات الاسلامية

١٤٠٠هـ .

"دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي" معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥م

القاهرة .

د. محمد يحيى عويس:

"المشاكل الاقتصادية المعاصرة" دار غريب للطباعة ، بالقاهرة ١٩٧٧م .

د. محمد عبد المنعم عفر:

"التخطيط والتنمية في الاسلام" دار البيان العربي ، جدة ١٤٠٥هـ .

"السياسات الاقتصادية في الاسلام" المطبعة العربية الحديثة ، جدة ١٤٠٠هـ

"التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي" دار المجمع العلمي بجدة ١٤٠٠هـ

- "السياسات المالية والنقدية" طبعة الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية .
- د. محمد ابراهيم غزلان:
- "موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعات المصرية ١٩٧٨م .
- المؤسسة العربية للدراسات والنشر:
- "الموسوعة العسكرية" طبعة ١٩٨١م ، بيروت وطبعة ١٩٧٩م .
- د. محمد خليل برعي:
- "مقدمة في النقود والبنوك"
- د. محمد السعيد الدقاق:
- "المنظمات الدولية" مؤسسة الثقافة الجامعية .
- د. محمد توفيق صادق:
- "التنمية في دول مجلس التعاون" عالم المعرفة ، الكويت ١٤٠٦هـ .
- د. محمد فاروق النبهان :
- "الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي" مؤسسة الرسالة ط ٢
- ١٤٠٤هـ .
- المركز العالمي للاقتصاد الاسلامي:
- "أبحاث المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي" مكة المكرمة ، ط ١
- ١٤٠٠هـ .
- د. محمد عبدالعزيز:
- "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"
- د. محمد مبارك حجير:
- "السياسات المالية والنقدية"
- د. محمود محمد بابلي:
- "السوق الاسلامية المشتركة" دار الكتاب اللبناني ، بيروت .
- مولوي حسين:
- "الادارة العربية" المطبعة النموذجية ، القاهرة ١٩٥٨م .
- مجموعة من القادة السوفيت:
- "الاستراتيجية الحربية" ترجمة محمد عبدالحليم أبوغزالة ، دار الكتاب
- العربي للطباعة والنشر ، القاهرة .
- اللواء محمد كمال الاترني والرائد حسين طنطاوي:
- "دليل التجنيد والخدمة العسكرية" مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٦م .

د. محمد ضياء الدين الرئيس:

"الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية" ط ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية

١٩٦١م ، الطبعة الرابعة لدار الانصار ١٩٧٧م .

الشيخ محمود شلتوت:

"الاسلام عقيدة وشريعة" دار الشروق ، ط ١٣ ، ١٤٠٤هـ .

"القرآن والقتال" ط ٢ ، دار الفتح ، بيروت ١٤٠٢هـ .

الامام الماوردي:

"الاحكام السلطانية" دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة دار الفكر

وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٦هـ .

محسن قنديل:

"نظرية الحرب في القرآن" مطابع روز اليوسف ١٤٠١هـ .

منير البعلبكي:

"موسوعة المورد" ط ١ ، بيروت ١٩٨١م .

محمد فرج:

"المدرسة العسكرية الاسلامية" دار الفكر العربي .

المقريزي ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ):

"المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" دار صادر ، بيروت .

عقيد محمد صفا:

"الحرب" ط ٢ ، دار الرؤية العلمية ، بيروت ١٩٨١م .

محمود محمد علي:

"الجهاد في التشريع الاسلامي" ط ١ ، دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٩٧هـ .

محمد الخضر حسين:

"آداب الحرب في الاسلام" دار الاعتصام ، ط ٢ ١٣٩٤هـ .

محمد باقر الصدر:

"اقتصادنا" دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ١٤٠١هـ .

محمد شوقي الفنجري:

"ذاتيه السياسة الاقتصادية الاسلامية" مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة

١٩٧٨م .

"المذهب الاقتصادي في الاسلام" عكاظ ، جدة ١٩٨١م .

الامام النووي ، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي:

"روضة الطالبين" المكتب الاسلامي ، ١٤٠٥هـ .

د. وهبة الرجيلي:

"أصول الفقه الاسلامي" ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٦ هـ .

"آثار الحرب في الفقه الاسلامي" ، طبعة دار الفكر ، ١٣٨٥ هـ .

الونشريسي ، أحمد بن يحيى (ت ٩١٤ بفاس):

"المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقيا والاندلس

والمغرب" ، طبعة دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٤٠١ هـ .

وزارة الخزانة المصرية:

"موسوعة المعاشات العسكرية" المطابع الاميرية ١٩٦٨ م .

والت ويتمان روستو:

"التنمية الاقتصادية بين المذاهب الكبرى" ترجمة محمد محمود الامام

الدار القومية للطباعة والنشر .

د. وجدي محمود حسين:

"العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعات المصرية الاسكندرية .

ولترز س . روبرت:

"المعونات الامريكية والسوفيتية" ترجمة نبيل صبحي ، دار القلم ،

الكويت ١٣٩٤ هـ .

ه . أ . ل . فيشر:

"تاريخ أوروبا الحديث" تعريب: حمد نجيب هاشم ، ووديع الضبع ،

ط ٥ ، دار المعارف بمصر .

ه . كلين پورتون:

"التحضير الاقتصادي الالمانى للحرب" .

الهرثمي ، أبو سعيد (ت ٢٣٤):

"مختصر سياسة الحروب" تحقيق عبدالرؤوف عون المؤسسة المصرية العامة

للطباعة والنشر .

اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب (ت ٢٩٢ هـ):

"تاريخ اليعقوبي" مطبعة الغري النجف ، العراق ١٣٥٨ هـ .

الامام يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣):

"الخراج" المطبعة السلفية ، ط ١٣٨٤ هـ .

د. يوسف القرضاوي:

"فقه الزكاة" ط ٧ ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ .

خامسا : الابحاث: والدوريات والتقارير

سيد أحمد البواب:

"سياسة الانتاج بين اقتصاديات الحرب والتنمية" ، الاهرام الاقتصادي
مجلد (٦٨) ، ١٩٦٨م .

د. علي لطفي:

"الاستهلاك والانتاج وموارد الدولة في ظل اقتصاديات الحرب" ، الاهرام
الاقتصادي ، مجلد (٦٨) ، ١٩٦٨م .
"اسلوب التصنيع والتنمية الصناعية" الاهرام الاقتصادي ، مجلد (٦٨) ،
١٩٦٨م .

هيثم الكيلاني:

"الاعداد الاقتصادية للحرب" مجلد الدفاع ، العدد (٦٠، ٦١) ١٤٠٥هـ الرياض
ندوة عن اقتصاديات الحرب :
نتائج مناقشات ندوة عن اقتصاديات الحرب ، نشرت في الاهرام الاقتصادي
مجلد (٦٨) ، ١٩٦٨م .

د. محمد أحمد صقر:

"مفاهيم ومرتكزات الاقتصاد الاسلامي" أبحاث المؤتمر العالمي الاول
للاقتصاد الاسلامي" ص ٤٢ ، ط ١ ، جدة ١٤٠٠هـ .

د. محمد فاروق النبهان:

"أثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع" مؤتمر الفقهاء
الاسلامي المنعقد بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ١٣٩٦هـ
د. محمد أنس الزرقاء:

"دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك" أبحاث المؤتمر
الاول للاقتصاد الاسلامي ، ط ١ ، جدة ، ١٤٠٠هـ

د. نبيل سدره محارب:

"الواقع العربي والنمط المنشود لاقتصاديات الحرب" الاهرام الاقتصادي
مجلد (٦٨) ، ١٩٦٨م .

أسعد المدني:

"مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي في ضوء تعاليم القرآن" مؤتمر
الفقه الاسلامي ، جامعة الامام ، الرياض ، ١٩٣٦م .

- د . ابراهيم العيسوي :
- " ترشيد الاستهلاك الخاص " مجلة مصر المعاصرة ، عدد ابريل ١٩٨١ م .
- د . محمود أبو السعود :
- " أثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع " ص ٣٨٣ وما بعدها
مؤتمر الفقه الاسلامي ، جامعة الامام ١٤٠٤ هـ .
- د . محمد شوقي الفنجري :
- " المذهب الاقتصادي في الاسلام " ، ص ٩٣ ، ط ١ ، أبحاث المؤتمر العالمي
الأول للاقتصاد الاسلامي ، جدة ، ١٤٠٠ هـ .
- د . عبدالرحمن يسري أحمد محمد :
- " العلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية ودورها في التنمية " أبحاث
المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الاسلامي ، ط ١ ، جدة ، ١٤٠٥ هـ .
- " تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم " ، نيويورك ١٩٨٦ م .
- " تقرير بنك التنمية الاسلامي " ، جدة ، ١٩٨٤ م .
- الأمم المتحدة :
- " دراسة تخفيض النفقات العسكرية " دراسة رقم (١٥) نيويورك ١٩٨٦ م .
- مؤسسة الأهرام :
- " الأهرام الاقتصادي " مجلد (٦٨) ، ١٩٦٨ م .
- " الأهرام الاقتصادي " العدد (١٠٤٧) بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٩ م .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام :
- " التقرير الاستراتيجي العربي " ١٩٨٥ م .
- " التقرير الاستراتيجي العربي " ١٩٨٧ م .
- الادارة العامة للشئون العامة للقوات المسلحة :
- " مجلة الدفاع " العدد (٦٠) الرياض ، ١٤٠٥ هـ .
- مؤسسة الدراسات العربية :
- " النشرة الاستراتيجية " المجلد الثامن - العدد (٤) بتاريخ ١٩ مارس ٨٧ م .
- " مجلة البلاغ الكويتية " الصادرة بتاريخ ٢٣/ أغسطس ١٩٧٥ م .
- " جريدة القبس الكويتية " الصادرة يوم الجمعة ٨ يوليو ١٩٧٧ م .
- " جريدة الأنباء الكويتية " الصادرة بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٧٨ م .
- " جريدة الجزيرة السعودية " الصادرة بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ .
- " نشرة عن أحدث منتجات الهيئة للتصنيع الحربي " صدرت بتاريخ ١٩٨٣ م .

سادسا : المراجع الأجنبية

FOREIGN REFERENCES

Columbia University :

"The New Columbia Encyclopedia" University press
N.y. 1975 .

Campbell R . McConnell :

"Economics" McGrawhill Book . co .1975 .

David L . Sills _ Editor :

" International Encyclopedia of Social Sciences "
The macmillan Co . & The Free Press , N . Y .
Reprint 1972 .

U . S . Department of the Army :

" Planning Logistic Support for Military
Operations " Sept . 1982 .

Melman , S . :

" The Permanent War Economy " Simon and Schuster .
N . Y . 1974

" The War Economy of the U . S . A " st Martin
Press , 1971 .

John, K . Galbraith :

" The New Industrial State " Second Edition ,
Mentor Book , 1971

Richard , Jolly :

" Disarmament and World Development " Pergamon
Press Oxford , 1978 .

Basil Blackwell :

" Revolution , Reform and Social Justice " Oxford,
1976 .

J . C . Wylie, Rear Admiral , USN :

" military Strategy " Greenwood Press Publishers ,
U . S . A
1980 .

Editor , Richard A . Gabriel :

" Fighting Armies in the Middle East " Greenwood
Press , London
, 1983 .

Editor , Uri Ra'anan others :

" Arms Transfers to the third World " Westview
Press, Colorado ,
1978 .

Bohdan O . Szuprowics :

" How to Avoid Strategic materials Shortages "
John wiley & Sons , N . Y . 1981 .

Editor , Roland N . makean :

" Issues In Defense Economics " National Bureau of
Economic Research , N . Y . 1967 .

Editor , Laurence W . Martin :

" The Management of Defense " NDC , Latimer ,
Sept , 1974 .

Jacob K . Javits & Others :

" The Defense Sctor and the American Economy" N .
Y . University Press , 1968 .

S . T . Das :

" An Introduction to the Art of War " Sagar
Publications , New Delhi , 1970 .

Editor , Sheldon W . Simon :

" The Military and Security in the Third World "
Westview Press , Colorado . 1978 .

Cottrell , Alvin , J . & Others :

" Arms Transfers & U . S . Foreign Policy "
Georgetown University , 1980 .

International Conference on Defence and Islamic World :

" a Conference Report " London . 1980 .

Ruth Legor Sivard :

" World military Expenditures & its Social Cost "
World Priorities . Annual Report , Washington
,U.S.A , 1983 .

International Institute for Strategic Studies (IISS) :

" World military Balance " London , 1987 .

U . S . Army :

" Army Logistician " July , 1985 .

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) :

" Armament & Disarmament " SIPRI yearbook , Oxford
Print ,1986.

Committee On Foreign Relations :

" Report to the Senate ,U . S . A , June , 1980 .

U . N . Publications :

" Arms & Disarmament " U . N . Report 1975 .

Muni, S . D . :

"Military Build up & Development Linkage in the
Third World " Canberra , Australia , 1980 .

Chaim Herzog :

" The Arab _ Israeli Wars " Random House , N . Y .
1982 .

J . M . Winter :

" War and Economic Development " Cambridge
University Press , London , 1975 .

Fouler , Will :

" Soviet Strike Forces " An Article in the Islamic
Defence " magazine , Volume : 1 . series : 2 ,
London , 1980

Mohammed J . Mahfoodh :

" Military Thought of Islam " International
Conference on Defence & Islamic World " , London .
1979 .

Hagues del' Etoile :

" Military Industry In Islamic World "
International Conference on Defence & Islamic
World , London 1979 .

Bahi Al Deen Nofil :

" Cooperation and Integration for Defence of
Islamic World , London , 1979 .

Negmaddin Arbakan :

" War & Peace in Islam " International
Conference on Defence & Islamic World , London ,
1979 .

فہرست الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة

الباب التمهيدي

الحرب ظاهرة اجتماعية

١٢	الفصل الأول العقيدة وظاهرة الحرب
١٣	المبحث الأول : الفطرة وأسباب التنازع
١٧	المبحث الثاني : القتال في تاريخ الأمم
٢٢	المبحث الثالث : الجهاد في سبيل الله
٢٢	المطلب الأول : تعريف الجهاد
٢٦	المطلب الثاني : أقسام ومراحل الجهاد
٣١	المطلب الثالث : أنواع القتال في سبيل الله
٣٤	الفصل الثاني : ظاهرة الحرب في العصر الحديث
٣٥	المبحث الأول : طبيعة الحرب في النظم الوضعية المعاصرة
٣٥	المطلب الأول : أصول الحرب المعاصرة وأهدافها
٣٦	المطلب الثاني : طبيعة الحرب وهدفها في النظام الرأسمالي
٣٨	المطلب الثالث : طبيعة الحرب وهدفها في النظام الاشتراكي
٤٠	المبحث الثاني : الأسباب الاقتصادية للحروب المعاصرة
٤٠	المطلب الأول : ظاهرة الاستعمار الحديث ودوافعه الاقتصادية
	المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية للحرب العالمية
٤٢	الأولى والثانية
٤٥	المبحث الثالث : ضخامة الانفاق العسكري واحتكار أسواق السلاح
٤٥	المطلب الأول : تزايد النفقات العسكرية
٥١	المطلب الثاني : احتكار أسواق السلاح في العالم
٥٥	المطلب الثالث : الحرب الباردة وارتفاع تكاليف التسليح

الفصل الثالث : أثر السياسة الحربية على التنظيم الاداري

٥٩	في الدولة الاسلامية
	المبحث الأول : اعتبارات السياسة الحربية في مرحلة
	تأسيس الأمة وارساء قواعد الخلافة في
٦٠	الدولة الاسلامية
	المطلب الأول : اعتبارات السياسة الحربية في مرحلة
٦٢	تأسيس الأمة
	المطلب الثاني : اعتبارات السياسة الحربية في ارساء
٦٥	قواعد الخلافة
	المبحث الثاني : تأثير السياسة الحربية على تدوين
٦٧	الدواوين وتعريب أجهزة الادارة
٦٧	المطلب الأول : تدوين الدواوين
٧٠	المطلب الثاني : تعريب أجهزة الادارة
	المبحث الثالث : أثر السياسة الحربية على التنظيم
٧٢	الاداري في بعض الدول المعاصرة
	المطلب الأول : اعادة تشكيل الحكومة استجابة للسياسة
٧٢	الحربية
٧٤	المطلب الثاني : استحداث أجهزة ادارية جديدة

الباب الأول

علاقة النظام الحربي بالتشريع الاقتصادي

وأثره على القوة البشرية

٧٧	الفصل الأول : التوجيه والتشريع الاقتصادي في الاسلام
	المبحث الأول : خصائص الاقتصاد الاسلامي وملامح التخطيط
٧٨	والتوجيه فيه
٧٨	المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الاسلامي
٨٤	المطلب الثاني : معنى التوجيه الاقتصادي
٨٧	المطلب الثالث : ملامح التخطيط الاقتصادي في القرآن والسنة
٩٠	المبحث الثاني : الأصول الشرعية لاقتصاديات الحرب
٩٠	المطلب الأول : الشريعة هي منبع جميع الأنظمة
٩٢	المطلب الثاني : أصول التشريع لاقتصاديات الحرب
٩٥	المطلب الثالث : أدلة الأحكام الشرعية

الفصل الثاني : العلاقة بين الاعتقاد والقوة والاقتصاد ، أو نظرية

- ٩٨ الردع في الاسلام
- المبحث الأول : نبذة عن نظريات الردع والأحلاف العسكرية
- ٩٩ المعاصرة
- ٩٩ المطلب الأول : نظريتنا الردع الغربية والشرقية
- ١٠٣ المطلب الثاني : الأحلاف العسكرية المعاصرة وأهدافها
- ١٠٥ المبحث الثاني : نظرية الردع في الاسلام
- مقدمة في تعريف الردع وأركان النظرية
- ١٠٦ المطلب الأول : قوة العقيدة
- ١٠٨ المطلب الثاني : القوة العسكرية
- ١١٣ المطلب الثالث : القوة الاقتصادية
- ١٢٠ الفصل الثالث : أثر النظام الحربي على القوة البشرية
- ١٢١ المبحث الأول : الطاقة البشرية للقوات المسلحة
- ١٢٢ المطلب الأول : نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام
- ١٢٥ المطلب الثاني : الحجم البشري للقوات المسلحة
- ١٣٠ المبحث الثاني : أساليب الخدمة العسكرية
- ١٣٠ المطلب الأول : نظام التجنيد
- ١٣٤ المطلب الثاني : التوزيع النوعي للقوات

الباب الثاني

مصادر التمويل والامداد العسكري

والآثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الدولة الاسلامية

- ١٤٢ الفصل الأول : مصادر التمويل والامداد التي شرعت بالنص
- المبحث الأول : سهم في سبيل الله من الزكاة، والتصدق
- ١٤٣ من المالية الخاصة
- ١٤٣ المطلب الأول : سهم في سبيل الله من الزكاة
- ١٤٦ المطلب الثاني : صدقة التطوع من القطاع الخاص
- ١٥٠ المبحث الثاني : الغنائم والفيء
- ١٦٠ المبحث الثالث : الجزية

المبحث الرابع : المصادر الأخرى التي شرعت بالنص وهي
الحمل، والاقطاع ، وتعجيل الزكاة ،
والاستعارة، والوقف في سبيل الله ،
والاقتراض، والاستئجار

١٦٤

الفصل الثاني : مصادر الإيرادات التي شرعت بالاجتهاد

١٧٣

المبحث الأول : الخراج

١٧٤

المبحث الثاني : عشور التجارة

١٨٠

المبحث الثالث : التوظيف

١٨٤

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري في الاسلام

١٩٠

المبحث الأول : مجالات الانفاق العسكري

١٩٢

المبحث الثاني : أحكام اعطيات الجند

١٩٤

المبحث الثالث : انشاء الشغور والأمصار كقواعد عسكرية

١٩٨

ومراكز اشعاع حضاري

١٩٨

المطلب الأول : تخطيط وانشاء الأمصار

١٩٨

المطلب الثاني : الاهتمام بالطرق ووسائل النقل

٢٠٠

البري والبحري

٢٠٠

المطلب الثالث : دور الأمصار والشغور في تعزيز

٢٠١

القوة العسكرية

٢٠١

الباب الثالث

السياسات الاقتصادية المعاصرة

والاجراءات المتعلقة بالحرب

(دراسة مقارنة)

٢٠٧

الفصل الأول : السياسات المالية والنقدية

٢٠٨

المبحث الأول : السياسة المالية

٢٠٩

المطلب الأول : الانفاق العام

٢١٢

المطلب الثاني : الضرائب

٢١٥

المطلب الثالث : الدين العام

المطلب الرابع : محظورات السياسة المالية المعاصرة

٢١٧

في الاقتصاد الاسلامي

٢٢١

المبحث الثاني : السياسة النقدية

٢٢٧	الفصل الثاني : السياسات التجارية
٢٢٩	المبحث الأول : أنواع السياسات التجارية
٢٣٢	المبحث الثاني : أدوات السياسة التجارية
	المبحث الثالث : الاتفاقيات التجارية الثنائية
٢٣٩	والاقليمية والجماعية
٢٣٩	المطلب الأول : الاتفاقيات الثنائية
٢٤١	المطلب الثاني : الاتفاقيات الإقليمية
٢٤٧	المطلب الثالث : الاتفاقيات التجارية الدولية
٢٥٢	الفصل الثالث : السياسات الاقتصادية العامة للحرب
٢٥٤	المبحث الأول : الحرب الاقتصادية
٢٥٩	المبحث الثاني : الاعداد الاقتصادي للحرب
٢٦١	المطلب الأول : تكوين احتياطات الحرب
٢٦٤	المطلب الثاني : إعادة تخصيص الموارد وتوجيه الانتاج
٢٦٧	المطلب الثالث : ترشيد الاستهلاك
	المطلب الرابع : استثمار رغبة الأمة للتبرع لدعم
٢٧١	المجهود الحربي

الباب الرابع

الآثار الاقتصادية للانفاق العسكري

في الدول الاسلامية المعاصرة

والحاجة الى التكامل بينها في الصناعات العسكرية

	الفصل الأول : نفقات التشغيل والعقود والمشاريع العسكرية
٢٧٤	وآثارها الاقتصادية
٢٧٧	المبحث الأول : نفقات التشغيل العسكرية
٢٧٧	المطلب الأول : الانفاق على الأفراد
٢٨١	المطلب الثاني : الانفاق على العمليات والتجهيز والتدريب
٢٨٢	المطلب الثالث : الانفاق على الصيانة
	المبحث الثاني : الانفاق على عقود ومشاريع التسليح
٢٨٤	والمنشآت العسكرية
٢٨٤	المطلب الأول : الانفاق على عقود ومشاريع التسليح
٢٨٦	المطلب الثاني : الانفاق على الانشاءات العسكرية

٢٨٩	المبحث الثالث : أثر الانفاق العسكري على التنمية في الدول الإسلامية
٢٨٩	المطلب الأول : الآثار السلبية
٢٩٨	المطلب الثاني : الآثار الإيجابية
	الفصل الثاني : الحاجة إلى التكامل في الصناعات الحربية
٣٠٢	بين الدول الإسلامية
٣٠٣	المبحث الأول : التكامل الاقتصادي
٣٠٣	المطلب الأول : تعريف التكامل ونظرياته وقواعده
	المطلب الثاني : أنواع التكامل الاقتصادي ،
٣٠٥	مزاياه ومحدداته
	المبحث الثاني : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة
٣١٠	وواقع الصناعات الحربية في العالم الإسلامي
٣١١	المطلب الأول : طبيعة الصناعات العسكرية الحديثة
٣١٥	المطلب الثاني : واقع الصناعات الحربية في العالم الإسلامي
٣٢١	المطلب الثالث : الهيئة العربية للصناعات وتجربة التكامل
٣٢٤	المبحث الثالث : وحدة الأمة الإسلامية وفوائد التكامل
٣٢٥	المطلب الأول : فوائد التكامل في الصناعات الحربية
٣٢٨	المطلب الثاني : وحدة الأمة الإسلامية مطلب ضروري
٣٣٠	الخاتمة